MOHAMMAD AL-YOUSIFI

الكويت

من التحرير إلى الاحتلال

تاريخ

محمد اليوسفي





خلیج فارس

۶

۳

۳۵

KUWAIT FROM LIBERATION TO DISRUPTION



الكويت

الكويت من التحرير إلى الاختلال

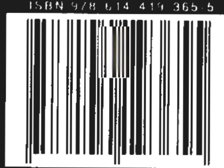


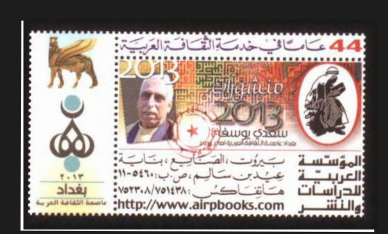
"البلد بغت تضيع.. فعلاً ضاعت وصارت الفوضى"

(أمير الكويت صباح الأحمد الصباح، ٢٢-١٠-٢٠١٢)

هذا الكتاب هو الجزء الثالث من سلسلة مكونة من ثلاثة أجزاء تتناول في مجموعها تاريخ الكويت السياسي منذ النشأة حتى نهاية العام ٢٠١٢. ويتحدث هذا الجزء عن الفترة الممتدة من تحرير الكويت (من الاحتلال العراقي) في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١ إلى انتخابات مجلس الأمة (حسب نظام الصوت الواحد) في الأول من ديسمبر ٢٠١٢.

ISBN 978 614 419 365 5





الكويت

من التحرير إلى الاختلال

الكويت من التحرير إلى الاختلال/ تاريخ
محمد اليوسفي/ مؤلف من الكويت
الطبعة الأولى، 2013
حقوق الطبع محفوظة



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص. ب 5460-11 ، هاتفاكس 751438 / 752308 1 00961

التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص. ب 9157 ، هاتف 5605432 6 00962 ، هاتفاكس 5685501 6 00962
E-mail : info@airpbooks.com
موقع الدار الألكترونيّ : www.airpbooks.com
تصميم الغلاف: **الفنان محمد شرف** ms@sharaf-inc.com
الصفّ الضوئيّ : **المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر**
التنفيذ الطباعيّ : **ديمو برس / بيروت ، لبنان**

«جل من لا يسهو»
لإبداء الملاحظات على الكتاب والتواصل مع الكاتب يمكن مراسلته على العنوان التالي:
alyousifimohammad@gmail.com

ISBN: 978-614-419-365-5

تاريخ
HISTORY

الكويت

من التحرير إلى الاحتلال

محمد اليوسفي



﴿إِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾



إهداء

إلى روح . . .

ذلك الطفل المريض في قاع السفينة

البحار
محمد إبراهيم يوسف
(١٩٢٧-٢٠١٣)



المحتويات



شُكر

كتبت المئات من المقالات قبل أن أبدأ بكتابة هذا الكتاب ، وكان ظني يوحي إليَّ دائما بسهولة هذا العمل ، لكن الانخراط في التجربة أجبرني على الاعتراف بأن كتابة الكتاب أصعب بكثير من كتابة المقال ، وأصعب ما في ذلك هو الاضطرار للحفاظ على «سرية» العمل لفترات طويلة ، ففي المقال أنت تكتب وتنشر وتحصل على الردود والتعليقات - والانتقادات - الفورية على انتاجك الفكري .

لكن طبيعة العمل في الكتاب ، تحتاج إلى سنوات من البحث والإعداد والتوثيق الذي لا تتمكن من إظهاره للجماهير ، وبالتالي لا تحصل على ما اعتدت عليه من ردود وتعليقات وانتقادات فورية تستفز خلاياك النائمة ، وتشعل حماستك الضامرة ، وهذا ما يعرض الكاتب - دائماً - إلى نوبات اليأس والكسل ، التي تمكنت بالفعل من وأد الكثير من الأعمال الكتابية قبل ولادتها .

ولذلك ، لا أجد غضاضة في الاعتراف بأني أيضاً كنت أصاب بالكسل والملل واليأس خلال السنوات الأربع التي قضيتها في كتابة هذا الكتاب ، ولم أكن لأتمكن من نفض النعاس من عيني لولا تشجيع الأصدقاء ، وإلحاح الأحبة عليَّ بمواصلة العمل حتى النهاية كي يتمكنوا من رؤيته ، والاستمتاع بقراءته ، وهذا ما يجعلني أخصص هذه الصفحات لـ شكرهم بالأصالة عن نفسي ، وبالنيابة عن «الكتاب» الذي لم يكن ليكون بين أيديكم في هذه اللحظة ، وبهذه الجودة ، لولا دعمهم ، سواء كان هذا الدعم مادياً أو معنوياً ، صادقاً أو مجاملة ، مقصوداً أو مصادفة ، بطلب مني أو مبادرةً .

وبذلك ، وبالرغم من انفراد اسم «محمد اليوسفي» على غلاف هذا الكتاب ، فإن هناك العشرات من الأسماء التي تستحق مشاركته ، وأخص بالذكر الأستاذ الفنان محمد شرف ، الذي تطوع لتصميم أغلفة الكتاب الثلاثة ، وكل من الأستاذ خالد ربيعي والأستاذ ابراهيم مطر ، اللذين قاما بالتصحيح اللغوي للكتاب ، ولا

أنسى هنا العاملين بالمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، وعلى رأسهم الأستاذ ماهر الكيالي ، على التصدي لطباعة ونشر الكتاب .

أيضاً كل الشكر لوالدي الدكتور عبدالله اليوسفي ، الذي حصلت منه على أرشيف كامل من الوثائق المتعلقة بفترة الثمانينيات ، والأستاذة ديمة الغنيم ، التي لم تبخل على الكتاب بمصادر فترة الستينيات ، والأستاذ الكبير حمزة عليان ، الذي قدم للكتاب مصادر فترة التسعينيات ، واشترك في ذلك الأستاذ محمد الحسيني ، والأستاذ عمر مسوح ، والأستاذ مشعل بوحمد ، والأستاذ عبدالله الصايغ ، والأساتذة الأصدقاء عبدالرحمن المناعي ، وصقر الغيلاني ، وهاني الجزاف ، وعدنان البصير ، وعماد العلي ، وعبدالله جراغ ، وخالد الجاسم ، وباسل بو رضا .

بالإضافة إلى الأستاذة إلهام العمر ، والأستاذة زينب معرفي ، والأستاذة خلود العازمي . وكل الشكر لمن قدم لي المشورة والنصائح الثمينة ؛ الدكتور فيصل الصفي والدكتور حسين جراق ، والأستاذ الروائي عبدالوهاب الحمادي ، والأستاذ الكاتب حسن رمضان ، وأقاربي الأستاذ أحمد الموسوي ، والأستاذ ياسر أبل ، والأستاذة الصديقة شروق مظفر ، والأستاذة الروائية ميس العثمان ، والأستاذ محمد زوربا .

وقد كان لهذا الكتاب الحظ في الحصول على دعم أصدقاء لم يقرؤوه ، لكنهم آمنوا به وبي فدعموه ، الأستاذة الصديقة أماني البداح ، والأستاذة نوف الهاجري ، والأستاذة بيبي الناصر ، والأستاذة حنان العوضي ، والأصدقاء الأساتذة عامر الهلال ، وعبدالعزيز العتيقي ، ومشعل الغانم ، وحسين أسد .

ولا يفوتني هنا أن أشكر كل من قصّرت في حقه بسبب انشغالي بكتابة الكتاب ، وعلى رأسهم عائلتي الصغيرة والكبيرة وزملائي في العمل . وأخيراً وليس آخراً ، أتقدم بالشكر «مقدماً» لكل من سيقرأ الكتاب ، ويتكلف على نفسه التواصل معي لإبداء الملاحظات التصحيحية ، والانتقادات المنطقية ، التي ستنعكس إيجاباً على الطبعات القادمة إن شاء لي الله ذلك .

مدخل

لم يكن يشعر بالوقت يمر من حوله ، والسنوات تتراكض بجانبه ، تطرق نوافذه دون أن ينتبه لها ، فقد أشغل نفسه بالأحداث المتزاحمة ، وتطوراتها المتسارعة ، فهذا احتقان داخلي ، وذاك صراع إقليمي ، وآخر هناك إسلامي ، ومؤتمر هنا قومي ، فيعقبه انهيار عالمي ، كلها تشغله ، ولا تنشغل به ، فقد جنّد نفسه للتفاعل معها ، وهي لم تستأذنه ، هكذا مرت حياته ، بين فعل هنا ، ورد فعل هناك ، حتى نسيَ نفسه ، ولم يعد يعرفها ، بل إنه لم يهتم بالاقتراب منها ، فهو لا يرى نفسه ، ولا يشعر بقيمتها ، بعيداً عن مرآة الأحداث المتزاحمة ، وتطوراتها المتسارعة . . .

مع مرور الأيام ، والرضوخ لعوامل السن ، أصبح يتلقى ضربات الزمن ، يستقبلها من حيث لا يعلم ، فيرتفع ضغط دمه حيناً ، ويتكاثف سُكّره أحيانا ، فيشترك قلبه بالحفلة ويضطرب ، تعب من تخاذل أعضائه ، بعد أن أتعبها بملاحقة الأحداث ، وصار أسيراً للأمراض المتزاحمة ، وتطوراتها المتسارعة ، يهدأ رأسه ، فتشتعل معدته ، يستقر ظهره ، فتتشنج رقبته ، أخباره سيئة ، ولا يبتسم حظه ، فلم يعد أمامه سوى زيارة الطبيب . . .

احتار فيه الطبيب ، واحتار هو مع الطبيب ، فقائمة العقاقير طالت ، ومواعيد جرعاتها ازدحمت ، فهذا أنسولين للسكر ، وذاك ديوفان لضغط الدم ، وبعدها أسبرين للقلب ، إضافة إلى مدرات البول المزعجة ، فهو لم يعد قادراً على النوم بسبب حاجته المستمرة لزيارة بيت الراحة ، ولهذا قرر التوقف عن تعاطي الدواء ، حتى حل به البلاء . . .

مر الأسبوع الأول بهدوء ، لكن الهدوء لم يتغلب على الأسبوع الثاني ، فضاق صدره في الليل ، واختنقت أنفاسه ، تسارعت حركة قفصه الصدري في البحث عن جزيئات الأوكسجين ، هب قلبه مزمجراً ، يحاول إنقاذ ما يمكن إنقاذه ،

تسارعت دقات قلبه ، الذي اجتهد للسيطرة على الأوضاع ، يضخ الدم هنا وهناك ، بلا جدوى ، تصاعد ضغط دمه ، وتجاوزت ضربات قلبه المئة وستين ضربة . . . في الدقيقة . . .

أخذ وعيه بالاعتدال ، وأصبح من الصعب إبقاؤه على وعيه ، فسقط مغشياً عليه ، وجاءت الإسعاف لنقله ، وفي الإنعاش أهبطوا جسده ، فهبط معه قلبه ، دخل عليه الأطباء ، تربكهم ربكة قلبه ، ما بال هذا الرجل ، وما بال جنون ضغطه ، يداعب السقف ويتجاوزه ، تارة ٢٠٠ ، وتارة ٢٥٠ ، أما النبض ، فيتأرجح بين مئة وخمسين مرة ، ومئة وستين مرة ، تزاحمت الأحداث على الطبيب ، وتسارعت تطوراتها ، فلم يفحص صاحبنا ، ولم يسأل عن تاريخ مرضه ، فلم يرَ قائمة الدواء ، ومواعيد جرعاتها المتزاحمة ، فأصبح أمامه حل واحد للسيطرة على دمه ، وسط الأحداث المتسارعة . . .

طلب له الأندرال ، ليضع حداً لضغطه ، حاول قلبه المقاومة ، وكافح ليستمر في أداء مهامه ، إلا أن العقار انتصر ، فانسحب القلب من المواجهة ، وهبط الضغط إلى السبعين ، ومنها إلى عشرين ، ثم ارتفعت الراية البيضاء ، واستوت القراءة على الشاشات ، خطوط مستقيمة لا تتوقف ، تعلن عن نهاية المعركة ، وسط تزاحم الأطباء ، ودوران الأحداث المتسارعة . . .

تشبه حالة الكويت حال هذا المريض ، فمنذ النشأة وهي تنهك نفسها بالأحداث المتزاحمة ، وتطوراتها المتسارعة ، حتى تكالبت عليها الأمراض المزمنة ، ومع كل مرض يأتي الدواء ، ومع كل دواء تأتي أعراض جانبية ، يضرب كل منها الآخر ، صراع إقليمي ، وانقسام داخلي ، فضياع حكومي ، وانفلات أمني ، أصبحت البلد حلبة ، يضرب كل من فيها من فيها ، وعند اللجوء إلى الطبيب ، يسارع بوصف المزيد من الدواء ، دون أن يفحص ، دون أن يُشخِّص ، دون أن يقرأ تاريخ المريض ، متى نشأ ، وكيف ترعرع ، وما هي التجارب التي مرّ بها ، وما هي الأدوية التي حاول أن يعالج نفسه بها ، بماذا استفاد ، وبماذا زاد سوء أحواله سوءاً . . .

هذا الكتاب ، ببساطة ، هو الملف الطبي للكويت ، سيجد فيه الطبيب كل ما يتعلق فيها ، متى نشأت ، وكيف ترعرعت ، وما هي العوامل التي ساهمت في ازدهارها ، ثم العناصر التي داومت على تهديدها ، سواء جاءت من الخارج ، أو كان من الداخل انتشارها ، منذ أن كانت قرية ، وأصبحت مدينة ، فحولتها الأقدار إلى

دولة ، تحديات كل مرحلة ، ومميزاتها أيضاً . . .

معرفة هذا التاريخ ، وقراءة هذا الملف ، ستوفر على الطبيب إعادة اكتشاف العجلة ، وإعادة وصف الأدوية الفاشلة ، فهنا ستقرأ عن المرض ، وستعرف من أين بدأ ، وكيف تفاقم ، حتى وصل إلى ما وصل إليه اليوم ، وبهذا يتسنى لك فحص الأسباب قبل النتائج ، الجذور قبل الفروع ، ليكون تشخيصك أكثر دقة ، وعلاجك أكثر فاعلية . . .

أما ما يميز الكتاب عن غيره من الكتب - المختصة في تاريخ الكويت السياسي - فهو الآتي :

١- تتخصص أغلب كتب التاريخ بمعالجة فترات أو أحداث محددة ، أما هذا الكتاب (بأجزائه الثلاثة) فيغطي تاريخ الكويت السياسي منذ وصول العتوب (آل صباح) إلى «القرين» في العام ١٧٠١م إلى نهاية العام ٢٠١٢م ، وهي فترة لم يغطها كتاب آخر .

٢- يتميز الكتاب بتناول الأحداث بالتسلسل الزمني لحدوثها بدلاً من التسلسل الموضوعي الذي تتبناه الكتب الأخرى ، وهذا ما سيسهل على القارئ فحص الأحداث وفق منظومة الفعل ورد الفعل ، أيضاً يساهم هذا الأسلوب في تقليل عملية تكرار الأحداث ، فنتجاوز بذلك إصابة القارئ بالملل .

٣- إمكانية قراءة الكتاب كاملاً ، أو قراءة كل فصل على حدة ، فالفصول ترتبط تاريخياً ، إلا أن كل فصل يعالج مرحلة مستقلة عن المراحل الأخرى .

٤- يركز الكتاب على الحدث دون إلحاقه بتعليقات الكاتب وتحليلاته ، حتى لا يفسد على القارئ متعة التحليل والاستنتاج الذاتي .

٥- رغم اختصاص الكتاب في تاريخ الكويت السياسي ، فإنه يركز أيضاً على الأحداث العالمية والإقليمية ذات الانعكاسات المحلية ، وبذلك سيطلع القارئ على الأبعاد المحلية للحدث الإقليمي ، والأبعاد الإقليمية للحدث المحلي .

٦- استخدام المصادر الحديثة التي لم تكن متوافرة - بسهولة - للكُتاب في السابق ، كالمقابلات التلفزيونية والوثائق البريطانية ووثائق الويكيليكس ومواقع الإنترنت .

٧- الميل - قدر الإمكان - نحو نقل الحدث بلسان شهوده ومعاصريه في وقت

وقوعه ، حتى يتمكن القارئ من معايشة الحدث بكل أبعاده وتفاصيله للزيادة في الفهم ، والكمال في الإحاطة .

٨- التركيز على البُعد السياسي للحدث ، دون إهمال الأبعاد الأخرى المؤثرة على الحالة السياسية بطريق غير مباشر .

٩- عدم الاعتماد على الروايات الشفهية والحرص على المصادر المكتوبة والمُوثَّقة فقط .

وقد تسببت النقطة الأخيرة في امتناعي عن ذكر الكثير من الروايات المتداولة بشكل شفهي (دون توثيق) حرصاً على مصداقية المعلومة ، أيضاً تسبب ذلك في عدم الاستناد على المقابلات الشخصية كمصدر للمعلومة ، مع الإقرار بأن هذا «قد» يُعتبر أحد نقاط الضعف في الكتاب ، وعند الحديث عن نقاط الضعف ، فمن الممكن الإشارة إلى الملل الذي «قد» يصيب القارئ من جراء قراءة الخطابات الرسمية المطولة الموجودة في متن النص ، وقد حاولت قدر الإمكان اختصارها وذكر الفقرات المهمة فيها ، مع استبعاد العبارات الإنشائية المزخرفة .

وتأتي أهمية بعض الخطابات الرسمية كالخطابات الأميرية وغيرها من أن أصحابها لم يكتبوا مذكراتهم أو يعلقوا على الأحداث وأسباب مواقفهم منها ، فلم يعد أمامنا سوى الخطابات الرسمية التي يمكن أن نستخلص منها وجهة نظر هذا الطرف أو ذاك حول الحدث .

وقد حرصت على عدم ذكر أي معلومة في الكتاب دون ذكر مصدرها ، مع التشديد على أن وجود «مصدر» لا يعني بالضرورة صحة المعلومة ، ولذلك حرصت على التأكد من بعض المعلومات من أكثر من مصدر ، وحرصت أيضاً على الإشارة إلى ضعف المصدر أو وضع ملاحظة عليه عند الحاجة ، أما أهم الملاحظات على المصادر فهي الآتي :

١- يعتمد الكتاب على التاريخ الميلادي بشكل أساسي ، ويذكر التاريخ الهجري عند الحاجة فقط .

٢- في حال وجود أكثر من طبعة للمصدر ، وعدم ذكر رقم الطبعة في الهامش ، فعلى القارئ أن يعلم تلقائياً بأن النسخة المستخدمة هي الطبعة الأولى ، وفي حال استخدام الطبعات الأخرى سيتم ذكر ذلك في الهامش .

٣- تم تعديل بعض الاقتباسات وإعادة ترتيبها حتى تكون أكثر وضوحاً وانسجاماً مع السياق العام للحدث ، (بطبيعة الحال تم ذلك بالحد الأدنى ودون التأثير على المعنى العام للاقتباس) .
٤- أغلب الصور المرفقة بالنص ترتبط مباشرة بالحدث المصاحب ، لكن ذلك لا ينطبق عليها كلها ، فبعض الصور لم تؤخذ في وقت وقوع الحدث ، لكنها تخدم المعنى ، وقد خضعت نسبة كبيرة منها للمعالجة من حيث التوضيح وإعادة الترتيب .

وأعترف هنا بأنني ترددت كثيراً في ذكر بعض الأحداث والمعلومات والأسماء ، لمعرفتي المسبقة بما سأتعرض له من متاعب وانتقاد نتيجة ذكرها ، إلا أنني تحيزت دائماً إلى «حق» القارئ في معرفة المعلومة المتكاملة ، دون تهذيب أو تشذيب ، وبذلك انتصرت رغبتي في إشباع شغف القارئ على مخافتي من التعرض للنقد والمتاعب ، أقول ذلك مع التأكيد والتشديد على أني لم أقصد بأي شكل من الأشكال الإساءة إلى أي شخص أو فئة أو عائلة تم ذكرها في الكتاب ، وأنا على استعداد تام لتقبل النقد وتغيير أي معلومة غير صحيحة - في الطبعات المقبلة - حال تأكدي من عدم صحتها ، وسأكون سعيداً بوضع هامش توضيحي حول أي معلومة وردت في الكتاب من وجهة نظر واحدة ، وتم إقناعي بوجود وجهة نظر أخرى تستحق الذكر حول نفس المعلومة .

أقوم بذلك لأني أسعى دائماً للكمال ، ولرغبتي الدائمة في أن يكون عملي بلا عيوب أو نواقص ، فليس سهلاً على الإنسان صرف جل وقته ، وكنز صحته ، والتضحية بعلاقاته ، وأوقات راحته ، من أجل شيء لا يستحق أن يمثله ، ويعبر عن فكره ، ولولا ثقتي بالأثر (الإيجابي) الذي سيتركه هذا العمل على المحصلة المعرفية للقارئ لما تكلفت القيام به وقضيت أربع سنوات من حياتي في تجهيزه .

وعند الحديث عن القارئ ، يأتي سؤال مهم وهو لمن هذا الكتاب؟

إجابتي عن السؤال هي أن هذا الكتاب للجميع ، إلا أن أهميته ستزداد عند الفئات التالية :

١- كل شخص لديه اهتمام بالتاريخ ، وتاريخ الكويت خصوصاً .
٢- كل شخص لديه اهتمام بالسياسة ، والسياسة في الكويت خصوصاً .

٣- كل شخص لديه اهتمام بالكويت، وتاريخها السياسي خصوصاً، وهو يصلح لأن يكون مرجعاً سياسياً تاريخياً لطلبة الجامعات والمدارس وأعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية على حد سواء، ولا سيما الطامحين لخوض غمار المجال السياسي، أيضاً سيكون للكتاب أهمية كبرى عند الأشقاء الخليجيين والعرب المهتمين بالشأن السياسي والتاريخي، وبخاصة المتحمسين لنقل تجربة الديموقراطية الكويتية إلى ديارهم.

وفي الختام، أتمنى أن أكون قد وُفقت في إثراء المكتبة الكويتية بهذا العمل، ونجحت من خلاله برد جزء - بسيط - من الجميل الذي أدين به للكويت، وطني الحبيب الذي أتمنى له العزة والتقدم والازدهار.

محمد اليوسفي، ٢٠١٣

مقدمة

الكويت
من التحرير إلى الاختلال

هذا الكتاب هو الجزء الثالث من سلسلة مكونة من ثلاثة أجزاء تتناول في مجموعها تاريخ الكويت السياسي منذ النشأة حتى نهاية العام ٢٠١٢ ، ويتحدث هذا الجزء عن الفترة الممتدة من تحرير الكويت (من الاحتلال العراقي) في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١ إلى انتخابات مجلس الأمة (حسب نظام الصوت الواحد) في الأول من ديسمبر ٢٠١٢ ، وينقسم الكتاب إلى ثلاثة فصول - وملحق - يتناول كل منها مرحلة تاريخية تختلف عن الأخرى ، فالفصل الأول يبدأ مع تخلص الكويت من الاحتلال العراقي وعودة سُلطة «آل صباح» لاستئناف حكمها بعد انقطاع دام سبعة أشهر ، وبذلك يمكن اطلاق اسم «الدولة الثانية» على كويت ما بعد الاحتلال .

ويعالج الفصل الأول بصمات الاحتلال على مختلف شرائح الشعب الكويتي الذي انقسم إلى «صامدون» بقيوا في الكويت لمواجهة الاحتلال بقسوته ، و«لاجئون» خرجوا من الكويت لمواجهة التشرد بقسوته أيضاً ، وبين قسوة الاحتلال وقسوة التشرد كان اللقاء .

ثم ينتقل الفصل لتسليط الضوء على الاستحقاقات المفروضة على حكومة كويت ما بعد التحرير ، سواء جاءت من الداخل أو الخارج ، بما فيها الاستحقاقات المتوقعة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية نظير قيادتها لعملية التحرير ، وكيف تسببت هذه الاستحقاقات في نشوء الخلاف بين أقطاب السلطة .

ويستمر الفصل في سرد الأحداث السياسية بداية بعودة العمل بدستور ١٩٦٢ وعودة مجلس الأمة في العام ١٩٩٢ ، ويشمل أيضاً تغطية أهم أحداث مجالس ١٩٩٦ و١٩٩٩ و٢٠٠٣ ، بما في ذلك طغيان الصبغة الدينية المتطرفة على النائب

الكويتي وانعكاس هذا التطرف على عمل المجلس بشقيه الرقابي والتشريعي .

أما الإثارة فتأتي في العام ٢٠٠١ بتعرض الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات إرهابية نفذها تنظيم «القاعدة» الذي يقوده المواطن السعودي أسامة بن لادن ، وبذلك تعلن الحكومة الأمريكية «الحرب على الإرهاب» أو «الحرب على التطرف الإسلامي» ، لتقع الكويت بين سندان المتطرفين دينياً من مواطنيها ومطرقة الضغط الأمريكي ، وفي هذا المجال يغطي الفصل الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق .

وينتهي الفصل الأول بذكر تبعات تقهقر الحالة الصحية لأمير البلاد الشيخ جابر الأحمد ورئيس حكومته وولي عهده الشيخ سعد العبدالله ، مما أدى إلى انتقال الإدارة «الفعلية» للبلاد إلى وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد ، الذي اضطر للدفع نحو فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء في العام ٢٠٠٣ ، لكن ذلك لم يحصن البلاد من مواجهة «أزمة حكم» عند وفاة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد في بداية العام ٢٠٠٦ ، والتي تبدأ معها أحداث الفصل الثاني .

ويذكر الفصل الثاني تفاصيل «أزمة الحكم» بكل ما فيها من تفاصيل أدت في النهاية إلى تصويت مجلس الأمة على نقل صلاحيات (تنحية) سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله الصباح إلى مجلس الوزراء ، وكيف ساهم ذلك في بروز الخلافات العميقة بين أقطاب الأسرة الحاكمة ، حيث انعكست تبعات هذه الخلافات على الساحة السياسية بشكل عام ، وعلى أعضاء مجلس الأمة بشكل خاص .

وينتقل الفصل بعد ذلك لنقل تفاصيل دخول «شباب المدونات الإلكترونية» على الساحة السياسية ودورهم المؤثر في استسلام الحكومة للمطالب الشعبية بتقليص الدوائر الانتخابية من ٢٥ إلى ٥ دوائر ، وتزامن ذلك مع حصول المرأة على حق الترشح والانتخاب وصدور قانون المطبوعات الجديد الذي فتح الأبواب أمام دخول وسائل الإعلام الخاصة للمشهد السياسي .

أيضا يتناول الفصل ارتفاع وتيرة التناحرات الداخلية بين أطياف الشعب الكويتي سواء جاءت في القالب المذهبي بين الشيعة والسُنة ، أو القالب الاجتماعي بين أبناء القبائل والعوائل ، أو القالب الاقتصادي بين طبقة الموظفين والتُجار .

أما الحدث الأبرز في هذا الفصل ، فهو نجاح مجلس الأمة الكويتي برفع سقف الرقابة العامة من خلال استجواب رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح ، رغم انتمائه إلى ذرية الشيخ مبارك الصباح المؤهلة للحكم ، وبطبيعة الحال لم تمر هذه

العملية مرور الكرام ، فقد تسببت تبعاتها المتراكمة في الصدام المباشر بين السلطة والمعارضة في ديسمبر ٢٠١٠ في ما يسمى بأحداث «ديوان الحربش» ، الذي تنتهي معه أحداث الفصل الثاني من الكتاب .

ويبدأ الفصل الثالث - والأخير - بالانتقال نحو الأحداث الإقليمية ، فيسلط الضوء على ثورات الشعوب العربية فيما يعرف باسم «الربيع العربي» ، وكيف انعكست هذه الثورات على الشارع الكويتي بشقيه الحكومي والشعبي ، وكيف تسبب اختلاف مواقف كل منهما في التصادم بين الطرفين .

ويركز هذا الفصل بشكل كبير على صراعات أقطاب الأسرة الحاكمة واستخدامهم لمجلس الأمة ووسائل الإعلام كـ«حلبة» لهذا الصراع ، وما صاحب ذلك من انحدار شديد في لغة الحوار أصبحت معه الكويت المثال الأسوأ للممارسة «الديموقراطية» ، وقد يعاتبني البعض على نقل ما جاء على لسان هؤلاء من عبارات نابية وكلمات بذيئة مما سيقلل من القيمة «الأدبية» لهذا الكتاب ، ورغم تقبلي لهذا العتاب فإنني اخترت أن أنقل الحدث بكل أبعاده الإيجابية والسلبية إلى القارئ ، حتى تكتمل عنده الصورة ، ويتفهم بشكل أعمق ما هي «الأفعال» التي سببت «ردود الأفعال» .

وفي الجزء الأخير من الفصل ننتقل إلى تفاصيل أزمة - أو فضيحة - «الإيداعات المليونية» وتسببها المباشر في استقالة رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح ، وما تلا ذلك من حل لمجلس الأمة وانتخاب مجلس آخر تم «إبطاله» بعد خمسة أشهر بسبب خطأ إجرائي ، وتدخل الأمير قبل انتخاب المجلس المقبل لتعديل النظام الانتخابي من خلال تقليص عدد الأصوات التي يحق للناخب الإدلاء بها من أربعة إلى صوت واحد ، وهذا ما اعتبرته المعارضة «انقلاباً» على الدستور لا يمكن مواجهته إلا بالدعوة لمقاطعة الانتخابات المقبلة .

بهذه الأحداث نختتم الكتاب ، مع ارفاق الفصل الثالث بملحق مختصر حول أهم الأحداث المحلية والإقليمية للعام ٢٠١٣ .



الفصل الأول

بداية جديدة



«كنت أود أن أقول أكثر مما قلت . . . لكن سامحوني إذا كنت قصرت معكم» .

(الشيخ جابر الأحمد الصباح ،
افتتاح دور الانعقاد لمجلس الأمة ، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٢)

«الجيش العراقي هُزم . وقد حققنا أهدافنا العسكرية . الكويت عادت من جديد إلى الكويتيين ليحددوا مصيرهم بأيديهم . العلم الكويتي يرفرف من جديد في سماء عاصمة أُمة حُرة وذات سيادة ، والعلم الأمريكي يرفرف من جديد فوق سفارتنا» .

لخصت هذه الكلمات رسالة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى شعبه مساء السابع والعشرين من فبراير ١٩٩١ ، أما الشعب الكويتي الذي بشره الرئيس بوش باستعادة قدرته على تحديد المصير بيديه فمن الممكن تقسيمه في تلك اللحظة إلى أربع فئات رئيسية هي :

الصامدون:

تم إطلاق هذه التسمية على الكويتيين الذين رفضوا الخروج من الكويت وصمدوا في مواجهة الاحتلال ، وبالرغم من قلة عددهم بالمقارنة مع من خرج من الكويت فإنهم الأكثر تأثيراً وتأثُراً ، حيث إنهم تعاملوا مع الاحتلال وجهاً لوجه ، يوماً بيوم ، يتعرضون للإهانة والتعذيب ، سلب المال حيناً ، وسلب الحرية أحياناً . أيضاً واجه هؤلاء مخاطر الحرب بسبب وجودهم على خط النار ، مما ولّد لديهم شعوراً بالفخر والاعتزاز عند المفاضلة بينهم وبين الفئات الأخرى .

اللاجئون:

وقع الغزو العراقي في فترة العطلة الصيفية ، فكان جزء كبير من الكويتيين يقضي إجازته السنوية خارج البلاد ، ومما زاد الوضع سوءاً اضطرار أعداد كبيرة منهم للخروج من

البلاد في الأسابيع الأولى من الغزو تحاشياً للتعامل مع جنود الاحتلال وتحمل ما قد ينتج عنه من مخاطر ، وخصوصاً أن المخابرات العراقية كانت تبحث عن العسكريين رغبة في تجنيدهم لحساب العراق كما حصل مع أفراد «حكومة الكويت المؤقتة» .

خاضت هذه الفئة تجربة مختلفة عن تلك التي خاضها الصامدون ، فالخروج من الكويت عبر الطرق الرسمية - أو الرملية - لم يكن بالأمر الهيِّن ، وخصوصاً أن أغلبهم خرج بلا وِجهة محددة أو مصير معلوم ، وقد لجأ الجزء الأكبر منهم إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي قامت حكوماتها وشعوبها بجهودات جبارة لاستقبال الكويتيين والتخفيف عن غربتهم وضياع وطنهم ، أيضاً ساهمت الحكومة الكويتية في المنفى بالتكفل بحاجات هؤلاء وتكاليف معيشتهم ، إلا أن كل ذلك لم ينجح في تحصينهم من الوقوع في فخ ثقافة اللجوء والتشرد .

يتعرض الجيل الأول من اللاجئين عادة إلى العديد من المؤثرات المتناقضة ، فيجد نفسه منحصراً بين مطرقة الاندماج مع المجتمع الجديد وسندان الحفاظ على هويته الأصلية وخصوصيتها ، أيضاً يجد اللاجئ نفسه في حاجة دائمة لمساعدات مستضيفيه ، لكن هذه الحاجة تأتي مصحوبة بشعور دفين بالذُل والمهانة ، خصوصاً لمن لم يعتد على ذلك من قبل .

من الطبيعي أن تنعكس هذه التناقضات على شخصية اللاجئ الكويتي ونفسيته ، فنجده يبالغ في التطبع بأطباع المجتمعات الخليجية عامة ، والمجتمع السعودي خاصة ، حتى يرضي غرور الاندماج لديه ولديهم ، أيضاً برزت إلى السطح عادة المفاخرة بالانتماء للأصول السعودية وكأنها تتفوق على غيرها من الأصول ، المثير هنا أن هذه المفاخرة انعكست كوسيلة مُعايرة للكويتيين ذوي الأصول العراقية ، والغريب هنا أن هذه النزعة للمفاخرة بالأصول وإحياء الانتماء إليها جاءت مصحوبة بنزعة تقديسية أخرى للهوية الكويتية ، فبرزت أيضاً عادة المفاخرة بكل ظاهرة «كويتية» دون اهتمام حقيقي بآثارها الإيجابية والسلبية .

مما لا شك فيه أن تعرض الكويت للغزو المفاجئ ومن ثم التحرير خلال فترة قصيرة نسبياً تركت آثارها في نفوس الكويتيين جميعاً ، وكان أهم هذه الآثار فقدان الشعور بالأمن اتجاه الدولة والشك في قدرتها على الاستمرار ، فتحوّل هاجس بناء الوطن إلى هاجس التأمين المادي للمستقبل في حال تكرار فقدان هذا الوطن ، وهذا ما جعل تغليب المصلحة الخاصة على العامة سِمة من سِمات الفرد الكويتي بعد التحرير .

السُلطة:

ليس من الممكن إنكار ما قامت به السلطة – وعلى رأسها الشيخ سعد العبدالله الصباح – من جهود جبارة خلال فترة الاحتلال لرعاية المواطنين الكويتيين في الداخل والخارج أولاً ، ولتحرير الكويت ثانياً ، إلا أن هذه الجهود لم تنجح في «تنسية» الشعب فشل السُلطة الذريع في توقع الغزو العراقي والاستعداد لمواجهته ، هذا ما دفعها لتبني سياسة تجاهلية اتجاه الغزو العراقي وما شهده من أحداث وتفاصيل ، أدّت هذه السياسة إلى اختلاط حابل الإيجابيات بنابل السلبيات ، فذهبت ذكرى الصمود وبطولات الشهداء طي النسيان .

على الجانب الآخر ، كانت السُلطة في مواجهة العديد من التحديات الكُبرى ، أهمها قضية الأسرى وإطفاء حرائق النفط وكسب ثقة المجتمع الدولي فيها ، خصوصاً مع تطلعات دول وشعوب قوات التحالف لكويت المستقبل التي ضحوا بأبنائهم من أجلها ، بهذا تساوت الاستحقاقات الخارجية على السُلطة بالداخلية منها .

المعارضة السياسية:

لعبت المعارضة السياسية دوراً مهماً أثناء فترة الاحتلال ، وبغض النظر عن بعض المناوشات المتفرقة إلا أنها دعمت السُلطة من خلال المشاركة في مؤتمر جدة ، لكنها في الوقت نفسه لم تفصل الغزو العراقي وتبعاته عن المرحلة السابقة التي شهدت صدامات عنيفة مع السُلطة في ما يُسمى بحركة «دواوين الإثنين» ، هذا ما جعلها تُصر على تحميل السُلطة المسؤولية الكاملة لفشل الدولة في مواجهة الغزو العراقي ، وتُنادي بمحاسبة المسؤولين عنه وإبعادهم عن سُدة القرار ، وقد ساهمت أحداث اليوم التالي (للتحرير) في تعزيز هذا الموقف .

ففي الثامن والعشرين من فبراير ١٩٩١ ، طرق شخص مجهول باب منزل النائب السابق حمد الجوعان(١) ففتح له الباب ليُعاجله المجهول بطلقات نارية طرحته أرضاً ، فاعتقد ذاك بنجاح المهمة والخلاص من الجوعان الذي لم يكن قد مات فعلاً(٢) .

بعد حوالي الأربعين دقيقة من محاولة الاغتيال ، كان الدكتور أحمد الخطيب

---

(١) عضو مجلس الأمة السابق وأحد قادة حركة «دواوين الإثنين» .

(٢) ندوة حمد الجوعان ، فندق الشيراتون ، ١٣-٥-٢٠٠٩ .

يشربِ الشاي في شقته في لندن فرنّ جرس الهاتف ليأتيه صوت مجهول من الكويت قائلاً : «خلصنا من الجوعان ، الدور دورك!»[1] ، لم يتخذ الجوعان أي إجراء قانوني حول الموضوع رغم إصابته بالشلل ، وقد قرعت هذه الحادثة ناقوس الخطر لبقية رموز المعارضة خوفاً من اتجاه السُلطة - أو المقربين منها - إلى استغلال فوضى ما بعد التحرير لتصفيتهم الواحد تلو الآخر .

عاد الشيخ سعد العبدالله الصباح حاكماً عُرفياً للكويت في الرابع من مارس ١٩٩١ ، وفي الرابع عشر من الشهر نفسه استقبلت الكويت أميرها الشيخ جابر الأحمد الصباح بعد ٢٢٥ يوماً من الغياب ، لم يكن من السهل على القيادة إعادة الأمور إلى نصابها بالسرعة المطلوبة ، فكان عليها مواجهة الانفلات الأمني في الداخل ، واستحقاقات دول التحالف في الخارج ، وكان أول هذه الاستحقاقات رد الجميل لجمهورية مصر العربية والجمهورية السورية مقابل معاقبة العراق والأردن وفلسطين ، فتم الاستغناء عن عشرات الآلاف من العاملين المنتمين إلى هذه الجنسيات واستبدالهم بموظفين من مصر وسوريا والبحرين ، أيضاً قامت الكويت بزيادة نسبة القروض المخصصة لمصر وسوريا ثم قامت بالتنازل عنها في العام ١٩٩٤ .

أما استحقاقات الدول الكبرى فجاءت على شكل اتفاقيات دفاعية بين الكويت وكل من الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩٩١ ، والمملكة المتحدة في ١٩٩٢ ، وفرنسا وروسيا في ١٩٩٣ ، ومن ثم جمهورية الصين الشعبية في ١٩٩٥ ، شملت هذه الاتفاقات عقود تسليح وتدريب والقيام بمناورات عسكرية مع تمييز الولايات المتحدة عن الأخريات بتخصيص قاعدة عسكرية للجيش الأمريكي في الكويت ، لم يقتصر التميز الأمريكي على الجانب العسكري فقط ، لكنه امتد إلى الجانب السياسي وأصبحت الكويت خاصة ، وبقية دول الخليج عامة تسير في مدارات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أن كانت تصنف نفسها ضمن مجموعة دول «عدم الانحياز» ، ورغم انسياقها العام خلف السياسة الأمريكية ، تمكنت الحكومة الكويتية من التملص من تلبية الطلب الأمريكي بالاعتراف بدولة إسرائيل ، لكنها عوّضت ذلك بإنهاء مقاطعة الشركات الأمريكية التي تتعامل مع إسرائيل[2] .

---

(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ،ص١٧٨ .

(٢) طلال زيد المرزوق ، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ،ص٥٠ .

تعاملت الكويت بحساسية شديدة مع الدول العربية التي وقفت بجانب العراق وأطلقت عليها اسم «دول الضد» ، انتقلت هذه الحساسية إلى أجهزة الدولة فشهدت مرحلة ما بعد التحرير العديد من الانتهاكات القانونية والإنسانية ضد مواطني هذه الدول ، مما أساء إلى سمعة الكويت بالخارج وعرّضها لانتقادات لاذعة في المحافل الدولية .

صدر مرسوم التشكيل الوزاري الأول - بعد التحرير - في العشرين من أبريل ١٩٩١ ، وضمت هذه التشكيلة ٢٠ وزيراً لم يكن من بينهم وزير الخارجية السابق الشيخ صباح الأحمد الصباح ، وفي السابع والعشرين من مايو تم تمديد الحكم العرفي لثلاثين يوماً ، وفي التاسع من يوليو افتتح سمو الأمير دور الانعقاد الثاني للمجلس الوطني ، حيث أعيد انتخاب السيد عبدالعزيز المساعيد رئيساً له ، وقد أثارت هذه الخطوة استياء قوى المعارضة التي اعتبرتها إشارة في الاتجاه المعاكس لما كانت تتوقعه في هذه المرحلة الجديدة .

شهدت تلك المرحلة ولادة جديدة لقوى المعارضة التي حاولت إعادة تشكيل نفسها بما يتناسب مع كويت ما بعد الاحتلال ، فقد ساهمت مواقف أغلب الأحزاب السياسية العربية في نفور الشعب الكويتي منها ومن أسمائها وشعاراتها ، فأصبح لزاماً على التجمعات المحلية البحث عن أسماء جديدة تبتعد فيها عن ارتباطاتها الإقليمية ، فأصبح «المنبر الديموقراطي» البيت الجديد للقوى القومية اليسارية ، و«الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)» العنوان الجديد للإخوان المسلمين ، أما الشيعة فأطلقوا على تجمعهم اسم «الائتلاف الإسلامي الوطني» ، وعادت الجماعة السلفية باسم «التجمع الإسلامي الشعبي» ، اتفقت هذه القوى على «رؤية مستقبلية لبناء الكويت» أعلنت عنها في بيان صدر في الحادي والثلاثين من مارس ١٩٩١ ، وكان يرتكز على أربعة محاور رئيسية :

١- المشاركة الشعبية وتوطيد الممارسات الدستورية من خلال التمسك التام بالدستور ومذكرته التفسيرية وتحديد موعد جديد لانتخابات مجلس الأمة ، كما أنها طالبت بالمساواة وتطبيق القانون وعودة حرية التعبير والصحافة والأنشطة السياسية .

٢- إصلاح الإدارة التنفيذية في البلاد .

٣- استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية في كل أعمالها الإدارية والمالية وتيسير سبل التقاضي .

٤- الهوية الوطنية وتنمية القوى البشرية من خلال «الإعداد التربوي والتعليمي والتثقيفي وفق المبادئ الإسلامية وحسب الحقوق والواجبات الدستورية»[1] ، أيضا طالبت الوثيقة بمعالجة التركيبة السكانية .



استكمال أركان القيادة الكويتية

الأمير يصل اليوم



بينهم ١٠٢ من الكويتيين

دفعة جديدة من الرهائن



---

(١) د . فلاح المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) ، الطبعة الثانية ، ص١٠ ص١٤ ص٢٥ ص٢١ ص٨ .



○ المنحة الاميرية بعد عشرة أيام

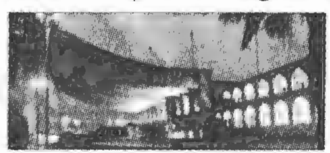
○ الغطرسة والهمجية العراقية في عيون ابناء الكويت

٢٦ فبراير

○ توزيع الخبز في الجمعيات التعاونية قريبا

○ بيان من ابناء فلسطين بالكويت

عودة مجلس الامة خلال عام



اكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الدكتور عبدالرحمن العوضي أن الحياة البرلمانية ستعود الى الكويت خلال فترة زمنية تتراوح ما بين الستة شهور والسنة.

واشار الدكتور العوضي في مؤتمره الصحافي الذي عقده يوم امس في مقر الجهاز الاعلامي بفندق كويت انتركونتيننتال الى ان الحياة البرلمانية ستعود طبقاً لدستور عام ١٩٦٢.

وتأتي هذه التأكيدات التزاماً بقرارات المؤتمر الشعبي الذي عقد في جدة في شهر اكتوبر الماضي.



الفجر الجديد

عودة سمو الامير بعد زيارتين أخويتين للدوحة والمنامة



محافظ البنك المركزي:

كل ارصدة القروض قبل الغزو مديونيات صعبة ص٧

صدرت بعد الاحتلال صحف جديدة، لكنها توقفت فوراً بعد استقرار الأوضاع في الكويت



الخليج

شكر زايد وكل من ساند الكويت ووقف معها اثناء محنة الاحتلال

جابر: الانتخابات البرلمانية في الكويت.. العام المقبل

■ دراسة مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية ووضع حملة الجنسية من الفئة الثانية

وعود بعودة مجلس الأمة ودراسة مشاركة المرأة السياسية

خارطة حقول الالغام في الكويت

ملأت قوات الاحتلال العراقي أراضي الكويت بالألغام

لم يتدخلوا نصرة للحق ودفاعاً عن المظلوم

كانت الصبغة الدينية والسلفية واضحة الأثر على الخطاب السياسي الكويتي في مرحلة ما بعد التحرير ، فقد ساهم الموقف الإيجابي والحاسم لكبار شيوخ السلفية في المملكة العربية السعودية من مسألة الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت في ترجيح كفة هذا التيار على غيره من التيارات الدينية الأخرى كالإخوان المسلمين الذين تعاملوا بسلبية مع هذه المسألة ، أيضاً ساهم تواجد أعداد كبيرة من الكويتيين في المملكة العربية السعودية أثناء الاحتلال في تأثرهم بهذا الفكر[1] ، أضف إلى ذلك الجنوح العام إلى اعتبار الاحتلال «عقابا» من الله نتيجة ابتعاد الشعب الكويتي وحكامه عنه مما جعل العودة للتمسك بالدين - والتطرف فيه - شكلا من أشكال التوبة عن هذه الخطيئة ، تجسدت هذه النظرة الدينية للأحداث في افتتاحية العدد الأول من مجلة «الحقيقة» التابعة لجمعية إحياء التراث الإسلامي - يونيو ١٩٩١ - التي كتبت فيها :

«إن الولاء للمسلم والبراء من الكافر قضية أساسية تمثل لب الدين الإسلامي وهي قضية لا ترتبط بظروف محدودة ولا بمصالح معينة» .

«في كثير من مراحل التاريخ حدثت مشاكل وخلافات بين المسلمين ودخل الكفار طرفاً فيها ينصرون طائفة على أخرى ، بل ان الناظر إلى تاريخ الجزيرة العربية في القرن العشرين يرى بريطانيا والدول الغربية قد تدخلوا عشرات المرات لنصرة إمارة أو دويلة على أخرى فهل يعني ذلك أن نلغي مفهوم الوحدة الخليجية أو العربية أو الإسلامية؟!!!» .

«لا شك أننا يجب أن نشكر من ساندنا ووقف معنا في محنتنا فلا يشكر الله من لا يشكر الناس ولكن ذلك يجب ألا ينسينا بأن أمريكا والدول الغربية كان لها مصالح كثيرة للتدخل في أزمة الخليج وأنهم لم يتدخلوا نصرة للحق ودفاعاً عن المظلوم كما يحلو للبعض أن يتغنى بذلك» .

«الدول الغربية تعتبر نصرها على العراق نصراً لشعوبها ولمصالحها بل إن قائد القوات البريطانية في حرب الخليج قد صرح بعد انتهاء الحرب بقوله : الآن أستطيع

---

(١) صالح السعيدي ، السلطة والتيارات السياسية في الكويت ، ص١١٣ .

أن أقول لكم اقرعوا أجراس الكنائس بشارة بالنصر . لذلك يجب أن لا يلتبس على المسلم العاقل»[١] .

استجابت القيادة السياسية لهذه الصبغة الدينية بتأسيس «اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية» وإلحاقها بالديوان الأميري في الثاني من ديسمبر ١٩٩١[٢] ونصت المادة الثانية من مرسوم اللجنة على الآتي :

«تتولى اللجنة وضع خطة لتهيئة الأجواء لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية مع مراعاة واقع البلاد ومصالحها ولها في سبيل ذلك دراسة القوانين السارية في مختلف المجالات واقتراح ما تراه بشأنها لضمان توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية»[٣] .

ما هي الدروس التي تعلمناها؟

على الجانب الآخر ، نجحت الكويت في السادس من نوفمبر ١٩٩١ في إطفاء آخر آبار النفط المشتعلة ، وفي الثاني عشر من ديسمبر حصلت الكويت للمرة الأولى في تاريخها على قرض مُركب بقيمة ٥,٥ مليارات دولار لمساعدتها في إعادة بناء ما دمره الاحتلال .

أما أبرز الأحداث العالمية لتلك الفترة فكان تفكك الاتحاد السوفييتي بعد سلسلة من الأحداث الداخلية المثيرة ، حيث دب النزاع بين جمهوريات تطالب بالاستقلال ، وسُلطة مركزية انقسمت على نفسها بين فريق يتقبل هذه المطالب وفريق آخر يرفضها جملة وتفصيلا ، وفي نهاية الأمر نجحت الجمهوريات بالاستقلال وقدم الرئيس غورباتشوف استقالته في الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٩١ ، ليصبح بعد ذلك بوريس يلتسن رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية ، وفي الأول من فبراير ١٩٩٢ ، أعلن الرئيسان الأمريكي والروسي النهاية الرسمية للحرب الباردة لتتفرغ الإدارة الروسية

---

(١) د . فلاح المديرس ، الجماعة السلفية في الكويت ، ص٨٤ .

(٢) موقع اللجنة الإستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الإنترنت .

(٣) د . فلاح المديرس ، الجماعة السلفية في الكويت ، ص٤٣ .

لمعالجة أوضاعها الداخلية غير المستقرة ، وتتفرغ الولايات المتحدة لفرض هيمنتها على عالم أصبحت هي قطبه الأوحد .

في الكويت ، وفي الثالث عشر من يوليو ١٩٩٢ ، تعرضت القيادة السياسية للهجوم والانتقاد من طرف غير متوقع ، فقد أصدر عدد من شباب أسرة الصباح وثيقة يعلنون من خلالها عدم رضاهم عن الأسلوب الذي تُدار به الدولة للأسباب التالية :

«كلنا أمل بأن نكون قد استفدنا من تجارب الماضي ، وأن نتعاضد سوياً في بناء الدولة الثانية أكثر نضجاً وإنتاجاً وأداءً ، وسوف نكون عند حسن ظن العالم الدولي والإنساني الذي ضحى لأجلنا ، لكننا وبكل أسف لا نرى مجالاً لهذه الآمال ضمن الطريق الذي يسير فيه نمط التفرد بالسلطة وتحميلنا كأبناء النظام تبعية ذلك .

لقد حاول نفر من أبناء عمنا وإخواننا الاجتهاد ولم شمل الأسرة في إطار منظم دونما نتيجة . . . فهل يُعقل أن لا يتشاور أبناء النظام في مصيرهم وأمتهم وأن لا يجتمعوا ليبحثوا ذلك في مثل ما مررنا به من تجربة؟ وما هي الدروس التي تعلمناها ، وكيف لنا أن ندافع عن قرار أو رأي لأفراد السلطة نحن لم نُستَشَر فيه ، بل ولم نعرف عنه شيئاً من قبل؟ وهل للحكم فلسفة أو رؤية جديدة وواضحة بعد هذه المحنة؟ وهل علينا دائما أن نضع النظام درعاً واقياً وساتراً لأخطاء الحكومة بدلاً من أن تكون هي الدرع الذي يقيه؟

إننا كشريحة من أبناء النظام الحاكم مؤمنون بأن التفرد بالسلطة ومركزيتها هما الخطوة الأولى من الطريق المعاكس لمسيرة جدنا الكبير جابر رحمه الله . . . ونحن مُطالبون أكثر من أي وقت مضى في إصلاح هذا المسار ، وتقديم المشورة والنصح والضغط بما يحقق ذلك وضمن الأعراف والمفاهيم الدستورية والقانونية للدولة وفي إطار حقوقنا كمواطنين فيها هدفنا صيانة شرعية الحكم وهيبته والحفاظ عليه بالترفع عن الصغائر ، والعدالة ، والحيادية ، والتطور ، والرعاية ، ونحن متفقون على :

أولاً : نبذ أي تمييز طائفي ، أو عائلي ، أو مذهبي ، وإن الكويت كلّ واحد فيه المواطنين سواسية كما حدد الدستور ونظمت القوانين .

ثانياً : إننا نرفض التصنيف الفئوي للمجتمع بتمييز الكويتيين إلى درجتين وندعو إلى توحيد الحقوق والواجبات للجميع .

ثالثاً : إننا نؤمن بأن الدستور الذي اتفق عليه أهل الكويت قد أنصف الحاكم والمحكوم ولا بد من التمسك به والحفاظ عليه عقداً يجسد الشرعية والعدالة .

رابعاً : إننا نعيش في عالم متغير متطور ، الإنسان محوره والمعاني الإنسانية والحضارية منهجه ، ومن ثم فإن الحرية والديمقراطية مسألة تتطلب التواؤم والتلاؤم معها بعقل أكثر انفتاحاً ، وبمنهج أكثر انضباطاً وحيادية .

خامساً : إننا متفقون على أن توسعة القاعدة الشعبية وتعزيزها هدف من أهداف الحكم الأساسية وهي لا تأتي بغير تشجيع مبدأ الانتخاب وتعميمه .

سادساً : إن الاتجاه الديمقراطي العالمي المعاصر يتطلب تهيئة واعية لمجتمع واع لحقوقه وواجباته الدستورية وهذا يتطلب وعياً كاملاً لأبناء النظام - بالدرجة الأولى - وكافة الشعب بالدستور والقوانين المتعلقة بالحريات والحقوق والواجبات ، وضرورة أن يأخذ الإعلام الرسمي دوراً أكبر في تحقيق ذلك .

سابعاً : ضرورة العمل على بناء دولة المؤسسات التي يحكمها نظام وبناء مؤسسي لا يتغير بتغيير الأفراد .

ثامناً : إن القانون وعدالته وحزمه صمام الأمان للمجتمع ، ويجب أن يطبق القانون على الجميع ودونما تمييز أو مفاضلة ، ونحن مطالبون أكثر من غيرنا بالتمسك فيه .

تاسعاً : إننا نطالب بالحفاظ على مدخرات الدولة وصيانتها وتطويرها ، ونرفض ما تتعرض له احتياطياتنا من هدر ونزف مع بداية الدولة وندعو إلى ضبط ذلك ، فالحفاظ على المال العام جزء لا يتجزأ من الحفاظ على الحكم نفسه .

عاشراً : إبعاد الحكم عن أي نزاعات أو صراعات سياسية أو انتخابية أو عائلية ، بل العمل على نبذ الصراعات التي ترتقي إلى البعد العائلي أو الطائفي أو القبلي والابتعاد الكامل عن أي ساحة انتخابية نأياً بالحكم عن أي شائبة ، كما أننا لا نرى مبرراً لذلك ولم يكن الحكم مستهدفاً من أحد قط .

أحد عشر : إننا مؤمنون بضرورة تشاور أبناء النظام مع القائمين على السلطة فيه ومشاركتهم الرأي في المسائل العامة والمهمة من خلال اجتماعات دورية ومنظمة .

ثاني عشر : إننا مؤمنون أن هناك احتياجات مختلفة للأسرة يتطلب بعضها المال وتحسين الوضع الاقتصادي ، ولذلك ندعو لإنشاء صندوق معين من المال ليقوم بالأدوار المختلفة لمصلحة الأسرة والمجتمع .

من الموقّعين :

ناصر صباح الأحمد ، جابر مبارك الحمد ، مبارك جابر الأحمد ، علي فهد السالم ، سالم عبدالله الأحمد ، خالد فهد المالك ، عبدالله فهد المالك ، سالم صباح الناصر ، أحمد فهد الأحمد ، محمد السلمان ، عبدالله محمد الجابر»[1] .

عودة الحياة البرلمانية

كشفت هذه الوثيقة عمق الأزمة التي تعاني منها الأسرة الحاكمة ، فهي تتحدث عن تفرد في الحكم ، وتهميش لشباب الأسرة ، بالإضافة إلى هدر في المال ، وتخصيص صندوق لتحسين الوضع المالي لبعض أفراد الأسرة ، أيضاً طالبت الوثيقة بعودة العمل بالدستور وتشجيع المشاركة الشعبية .

لم ترد القيادة السياسية - رسمياً - على الوثيقة ، وشهدت الأسابيع التالية حل المجلس الوطني تمهيداً لعقد انتخابات مجلس الأمة الأولى منذ حله عام ١٩٨٦ ، عُقدت هذه الانتخابات في الخامس من أكتوبر ١٩٩٢ ، وجاءت النتائج في صالح كتلة المعارضة السابقة المشاركة في حركة «دواوين الإثنين» بالإضافة إلى التيارات الإسلامية ، وفور إعلان نتيجة الانتخاب أعلن أربعة أعضاء رغبتهم في الترشح لرئاسة المجلس وهم : أحمد السعدون من حركة دواوين الإثنين (الكتلة النيابية) ، جاسم الصقر ممثل التجار ، مبارك الدويلة ممثل الإخوان المسلمين ، ويوسف العدساني مستقلاً .

حاولت الكتلة النيابية تدارك الوضع فقامت باقناع جاسم الصقر ويوسف العدساني بالانسحاب لمصلحة السعدون الذي أصبح رمزاً لحركة دواوين الإثنين ومجلس ١٩٨٥ المنحل ، قَبِلَ الاثنان بذلك إلا أن مبارك الدويلة أصرّ على الاستمرار في الترشح ، فعقد النواب انتخابات مُسبقة للرئاسة تفوق فيها السعدون على الدويلة بفارق أربعة أصوات فأصبح رئيساً للمجلس[2] .

على الجانب الآخر شهد التشكيل الحكومي بعض الاضطراب ، فقد اعتذر ولي العهد الشيخ سعد العبدالله عن رئاسة الحكومة بسبب الانتقادات الشديدة الموجهة

---

(١) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص١٥٤ ص٢٨٢ .

(٢) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص١٦٤ .

إليه وإعلان عدد من النواب عن رغبتهم بفصل رئاسة الوزراء عن ولاية العهد[1] ، وشكّل النواب وفداً لمقابلة سمو الأمير لتوضيح هذه الرغبة بالإضافة إلى طلبهم المشاركة بالوزارة بستة وزراء ، لكن الديوان الأميري أعلن - في حركة استباقية[2] - عن تعيين الشيخ سعد رئيساً للوزراء قبل انعقاد الاجتماع ، فتم الإعلان عن التشكيل الوزاري الجديد في السابع عشر من أكتوبر ١٩٩٢ ، وقد شهد عودة الشيخ صباح الأحمد إلى منصبه السابق وزيراً للخارجية ونائباً أول لرئيس الوزراء ، أيضاً ضمت التشكيلة الحكومية ستة وزراء من مجلس الأمة لتمثيل مختلف التيارات السياسية .

حاولت الكتلة النيابية مع بداية عمل المجلس تشكيل «لجنة تحقيق» لمحاسبة المتسببين بوقوع الكويت فريسة سهلة أمام الغزو العراقي ، إلا أن الحكومة نجحت في تحويل لجنة التحقيق إلى «لجنة تقصي حقائق»[3] مما أضعف من قدرتها على المحاسبة فلم تنجح في محاسبة أحد[4] ، أيضاً كشف المجلس عن تعديات مالية ضخمة على المال العام اتُّهِمَ فيها بعض المتنفذين من أبناء الأسرة الحاكمة والقيادات الحكومية كقضية «استثمار إسبانيا وقضية ناقلات النفط وقضية سنغافورة ومجموعة من القضايا في الداخل»[5] ، وقد تسبب غياب الرقابة المالية بالإضافة إلى السياسات الانفاقية للحكومة في تعرض ميزانية الدولة لعجوزات بلغت ١٦ مليار دينار استمرت حتى العام ١٩٩٤ ، وهذا ما دفع المجلس لإصدار قانون حماية المال العام في يناير ١٩٩٣[6] .

وفي الرابع والعشرين من فبراير ١٩٩٣ ، تقدم مجموعة من أعضاء الكتلة

---

(١) د . شفيق الغبرا ، الكويت دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع ، ص١٤١ .

(٢) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص١٦٢ .

(٣) د . أحمد الخطيب ، الكويت : من الدولة إلى الإمارة ، ص١٦٦ ص١٧٣ .

(٤) جزء كبير من المعلومات الموجودة في الفصل الرابع من «الكويت : من الدستور إلى الاحتلال» مقتبسة مباشرة من التقرير النهائي لهذه اللجنة .

(٥) د . يوسف الإبراهيم ، عجز الميزانية (أوضاع المالية العامة في الكويت : الواقع ، الإحتمالات ، وسبل المواجهة) ص٢٠ ص٢٣ .

(٦) د . شفيق الغبرا ، الكويت دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع ، ص١٤٤ .

السلفية بقانون تأسيس «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[1] على غرار الهيئة الناشطة في المملكة العربية السعودية ، إلا أنهم فشلوا في تمرير هذا القانون ، لكن هذا لم يمنعهم من الاستمرار في «أسلمة القوانين» من خلال تقديم عريضة إلى سمو الأمير تطالبه بالموافقة على «اقتراح برغبة» يهدف إلى تغيير المادة الثانية من الدستور من «الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع» إلى «الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»[2] ، وقد نجحوا في جمع تواقيع ٣٩ نائباً على هذه العريضة ، إلا أن سمو الأمير لم يوافق عليها .

قدمه خمسة من أعضاء مجلس الأمة

مشروع بانشاء هيئة عامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

تشارك فيها عدة وزارات ويشرف عليها وزير الدولة



● أحمد باقر



● شارع العجمي

تتلقى الشكاوى حول المظاهر المخلة بالآداب ومعالجتها

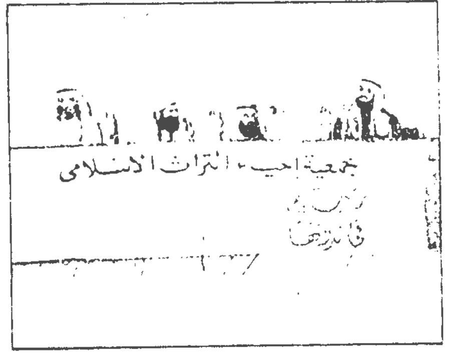
---

(١) د . فلاح المديرس ، الجماعة السلفية في الكويت ، ص٣٧ ص٥٧ .

(٢) د . شفيق الغبرا ، الكويت دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع ، ص١٥٣ .

في ندوة عن « لماذا هيئة الامـر بالمعـروف والنهـــي عــن المنكــر ؟ »

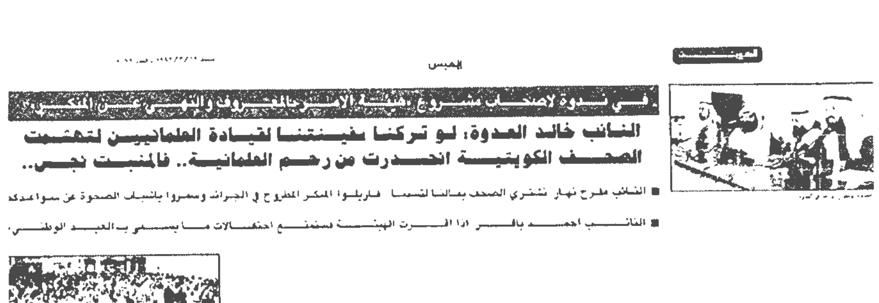
العـدوة : العلمانية مصدر الآفات والأمراض العصرية



□ المحاضرون في الندوة

مشروع انشاء الهيئة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الكويت

باقر : ليست بديلاً من الاجهزة الحكومية ولن تمارس اي سلطات تنفيذية



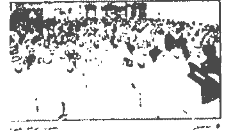
القبس

في نـدوة لاصحـاب مشـروع «هيئـة الامـر بالمعـروف والنهـي عـن المنكـر»

النائب خالد العدوة: لو تركنا سفينتنا لقيادة العلمانيين لتهشمت الصحـف الكويتيـة انحـدرت من رحـم العلمانيـة.. فالمنبـت نجس..

■ النائب مفرج نهار نشتري الصحف بمالنا لتسبنا فاربطوا المكر المطروح في الجرائد وشمروا بانسياب الصحوة عن سواعدكم

■ النائـب احمـد باقـر اذا اقـرت الهيئـة ستمنـع احتفـالات مـا يسمـى بـالعيـد الوطنـي.



■ في ندوة تعريفية بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..







العدوة

العلمانيون يتسترون بالحريات الهابطة الأباحية

نهار

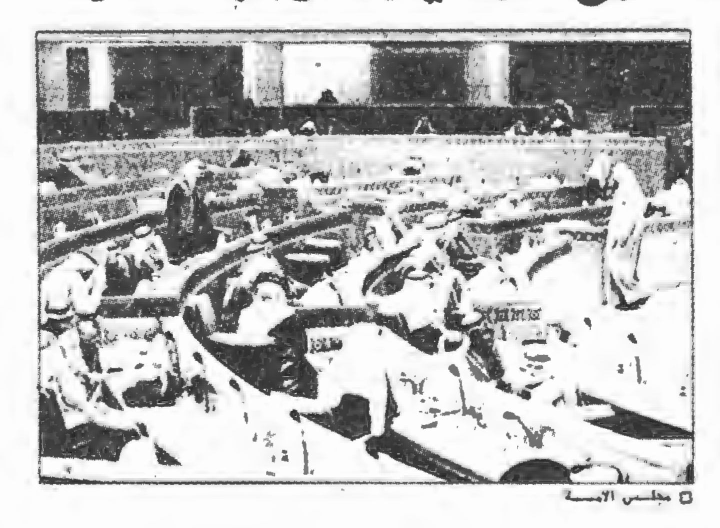
هناك كم كبير من الجرائم الاخلاقية لم يمنعها القانون

باقر

الصحف الاجنبية انصفتنا .. والمحلية شوهت الهيئة

تأييدا لهيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

نِعمَ المشروع .. وإحياؤها واجب على كل مسلم



□ مجلس الامة

المشروع يعطيها صلاحيات واسعة ويلزم الوزارات بالتعاون

جدل في الكويت حول هيئة الامر بالمعروف



المؤيدون: لا يتعارض مع الدستور ويهدف لتطهير المجتمع من الرذيلة

الحكومة تدرس مشروع هيئة الامر بالمعروف

كتب عدنان اللوغاني

تدرس الحكومة حاليا مشروع القانون المقدم من خمسة من اعضاء مجلس الامة بانشاء الهيئة العامة للامر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث احالت الحكومة مسودة المشروع الى وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية لدراسته وابداء رأيها فيه لمجلس الوزراء بالرغم من المشروع بقانون المقترح ما زال في ردهات المجلس ولم تتم احالته رسميا من المجلس الى الحكومة.

كما ان المشروع ما زال على جدول اعمال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس ولم يتم اقراره. وعلمت [illegible] ان الحكومة كذلك احالت لوزارة الاوقاف المشروع الذي تقدم به العضو طلال السعيد لنفس الغرض. وقامت الوزارة بدورها بتكليف ادارة الافتاء بدراسة المقترحين واعداد تقرير حولهما.

عناوين صحف مختلفة حول مشروع التيار السلفي بإنشاء «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»

نقلق على مستقبلنا لكننا لا نخاف

ترك تفكك الاتحاد السوفييتي وانشغاله بأزماته الداخلية فراغاً كبيراً في عالم شكلّت «الحرب الباردة» ملامحه على مدى الـ٤٥ عاماً الماضية ، دفع هذا الفراغ نشاط الاتحاد الأوربي في البروز كقطب عالمي منافس للولايات المتحدة ، وبدأ الأوربيون بتفعيل اتفاقات تزيل الحواجز التجارية بين دولهم في نوفمبر ١٩٩٣ ، أما الولايات المتحدة ، فكانت تفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط وأصبحت عملية السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل هدفها القادم ، وبسبب أهمية الدور الأردني في هذه العملية ، طالبت الحكومة الأمريكية دول الخليج والكويت بدعم السلطة الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية مالياً وسياسياً .

تسبب هذا الطلب في تفاقم الخلافات داخل الحكومة الكويتية ، فرئيس الوزراء الشيخ سعد العبدالله يرفض التعامل مع «دول الضد» رفضاً قاطعاً ، أما وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد فكان أكثر استعداداً للتعامل معها حرصاً على عدم عزل الكويت عن محيطها العربي أولاً ، وردّ الجميل الأمريكي ثانياً ، هذا ما جعله يعلن عن القواعد والمنطلقات التي تشترطها الكويت لإعادة علاقاتها مع الدول التي وقفت ضدها أثناء الاحتلال ، وكان أهم هذه الشروط قيام حكومات هذه الدول بإدانة الغزو العراقي ورفضه ، ورغم استبعاد السلطة الفلسطينية والأردن من هذه «المبادرة» ، فإن الكويت قبلت الطلب الأمريكي بتقديم دعمها المالي لعملية السلام .

أتت هذه العملية بثمارها في الرابع من مايو ١٩٩٤ حينما وقع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين أول اتفاقية تعطي للفلسطينيين حقهم في الحكم الذاتي ، أيضاً نجحت الولايات المتحدة في شهر أكتوبر من نفس العام برعاية اتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل ، وقد شهد هذا العام زيارة وزير الخارجية الكويتي لكل من تونس والجزائر وموريتانيا والمغرب[1] في خطوة جريئة نحو عودة علاقات الكويت بدول الضد .

وبينما كانت الكويت تتجه نحو إعادة علاقاتها بالدول الغربية والعربية ، كان العراق يعيش في عُزلة خانقة بسبب العقوبات المفروضة عليه ، لكن ذلك لم يُغير السلوك العدائي للقيادة العراقية ، فـ استمر العراق في تحرشاته الحدودية بالكويت ولم

---

(١) المغرب لم تكن من دول الضد .

يتعاون جدياً لحل قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين والكشف عن أسلحة الدمار الشامل مما كان سينعكس على تقرير مبعوث الأمم المتحدة رالف إيكيوس ، قامت القيادة العراقية بخطوة استباقية لهذا التقرير بحشد قواتها على الحدود الكويتية في السادس من أكتوبر ١٩٩٤ ، وفي اليوم نفسه أعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية «أن القيادة العراقية تبحث في اتخاذ موقف «جديد» يتيح للعراق التخلص من الحظر المفروض عليه» ، ثم اتهم إيكيوس بأنه «يُبيّت نوايا مغرضة إزاء العراق بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية» و«أنه رغم موقف الأمم المتحدة ، ورغم انعدام الثقة في التعامل مع رئيس اللجنة الخاصة «إيكيوس» وانعدام الثقة أساساً في بعض أعضاء مجلس الأمن نتيجة التجربة المريرة معهم فإننا سننتظر حتى العاشر من تشرين الأول أكتوبر الحالي ، وبعدها سوف يتحمل كل ذي موقف مسؤولية موقفه»(١) .

واجهت الكويت هذه التهديدات بجدية على عكس ما تم في السابق ، فمنذ الساعات الأولى قامت الحكومة بالاجتماع مع مجلس الأمة وإجراء الاتصالات الدولية والعربية من أجل رص الصفوف استعداداً لأي عمل متهور يقدم عليه الجانب العراقي ، وفي الثامن من أكتوبر ألقى رئيس الوزراء الشيخ سعد العبدالله بيانا تفصيليا للرد على التهديدات العراقية وتوضيح استعدادات الحكومة الكويتية لمواجهتها جاء فيه :

«كل من اطلع وتمعن في قراءة هذا البيان يجد أن من صاغ البيان أو وافق على إعداده يعرف أنه جاء مغالطاً للحقيقة والواقع وفيه الكثير من التجني على الكويت وعلى شعبها الصغير ، جاء البيان ليتهم جهات دولية ويتهم الكويت بشكل خاص وبعض دول المنطقة بأنها - كما ورد في البيان - هي السبب في استمرار الحصار الاقتصادي على العراق والسبب في تجويع العراقيين ، والكل يعرف أن هناك أسباباً كثيرة كان بإمكان رئيس النظام العراقي قبل أن يصدر هذا البيان أن يصارح الشعب العراقي بها وأن يقول للجميع إن السبب هو السلطة العراقية التي مازالت تتعنت وترفض تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي» .

«هذا قدرنا وهذه مسؤوليتنا وسوف ندفع الثمن مهما يكن للدفاع عن كويتنا

---

(١) مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الحشود العراقية على الحدود الكويتية ، الطبعة الثانية ، ص١٠٠ .

الحبيبة ، فمنذ أن اطلعت الحكومة على فحوى البيان العراقي أسرعت إلى العمل في الميدان السياسي والعسكري ، واتصلنا بكبار المسؤولين في الدول الشقيقة والصديقة وأطلعناهم على فحوى البيان العراقي وما تضمنه من نوايا تُشكل خطراً على الكويت أولا ودول المنطقة ثانيا ، وأطلعنا أيضا رئيس مجلس الأمن على البيان الخطير حيث تفهم ما ورد فيه من عبارات تبرز النوايا العراقية العدوانية» .

«إذا كان هناك من يقول الآن في العراق ، إن الحصار الاقتصادي هو سبب موت الكثير من العراقيين فأنا هنا أطرح هذا السؤال ليصل إلى مسامع رئيس النظام العراقي ليقول لنا اسم مواطن عراقي مات نتيجة المجاعة .

ولكن في الوقت نفسه يقول للعالم كم عراقياً مات في سجون بغداد نتيجة للتعذيب والجوع والقتل الجماعي ،ليقل لنا رئيس النظام العراقي كم مواطنا عراقيا بريئا صفي في شوارع بغداد ، وفي خارج بغداد أيضا .

العالم يعرف : هل صحيح ما يدعيه رئيس النظام العراقي من أن المجاعة سببت الموت لكثير من العراقيين؟

نحن نعلم أن المستودعات العراقية مليئة بالمواد الغذائية ونعرف نحن والعالم أيضا أن المستودعات العراقية مليئة بالأدوية ولكن من أجل سبب ما في ذهن رئيس النظام العراقي يريد أن يُفهم العراقيين أن السبب في موتكم وموت أطفالكم هو الكويت بالدرجة الأولى وأمريكا بالدرجة الثانية» .

«نحن نقلق على مستقبلنا ومستقبل بلدنا ومستقبل أولادنا وأحفادنا لكننا لا نخاف . هذا هو قدرنا ونحن مستعدون لأن نموت من أجل الكويت وإذا كان العراق يعتقد أنه بتحريك قواته هنا أو هناك يستطيع أن يولد الخوف والرعب عند الكويتيين فهذا اعتقاد خاطئ من أساسه»[١] .

وصلت القوات الأمريكية والبريطانية في اليوم التالي فتراجع العراق عن تهديداته وقرر سحب قواته في العاشر من أكتوبر ١٩٩٤ ، وفي الخامس عشر من الشهر نفسه أصدر مجلس الأمن الدولي قراره ٩٤٩ بإدانة الحشد العراقي على الحدود الكويتية وطلب عدم تكرار ذلك في المستقبل مع التشديد على وجوب تعاون العراق مع لجان الأمم

(١) مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الحشود العراقية على الحدود الكويتية ، الطبعة الثانية ، ص١٢٠ .

المتحدة[1] ، وفي العاشر من نوفمبر ، أعلن المجلس الوطني العراقي اعترافه الكامل بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وتأييده لقرار مجلس الأمن الدولي ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣ المتعلق بترسيم الحدود الكويتية العراقية[2] .



تنظيم اعتصاما على حدود الكويت

بغداد تهدد «بتحريك الجيوش» للعودة الى أصل الأزمة!

بغداد تهدد بموقف جديد... بعد ١٠ اكتوبر

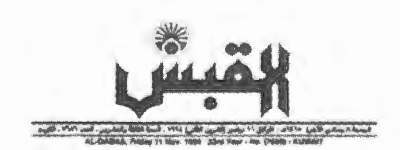
الكويت: التهديدات محاولة للالتفاف على القرارات الدولية

■ ايكيوس: لا رفع للعقوبات قبل الاعتراف بسيادة وحدود الكويت

الامير يرأس اليوم جلسة طارئة لمجلس الوزراء لبحث التهديدات العراقية

الكويت: جاهزون لكل الاحتمالات
واشنطن: اطمئنوا.. سنتصدى لاي عدوان

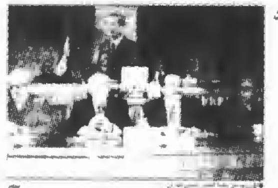
■ «جورج واشنطن» الى مياه الخليج.. وانذار دولي لبغداد



في قرار دستوري اعترف بالسيادة والاستقلال والحدود

رضوخ عراقي للحق الكويتي والشرعية الدولية

■ الكويت: خطوة للامام ■ واشنطن: باقي القرارات قبل رفع العقوبات



التهديدات العراقية ومن ثم الاستسلام والاعتراف بالكويت

---

(١) مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الحشود العراقية على الحدود الكويتية ، الطبعة الثانية ، ص١٨٧ .

(٢) طلال زيد المرزوق ، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ، ص١٨٣ .

خلافات واختلافات

مع بداية العام ١٩٩٥ ، قدم العضو السلفي مفرج نهار المطيري استجواباً لوزير التربية والتعليم العالي الدكتور أحمد الربعي في الثامن من فبراير ، ورغم تعلق الاستجواب ببعض القضايا الفنية كشروط الابتعاث للدراسة في الخارج ومخالفات سكن أساتذة جامعة الكويت ، إلا أن حالة الصراع السياسي بين التيار الليبرالي[1] والتيار الديني ألقت بظلالها على المسألة الفنية ، وقد تمكن الوزير من تجاوز التصويت على طرح الثقة بصعوبة بعد حصوله على ١٧ صوتاً رافضاً لطرح الثقة مقابل ٢١ صوتاً مؤيداً لها مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت .



الأربعاء ٣٠ رمضان ١٤١٥هـ ، الموافق ١ مارس (آذار) ١٩٩٥ ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد ٧٦٦٣ ، الكويت

في جلسة تاريخية.. اعتبرت تتويجاً للديمقراطية الكويتية

مجلس الأمة يجدد ثقته في الربعي

■ صباح الأحمد: موضوعات الاستجواب لا ترقى لتحريك المسؤولية السياسية ضد الربعي

النيباري: هل المطلوب الاطاحة بالربعي .. تحت اية مبررات؟؟!

لا مخالفات مالية.. ولا تلاعب.. ولا تنفيع، فلماذا الاستجواب؟

■ غنام الجمهور: وزير التربية يستخف بوجودنا في المجلس.. ولدينا الوقائع

د. الربعي: هذا اغرب استجواب في مجلسنا.. ومجالس الدنيا

الدويلة: الربعي هو الذي يحاول العرقلة.. ويرد علينا بعموميات

استجواب النائب أحمد الربعي

(صحف مختلفة)

---

(١) تُطلق صفة الليبرالية والمدنية – تجاوزاً – على التيارات السياسية المعارضة لأسلمة القوانين في الكويت ، إلا أن هذه التيارات لا تلتزم دائماً بالقواعد العامة لهذه الصفة .

على الجانب الآخر ، شهد العام ١٩٩٥ العديد من الأحداث الإقليمية والعالمية المهمة ، ففي الرابع عشر من يونيو قام الجنرال العراقي تركي الدليمي بالتمرد على الرئيس العراقي صدام حسين الذي تمكن من القضاء عليه في نفس الليلة . وفي السابع والعشرين من يوليو قاد ولي العهد القطري الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني انقلاباً أبيض على والده الموجود خارج البلاد ، فأصبح الشيخ حمد أميراً لقطر وتحصل على الاعتراف الدولي والخليجي تدريجياً . وفي الثامن من أغسطس أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية عن استقبالها لـ صِهري الرئيس العراقي وابنتيه الذين أعلنوا انشقاقهم عنه ، وطالبوا باللجوء السياسي في الأردن مقابل تقديم معلومات مهمة حول أسلحة الدمار الشامل العراقية . وفي الرابع والعشرين من سبتمبر وقَّع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات اتفاقية «حق توسعة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة» ، إلا أن هذه الاتفاقية أثارت حفيظة المتشددين الإسرائيليين فقام أحدهم باغتيال رابين في الرابع من نوفمبر ١٩٩٥ .

لم تكن الساحة الكويتية بعيدة عن الأحداث المثيرة ، فمع نهاية العام ١٩٩٥ احتدمت الخلافات مجدداً بين الشيخ سعد العبدالله والشيخ صباح الأحمد بسبب قضية عودة العلاقات مع الأردن ، مما اضطر الشيخ صباح لتقديم استقالته من الحكومة ، إلا أنه تراجع عنها في اليوم التالي نتيجة تدخل سمو الأمير ورغبة منه في الحفاظ على استقرار الأسرة[١] ، لكن هذا الاستقرار لم يدم طويلاً ، فقد دبّت الخلافات حول نفس الموضوع مجدداً بين الشيخين أثناء حضور الشيخ صباح مؤتمر القاهرة في يونيو ١٩٩٦ ، وهذا ما دفعه لمغادرة المؤتمر والتوجه إلى المغرب في إجازة خاصة ، فما كان من الشيخ سعد إلا إرسال وزير الإعلام الشيخ سعود الناصر الصباح إلى القاهرة في إشارة واضحة إلى امتلاكه البديل الناجح في حال استقالة الشيخ صباح[٢] .

---

(١) رياض الريس ، رياح الشرق ، ص١٤١ .

(٢) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 96KUWAIT4046 .



الاثنين ٢٦ رجب ١٤١٦هـ - الموافق ١٨ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٥ - السنة الرابعة والعشرين - العدد ٨٠٣٩ - الكويت

اكد لرئيس التحرير ان السبب تباين وجهات النظر حول السياسة الخارجية

صباح الاحمد: استقلت.. وانا رهن اشارة الامير وولي العهد

- القبس تعرض تفاصيل ما جرى في جلسة مجلس الوزراء
- الشاهين: خطواتنا مدروسة وموقفنا غير متشنج والوقت كفيل بتحقيق التطبيع متكاملا مع الاردن



اجتماع الذروة طوى أوراق الاستقالة وبدأ برفض الأمير القاطع لاستقالة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

الشيخ سعد: أستقيل.. اذا استقال الشيخ صباح

الأمير التقى الشيخ سعد والنائب الأول

الاستقالة طويت واستأنف صباح الأحمد مهامه

الاستقالة الأولى للنائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح، وقد عدل عنها بعد تدخل سمو الأمير

وقد شهد العام ١٩٩٦ حدثاً مفصلياً آخر هو تحقيق التيار الديني انتصاره الساحق على التيار الليبرالي في معركة «قانون منع الاختلاط»، فمع نهاية العام ١٩٩٥ تقدم عدد من النواب باقتراح قانون «منع الاختلاط بين الجنسين في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والمدارس الخاصة» إيماناً منهم بأن «منع الاختلاط وقاية للمجتمع من الجريمة وحماية محققة للأعراض والعفاف، ويمثل حائلاً بين الرجل والمرأة»، حيث إن «من دواعي الفطنة دفع البلاء قبل أن يستشري، ولاسيما إذا تركزت بؤرته في مرحلة المراهقة بين الشباب الذي يتلقى العلم في

توجه الى المغرب

صباح الاحمد بدأ إجازة إثر خلاف في مجلس الوزراء

استقبل سمو امير البلاد صباح امس سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح كما استقبل سموه الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية وذلك للاستئذان بالسفر للقيام باجازة خاصة.

الجدير بالذكر ان سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء سيتوجه الى القاهرة يوم الجمعة المقبل على راس وفد الكويت الى مؤتمر القمة العربية

وعلمت القبس ان تباينا في وجهات النظر في مجلس الوزراء هو وراء بدء الشيخ صباح الاحمد إجازته في هذا الوقت.

وحسب مصادر مطلعة فان هذا التباين شمل في الاونة الاخيرة موضوع القمة العربية المقبلة، والموقف الذي سيكون للكويت، خاصة بالنسبة لدول الضد والتعامل مع قادتها الذين سيحضرون القمة.

كذلك ظهر تباين في وجهات النظر حول قانون منع الاختلاط الذي اقره مجلس الامة.

وعلم ان الشيخ صباح الاحمد قد توجه الى المغرب لقضاء اجازته.

استبعاد العراق قرار حكيم

وزير الاعلام: نجاح القمة العربية فاق التوقعات

■ مطلوب تكامل اعلامي في التصدي لحملات التشويه ضد العروبة والاسلام



● وزير الاعلام

الاستقالة الثانية للنائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد ومغادرته إلى المغرب، فشارك وزير الإعلام الشيخ سعود الناصر في القمة العربية

ظروف محوطة بتأثيرات تنتابه مرة من الإغراءات الحسية(١) التي تستهوي لبه وتفقده القدرة على المقاومة»(٢)، حاول التيار الليبرالي مقاومة هذا القانون لكن بلا فائدة، فقد تم التصويت عليه بموافقة ٣٢ عضواً وامتناع ١٢ في الثامن والعشرين من مايو ١٩٩٦.

---

(١) الحديث هنا عن الفصول الدراسية في الجامعات والمؤسسات التعليمية وليس المراقص والملاهي الليلية.

(٢)جريدة الطليعة الكويتية، «دراسة على قانون فصل الاختلاط»، عبدالله بوفتين، العدد ١٥٧٦، ١٠-٥-٢٠٠٣.



سلسلة مفاجآت في جلسة صاخبة للمجلس

أقرار منع الاختلاط

■ د. الخطيب: لم يعقد اجتماع خارج المجلس الا ودفع ثمنه اهل الكويت.. ولسنا طراطير

هل تعلمونا التقاليد والشرف والدين؟ تلك اهانة للشعب الكويتي!

نواب يدوسون الديمقراطية وفي المجلس رجال لا يرضون بالاهانة

باقر: كيف تصدر الجامعة بيان استنكار .. ولا توجد ضمانة للحشمة؟

مناظر مؤذية يجب ان نطلق مضادات حيوية لمحاربتها!

وزير الاوقاف: علينا التحلي بالصراحة وقضية الاختلاط قسمت الكويت ولم تُبحث جيدا

تحية لهؤلاء النواب الذين أقروا قانون منع الاختلاط

جاء قرار نواب مجلس الأمة بالتصويت باغلبية ٣٣ صوتًا وامتناع ثلاثة عن التصويت بإقرار قانون منع الاختلاط في الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والمدارس الخاصة، ليحقق رغبة الشعب الكويتي في الحفاظ على الدين والتمسك بالفضيلة، لذلك فإننا نيابة عن ابناء الكويت الذين سرهم هذا القرار نقدم بكل الشكر والتقدير إلى هؤلاء النواب الفضلاء الذين وقفوا وقفة الرجال الغيورين عى دينهم وقيمهم ومجتمعهم، سائلين الله تعالى أن يوفق الجميع لما فيه رضاه ، وبما يمكّن لشرعه ويعلي راية دينه، وللإشادة والذكرى والتاريخ فإننا ننشر أسماء هؤلاء النواب الفضلاء وصورهم حسب الترتيب الأبجدي.■

اقرار قانون «منع الاختلاط» وسط ذهول أنصار الدولة المدنية

مجلس ١٩٩٦

انتقل فشل التيار الليبرالي في التصدي لمنع الاختلاط إلى فشل أكبر في انتخابات مجلس الأمة الثامن بسبب عزوف رموز التيار عن خوض الانتخابات في بعض الدوائر، وتزاحمهم على خوضها في دوائر أخرى، فأسفرت النتائج عن فوز ٥ مرشحين ليبراليين لم يكن من بينهم وزير التربية السابق أحمد الربعي، وقد أكدت النتائج تفوق التيار الديني بشكل عام، وتفوقه في المناطق القبلية بشكل خاص[(١)].

بدأت الإثارة مبكراً في هذا المجلس، ففي العشرين من أكتوبر عقد المجلس جلسته الأولى التي صوت فيها أعضاء السلطتين على الرئاسة فجاءت النتيجة لمصلحة الرئيس السابق لمجلس الأمة أحمد السعدون بـ٣٠ صوتاً مقابل ٢٩ صوتاً لمنافسه جاسم الخرافي، وقد كان عدد حضور الجلسة ٦٠ عضواً، مما أثار اعتراض الخرافي الذي طالب بضرورة استكمال إجراءات انتخاب الرئيس طبقاً للمادة (٩٢) من الدستور والتي تنص على:

«يكون الانتخاب في جميع الأحوال بالأغلبية المطلقة للحاضرين فإن لم تتحقق هذه الأغلبية في المرة الأولى أعيد الانتخاب بين الاثنين الحائزين لأكثر الأصوات فإن تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الأصوات اشترك معهما في انتخاب المرة الثانية ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية».

اعتبر الخرافي حصول السعدون على ٣٠ من ٦٠ صوتاً لا يحقق شرط «الأغلبية المطلقة» مما يستدعي إعادة إجراء التصويت أو الرجوع إلى المحكمة الدستورية لتفسير هذه المادة ومدى انطباق النتيجة عليها، وقد حسمت المحكمة الدستورية الأمر في الثامن من يناير ١٩٩٧ وقررت بأن «الأغلبية المطلقة تعني أكثر من نصف الأصوات الصحيحة المعطاة، أيا كان قدر الزيادة، وعليه يكون من حصل على ٣٠ صوتاً من أصل ٥٩ صوتاً (صحيحاً) قد توافرت له الأغلبية المطلقة»[(٢)].

شهدت الأسابيع اللاحقة تطورات دراماتيكية على الساحة السياسية، ففي أبريل تعرض الشيخ سعد العبدالله لنزيف حاد غادر على إثره البلاد للعلاج في المملكة المتحدة، وبهذا انتقلت مهام رئاسة الحكومة إلى نائبه الأول الشيخ صباح

---

(١) صالح السعيدي، السلطة والتيارات السياسية في الكويت، ص٥٩.

(٢) تقرير الفصل التشريعي الثامن في موقع مجلس الأمة الكويتي.

الأحمد الذي اتخذ خطوات جريئة في طريق عودة العلاقات الودية بين الكويت ودول الضد . وفي السادس من يونيو تعرض النائب عبدالله النيباري وزوجته لمحاولة اغتيال فاشلة أثناء وجودهما على طريق الشاليهات ، وقد أصيب النائب وزوجته بإصابات بليغة انتقل على إثرها للعلاج في الخارج ، ألقت السُلطات الأمنية القبض على منفذي الاغتيال وكانوا أربعة أحدهم كويتي بينما يحمل ثلاثة منهم الجنسية الإيرانية .

وقد أظهرت التحقيقات أن دافع الجريمة هو قيام النيباري بكتابة عدة مقالات وتوجيه أسئلة إلى وزير المالية ناصر الروضان مما أضر بالمصالح التجارية للمتهم الأول



فريال الفريح تروي لـ القبس: الجناة أمطرونا بالرصاص من سيارتي ليكزس وباجيرو

محاولة لاغتيال النيباري والديموقراطية

الكويت تتوحد في إدانة الجريمة .. والقوى السياسية تطالب بكشف الحقائق

■ السعدون: كفى سكوتا واليوم موقفنا في مجلس الامة ■ صباح الأحمد: فتنة تستهدف الكويت كلها

سلمان ش. ومشتبه بهم في قضية النيباري سلموا انفسهم

معلومات خطيرة والاحتمالات مفتوحة

■ المجلس طالب بالاسراع بكشف الجناة ■ السعدون: يريدون الكويت رهينة وأقسم ان وكلاء النيابة شرفاء

■ صباح الاحمد: فجعنا بالمحاولة ولا نحمي السراق ■ الهارون لشرار: اعتذر للقضاء او استقل



محاولة اغتيال النائب عبد الله النيباري وزوجته السيدة فريال الفريح

سلمان الشملان ، وهذا ما دعاه لتخطيط هذه العملية ، أما المتهمين الآخرين فقد قاموا بالمهمة رداً للجميل الذي قام به الشملان معهم من رعاية وتوفير فرص العمل ، المثير هنا أن المتهم الرابع في القضية والمكلف بمراقبة الشارع وتغطية الجريمة هو من قام بنقل النيباري وزوجته إلى المستشفى بعد الإصابة(١) .

زنا ولواط!!

في الخامس من يوليو ١٩٩٧ تقدم النواب سامي المنيس (زميل النيباري في المنبر الديمقراطي) ومشاري العصيمي وأحمد المليفي باستجواب لوزير المالية ناصر الروضان ، متهمين إياه بالتراخي والتقاعس في تحصيل المال العام وعدم تطبيق القانون ، تمت مناقشة الاستجواب في الخامس عشر من يوليو إلا أن المستجوبين لم يحصلوا على العدد الكافي لتقديم طلب طرح ثقة بالوزير بسبب وقوف الكتلة الدينية مع الحكومة ، بل إن مجموعة من النواب تقدمت بطلب قفل باب النقاش في الاستجواب والانتقال إلى بقية جدول الأعمال ، فجاءت نتيجة التصويت عليه بموافقة ٣١ صوتاً من ٥٢ حاضراً .

عاد الشيخ سعد العبدالله إلى البلاد في الثاني عشر من أكتوبر بعد غياب دام ٢٢٤ يوماً ، وشهدت تلك المناسبة احتفالات كبيرة بمشاركة الجماهير التي عبرت عن حبها لولي العهد . وفي السابع من ديسمبر وافق مجلس الوزراء على تحويل اللجنة العليا لاستكمال تطبيق الشريعة إلى لجنة دائمة ، بعد أن كانت مؤقتة . وفي السابع من مارس ١٩٩٨ ، وافق مجلس الأمة بأغلبية ٢٧ صوتاً على تحريم وتجريم الاشتراك أو تنظيم الانتخابات الفرعية(٢) ، وبعد ثلاثة أيام تمت مناقشة الاستجواب المقدم من

---

(١)جريدة الطليعة الكويتية ، العدد ١٣٧٦ ، ١٨-٥-١٩٩٩ .

(٢) وافق على القانون : أحمد المليفي ، أحمد باقر ، جاسر الجاسر ، جمعان العازمي ، حسين الدوسري ، حمود الرقبة ، سامي المنيس ، صلاح خورشيد ، عبدالعزيز المطوع ، عبدالمحسن المدعج ، عدنان عبدالصمد ، مبارك الدويلة ، مشاري العصيمي ، طلال العيار ، أحمد النصار ، بدر الجيعان ، جاسم الخرافي ، حسن جوهر ، حسين القلاف ، خلف دميثير ، سعود القفيدي ، عبدالسلام العصيمي ، عبدالعزيز العدساني ، عبدالوهاب الهارون ، علي الخلف ، مسلم البراك ، ناصر الصانع .

وعارض القانون : خالد العدوة ، فهد الميع ، عايض علوش ، مرزوق الحبيني . =

نواب الكتلة الإسلامية وليد الطبطبائي (عضو جماعة السلفية العلمية ومقرر هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)[1] والدكتور فهد الخنة والنائب محمد العليم لوزير الإعلام الشيخ سعود الناصر الصباح على خلفية إجازة وزارة الإعلام لبعض الكتب الممنوعة في معرض الكتاب العربي .

برر المستجوبون خطورة هذه الكتب بأنها «تحمل في صفحاتها طعنا صريحاً للذات الإلهية ، وتشكيكاً مقصوداً بالدين الإسلامي الحنيف ، وطعناً واضحاً بأصول الإيمان بالملائكة والأنبياء واليوم الآخر ، فضلاً عن مساس هذه الكتب بالآداب والأخلاق والقيم الإسلامية التي جبل عليها المجتمع الكويتي المسلم ، وهو ما يخالف جملة وتفصيلا النصوص الدستورية والقانونية التي استقرت عليها تشريعات الدولة بهذا الشأن ، مما عرض ويعرض مقومات المجتمع الكويتي إلى خطر جسيم» .

وفي التفاصيل ، استعرض المستجوبون الفقرات التي تثبت إدانة الوزير والواردة في الكتب التالية :

- رواية «سقوط الإمام» للكاتبة نوال السعداوي :

«يداه تربت على وجهي ثم تهبط لتربت على صدري وبطني رجفة غامضة تهزني وقشعريرة ، يهمس صوت ناعم : لا تخافي أنا الله وسوف تلدين المسيح» .

تُعقب هنا صحيفة الاستجواب :

«أليس في هذا نيلا واستهزاء بالذات الإلهية وتعريضا بها يوجب غضب الله الرب سبحانه ، ويعجل بنزول عذابه ، ما لم يتصد المسلمون لمثل هذا الطعن الواضح؟ أليس في هذا النيل والاستهزاء بالذات الإلهية؟ أليس في ذلك جرحا عميقا وغائرا في وجدان الإنسان المسلم الذي ينزه ربه من كل نقص؟» .

= وامتنع عن التصويت عليه : عبدالله الهاجري ، محمد شرار ، وليد الجري ، عبدالله الغنيم ، مخلد العازمي .

جريدة الوطن الكويتية ، ٢٨-٣-٢٠٠٨ ، ص١ .

(١) د . فلاح المديرس ، الجماعة السلفية في الكويت ، ص٣٧ .

- كتاب «نقد الخطاب الديني» للكاتب نصر حامد أبوزيد :
«مازال الخطاب الديني يتمسك بوجود القرآن في اللوح المحفوظ اعتمادا على فهم حرفي للنص ، ومازال يتمسك بصورة الإله الملك بعرشه وكرسيه وصولجانه ومملكته وجنوده الملائكة ، وما زال يتمسك بالدرجة ذاتها من الحرفية بالشيطان والجن والسجلات التي تدون فيها الأعمال ، والأخطر من ذلك تمسكه بحرفية صور العقاب وعذاب القبر ونعيمه ومشاهد القيامة والسير على الصراط . . الخ
وذلك كله من تصورات أسطورية» .

فيرد عليه المستجوبون بأنه «ينكر كل هذه الأصول الإيمانية ثم يجد لفكره الملوث من يسمح له بنشر هذا الفكر في أوساط المجتمع الكويتي المسلم المؤمن بربه وأصول الإيمان جميعها» .

- رواية «الخبز الحافي» للكاتب محمد شكري :
«كانت يداها تطوفان بجميع أجزاء جسمه ، وظهر له بوضوح أنهما كانتا تحاولان الابتعاد عن عانته ، ولكنهما مع ذلك كانتا بالحقيقة تنزلقان من وقت لآخر إلى ذلك القسم الخاص بجنس الذكر» .

فتعلق صحيفة الاستجواب على هذه الفقرة :
«إن هذه الكتب الممنوعة حثت على الزنا واللواط وبلا تحفظ ، ونستغرب كيف أجاز من أجاز هذه الكتب وهو يعلم أن الزنا واللواط حرام وأن حرمتهما من المعلوم من الدين بالضرورة» .

حاول معسكر النواب الموالين للحكومة قفل باب النقاش في هذا الاستجواب إلا أنهم فشلوا في ذلك ، فقد نجح المستجوبون بجمع عشرة أسماء لتقديم طلب طرح الثقة بالوزير فلم تتمكن الحكومة من الصمود أمامهم ، مما أجبرها على الاستقالة في السادس عشر من مارس ١٩٩٨ .

دية لأسر المتوفين بالأمطار

مرسوم بديمومة لجنة استكمال تطبيق الشريعة

قرر مجلس الوزراء في اجتماعه امس، وتنفيذا لرغبة سمو امير البلاد، في تعويض اسر المتوفين جراء الامطار الغزيرة التي تعرضت لها البلاد الشهر الماضي، صرف الدية الشرعية لاسر المتوفين. وكلف الجهات المعنية باستعجال استكمال الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

ووافق المجلس على مشروع مرسوم بتعديل بعض احكام المرسوم رقم ١٣٩/٩١ الخاص بانشاء اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الاسلامية، بما يقضي بالغاء مدة اللجنة لتكون دائمة.

كما اعرب مجلس الوزراء عن ارتياحه للنتائج الايجابية للمساعي المخلصة التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ال سعود، لتنقية الاجواء بين الشقيقتين مصر وقطر.

وثمن المجلس الخطوات والجهود التي قام بها جهاز الخدمة المدنية، في اطار تنفيذ خطة اعادة هيكلة تركيبة القوى العاملة، مؤكدا ثقته في انعكاساتها الايجابية على تعزيز جهود التنمية الشاملة في البلاد.

الموافقة على تحويل «اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية» إلى لجنة دائمة بعد أن كانت مؤقتة

حكومة تستجوب حكومة

وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه ، أعلنت الحكومة عن تشكيلها الجديد الذي تسلّم فيه وزير الإعلام السابق الشيخ سعود الناصر وزارة النفط ، وبعد أقل من ثلاثة أشهر على تعيين الحكومة ، تقدم النائب حسين القلاف باستجواب لوزير الداخلية الشيخ محمد الخالد حول تجاوزات وزارة الداخلية ، إلا أن هذا الاستجواب لم يُناقَش ، ففي السادس عشر من يونيو ، وبعد طلب رئيس المجلس أطراف الاستجواب باتخاذ أماكنهم المحددة ، طلب رئيس الوزراء من المجلس التصويت على مناقشة الاستجواب في جلسة سرية ، فحصل هذا الطلب على أغلبية ٣٠ صوتاً من ٥٠ ، وهذا ما أثار حنق مقدم الاستجواب ، فانسحب من الجلسة ورُفع استجوابه من جدول الأعمال .

لم تكن هذه الاستجوابات آخر هموم الحكومة ، ففي التاسع من مايو ١٩٩٨ ، وصل زعيم حركة «حماس» الفلسطينية الشيخ أحمد ياسين للبلاد بدعوة رسمية من رئيس الوزراء ، وكانت هذه الدعوة معاكسة لسياسة وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الذي يدعم عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي تعارضها «حماس» أشد المعارضة ، فما كان من الشيخ صباح إلا تقديم استقالته من الحكومة في الثامن عشر من مايو اعتراضاً على تجاوز رئيس الوزراء لصلاحياته(١) .

عاد الشيخ صباح عن قراره بعد ترضيات سمو الأمير المعتادة . وقد شهد العام ١٩٩٨ تطورات دولية وإقليمية كبيرة كان أهمها استمرار الاضطرابات الداخلية الروسية وتفاقم أزمتها الاقتصادية ، أما الاتحاد الأوربي فكان يعيش أفضل أيامه ، حيث أعلن عن العملة الأوربية الموحدة (اليورو) التي ستبدأ باستخدامها ١١ دولة بدءا من العام القادم ، كان سعي الدول الأوربية الكبرى واضحاً في تجديد أهداف «حلف الناتو» بعد زوال الخطر السوفييتي من خلال التركيز على الجانب الاقتصادي بدلاً من العسكري بما يعزز استقلالها عن الهيمنة الأمريكية ، أيضاً شهد العام ١٩٩٨ خطوات إيرانية واضحة نحو الانفتاح على الغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، خصوصاً بعد لقاء فريقيهما لكرة القدم في بطولة كأس العالم المقامة في فرنسا .

على الجانب الآخر ، تعرضت السفارة الأمريكية في تنزانيا وكينيا لتفجيرات إرهابية أدت إلى مقتل ٢٥٠ شخصاً في الخامس عشر من أغسطس ١٩٩٨ ، واتهمت الولايات المتحدة تنظيم القاعدة وقائده أسامة بن لادن بارتكاب هذه الجريمة ، هذا ما جعلها تشن هجوماً جوياً على مقار القاعدة في أفغانستان والسودان إلا أنها لم تنجح في القضاء على بن لادن وتنظيمه . وفي السادس عشر من ديسمبر ١٩٩٨ ، شنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هجوماً جوياً على العراق بعدما قام الأخير بطرد المفتشين الدوليين في أغسطس المنصرم ، وقد هدد الرئيس العراقي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية بالانتقام مدعياً أن الطائرات الأمريكية تنطلق من أراضيهما ، إلا إن الكويت نفت ذلك نفياً قاطعاً حيث أن الطائرات الأمريكية كانت تنطلق من حاملاتها الموجودة في مياه الخليج(٢) .

---

(١) رياض الريس ، رياح الشرق ، ص١٤٢ .

(٢) طلال زيد المرزوق ، المؤثرات الإقليمية للسياسة الخارجية الكويتية تجاه العراق ، ص٢٢٥ .

بدأ زيارة للبلاد بدعوة من الشيخ سعد

الشيخ ياسين: زيارتي للعراق مشروطة بحل قضية الأسرى

الشيخ ياسين:

السلطة الفلسطينية مطالبة بمبادرة تجاه الكويت

للمرة الأولى منذ التحرير تحط في صنعاء

طائرة كويتية خاصة تقل الشيخ أحمد ياسين إلى اليمن

صباح الأحمد يطلب اعفاءه من مسؤولياته

الكويت: استقالة صباح الأحمد بسبب "نقض" قرارات حكومية

□ الكويت - حمد الجاسر

■ علمت «الحياة» من مصادر كويتية مطلعة أن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد قدم أمس استقالته من منصبه، وأن جهوداً كانت تبذل حتى مساء أمس لثنيه عن الاستقالة.

ولم يتوفر تعليق من مصدر رسمي عن هذه الاستقالة، لكن المصادر أوضحت أن الشيخ صباح تقدم بها شفوياً إلى الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح.

وعزت المصادر سبب الاستقالة إلى خلاف حول دور مجلس الوزراء في إدارة الشؤون الداخلية للكويت، وذلك على خلفية قرارات اصلاحية اقتصادية وإدارية اتخذتها الحكومة سابقاً وجرى نقضها او التراجع عنها بقرارات خارج نطاق اجتماعات مجلس الوزراء.

واضافت ان الشيخ صباح «مقتنع بان سياسة الاصلاح التي تعلن الحكومة عن تطبيقها لن تنجح في حال استمرار هذا الوضع».

وتشير المصادر إلى مثالين لـ «نقض القرارات»، أولهما قرار أعلنه أخيراً المجلس الأعلى للبترول الذي يرأسه الشيخ صباح في شأن زيادة أسعار وقود السيارات، ولم يصادق عليه مجلس الوزراء، بل شطب من جدول أعمال جلسته الأخيرة. وثانيهما ما صادق عليه مجلس الوزراء من قرار للبلدية في شأن ازالة المخالفات في منطقة «جليب الشيوخ»، ثم جرى التراجع عنه خارج إطار المجلس.

واضافت المصادر ان الشيخ صباح كان في صدد مغادرة الكويت في رحلة خاصة بعد الاستقالة، غير ان مناسبة العزاء بوفاة الشيخ حمود (٢٣ عاماً) ابن وزير الدفاع السابق الشيخ احمد حمود الصباح دعته للبقاء في الكويت.

وكان خلاف حصل في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٥ بين الشيخ صباح وولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح حول الموقف من التطبيع مع «دول الضد» أدى إلى استقالة الشيخ صباح، غير أنه عاد عنها بطلب من الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح.

استقالة صباح الأحمد

قدم النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد استقالته إلى صاحب السمو أمير البلاد صباح أمس. وكان سموه قد استقبل يوم امس الأول السبت سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله والشيخ صباح الأحمد كلا على حدة - جريا على عادة سموه الأسبوعية. ورجحت مصادر عليمة بان الشيخ صباح الأحمد افصح خلال اللقاء الاسبوعي مع سمو الامير عن رغبته في الاستقالة من الحكومة.

وترددت أنباء بان الشيخ صباح الأحمد كان سيغادر الى الولايات المتحدة الاميركية امس لاستكمال فحوصاته الطبية. الا ان وفاة المغفور له الشيخ حمود احمد الحمود الصباح قد ارجأت تنفيذ هذه الفكرة.

وشهدت الساحة السياسية اتصالات وتحركات مكثفة لاقناع الشيخ صباح بالعدول عن استقالته ومن ضمن هذه التحركات محاولة رئيس مجلس الامة احمد السعدون وعدد من الوزراء والنواب الالتقاء او الاتصال بالشيخ صباح الاحمد. الا ان محاولاتهم لم يحالفها التوفيق.

وعزت مصادر مطلعه اسباب الاستقالة الى وجود تباين في وجهات النظر حول بعض القضايا المحلية، ومنها اسلوب معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة الذي قد يتطلب اتخاذ قرارات حكومية لا تحظى بقبول شعبي مثل زيادة اسعار المحروقات. وفرض رسوم على بعض الخدمات. التي تقدمها الدولة للمواطنين والمقيمين.

وارجعت مصادراخرى اسباب الاستقالة الى عدة قضايا ترتبط بالحفاظ على هيبة الدولة في تنفيذ قراراتها مثل مخالفات محلات جليب الشيوخ

واشارت تلك المصادر الى عدم استقبال اي من الشيخ صباح الاحمد ورئيس مجلس الامة احمد السعدون لزعيم حركة حماس الشيخ احمد ياسين - اثناء زيارته للبلاد في الاسبوع الماضي - واشارت تلك المصادر الى عدم حضورهما حفل الغداء الذي اقامه سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله للشيخ ياسين في قصر الشعب.

الجدير بالذكر ان النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد، قد تغيب عن جلسة مجلس الوزراء التي عقدت صباح يوم امس الأحد. كما انه لم يحضر جلسة مجلس الامة يوم امس الاول السبت.

النواب بحثوا الانعكاسات على الوضع السياسي

تحركات نشطة لمعالجة استقالة صباح الاحمد

على زيارة الشيخ ياسين بدعوة من الشيخ سعد

الخارجية الأمريكية تبدي امتعاضاً والكويتية تبدي اعتراضاً ... «مسبباً»

الاستقالة الثالثة للنائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد اعتراضاً على دعوة الشيخ سعد العبدالله لزعيم حركة «حماس» الفلسطينية الشيخ أحمد ياسين، واعتراض الخارجية الأمريكية أيضاً على هذه الدعوة

بعد ٨ سنوات كانت خلالها المملكة من دول الضد

زيارة الخطيب إعلان عن عودة العلاقات الأردنية ـ الكويتية تتويجاً لمسيرة تطبيع بدأت في سبتمبر ١٩٩٦

عودة العلاقات الكويتية الأردنية في العام ١٩٩٩

بدأ العام ١٩٩٩ بخبر إقليمي مفاجئ هو قيام العاهل الأردني الملك حسين بن طلال بعزل أخيه وولي عهده الأمير الحسن بن طلال من منصبه وتعيين ابنه الأمير عبدالله بن الحسين ولياً للعهد ، وقد توفي الملك حسين في السابع من فبراير ، بعد ثلاثة عشر يوماً من عزله لأخيه ، وهذا ما ساهم في عودة العلاقات الكويتية الأردنية رسميا في الثاني من مارس من نفس العام ، أما المفاجأة المحلية فجاءت مع صدور العدد الأول من مجلة «الزمن» لصاحبها الشيخ ناصر صباح الأحمد ، الذي كرر فيها ما أعلنه سابقاً في «بيان أبناء الأسرة ١٩٩٢» من خيبة أمله وعدم رضاه عن الأداء الحكومي مطالباً بفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء كحل وحيد لتطوير الأداء الحكومي(١) .

وبعد أيام معدودة من صدور المجلة ، وفي الرابع من مايو ١٩٩٩ ، تمت مناقشة الاستجواب المقدم من النائب عباس الخضاري - والمعروف بقربه من الشيخ سعد العبدالله - لوزير العدل والأوقاف أحمد الكليب بسبب قيام الوزارة بطبع ١٢٠ ألف نسخة مشوهة من القرآن الكريم وتوزيع أعداد كبيرة منها خارج البلاد ، وقد عدّد الاستجواب هذه الأخطاء كالآتي :

١ - حذف عدد (٤٣) آية من سورة يوسف .

٢ - خلط صفحات من سورة يوسف وسورة يونس .

٣ - حذف بعض السور مثل (الرعد ، إبراهيم ، الحجرات) .

٤ - حذف بعض الآيات من سورة النحل من آية (١) حتى آية (٥٦) .

٥ - تكرار بعض السور (هود ، يوسف) .

٦ - وجود صفحات بيضاء من دون كلمات .

وبالرغم من محاولات الوزير الدفاع عن نفسه ، فإن الهجوم عليه كان شديداً حتى جاءت كلمة النائب عدنان عبدالصمد الذي تحدث مؤيدا للاستجواب قائلاً : «الوزراء السابقون عندما كانوا يُستجوبون كان هناك تضامن حقيقي وزاري ، اليوم الآن ما نشوف هالشكل ، أكو شيء . .الأخ الرئيس ، في الظاهر مثل ما قال واحد من الإخوان وزراء كل واحد يحفر حق الثاني ، هذا إللي صاير وتيارات هذا الاستجواب . .»

---

(١) رياض الريس ، رياح الشرق ، ص١٥٤-١٥٩ .

فاعترض الشيخ صباح الأحمد على كلامه قائلاً : «إذا استمر في حديثه سننسحب ، أرجو أن يلزم هدوءه ويتحدث في موضوع الاستجواب فقط» ، إلا أن اعتراضات الشيخ صباح لم تنفع الوزير ، وأكمل عبدالصمد قائلاً : «كأن الحكومة تستجوب حكومة!!» .

وبعد انتهاء المناقشة ، تقدّم ٢٠ نائباً بمن فيهم النائبان السلفيان وليد الطبطبائي ومفرج نهار المطيري بطلبين لطرح الثقة بالوزير ، وهذا ما دفع الحكومة لتقديم استقالتها ومن ثم تم حل المجلس حلاً دستورياً في اليوم نفسه .

هل تقبلون البقرة تُحلب إلى ما لا نهاية؟!

قدمت الحكومة العديد من القوانين والمراسيم أثناء فترة الحل كان من بينها مرسوم أميري بإعطاء المرأة حقوقها السياسية ، وقد عقدت انتخابات المجلس خلال الفترة المحددة دستورياً من حله في الثالث من يوليو ١٩٩٩ ، تميزت نتائج هذه الانتخابات بنجاح نسبي للتيار الليبرالي توّجه فوز النائب أحمد الربعي بعد خسارته السابقة ، بطبيعة الحال لم يفتّ هذا النجاح من عزيمة نواب التيار الديني ، فبعد اسبوع من انعقاد المجلس تقدم النائبان وليد الطبطبائي ومخلد العازمي باقتراح بقانون تطبيق العقوبات الشرعية في الكويت ، وفي الرابع من أكتوبر أصدرت المحكمة حكماً نهائياً بحبس الدكتور أحمد البغدادي شهراً واحداً بتهمة «إساءة الأدب» مع الرسول في مقاله المنشور في مجلة «الشعلة» الجامعية عام ١٩٩٦ الذي كتب فيه :

«لقد فشل النبي صلى الله عليه وسلم في فرض الإسلام على المجتمع المكي مدة ثلاثة عشر عاماً إلى حين دخل الإسلام قلوب الأنصار من أهل يثرب ، أليس في هذا الأمر إلهام عبرة؟! لم تكن في المدينة جماعات التأسلم السياسي ، ولم يكن هناك إخوان ولا سلف ولا حزب تحرير ولا جماعة تبليغ . كل ما هناك كان إسلاماً بسيطاً نقياً خالصاً يدخل القلوب بالكلمة الطيبة»(١) .

قامت السلطات الأمنية بالقبض على الدكتور البغدادي ، فتوالت ردود الأفعال المحلية والدولية على هذا الإجراء مما دفع سمو الأمير لإصدار عفوه عن البغدادي بعد

---

(١) جريدة الطليعة الكويتية ، «رحيل علم من أعلام الفكر في الوطن العربي» ، سلمان النقي ، العدد ١٨٥٨ ، ١١-٨-٢٠١٠ .

١٤ يوماً من اعتقاله . وفي الثالث والعشرين من نوفمبر صوّت مجلس الأمة على رفض مرسوم الضرورة القاضي بإعطاء المرأة حقوقها السياسية بفارق صوتين فقط . وقبل مغادرته للعلاج في الخارج في السابع من ديسمبر ، أصدر الشيخ سعد العبدالله قراراً بتعيين الشيخ ناصر صباح الأحمد مستشاراً خاصاً له برتبة وزير ، وكان من الواضح أن الحالة الصحية للشيخ سعد لم تعد كالسابق ، فتكررت رحلاته العلاجية في سبتمبر ٢٠٠٠ ، ومايو ٢٠٠١ ، ومارس وأكتوبر ٢٠٠٢ .

رفضت المشروع بقانون باجماع آراء اعضائها واوردت في تقريرها حجج المعارضين والمؤيدين

الداخلية والدفاع: عسير على المرأة ممارسة الحياة السياسية والاسلام أبعدها عن كل ما يناقض طبيعتها ويخالف رسالتها

الجهات المانعة لاعطاء المرأة حقوقها السياسية جهات رسمية معتمدة لا يتطرق الشك لعلمها ودينها

رفض مجلس الأمة لحقوق المرأة السياسية

الانباء - ترصد ردود افعال الشارع الكويتي حول سجن الدكتور احمد البغدادي

بعضهم رأى ان البغدادي تعدى الخطوط الحمراء

الكتاب الصحافيون يطالبون بعدم سجن المفكرين

الشايجي: ندعو رجال الدين لعدم خلط الاوراق

العنزي: الحكم خفيف ونأمل زيادة الغرامة

رابطة الأدباء تناشد الأمير العفو عن البغدادي

القبض على أحمد البغدادي بسبب مقال كتبه في مجلة «الشعلة» الجامعية

حاكم المطيري دعاهم إلى الاستقالة «إذا لم يستطيعوا التصويت إيجاباً»

«السلفية»: محرم على الوزراء رفض «العقوبات الشرعية» وسقوط المشروع يعني سقوط الحكومة أو حل المجلس

الحكومة لا تريد «تهيئة الاجواء» فهل نترك المطالبة بتطبيق الشريعة إلى الابد؟

الطبطبائي لـ «الانباء»: نتوقع دعما لـ «العقوبات الشرعية» من مجلس الوزراء

تصريحات حاكم المطيري التحريمية أثارت حفيظة الليبراليين والمستقلين

نواب لـ «السياسة»: نرفض ارهاب «السلفية» والقرار النهائي في «العقوبات الشرعية» للمجلس

اكد في حديث الى "الحياة" أن لا خلاف بينه وبين الشيخ سعد

صباح الأحمد: لا قبول بزيارة عرفات ومشروع قانون تطبيق الشريعة لن يمر

صباح الأحمد لـ «السياسة»: ماضون في انجاز القانون والمستشارون يراجعون بنوده

مشروع الحكومة للعقوبات الشرعية بعد اسبوعين لا تعزير ولا قطع لليد واغلاق المحال 10 دقائق للصلاة

طرح قانون لتطبيق «العقوبات الشرعية» والحكومة ترفضه
في البداية لكنها تطرح قانون بديل لاحقا

ومع دخول العالم للألفية الثالثة ، شهدت منطقة الشرق الأوسط تغيرات محورية ، ففي الرابع والعشرين من مايو ٢٠٠٠ أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن سحب قواتها من الجنوب اللبناني بعد ١٨ عاماً من الاحتلال ، جاء هذا الانسحاب بسبب خسائر الجيش الإسرائيلي الثقيلة من العمليات التي كان يقوم بها «حزب الله» اللبناني ، وهذا ما جعل الحزب يعلن انتصاره على إسرائيل وجيشها «الذي لا يُهزم» ، بطبيعة الحال تصاعدت شعبية الحزب بعد الانسحاب وازدادت سيطرته الكاملة على الجنوب اللبناني ، واتجه الحزب بعد ذلك للتركيز على أنشطته السياسية في الحكومة والبرلمان ، أيضاً ساهم تحرير الجنوب بتكثيف الحزب دعمه للمقاومة الفلسطينية في حركة «حماس» .

وفي الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٠ ، قام رئيس وزراء إسرائيل آرييل شارون بزيارة إلى الحرم الإبراهيمي ودخل باحة المسجد الأقصى في خطوة استفزت الجماهير الفلسطينية التي انطلقت من هذا الحدث في انتفاضة - ثانية - ضد الاحتلال ، واستمرت روح هذه الانتفاضة عدة سنوات بين شد وجذب ، وفعل ورد فعل ، بين حركة المقاومة الفلسطينية والقوات الإسرائيلية .

في الكويت ، تقدم النواب مسلم البراك ووليد الجري ومرزوق الحبيني باستجواب لوزير الكهرباء والماء والإسكان عادل الصبيح بسبب «عدم جدية الوزير في حل القضية الإسكانية ومخالفته للمادة ١٣١ من الدستور» .

وقد نوقش الاستجواب في العشرين من نوفمبر ٢٠٠٠ ، ودافع الوزير عن نفسه بأنه حصل على ملكياته في الشركات التي تتعامل مع الحكومة بالوراثة ، وأن هذه الشركات تتعامل مع الجهات الحكومية منذ عشرات السنين وهو لا يديرها شخصياً ، وبعد انتهاء مرافعة الطرفين ، تقدم ثلاثة نواب لتأييد الاستجواب وثلاثة لمعارضته كان من بينهم النائب صالح الفضالة الذي قال :

«الصبيح . . من أول يوم أنا يِيت[1] طبيت المجلس أشوف أن هناك من يحاول أن يصطدم مع الصبيح بطريقة أو بأخرى! منهو؟ ما أدري . . أخ الرئيس . . المشكلة مو بالإسكان . . هذي مثل الرماد تذره على الناس وتدغدغ عواطفهم وتقول الإسكان ، لا مو الإسكان ، نيي للمشكلة . . بالقرارات إللي صدرها الوزير . . والثلاث قرارات . . .

---

(١) جئت .

نقول القرار الأول إللي يتكلم عن البيوت الشعبية[١] ، البيوت الشعبية هذوله عسكريين يشتغلون بوزارة الدفاع ، شوف الرواتب إللي ياخذونها ، بس أنا حطيت عيّنة ، واحد ياخذله ١١٠٢ ، واحد ياخذله ١١٦١ ، واحد ياخذله ١٢٨١ دينار! دينار معاشاتهم ، هذا بالدينار ١١٥٢ . . . ١٧٠٢! مَن مِن إللي قاعدين كلكم ياخذ ١٠٠٠ دينار!؟ منهو؟ هذوله عسكريين ومو كويتيين!

يوم ييه الوزير وقال أنا بزيد عليك ٣٠ دينار قلت له لأ؟ ليش تقول له لأ؟ إنت قاعد تاخذ ١٧٠٠ و١٨٠٠! هذا ما مس . . هذا قال إللي معاشه ٩٠٠ وإنت نازل مالي شغل فيك» .

«أبي الكويتي إللي بالدرجة الأولى ألِف . . عنده خمس أولاد جم ياخذ؟ ١٢٠٠! هذا عسكري ياخذ ١٧٠٠ وما يبي يدفع زيادة ٣٠ دينار! ليش؟ شالمشكلة؟ هذي إللي قوّمت الناس ، هذول إللي ضغطوا على الناس! هذول إللي ما يبون يدفعون ، هذا إللي يبي ياخذ وما يبي يعطي! ولي متى؟ قولي لي متى؟ لي متى البقرة تقعد تحلبها إلى ما لا نهاية!؟ قولي ، هل تقبلون البقرة تنحلب إلى ما لا نهاية؟ هذا مو مواطن ، الوزير ما مس المواطن .

هذي قضية . . القضية الثانية ، القرار الثاني شيقول؟ القرار الثاني يقول عن عملية الزواج[٢] . . أسرة كويتية ، شوف شوية جمبازية[٣] شيسوون! هذا واحد متزوج يوم ٢١-٢-٩٨ . . قدّم طلب بعد ٣ أيام ، ٢٣-٢-٧٨[٤] تزوج مني[٥] راح باجر مني ، تزوج ليلة الخميس ، السبت عند الإسكان! حقه ما نقول لأ!

خنشوف بعدين ، حصل على بدل إيجار شهر ٣ ، شوف شهر اثنين انتهى في نهايته! شهر ثلاثة ، طلّق بـ ١٨- ٤! يعني الشغلة يبيها يلفها وياخذ بدل الإيجار ويحطه بجيبه ويتوكل على الله!

---

(١) توفر وزارة الدفاع بيوتاً لبعض منتسبيها بإيجارات منخفضة .

(٢) تصرف الحكومة زيادة في الراتب تحت بند «بدل الإيجار» لكل كويتي متزوج ولا يملك عقاراً للسكن ، فكان البعض يتزوج بشكل صوري للحصول على هذه الزيادة ومن ثم يطلق زوجته .

(٣) محتالين .

(٤) المقصود ١٩٩٨ .

(٥) هنا .

خنشوف الثاني شيسوي ، الثاني تزوج في ٣١-١٠-٩٧ . . . ١٠-١١ قدم طلب . . . ١-٢ قدّم بدل إيجار . . . ٧-٢ بعد ستة أيام طلّق! ستة أيام الله وكيلك طلّق! أخذ بدل إيجار وحطه بجيبه وخلاص انتهت العملية!

إنيي حق الثالث ، أنا أعطيك عيّنة ، كشف عندي ، ٧-٩-٩٨ تزوج . . . ٢٣-٩ قدّم طلب . . . ١-١٠ حصل على بدل أجار . . . ٧-١١ طلّق! إي لقوها مصلحة ، من يوقف بويههم؟ محد يوقف بويههم ، قال من أمرني؟ قال من نهاني! محد جدامه!

لما يه الصبيح ، صار الحين لا كُبّة الصبيح . . . لا ينطق[١] الصبيح . . . الآن بس تحرك داس على الدمل[٢] ينطق الصبيح ، ويُطرح الصبيح! ويُضرب بالعِصي الصبيح! ليش؟ عيل تعتقدون إن الصبيح لحمه طري ينطق واحنا موجودين هني؟ والله ما تنطق يا بوصبيح!

خنشوف الرابع ، ٢٠-٣ تاريخ الزواج . . . ٢٢ طلب بدل الإيجار بداية شهر ٤ . . . ٢١-٤ طلّق! تقولي هالجمبازية ، هذوله نوعية تبونهم يستمرون يحلبون الكويت؟ وتقبلون تحت أي حجة؟ أي ضمير يسمحلكم هذوله يحلبونا واحنا نطالعهم وما عندنا الجرأة ، وما عندنا القدرة نقول له وقِّف عند حدك! لا ، نقول له ولا حنا خايفين منه ولا إللي وراه!

أخ الرئيس ، عادل الصبيح مو ياي من فراغ ، ياي من أسرة لها فضل على الكويت ، وأنا رجل بهذه القضية باحث ، بالروضة[٣] . . . نواب الروضة يقولون في شارع اسمه شارع الصبيح . . . يوسف الصبيح ، هذوله اثنينه يسمونهم الكويتيين اليوسفين . . . يوسف البدر ويوسف الصبيح[٤] ، لما صارت سنة «الهيلقه» هم إللي

---

(١) يُضرب .

(٢) التهاب جلدي يتشكل بصورة بثرة أو حبوب .

(٣) إحدى مناطق الكويت المرموقة .

(٤) قال في كرمهما الشاعر الأخرس :

إن الكويت حماها الله قد بلغت	باليوسفين مكان السبعة الشهب
تالله ما سمعت أذني ولا بصرت	عيني بعزهما في سائر العرب
فيوسف بن صبيح طيب عنصره	أذكى من المسك إن يعبق وإن يطب
ويوسف البدر في سعد وفي شرف	بدر الأماجد لم يغرب ولم يغب

عبدالعزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، الطبعة الثالثة ، ص٨٠

أكّلوا الناس . . هم إللي آووا الناس . . . هم إللي أطعموا الناس ، الحين إيي حفيدهم يبوق الناس! ما تصير بالتاريخ» .

جسدت هذه المداخلة الصراع المخفي خلف هذا الاستجواب وهو الفرز الطبقي في الكويت بين أبناء العائلات الحضرية القديمة وأبناء القبائل الذين يُنظر لهم ككويتيون جُدد ، ولتوضيح هذا الفرز والصراع قال النائب حسين القلاف في جلسة التصويت على طرح الثقة بالوزير في الرابع من ديسمبر :

«أنا عضو لم أر هذا فعلا التحزب والتكتل لأجل هذا الوزير ، قالوا في قضية العائلة . . . من تعرض حق عائلته؟ يا أخي سعود الصباح مو ابن عائلة؟ كا استجوبوه ما قال تكلم ، الكليب مو ابن عائلة؟ أشوف استجوبوه محد تكلم ، الروضان مو ابن عائلة؟ أشوف استجوبوه محد تكلم ، إشمعنى الصبيح وإشمعنى تكلم على عوائل؟ ليش وليش هذه الإثارة وليش هذا الجو هذا العجيب؟ أربع صحف يومياً أربع صحف شغلها بس تلميع وتزيين وإظهار صورة الرجل المظلوم» .

وبالرغم من كل محاولات مؤيدي الوزير لثني مقدمي طلب «طرح الثقة» عن الاستمرار فيه فإنهم أصروا عليه ، فحصل الوزير على ٢٦ صوتاً مؤيداً كان أغلبها من الحضر والتيارات الإسلامية بالإضافة إلى بعض نواب القبائل الموالين للحكومة ، أما مؤيدو طرح الثقة فحصلوا على ١٩ صوتاً شكل ١٣ منها أصواتاً قبلية ، و٥ شيعية ، وصوت يتيم للحضر أدلى به رئيس المجلس أحمد السعدون .

حكومة التكليف

مع بداية العام الجديد تقدم النائب حسين القلاف باستجواب لوزير العدل الدكتور سعد الهاشل حول أربع قضايا هي التعسف في عزل أحد القضاة ، وعدم تطبيق القانون في قضية الطفل الموؤود ، وإهمال الوزارة في ملاحقة تجاوزات عقود وزارة الدفاع ، والفساد داخل إدارات قصر العدل ، إلا أن الحكومة فضلّت عدم مواجهة الاستجواب وقدمت استقالتها بعد يومين من تقديمه ، وبسبب تدهور الحالة الصحية للشيخ سعد ، قام الشيخ صباح الأحمد بتشكيل الوزارة الجديدة تحت عنوان «حكومة التكليف» ، وشهدت هذه الحكومة دخول عنصر جديد من شباب الأسرة هو الشيخ أحمد الفهد الأحمد الصباح وزيراً للإعلام ، جاء ذلك بعد تصريحاته المتكررة حول

نيته للترشح لانتخابات مجلس الأمة .

بدأت الحكومة الجديدة أعمالها باتخاذ بعض القرارات الشعبية كان أهمها إلغاء التجنيد الإلزامي ، وفي التاسع والعشرين من مايو ٢٠٠١ تقدم وزير المالية الدكتور يوسف الإبراهيم ووزير النفط الدكتور عادل الصبيح ببلاغين إلى لجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء ضد وزير المالية والنفط الأسبق الشيخ علي الخليفة الصباح وأشخاص آخرين حول القضيتين التاليتين :

القضية الأولى:

إقرار «عبدالوهاب التمار بأن وزير المالية قد عرض عليه في شهر سبتمبر ١٩٨٣ تعيينه محافظا لبنك الكويت المركزي ، وأنه أوضح للوزير مديونيته لبعض البنوك المحلية الأمر الذي قد لا يتأتى معه تعيينه في هذا المنصب الذي يشرف على أعمال هذه البنوك ، وأن الوزير قد تعهد بتذليل هذه الصعوبة بتأمين التمويل المطلوب عن طريق أحد البنوك الأجنبية وبأنه سيكلف مدير مكتب الاستثمار في لندن بهذه المهمة ، وأنه أمام هذا التعهد لم يعد له من الأسباب ما يمنعه من الاستجابة لدعوة تعيينه محافظا لبنك الكويت المركزي ، وأنه قد قبل العرض بشرط تعليق تسلم العمل إلى ما بعد الحصول على التمويل المطلوب ، وأنه قد تم بالفعل تحويل مبلغ ٧٣٠,٠٠٠ دينار كويتي بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٢٧ لحسابه مع أحد البنوك المحلية» .

القضية الثانية[1]:

عبارة عن ثلاث عشرة عملية تم من خلالها الاستيلاء والتزوير والتربح بما قيمته ١٣٠ مليون دولار من أموال شركة ناقلات نفط الكويت ، تمت هذه العمليات على مدى سنوات تمتد من العام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٩٢ .

وقد أخذت هذه القضية أبعاداً سياسية وقضائية وإعلامية ، وخصوصاً مع صدور بعض الأحكام ضد المتهمين من محكمة العدل التجارية في لندن في العام ١٩٩٤ ،

(١) المتهمون في القضية خمسة : رئيس مجلس إدارة شركة ناقلات الكويت عبدالفتاح سليمان البدر ، نائب العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية حسن علي قبازرد ، مدير المجموعة المالية نسيم حسين محمد (أردني الجنسية) ، مدير عمليات الأسطول للشركة تيموثي ستافورد (إنجليزي الجنسية) ، وزير النفط الشيخ علي الخليفة العذبي الصباح .

وصدور حكم آخر من محكمة التمييز الكويتية في الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٩٧ ، إلا أن هذا الحكم أصبح باطلاً بسبب خطأ إجرائي[1] ، أيضاً ساهم استخدام الشيخ علي الخليفة لصحيفته «الوطن» في الرد على خصومه في تأجيج القضية إعلامياً .

التمييز ألغت الأحكام الصادرة بشأنها واشارت الى تطبيق قانون محاكمة الوزراء

قضية اختلاسات الناقلات تعود الى البداية

كتب صباح الشمري:

رفضت محكمة التمييز امس الطعنين المرفوعين امامها في قضية اختلاسات شركة ناقلات النفط مما يعيد القضية الى حيث بدات.

فقد اصدرت محكمة التمييز برئاسة المستشار محمد يوسف الرفاعي حكما برفض طعن النيابة العامة في حكم محكمة الاستئناف الصادر في ١٥ مارس الماضي والذي قضى بالغاء حكم اول درجة لخلوه من تاريخ اصداره.

وكانت محكمة الجنايات حكمت بحبس المتهم الاول رئيس مجلس ادارة شركة الناقلات السابق عبدالفتاح البدر غيابيا ٣٥ عاما، وحبس المتهم الثاني نائب العضو المنتدب للشؤون المالية والادارية السابق حسن قبازرد حضوريا ٤٠ عاما، وهما كويتيا الجنسية والزمتهما المحكمة متضامنين بدفع ما يقارب ١٣٠ مليون دولار اميركي، وحبس المتهم الثالث مدير المجموعة المالية نسيم محسن غيابيا ١٥ عاما وهو اردني الجنسية والزامه بدفع ما يقارب ١٥ مليون دولار.

قضية «اختلاسات الناقلات» في الصحف بعد إلغاء الأحكام الصادرة بشأنها في ١٩٩٧
(القبس الكويتية)

١١ سبتمبر

على الجانب الآخر من العالم ، وفي يوم الثلاثاء ، الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، فوجئ العالم بقيام مجموعة من الإرهابيين بخطف ٤ طائرات ركاب أمريكية واستخدامها كصواريخ تصطدم ببرجي «مركز التجارة العالمي» في نيويورك ، ومبنى وزارة الدفاع الأمريكية في واشنطن ، أما الطائرة الرابعة فلم تنجح في إصابة هدفها وسقطت في ولاية بنسيلفانيا ، راح ضحية هذه العملية قرابة الثلاثة آلاف قتيل وأكثر من ستة آلاف جريح ، مما جعل الحكومة الأمريكية تتوعد كل من شارك فيها بالويل والثبور ، وقد كشفت السلطات الأمريكية عن منفذي العملية بسرعة قياسية فكانوا ١٥ مواطناً سعودياً ، و٤ من جنسيات أخرى ينتمون جميعهم إلى تنظيم «القاعدة»

---

(١)جريدة الطليعة الكويتية ، العدد ١٦٦٩ ، ١٦-٣-٢٠٠٥ .

الأحداث تتسارع .. وتحركات الحكومة تمنى بانتكاسة جديدة

لجنة الوزراء ردت بلاغي الحكومة الجديدين للنائب العام ودفاع علي الخليفة يقاضي مجلس الوزراء ووزير النفط

الحكومة تهرول وتقدم البلاغين ومسؤولو الناقلات والبترول رفضوا توقيع البلاغ الجديد أو تفويض الوزير

(الوطن الكويتية)

الذي يقوده أسامة بن لادن من منفاه في أفغانستان .

لم تنتظر الإدارة الأمريكية طويلاً لكي تحدد الرد المناسب على هذا الاعتداء ، فطلبت من نظام «طالبان» المهيمن على أفغانستان تسليم زعيم القاعدة إلى السلطات الأمريكية أو أنها ستقوم بذلك بنفسها ، لم تستجب طالبان لهذه التهديدات فقررت الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا و«حلف الناتو» بغزو أفغانستان كمرحلة أولى من مراحل ما أطلقت عليه «الحرب على الإرهاب» ، لم تقتصر هذه الحرب على الأراضي الأفغانية ، بل وقعت دول الخليج تحت نيران الاتهام برعاية ونشر وتمويل التطرف الديني عبر مؤسساتها الدينية المتحالفة مع سلطاتها السياسية .

الحكومة قدمته وبلاغ «هيئة الاستثمار» إلى النيابة العامة ... والخرافي يؤكد: لا أحد يحل المجلس سوى الأمير

«محاكمة الوزراء» ردت بلاغ «الناقلات» لعدم تضمنه عنوان علي الخليفة

■ هيئة دفاع علي الخليفة تقاضي مجلس الوزراء والصبيح: البلاغ قدم تحت الضغط والوزير تواطأ مع النواب

كتب خالد المطيري

من بلاغي الحكومة الى النيابة العامة في شأن قضيتي «الناقلات» و«هيئة الاستثمار»، والدعويين اللتين اعلنت هيئة الدفاع عن الشيخ علي الخليفة عزمها على تقديمهما ضد مجلس الوزراء ووزير النفط عادل الصبيح من منطلق أن بلاغ الناقلات قدم «تحت الضغط» في هجوم مضاد يهدف الى وأد البلاغ في مهده برزت مفاجأة أمس تمثلت في رد مبكر وسريع لهذا البلاغ، إذ اعادته لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء الى النيابة العامة لعدم تضمنه عنوان المتهم الاول الشيخ علي الخليفة.

وتسارعت التطورات امس في شأن قضية البلاغين ورغم عدم بحث المسألة في مجلس الوزراء أول من أمس، بادر امس الوزيران المعنيان، وزير النفط عادل الصبيح، ووزير المالية يوسف الابراهيم الى تقديم البلاغين الى النيابة العامة الاول في ما يتعلق بقضية الناقلات، والثاني في ما يتعلق بمخالفات هيئة الاستثمار.

واوضحت مصادر حكومية، ان ثمة تعديلات ادخلت على مقدمة وخاتمة صيغة بلاغ الناقلات التي تم تداولها، مشيرة الى ان الوقائع «لم يطرأ عليها اي تغيير على اعتبار انها ثابتة ولا يمكن تغييرها».

ولكن المفاجأة التي لم تطرأ على بال احد ان لجنة التحقيق الخاصة بمحاكمة الوزراء التي قدم اثنان من اعضائها الثلاثة استقالتهم اول من امس، سارعت الى رد بلاغ الناقلات الى النيابة العامة، لعدم الاستدلال على عنوان المتهم الاول الشيخ علي الخليفة الصباح اذ لم يذكر البلاغ عنوانه.

ملموس، ونأمل ان تعود المياه الى مجاريها.

● هل الاستقالة خطوة اولى نحو حل مجلس الأمة؟

قال: «لا احد يستطيع ان يحل المجلس غير صاحب السمو الأمير، ونحن على ثقة كبيرة بحكمة سموه، ونؤكد ان هناك من يتعمد في مثل هذه الاجواء ان يحاول توجيه الإساءة لأي سلطة لخلق المشاكل بيننا».

وفي مقابل تقديم البلاغين ورد احدهما، برز معطى جديد ومفاجئ ايضاً، تمثل في اصدار هيئة الدفاع عن الشيخ علي الخليفة العذبي الصباح امس بيانا أعلنت فيه عزمها على اتخاذ اجراءين قانونيين ضد مجلس الوزراء وضد الصبيح.

وذكرت الهيئة في بيانها ان الاجراءين هما تحريك الدعوى الجزائية ضد مجلس الوزراء بكامل هيئته لاتخاذه قرارا بتقديم بلاغ ضد الشيخ علي الخليفة في قضية الناقلات رغم علم مجلس الوزراء ان لا أساس واقعيا أو قانونيا يبرر تقديم مثل هذا البلاغ، وخصوصا بعد صدور قرار لجنة التحقيق الدائمة الخاصة بمحاكمة الوزراء بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٦ بإلغاء البلاغ من سجلاتها.

ورأت هيئة الدفاع ان «قرار مجلس الوزراء تقديم البلاغ الجديد يأتي بناء على توصية سياسية صدرت من مجلس الامة قام مجلس الوزراء بتنفيذها مما يشكل اعتداء على الحقوق المدنية لاحد المواطنين وهو الشيخ علي الخليفة الصباح» وان قرار مجلس الوزراء «جاء بهدف تخلص الحكومة مما اعتبرته ازمة سياسية. وبالتالي فهو ينطلق عن إرادة غير سليمة وغير حرة للجهة المعنية».

رد بلاغات الحكومة في قضية «اختلاسات الناقلات»

و«الاستثمارات الخارجية» في العام ٢٠٠١

(الراي الكويتية)

ولم تكن الكويت بعيدة عن الحدث، فبعد أيام من الهجوم الأمريكي على أفغانستان، عرضت قناة «الجزيرة» القطرية كلمة للناطق الرسمي باسم تنظيم القاعدة سليمان بو غيث[1] وهو كويتي الجنسية، وقد هدد الولايات المتحدة الأمريكية بالمزيد من الهجمات في حال استمرار عدوانها على أفغانستان، مسبباً بذلك الحرج الشديد للحكومة الكويتية التي أسقطت عنه الجنسية بسبب «انضمامه إلى جيش أجنبي».

---

(١) قبضت عليه السلطات الأمريكية في مارس ٢٠١٣.

حق مُقيد

وفي الحادي والعشرين من سبتمبر ٢٠٠١ ، تعرض أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح لنزيف محدود في الدماغ نُقِل على إثره إلى لندن للعلاج . وفي الحادي والعشرين من نوفمبر ، طالب النائب حسين القلاف بتحويل أسئلته لوزير العدل أحمد باقر إلى استجواب طبقاً للمادة (١٢٧) من الدستور ، ودارت محاور هذا الاستجواب حول نفس القضايا التي أثارها في استجوابه السابق الذي لم تواجهه الحكومة ، وفي الجلسة المحددة لمناقشة الاستجواب ، طلبت الحكومة تحويله إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لدراسته وبحث مدى تطابقه مع الدستور واللائحة الداخلية ، فجاء رد اللجنة في السابع من يناير ٢٠٠٢ بالآتي :

«أولاً : أن النص في قانون المحكمة الدستورية على اختصاصها دون غيرها بتفسير نصوص الدستور إنما يخاطب المحاكم الأخرى ، ولا يمنع أي سلطة دستورية عن هذا التفسير فيما تطبقه من هذه النصوص عند ممارسة صلاحياتها الدستورية .

ثانياً : ان مجلس الأمة هو صاحب الاختصاص الأصيل والطبيعي في تفسير نصوص الدستور ، عند استخدام صلاحياته وأدواته الدستورية المختلفة .

رابعاً : . . . . وأن حق الاستجواب وإن كان حقاً دستورياً ، إلا أنه حق مقيد بالحقوق والمبادئ الدستورية الأخرى ومن بينها - فيما يعنينا في هذا المقام - مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء ، وحماية العدالة والحدود التي تقف عندها سلطة وزير العدل ، وفقا لنصوص الدستور والقانون .

سادساً : ان أساس المسؤولية السياسية هو السلطة ، وحيث توجد السلطة تكون المسؤولية وأن استجواب وزير العدل عن أعمال القضاء والنيابة العامة يكون في حدود ما يملكه من صلاحيات في القوانين وأخصها قانون تنظيم القضاء .

سابعاً : ان الاستجواب وفقاً للنص الذي قدم به لا يجعله صالحاً لنظره ولتحديد موعد لمناقشته ، لافتقاده الشكل والأساس الدستوري السليم» .

وقد وافق المجلس على ما قررته اللجنة في جلسة اليوم التالي بخمسة وعشرين صوتاً ، فتم رفع الاستجواب من جدول الأعمال .

لم تتوقف موجة الاستجوابات عند هذا الحد ، فقد شهد العام ٢٠٠٢ ثلاثة استجوابات أخرى كان أولها في الثالث من مارس قدمه الدكتور حسن جوهر لوزير التربية وزير التعليم العالي الدكتور مساعد الهارون حول هدر المال العام في جامعة الكويت ، وعدم تطبيق قانون منع الاختلاط ، ورغم مناقشة الاستجواب في الأول من أبريل ٢٠٠٢ ، إلا أن المُستجوِب لم يحصل على عدد كاف من الأصوات لطلب طرح الثقة بالوزير .

وفي العاشر من يونيو ٢٠٠٢ ، تقدم النائبان مسلم البراك ومبارك الدويلة باستجواب لوزير المالية وزير التخطيط الدكتور يوسف الإبراهيم حول الكثير من القضايا المتعلقة بالهيئة العامة للاستثمار ، والمؤسسة العامة للتأمينات ، وعدم الكشف عن تحويلات البنك المركزي أثناء فترة الانتخابات .

نوقِشَ الاستجواب في الرابع والعشرين من يونيو ، وتم تقديم طلب طرح الثقة بالوزير ، إلا أنه حصل على ٢٢ صوتاً غير موافق على طرح الثقة مقابل ٢١ صوتاً مؤيداً لها مع امتناع ٣ أعضاء ، وهذا ما مكّن الوزير من البقاء في منصبه .

أما الاستجواب الثالث والأخير فتقدم به النائب حسين القلاف لوزير الكهرباء والماء طلال العيار في السادس عشر من ديسمبر ٢٠٠٢ حول سياسة الوزير في توظيف المقربين له بالوزارة ، وقد نجح الوزير في البقاء بمنصبه بعد أن وافق ٣٣ نائباً على تشكيل «لجنة تحقيق» للنظر في محاور الاستجواب الذي لم يُقدم فيه طلب لطرح الثقة .

الحرب على الإرهاب والعراق

عاد سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد من رحلة علاجه بعد ١١٧ يوماً من الغياب ، كان من الواضح أن صحة سموه لم تعد كما كانت في السابق ، ففي الرابع من مايو ٢٠٠٢ قام كعادته بتكريم متفوقي طلبة جامعة الكويت ، إلا أن آثار مرض «الرعاش» كانت ظاهرة عليه ، وفي التاسع عشر من أكتوبر افتتح سموه دور الانعقاد الجديد لمجلس الأمة ، فـ ارتجل في نهاية كلمته قائلاً : «كنت أود أن أقول أكثر مما قلت . . . لكن سامحوني إذا كنت قصّرت معكم» .

وفي الربع الأخير من هذا العام دخلت الكويت رسمياً على خارطة الحرب ضد الإرهاب ، ففي الثامن من أكتوبر قام الشابان الكويتيان أنس الكندري وجاسم

الهاجري بالهجوم على مجموعة من الجنود الأمريكيين في جزيرة فيلكا إلا أنهما قُتلا في هذه العملية ، وفي نوفمبر من نفس العام ألقى جهاز أمن الدولة القبض على شبكة كويتية - سعودية تعمل على جمع الأموال وإرسالها إلى تنظيم «القاعدة» في اليمن ، وبعد أيام من هذه العملية قام الضابط خالد الشمري بإطلاق النار على جنديين أمريكيين ثم فر هارباً إلى المملكة العربية السعودية ، وانتقلت هذه العمليات إلى المملكة في العام المقبل بتفجيرات المجمعات السكنية في الرياض ، فانضمت الحكومة السعودية إلى معسكر الحرب على الإرهاب .

عشق الحياة والمرح وأصيب في البوستة

الهاجري سأل أصدقاءه قبل ١٠ أيام :
هـــل ستـرقصــون في عـرســي ؟

أمه وأشقاؤه لـ « الرأي العام » : نحتسبه عند الله شهيداً

أنس الكندري شاهد أخبار الكويت عن مجازر إسرائيل
فقال : جايينكم يا أميركان نذبحكم مثل ما تذبحونا

- أوصل إخوته الصغار إلى المدرسة صباحاً ... قبلهم مودعاً وأبحر إلى فيلكا
- أوصى والدته بأن يدفن في ثيابه وأن تتبرع بممتلكاته لـ « المجاهدين »
- جاسم الهاجري ابن خال أنس ترك عمله في النفط واشترى « بورش »



الهاجري في صورة حديثة



وصورتان من أيام المرح

عملية «فيلكا»

ومع اقتراب العام من نهايته ، بدأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بتكثيف هجومها على الرئيس العراقي صدام حسين تحت ذريعة وجود علاقة ربط بينه وبين تنظيم «القاعدة» ، بالإضافة إلى امتلاك صدام لمخزون هائل من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية التي قد يمررها لتنظيم «القاعدة» الذي سيضرب فيها مصالح الدول الغربية ، وللتخفيف من هذا الضغط ، قام الرئيس العراقي في السابع من ديسمبر بتوجيه خطاب اعتذار إلى الشعب الكويتي تحت عنوان «رسالة إلى الشعب في الكويت» ، وكان ظاهر الرسالة اعتذار إلا أن باطنها تهديد ووعيد وتحذير من قيام الكويت بمساعدة القوات الأمريكية والبريطانية في ضرب العراق ، كان ذلك واضحاً من استخدامه لكلمة «الشعب في الكويت» في عنوان الرسالة الذي يوحي بعدم اعترافه باستقلال الكويت وسوء نيته اتجاهها .

قامت الكويت بالرد على هذا الخطاب في الأمم المتحدة والجامعة العربية ، ومع بداية العام ٢٠٠٣ بدأت الحشود الأمريكية في التمركز بالكويت ، وطالب الرئيس الأمريكي بتنحي صدام حسين عن السلطة ومغادرته للعراق مع عائلته ، لم يستجب الرئيس العراقي لهذه المطالب وتوعد الأمريكان بأن العراق سيكون مقبرة لهم ، ومع بداية فبراير وجه الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير تحذيرهما الأخير للرئيس العراقي للكشف عن أسلحته ، وأمهلاه ٦ أسابيع للقيام بذلك .

واجه الاندفاع الأمريكي مقاومة شديدة من المعسكر الفرنسي والألماني والروسي والصيني الذي كان يدعو لاستمرار عمليات التفتيش والجهود الدبلوماسية ، إلا أن هذه المقاومة لم تنفع في ثني الولايات المتحدة عن موقفها ، ففي السادس عشر من مارس ٢٠٠٣ ، عقد الرئيس الأمريكي مؤتمراً صحفياً في البرتغال برفقة رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأسباني ورئيس الوزراء البرتغالي أمهل فيه صدام حسين ٧٢ ساعة للاستسلام ومغادرة العراق إلا أن الرئيس العراقي استمر في التحدي ، فبدأت الحرب على العراق في التاسع عشر من مارس بلا غطاء شرعي من مجلس الأمن ، وكانت الكويت الدولة الوحيدة الموافقة على فتح أراضيها لاستخدام القوات الأمريكية للهجوم على العراق بعد امتناع تركيا والسعودية عن ذلك ، هذا ما جعلها هدفاً لموجات صواريخ سكود العراقية ، إلا أنها لم تسفر عن أي خسائر بشرية .

لم تستمر مقاومة العراق طويلاً ، ففي التاسع من أبريل تمكنت القوات الأمريكية

من احتلال بغداد وبدأت مجاميع العراقيين بالخروج للاحتفال بسقوط الطاغية ، وقد شهدت المرحلة اللاحقة جهوداً حثيثة للبحث عن أسلحة الدمار الشامل العراقية ، إلا أنها باءت بالفشل مما أحرج الحكومتين الأمريكية والبريطانية التين عوضتا عن ذلك بالتمكن من قتل عدي وقصي صدام حسين في يوليو ، والقبض على صدام نفسه في الثالث عشر من ديسمبر ٢٠٠٣ .

النص الحرفي لرسالة الرئيس العراقي صدام حسين إلى الشعب الكويتي

ايها الاخوة ابناء الشعب في الكويت
السلام عليكم...

■ كلما امعن في السوء من اساء اليكم واخوانكم في العراق من اولئك الذين ابتليتم بهم وجاءتنا بعدكم او معكم اثار البلوة منهم شررا وحرائق مستمرة لن تنطفئ خلال الاعوام والسنين الماضية ونظنها ستستمر لزمن لاحق إلا اذا اذن رب العباد القادر العظيم لما يعتبر هينا على قدرته فيحل ما هو معقد ويلغي ما هو مؤذ ويضع الامور في نصابها بما يسر قلوب قوم مؤمنين.

خطاب الرئيس العراقي إلى «الشعب في الكويت»
(السياسة الكويتية)

انتخابات ٢٠٠٣

على المستوى المحلي ، شهدت بداية العام ٢٠٠٣ تقدم النائب عبدالله النيباري باستجواب لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء محمد ضيف الله شرار حول مشروع «لآلئ الخيران» ومشروع «الوسيلة» اللذين وافق عليهما مجلس الوزراء دون اتباع الإجراءات الصحيحة ، فلم تطرح هذه المشاريع كمناقصات عامة تتنافس عليها الشركات مما لا يصب في مصلحة المال العام والدولة .

واجه الوزير شرار الاستجواب في السابع والعشرين من يناير ٢٠٠٣ ، وقد حاول الوزير توضيح عدم مسؤوليته عن هذه المشاريع لكون الموافقة عليها تمت في حكومة سابقة ، والمسؤول عنها وزير المالية وليس وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ، وبعد أن تم طلب حجب الثقة عن الوزير صوتت أغلبية المجلس من التيار الديني والقبلي ضد هذا

الطلب ليبقى الوزير شرار في منصبه .

وفي الثامن والعشرين من أبريل تقدم النائب أحمد الشريعان باستجواب لوزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الصباح حول عدم المساواة في تعيينات طلبة كلية علي السالم العسكرية ، إلا أنه سحب استجوابه في جلسة الحادي عشر من مايو ٢٠٠٣ ، وفي نفس الجلسة تم إقرار حق المرأة في التصويت والترشيح في انتخابات المجلس البلدي .

أكمل مجلس ١٩٩٩ مدته الدستورية ، وعُقدت انتخابات المجلس الجديد في الخامس من يوليو ٢٠٠٣ ، وأظهرت النتائج خسارة التيار المدني أغلب مقاعده السابقة بسبب تحالفه مع الحكومة السابقة ، أيضا شهدت النتائج خسارة ثقيلة للإخوان المسلمين حيث فاز منهم ٣ أعضاء من ١٤ مرشحاً[1] .

فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء

على الجانب الآخر من المعادلة ، كانت الأنظار تتجه نحو الأسرة الحاكمة انتظاراً لقرارها التاريخي بفصل رئاسة الحكومة عن ولاية العهد بسبب الحالة الصحية المتدهورة للشيخ سعد العبدالله الصباح ، وتشير إحدى وثائق السفارة الأمريكية إلى تفاصيل هذه المباحثات بين أقطاب الأسرة ، فكتب السفير الأمريكي في برقيته عما نقله إليه أحد المصادر وهو أن فرع «السالم» من أسرة الصباح يقاومون بشدة نقل رئاسة الوزراء إلى الشيخ صباح الأحمد ، أما سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد فوَجّه أخيه لحل المسألة مع «السالم» قبل اتخاذ القرار ، وبناء على هذه التوجيهات اجتمع الشيخ صباح الأحمد برئيس الحرس الوطني وعميد فرع «السالم» الشيخ سالم العلي السالم الصباح في العاشر من يوليو للتباحث حول الموضوع .

أثناء الاجتماع أخبر الشيخ سالم الشيخ صباح بأن عليه أخذ موافقة ولي العهد الشيخ سعد العبدالله على نقل رئاسة الوزراء قبل الشروع في ذلك ، إلا أن الشيخ صباح رد عليه بأنه قام بذلك فعلاً ، لكنه حصل من الشيخ سعد على ثلاثة إجابات مختلفة! ففي المرة الأولى وافق الشيخ سعد على نقل رئاسة الوزراء ، وفي المرة الثانية اشترط لموافقته تعيين ابنه الشيخ فهد نائباً لرئيس الوزراء ، أما المرة الأخيرة فلم يوافق

---

(١) صالح السعيدي ، السلطة والتيارات السياسية في الكويت ، ص٦٥ ص٩٦ .

فيها بتاتاً على العملية حيث إن حالته الصحية تفقده القدرة على التركيز فيبدأ بالتساؤل «من أنت؟» و«منزل من هذا؟» .

وفي نهاية الاجتماع سأل الشيخ صباح الشيخ سالم عن مدى دعمه لانتقال المنصب إليه فرفض الشيخ سالم تقديم الدعم ، فوجه الشيخ صباح سؤالاً للشيخ سالم عن مدى فهمه للدستور الكويتي فأجابه الشيخ سالم بأنه لا يفهمه ، فخرج الشيخ صباح من الاجتماع غاضباً وقال : «إذاً عُد إلى بعارينك»[١] .

قدم فرع «السالم» بعد ذلك تنازُلاً للشيخ صباح هو الموافقة على عملية النقل مقابل قيامهم (السالم) باختيار الوزراء ، رفض الشيخ صباح هذا العرض وأعلن عن رغبته بالاستقالة من الحكومة ومغادرة البلاد في حال عدم حسم انتقال رئاسة الوزراء إليه خلال اسبوع ، أمام هذا الإصرار وافق فرع «السالم» على طلب الشيخ صباح مقابل تأكيدات بعدم إبعادهم عن مراكز القوى ، وهكذا صدر المرسوم الأميري بتعيين الشيخ صباح الأحمد رئيساً لمجلس الوزراء في الثالث عشر من يوليو ٢٠٠٣ .

تم الإعلان عن التشكيلة الحكومية الجديدة في اليوم التالي ، وكان من الملاحظ عدم شمولها على وزير الداخلية السابق الشيخ محمد الخالد الصباح الحليف للشيخ سعد العبدالله ، وقد وضع الشيخ صباح أولويات جديدة للحكومة تهدف إلى إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية .

ففي المجال السياسي كانت للشيخ صباح توجهات إلى إعطاء المرأة حقوقها السياسية وتقليل عدد الدوائر الانتخابية من ٢٥ إلى ١٠ ، وفي المجال الاقتصادي حاول الشيخ صباح فتح أبواب القطاع النفطي للمستثمر الأجنبي وتشجيع الخصخصة وإعطاء تراخيص للجامعات الخاصة ، أيضاً كانت للشيخ صباح رغبات إصلاحية أخرى كترشيد الإنفاق الحكومي على السلع المدعومة وتغيير فكرة «دولة الرفاه» من خلال فرض رسوم على استخدام الطُرُق ورفع إيجارات أراضي أملاك الدولة[١] .

---

(١) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 03KUWAIT3101 .

ترجمة غير حرفية للبرقية ، مع التشديد على عدم التأكد مما ورد فيها بسبب عدم وجود مصدر السفير في موقع الحدث .

(٢) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 03KUWAIT5343 .

نقلاً عن السفير عبدالله بشارة (المستشار الخاص للشيخ صباح الأحمد) .

صباح الأحمد يشيد بتاريخ الشيخ سعد

الكويت: فصل الولاية عن الرئاسة

خير خلف لخير سلف في قيادة الحكومة لتحقيق الطموحات الكويتية

صباح الأحمد يحمل قضايا وطنه في أدق المراحل التاريخية

فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء
(السفير اللبنانية)

مركز مالي وتجاري

حاول الشيخ صباح أن يُميز اسلوبه في قيادة الحكومة عن اسلوب الشيخ سعد من خلال اصطحاب رجال الأعمال الكويتيين في جولات اقتصادية دشنها بزيارة الدول الآسيوية الصناعية ، وشهدت هذه المبادرة عقد بعض الصفقات والاتفاقيات بين الكويت وهذه الدول ، أيضاً كان لإعجاب الشيخ صباح بما رآه من تقدم وازدهار في هونغ كونغ وسنغافورة أثر في إطلاق شعار «تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري» .

وللمفاضلة بين نشاطه ونشاط الشيخ السعد صاحب الوضع الصحي المتدهور ، بدأ الشيخ صباح بسلسلة زيارات ميدانية لوزارات الدولة التقى من خلالها بالقيادات الوزارية الذين شرح كل منهم خططه المستقبلية حول المواضيع القريبة من المواطن كالإسكان والتعليم والصحة ، وقد حظيت هذه الزيارات بتغطية إعلامية مكثفة رفعت من شعبية القائد الجديد .

ومع بداية العام ٢٠٠٤ ، أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن تسمية

الكويت حليفاً استراتيجياً - خارج حلف الناتو- مكافأة لها على موقفها الداعم للولايات المتحدة في حربها على العراق . وفي الرابع والعشرين من فبراير تقدم النائب مسلم البراك باستجواب موجه لوزير المالية محمود النوري حول العديد من القضايا أهمها مشروع «أبو فطيرة الحرفي (شرق القرين)» وتنازل الخطوط الجوية الكويتية عن جزء كبير من مستحقاتها على الخطوط الجوية العراقية ، أيضاً ركز الاستجواب على انتقام الوزير من رئيسه السابق العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار وملكية الهيئة في شركة «إنترا» المالكة لـ٥١٪ من أسهم «كازينو لبنان» .

تمت مناقشة الاستجواب في الثامن من مارس ٢٠٠٤ ، وبعد مرافعة الطرفين أيّد الاستجواب ٣ نواب وعارضه نائب واحد فقط ، فتم تقديم طلب طرح الثقة بالوزير وصوّت عليه النواب بموافقة ٢١ نائباً وعدم موافقة ٢٥ مع امتناع ٣ ، وبذلك حافظ الوزير على منصبه .

بعد أقل من شهر تقدم النائب حسين القلاف باستجواب لوزير الصحة محمد الجارالله حول محاربة الكفاءات الوطنية وتطفيشها وانتهاك حقوق الإنسان وبعض المخالفات الإدارية ، وتمت مناقشة الاستجواب في الرابع من مايو ٢٠٠٤ ، إلا أن العضو المُستَجوِب لم يتمكن من تأمين عشرة أصوات لتقديم طلب طرح الثقة بالوزير الذي احتفظ بمنصبه ، وشهد العام ٢٠٠٤ استمرار تقهقر الحالة الصحية لسمو الأمير حيث ظهر في غاية الضعف أثناء افتتاحه للفصل التشريعي الثاني لمجلس الأمة ، ساهم ذلك في اضطراب الأسرة الحاكمة لعدم وضوح الرؤية حول انتقال مسند الإمارة لولي العهد الذي لم يكن بحالة صحية أفضل ، فأصدر سمو الأمير أمراً بمنح رئيس الحرس الوطني الشيخ سالم العلي لقب «سمو» تلبية لطلبه في إطار إعادة التوازنات بين أقطاب الأسرة .

ستار أكاديمي!!

وفي الحادي والعشرين من نوفمبر قدم النائبان أحمد المليفي وعلي الراشد استجواباً لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء محمد ضيف الله شرار حول فساد البلدية وهيئة الزراعة وعدم الرد على أسئلة النواب ، إلا أن الرسالة الحقيقية لهذا الاستجواب كانت موجهة من رئيس الحكومة إلى رئيس الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية الشيخ فهد سالم العلي المعني الأول بأغلب القضايا الواردة في محاوره ، وقد مرّ

الاستجواب سهلاً على الوزير الذي يتمتع بشعبية طاغية بين القبائل ونواب التيار الديني ، فاكتفى مقدموه بطلب تشكيل «لجنة تحقيق» حول القضايا الواردة من دون طلب طرح الثقة[1] .

أما الرابح الأكبر من العام ٢٠٠٤ فكان التيار الديني الذي كثّف نشاطه في المناطق الخارجية مما زاد من شعبيته بين أبناء القبائل عموماً ، والشباب منهم بشكل خاص ، هذا ما جعله يسارع في المطالبة بخفض سن الناخب من ٢١ إلى ١٨ عاماً بالإضافة إلى السماح بإشهار الأحزاب ، وبعد نجاحه الجماهيري في إضفاء الصبغة الدينية على العديد من القضايا كإغلاق دور السينما في العشر الأواخر من رمضان وجعل تدريس مادة الموسيقى اختيارياً في المدارس ، طالب هؤلاء بمنع عرض مسلسل «دنيا القوي» الرمضاني لاحتوائه على مشاهد حفلات ، وطالبوا أيضاً بتغيير عنوان مسرحية كوميدية من «كويتي في الفلوجة» إلى «حب في الفلوجة» ، حيث كانت مدينة الفلوجة العراقية مركزاً للمقاومة الإسلامية - السُنية - ضد الجيش الأمريكي في العراق .

ومع اقتراب موسم أعياد «الكرسمس» ورأس السنة الميلادية قامت مجموعة من الإسلاميين بالمطالبة بمنع بيع أدوات الاحتفال بالكرسمس في الجهراء ، وعدم تهنئة المسيحيين بأعيادهم ، وفي الحادي والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٤ تقدم نواب التيار الديني الدكتور عواد برد العنزي والدكتور فيصل المسلم والدكتور وليد الطبطبائي باستجواب لوزير الإعلام محمد أبو الحسن حول القضايا التالية :

- ترخيص وزارة الإعلام لحفل البرنامج الغنائي «ستار أكاديمي» .
- ترخيص وزارة الإعلام لحفل البرنامج الغنائي «سوبر ستار» .
- ترخيص وزارة الإعلام لحفلات عيد الفطر المبارك والتي تم فيها مخالفة ضوابط الحفلات .
- ضعف الرقابة على الأفلام السينمائية .
- الترخيص لمسرحيات استفزازية (حب في الفلوجة) .
- عدم وقف بيع أجهزة فك شفرة القنوات الفضائية الخلاعية .
- إصدارات «المجلس الأعلى للفنون» والتي تحض على الفسق والفجور .

---

(١) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 04KUWAIT4425 .

لم تتم مناقشة الاستجواب بسبب استقالة الوزير في الثاني من يناير ٢٠٠٥ ، ورغم استحالة قدرة الوزير على إقناع مستجوبيه من الإسلاميين بسلامة موقفه فإن السبب الحقيقي وراء الاستقالة كان فقدانه لدعم التيار الليبرالي بسبب قراره نقض حكم محكمة التمييز القاضي بتسييل الشركة المالكة لجريدة «الرأي العام» بسبب الخلاف الدائر بين ملاكها ، وبعد يومين من استقالة أبو الحسن تقدم النائب جمال العمر باستجواب موجه لوزير العدل أحمد باقر حول بعض المواضيع الفنية المتعلقة بعمل «الهيئة العامة لشؤون القصر»[١] .

أسود الجزيرة

تمت مناقشة الاستجواب في العاشر من يناير ٢٠٠٥ ، وقد اكتفى الأعضاء بتقديم طلب تشكيل لجنة لمتابعة القضايا الواردة فيه وإصلاح الخلل فيها ، وفي مساء اليوم نفسه ، صُعِقَ الكويتيون بخبر استشهاد الملازم أول أحمد الأيوبي والرقيب أيمن الرشود بتبادل إطلاق نار مع أفراد مجموعة إرهابية أطلقت على نفسها اسم «أسود الجزيرة» ، وعاشت الكويت في الأيام التالية حالة يختلط فيها الرعب بالحزن حيث شهدت مناطق الكويت السكنية العديد من المواجهات والمطاردات بين رجال الأمن وعناصر هذه الخلية الذين تمكنوا من قتل الرقيب أول علي بو حمد وإصابة آخرين في الثلاثين من يناير .

وفي اليوم التالي ، حاصرت قوات الأمن منزل زعيم المجموعة عامر خليف العنزي[٢] في منطقة «مبارك الكبير» فقام بتسليم نفسه بعد مواجهة شرسة تم فيها قتل ٤ من رفاقه ، وبعد اسبوع ونيِّف من التحقيقات في أمن الدولة تم الإعلان عن وفاته بسبب «أزمة قلبية» .

وفي الرابع والعشرين من مارس تقدم النائب الدكتور ضيف الله بورمية باستجواب موجه لوزير الصحة الدكتور محمد الجارالله حول حوادث الاعتداء الجنسي والأخطاء الطبية في مستشفيات الكويت ومساهمة الوزارة في انتشار المخدرات ، أيضاً كان عدم احترام القانون والتعدي على المال العام ضمن محاور

(١) موقع الويكيليكس ، الوثيقة رقم 05KUWAIT36 .

(٢) ٢٩ عاما .

الاستجواب الذي تمت مناقشته في الرابع من أبريل ، وبعد المرافعة تقدم عشرة نواب بطلب طرح الثقة بالوزير الذي آثر الاستقالة بعدما أحس بعدم رغبة الحكومة بدعمه ، حيث كان أغلب مقدمي طلب طرح الثقة من النواب الموالين لها[1]!

حقوق المرأة السياسية

على الطرف الآخر من المعادلة ، كانت الحكومة تعمل على قدم وساق لتأمين الأصوات الكافية لمعركتها القادمة في التصويت على قانون «إعطاء الحقوق السياسية للمرأة» ، وقد صاحب إقرار هذا القانون انقسام حاد في المجتمع بين مؤيد ومعارض بدأ في تجمع مؤيدي القانون أمام مجلس الأمة في السابع من مارس ٢٠٠٥ ، فبدأ الفريق الآخر في عقد الندوات والمناظرات لإقناع الشارع بتعارض هذا القانون مع الشريعة الإسلامية التي حرّمت على المرأة «الولاية العامة» ، أيضاً حاول الفريق المعارض إقحام «خفض سن الناخب» و«مشاركة العسكريين» مع قانون المرأة لخلط الأوراق وإجبار الحكومة على سحب القانون ، إلا أن الشيخ صباح الأحمد اعتبر إعطاء المرأة حقوقها السياسية معركة شخصية يبرهن من خلالها على قدرته في التعامل مع مجلس الأمة .

وفي السادس عشر من مايو عقد المجلس جلسة التصويت على القانون فشهدت الجلسة جميع فنون الكر والفر السياسي إلى أن جاءت نتيجة التصويت بـ ٣٥ صوتاً موافقاً على القانون و٢٣ معارضاً مع امتناع رئيس المجلس ، فحصلت المرأة على حق الانتخاب والترشيح مع اشتراط «الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية» ، إلا أن تفسير هذه القواعد والأحكام تُرك للمستقبل .

وبعد مرور أقل من شهر على إقرار القانون تلقت المرأة الكويتية بُشرى تعيين المهندسة فاطمة الصباح والمهندسة فوزية البحر في المجلس البلدي ، وفي الثاني عشر من يونيو أعلن الشيخ صباح عن تعيين الدكتورة معصومة المبارك كأول وزيرة كويتية تتقلد حقيبة وزارة التخطيط والتنمية الإدارية .

شهدت تلك المرحلة بعض الأحداث الإقليمية المهمة ، ففي الرابع عشر من فبراير ، تعرض موكب رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري لانفجار كبير أدى

---

(١)صالح السعيدي ، السلطة والتيارات السياسية في الكويت ، ص٩٨ .

إلى مقتله ، وقد تسابقت أصابع الاتهام في التوجه إلى الحكومة السورية و«حزب الله» اللبناني مما أدى إلى زيادة الضغط الدولي على القيادة السورية للانسحاب من لبنان ، وهذا ما تم في السادس والعشرين من أبريل ٢٠٠٥ ، أيضاً شهد صيف ٢٠٠٥ عمليات إرهابية استهدفت قطارات مترو الأنفاق في لندن ، وتسببت بمقتل ٥٦ شخصاً وإصابة ٧٠٠ آخرين ، وفي اليوم الأول من شهر أغسطس أعلنت المملكة العربية السعودية عن وفاة الملك فهد بن عبدالعزيز وانتقال الحكم إلى ولي عهده الأمير عبدالله بن عبدالعزيز .

سبعة ملايين دينار!!

أشعلت وفاة الملك فهد وما صاحبها من مشاهد مبايعة للملك الجديد وتفاصيل انتقال السلطة هاجس الحالة الصحية لأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ، خصوصاً مع وجوده خارج البلاد لأكثر من ٧٠ يوماً ، فبدأت الألسن تلوك الشائعات حول حالته الصحية ووجود ترتيبات قريبة لبيت الحكم فور عودته من رحلة العلاج في التاسع من أغسطس ، وقد تركت أمراض الشيخوخة آثارها الواضحة على الشيخ جابر الذي كان حريصاً في الماضي على صبغ شعره والاهتمام بفتوة مظهره ، وفي الثاني والعشرين من أغسطس ، غادر الشيخ سعد العبدالله البلاد في رحلة علاج أدت إلى ارتفاع منسوب شائعات ترتيب بيت الحكم ، تم ذلك بالتزامن مع تلميحات صحفية لرئيس الوزراء من جهة ، ورئيس الحرس الوطني الشيخ سالم العلي من جهة أخرى .

تناولت هذه الشائعات حالة انقسام الأسرة إلى معسكرين بقيادة الشيخين صباح الأحمد وسالم العلي ، المعسكر الأول والمهيمن على البلاد يطمح إلى تنازل الشيخ سعد العبدالله عن ولاية العهد لمصلحة الشيخ صباح الأحمد بسبب عدم قدرته (الشيخ سعد) على ممارسة مهام الحكم في حال وفاة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد ، أما المعسكر الثاني الذي يمثل فرع السالم والحمد فكان متمسكاً بولاية العهد للشيخ سعد ومُصِراً على إمارته في حالة وفاة الشيخ جابر الأحمد .

استخدم الفريقان سلاح الشائعات كبالونات اختبار لقياس مدى تفاعل الشارع مع السيناريوهات المطروحة ، فتارة تخرج شائعة بتنحي الأمير وولي العهد عن منصبيهما ومطالبة الشيخ سالم العلي بالإمارة وتصريحه علناً عن التغييرات التي

ينوي القيام بها عندما يصبح أميراً ، وتارة تسري الشائعات بطلب كبار الأسرة من أفرادها عدم مغادرة الكويت في العطلة الصيفية والعودة من الخارج استعداداً للمواجهة ، حتى أن بعض التحليلات جنحت إلى أن قرار الشيخ صباح الأحمد بالتبرع بـ٥٠٠ مليون دولار لضحايا إعصار «كاترينا» الأمريكي يهدف إلى وقوف الحكومة الأمريكية بجانبه في حال مقاومة الطرف الآخر لتسلمه السُلطة .



سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح وآثار الشيخوخة ظاهرة عليه

ومع بداية سبتمبر ، تصاعدت حدة حرب التصريحات بين الطرفين فـ توجتها مقابلة تلفزيونية لرئيس جهاز أمن الدولة السابق الشيخ مشعل الجراح الصباح[١] على تلفزيون «الحُرة» التابع للحكومة الأمريكية مع الكاتب الصحفي محمد عبدالقادر الجاسم[٢] ، في هذا اللقاء شنَّ الشيخ مشعل هجوماً عنيفاً على حكومة الشيخ صباح تلخص بالفقرات التالية :

---

(١) أحد حلفاء وزير الداخلية السابق الشيخ محمد خالد الحمد الصباح صهر الشيخ سالم العلي .

(٢) رئيس تحرير جريدة الوطن السابق وأحد خصوم الشيخ صباح الأحمد .

الشيخ مشعل : «تنظيم القاعدة اختار سليمان بو غيث ليكون ناطقا إعلاميا باسم تنظيم القاعدة ما هو لأهمية سليمان بو غيث . . سليمان بو غيث لا يشكل أي ثقل عملياتي داخل تنظيم القاعدة . . . هو يعرف وهم يعرفون هذا الشيء ، ولكن لما تمثله الكويت من أهمية» .

«محمد الدوسري الرجل إللي كان يخطط وجاب لنا واحد مغربي من إيران باستخدام جواز مزور سعودي (عبدالعزيز القصير) حتى يفخخله سيارات لاستخدامها بالكويت وفي قطر وفي الأردن . . . وتم مسكهم ، وهرب المغربي . . . وإللي هرّبوه مجموعة لها نفوذها» .

فسأله المذيع : «هل كانوا ميليشيا؟ هذه الخلية هل يمكن وصفها بأنها ميليشيا لأفراد من الأسرة الحاكمة؟ حتى ما ننسب المسألة للأسرة ككل؟» .

أجاب الشيخ مشعل : «انت قاعد تجرني إلى موضوع الأسرة الحاكمة ، خلنا نركز على الجانب مال . . . إللي هو من المستفيد؟ المستفيد من هالجاميع هذي واضح الآن . . . الآن واضح . . . تختلف معاي؟» .

المذيع : «إذاً . . . . جماعة الجلد الصحراوي لها صلة بشكل أو بآخر بأشخاص لهم نفوذ في الدولة؟» .

الشيخ مشعل : «مئتين في المئة!» .

المذيع : «أحداث أم الهيمان ، ولمن لا يعرف هذه الأحداث ، هي مواجهة بين قوات الأمن ، ومجموعة متطرفة محسوبة على تنظيم القاعدة ، هذه الأحداث . . . . دار حولها لغط . . . . هذه المجموعة المتطرفة ، يقال بأنها على صِلة أساساً بجهاز أمن الدولة؟» .

الشيخ مشعل : «شوف خلني أبدي من قبل ، الحكومة قالت بأنها ستنتهج أسلوبا ، أسمته أسلوب الحوار مع هالجماعات هذي ، ودشت في خلافات ، وللعلم أنا كنت خارج الجهاز ، لأن الحوار وإحنا نختلف معاكم في مواجهة الإرهاب . . . . نحن نرى الإرهاب يجب نواجهه بالحوار ، وحُذِّروا ، لأن انظروا حوالينكم وشوفوا الحوار وين وَصّل بعض الدول! لأن الحوار مع هذه المجاميع يعطيها قوة ويعطيها شرعية» .

المذيع : «يتردد . . . . أن هذه المجموعة . . . . على صلة برئيس جهاز أمن الدولة الحالي!؟» .

الشيخ مشعل : «شوف ، خلني أرد أنا لإجابتي ما خليتني أكملها بو عمر ،

إللي حـصل . . . . إن في أثنين من خـيـرة شـبـاب أمن الدولة أنا أعـرفـهم تمام المعرفة . . . . ودُربوا . . . . وشباب مثل الورد . . . راحوا هباء منثورا . . . . من يتحمل مسؤوليتهم؟ الحوار!» .

المذيع : «طيب هذي الحادثة «أم الهيمان» انتهت ، وما عاد في حوادث مشابهة لها ، ما قمنا نسمع عن إرهاب عن تطرف في الكويت ، ما تعتقد أن هذه المواجهة إللي صارت نجحت في التخلص من هذه المجموعة الإرهابية؟» .

الشيخ مشعل : «والله هذا الكلام صحيح لو أن خالد الدوسري ومحسن الفضلي بالسجن . . . بس خالد الدوسري ومحسن الفضلي مطلوبين! مو مطلوبين؟ وين جهاز أمن الدولة ما طلعهم؟ ليش ما يمسكونهم؟ للعلم ، محسن الفضلي كان في أمن الدولة قبل الحادثة بأسبوعين ، كان ملقى القبض عليه من أسبوعين . . . . وأُفرج عنه ، وقاوم ، وأُفرج عنه ، والآن مطلوب ، وما شفنا إلقاء قبض» .

المذيع : «في اعتقادك . . . . خلال السنوات العشر أو الخمستعش القادمة . . . . من هو عدو الدولة في الكويت والخليج؟» .

الشيخ مشعل : «خلني أركز عالكويت ، شوف الكويت في المراحل السابقة لمن قلنا مرحلة عبدالناصر . . . . لمن قلنا مرحلة الخميني . . . . هذه المراحل كان عندنا «رجال دولة» بكل ما تحمله الكلمة من معنى . . . . صاحب السمو الله يطول بعمره رجل دولة من الطراز الأول ، سمو ولي العهد الله يسلمه رجل من الطراز الأول لإدارة الدولة ، اليوم حنا نعاني من إيش؟ نريد قيادات تحمل هذه المواصفات حتى أنك تستطيع أن تواجه هذه المخاطر . . . .

نريد التفاف . . . . قيادة موجودة . . . . سمو الأمير الله يطول بعمره وسمو ولي العهد ، لكن تعال للحكومة ، الحكومة أنا كمواطن أتكلم . . . . ما أدري شنو إللي تريده!؟ . . . .

يعني أبي شخصية مثل . . . شوف لمن تشوف شخصيات في الكويت . . . . تقول الآتي . . . شوف شخصية سمو الشيخ سالم العلي ، إيش ما تجد أن هذا رجل دولة؟ هو ما هو تسمي تسميات! شوف التفاف الناس لمن تروحله ديوانه ، تجد التاجر والوزير والخفير والسفير والأجنبي والمحلي والقبائلي والحاضري والبادية كلها موجودة . . . . هذا التفاف! ليش ما هو ركن أساسي من أركان الحكم!؟» .

«أين نحن الآن ، هل هذا البرلمان الموجود في الكويت يقنعني أنا كمواطن؟ دُمِّر

البرلمان ، إللي أنا أقول لك هو صمام أمان لي ولك . . . . وتقول لي حقوق المرأة؟ حقوق المرأة كلنا نعرف كم الفلوس إللي اندفعت عشان ناخذ حقوق المرأة . . . تختلف معاي أو تتفق؟ كل الكويتيين عارفين هذا . . . . ٧ ملايين دينار . . . . كل الدواوين تتكلم ، نعم» .

ما بني على باطل فهو باطل

فجّرت هذه المقابلة الرأي العام ضد الشيخ صباح الأحمد ، وخصوصاً أن من يدلي بهذه المعلومات رجل من داخل الأسرة وتقلد أحد أهم المناصب الأمنية في البلاد ، لذلك هو لا يتكلم من فراغ ، أيضاً كانت الاتهامات بالفساد تلاحق أغلب المقربين من الشيخ صباح كالشيخ أحمد الفهد الذي شكّل مجلس الأمة «لجنة تحقيق» للكشف عن صِلته بقضية شركة «هاليبيرتون» الأمريكية .

ومع بداية شهر رمضان ، واقتراب موعد عودة الشيخ سعد للبلاد ، تلقى معسكر الشيخ صباح الأحمد ضربة ثانية تمثلت في مقابلة الشيخ سالم العلي في جريدة «القبس» في العاشر من أكتوبر والتي دعا فيها إلى تشكيل لجنة ثلاثية من كبار رجالات الأسرة الحاكمة لمساندة القيادة تتكون منه ، ومن سمو الشيخ صباح ، والشيخ مبارك عبدالله الأحمد ، وقد وجّه الشيخ سالم العلي في هذه المقابلة سيلاً جارفاً من الانتقادات المباشرة وغير المباشرة لحكومة الشيخ صباح وحلفائه قائلاً :

«ان الوضع الحالي خطأ لا يجب السكوت عنه ، ومن موقع مسؤوليتي في أسرة الحكم يجب أن أنبه لهذا الخلل الدستوري الخطير ، الذي يتمثل في عدم اتباع الإجراءات الدستورية التي حددها الدستور والقانون ، فيجب أن تمر التشريعات في القنوات الدستورية السليمة حتى لا يُطعن بعدم دستوريتها» .

أيضاً وجه الشيخ سالم العلي انتقاداته إلى وزير الديوان الأميري الشيخ ناصر المحمد الصباح بسبب «قيامه بأدوار ليست من صميم اختصاصاته ومهامه الوظيفية ، فليس صحيحاً أو منطقياً أن يستفرد بالقرار» .

ثم أعرب عن ألمه للأوضاع التي تمر بها الكويت وقال : «عندما يتم التجاوز على أعرافنا المتوارثة وإبعاد كبار رجالات الأسرة الحاكمة ، والتفرد بالقرار ، وإدارة الأمور دون الرجوع لهم بعد أن قدّر قضاء الله وقدره أن نساهم ونساند القيادة ، فإن ذلك يعد مؤشراً خطيراً ويدفع إلى الاعتقاد بأن كل ما بني على باطل فهو باطل» .

مضيفاً بأنه «لا يجوز أن تصبح الحكومة خصماً وحكماً في آن واحد ، ففصل السلطات مبدأ دستوري لا حياد عنه» ، و«ليس سراً ما نتحدث به ، ولم يعد شأناً خاصاً طالما أن الأذن لم تكن صاغية له في الداخل ، ولا يجب أن نسكت على وضع يضع البلاد على شفا حفرة الفساد الذي مد أطنابه وضرب أوتاده مستفيداً من الأوضاع التي آلت إليها الأمور ، بما قدّره الله سبحانه من أقداره» .

ثم انتقد الحكومة قائلاً : «إن الفوضى هي عنوان هذه المرحلة ، والكل يشتكي من التسيب والمحسوبية ، والشللية والرشوة التي انتشرت في أجهزة الحكومة ، والجميع يتحدث عن أنها أسيرة لأشخاص التنفيع» ، وأضاف : «بما أنني الأكبر سناً في أسرة الحكم ، فقد رأيت من واجبي أن أنبه لهذا الخلل الخطير ، وأدعو للمحافظة على البلاد وعلى حقوق المواطنين ، وأن نعمل على تماسك أسرة الحكم ، لأن في تماسكها ووحدتها وحدة للكويت ، واستقرار لأهلها ، فلم يعد الحديث همساً بين أبنائها عن الأوضاع الخطأ التي تحدثت عنها ونبهت إليها ، وإنما أصبح الحديث علناً داخل أوساطها ، وفي المجتمع ويضعون المسؤولية على كبار السن فيها ممن صقلتهم التجربة وخبروا رجالات البلد المخلصين ، فلا يجوز لهم أن يتركوا الحبل على الغارب ، وأن تسير السفينة على هدي من الفاسدين والمتزلفين» .

تجديد الثقة

استنفرت هذه المقابلة معسكر الشيخ صباح حيث إن تركيز الشيخ سالم على جزئية «عدم دستورية» القرارات الحكومية يعني إمكانية إلغائها مستقبلاً ، لذلك استدعى سمو الأمير رئيس مجلس الأمة في اليوم التالي بحضور رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد ونائب رئيس الحرس الوطني الشيخ مشعل الأحمد ووزير الديوان الأميري الشيخ ناصر المحمد ووكيل الديوان الأميري إبراهيم الشطي ، وأعلن سموه للخرافي عن «ثقته الكاملة» بسمو رئيس الوزراء و«تقديره لكل ما يقوم به من جهود» ، كما وضّح له حرصه على «حسم الأمور لما فيه مصلحة الكويت وأمنها واستقرارها» ، وطلب سموه من الخرافي إيصال هذه الرسالة إلى أعضاء مجلس الأمة .

فتوجه رئيس مجلس الأمة بعد اللقاء إلى المجلس ودعا النواب إلى لقاء تشاوري يبلغهم من خلاله رسالة سمو الأمير ويتباحث معهم حول موضوع ترتيب بيت الحكم وتصريحات الشيخ سالم العلي وما هو الدور المطلوب منهم في حال تطور الأمور التي

كانت تتجه نحو تنحي أو عزل الشيخ سعد عن ولاية العهد وانتقالها إلى الشيخ صباح الأحمد ، خصوصاً بعد حصوله على الدعم الكامل من سمو الأمير ، وقد أبدى عدد من أعضاء المجلس دعمهم الكامل للشيخ صباح أيضاً .

وفي اليوم التالي ، تلقى رئيس مجلس الأمة مكالمة هاتفية من الشيخ سالم العلي أعرب فيها عن «تقديره له ولتاريخ عائلته ، طالباً منه أن ينأى بنفسه عن الاستغلال ، وأن ينتبه إلى أن هناك أموراً تجري بصورة غير دستورية .

فرد الخرافي عليه بالقول أنا رجل دستور ، ولا يستغلني أحد ، ولا أحتاج لأحد كي يستغلني . ثم أن كل الأمور تجري بصورة دستورية وبموافقة سمو الأمير (الشيخ جابر الأحمد الصباح) .

فأجابه الشيخ سالم العلي بأن مسؤوليته كرئيس للمجلس ، تحتم عليه المحافظة على الدستور والحرص عليه .

وهنا سأله الخرافي عن الموضوع بالتحديد .

فأجاب الشيخ سالم العلي بأنه يريد منه معرفة ماذا قال الأمير في اجتماع أول من أمس (الإثنين) الذي ضمه مع الشيخ صباح الأحمد والشيخ ناصر المحمد وزير الديوان الأميري .

فأجابه الخرافي أن ما قاله الأمير هو ما جاء في البيان ، فعاد الشيخ سالم إلى تكرار السؤال «يعني ماذا قال؟» .

أجاب الخرافي ان الأمير جدد ثقته بالشيخ صباح ، ودعا له الله أن يعينه . وأما بالنسبة لحسم الأمور فقال الأمير سأحسم الأمور لمصلحة الكويت و«بلغ إخوانك (النواب) بذلك» .

هنا عاد الشيخ سالم العلي إلى تذكير الخرافي بأن عليه أن يتنبه إلى موضوع الدستور .

فعاد الخرافي إلى تكرار سؤاله «ما الموضوع بالضبط؟» .

فأجابه أن وزير الديوان الأميري يختم المراسيم من دون علم الأمير .

فأجابه الخرافي بأنه عندما كان عند الأمير كان الشيخ مشعل الأحمد (نائب رئيس الحرس الوطني) يقرأ له مرسوم تكليف الشيخ صباح حضور جلسة افتتاح مجلس الأمة لكي يوقعه الأمير .

فسأل الشيخ سالم وهل وقعه؟ .

فأجابه الخرافي لقد نقلت لك ما رأيت . . وأنت تتحدث عن المحافظة على الدستور فإن اقتراحك تشكيل لجنة ثلاثية لمساندة القيادة اقتراح غير دستوري .

فقال الشيخ سالم ان هذه لجنة مساعدة .

فقال له الخرافي دستورياً ، لا يوجد شيء اسمه لجنة مساعدة في الأسرة ، ودستورياً لا يوجد لدينا إلا الأمير ، وحتى الأسرة كأسرة لا موقع لديها في الدستور ، وأضاف الخرافي : يا طويل العمر يجب أن تكونوا على تواصل ، فانتقاداتك ووجهات نظرك مكانها عند سمو الأمير وليس في مكان آخر ، وإذا كان عندك شيء اجتمع مع أخيك الشيخ صباح ، أو قابل سمو الأمير وأبلغه ما في خاطرك»(١) .

وراثة الأحياء

عاد ولي العهد الشيخ سعد العبدالله من لندن في التاسع عشر من أكتوبر ٢٠٠٥ ، وفي الثامن من نوفمبر جاء الرد الثاني من معسكر الشيخ صباح لمعسكر الشيخ سالم العلي بتوجيه النيابة العامة ١٠ تُهم للرئيس السابق لجهاز أمن الدولة الشيخ مشعل الجراح على ضوء مقابلته التلفزيونية السابقة ، تراوحت هذه التهم بين «إذاعة أنباء كاذبة مسيئة للدولة» و«إذاعة معلومات سرية بما يضر بمصلحة البلاد» و«الإساءة إلى علاقات الكويت بالدول المجاورة والصديقة» ، رد الشيخ مشعل على ذلك باستعداده للكشف عن «معلومات مفصلة عن الأموال ومصادر التمويل وحسابات البنوك للسياسيين الذين قبضوها ، وهذا يتضمن ما حدث في انتخابات ٢٠٠٣ ، وما كان يُدفع لمرشحين حتى يدفعوها لشراء الأصوات في بعض الدوائر»(٢) .

استمر التصعيد بين الفريقين ، واستمرت حرب الشائعات تعصف بالبلاد ، حتى جاء الثاني والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٥ وقرأ الكويتيون تفاصيل مقابلة رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد في جريدة «السياسة» الكويتية التي قال فيها :

«تاريخ أسرة الصباح ، التي حازت على بيعة شعبها وأمنها على نفسه ، والممتد

---

(١) موقع إيلاف الإلكتروني ، «الكويت تنتظر تعيين صباح الأحمد وليا للعهد» ، فاخر السلطان ، ١٢-١٠-٢٠٠٥ .

(٢) موقع إيلاف الإلكتروني ، «الشيخ مشعل نفى «إفشاء أسرار دولة» ، ٨-١١-٢٠٠٥ .

لما يقارب الأربعة قرون ، لا يوجد فيه حاكم سابق ، أو ولي عهد سابق .

ولذلك أحب أن أؤكد لك أن رموز الدولة الكويتية باقون . . . الرموز ، أطال الله في أعمارهم ، وأسبغ عليهم أثواب الصحة والعافية ، باقون ، ونحن ضد أي تفكير بوراثتهم وهم أحياء .

ولا ننسى أن الكويت دولة مؤسسات ، ونحمد الله أنها مؤسسات متلاحمة ومتوافقة فيما بينها ، ومتفقة .

نعم . . . يتناهى إلى علمي كلام عن بيت الحكم وشؤونه ، وعن إعفاء رمز في هذا البيت أو ذاك ، وعن إعطاء مناصب لهذا الرمز أو ذاك ، لكن هذا الكلام غير صحيح .

رموز بلدنا باقون على رأس مسؤولياتهم ، وهم رموز يعرف القاصي والداني كم أبلوا بلاء حسنا لصالح بلدهم الكويت ومصالح شعبهم . وكما قلت لك فإننا لن نسمح لأي تفكير بوراثتهم وهم أحياء» .

بذلك ، أنهى الشيخ صباح الجدل القائم حول الترتيب - المبكر - لبيت الحكم ورجّح بقاء الحال على ما هو عليه إلى أجل غير مسمى ، وفي اليوم نفسه ، قام الشيخ صباح الأحمد بزيارة الشيخ سالم العلي واجتمع معه لتهدئة الأمور ، فتقبل الشيخ سالم هذه الزيارة وأعرب عن شكره وتقديره للشيخ صباح على هذه الخطوة وعلى جهوده في توحيد الأسرة ووضع حد أمام انتقال شؤونها وخلافاتها للعلن .

هكذا نجح الشيخ صباح في تهدئة الأوضاع إلى أن جاء فجر الأحد ، الخامس عشر من يناير ٢٠٠٦ ، عندما أعلن الديوان الأميري خبر انتقال صاحب السمو أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى رحمة الله تعالى ، بهذا ، تحقق ما كان يخشاه الجميع ، وهو وفاة الشيخ جابر قبل أن تُحسم الأمور .

سموه استدعى رئيس مجلس الأمة بحضور رئيس الوزراء ونائب رئيس الحرس الوطني ووزير الديوان الأميري

الامير: ثقتي كاملة بصباح الاحمد وسأحسم الامور

الخرافي يبلغ فحوى رسالة الأمير إلى النواب في اجتماع تشاوري ظهر اليوم

ومضة حديث في وقت مناسب لاستقراء الواقع واستشراف المستقبل ولمعرفة إلى أين تسير الكويت

صباح الأحمد: رموز الدولة باقون ولن يرثهم أحد وهم أحياء

لا يوجد في تاريخ أسرة الصباح منذ أربعة قرون حاكم سابق أو ولي عهد سابق

هل ما يجري عندنا هو الديمقراطية؟ اني لا أرى إلا استهتارا للشعب لحساب قضايا لا يمكن التجاوب معها

إعفاء رمز في بيت الحكم أو تولية رمز آخر كلام لا أساس له من الصحة وأطال الله عمر الرموز ومتعهم بالصحة والعافية

لن نفتح خزائن الدولة لتلبية مطالب الذين يسعون إلى مصالحهم الانتخابية وتكديس الأصوات في الصناديق

سنحافظ على الثروة الوطنية وسنواجه بقوة كل من يحاول وضع العصي في دواليب الحكومة وتعطيل برامجها التنموية والإصلاحية



سمو الأمير يجدد ثقته بالشيخ صباح الأحمد ،

الذي أعلن بأن ليس هناك من يريد «وراثة الأحياء»

(السياسة الكويتية)



الفصل الثاني

صباح الأحمد



«أنا المسؤول . . وأوامري سارية»

(الشيخ صباح الأحمد الصباح ، ١٢-١٢-٢٠١٠)

تنص المادة الرابعة من دستور دولة الكويت على أن:

الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح .

ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير ، ويكون تعيينه بأمر أميري بناء على تزكية الأمير ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة ، بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق يزكي الأمير لولاية العهد ثلاثة على الأقل من الذرية المذكورة فيبايع المجلس أحدهم وليا للعهد .

ويشترط في ولي العهد أن يكون رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لأبوين مسلمين .

وينظم سائر الأحكام الخاصة بتوارث الإمارة قانون خاص يصدر في خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الدستور ، وتكون له صفة دستورية ، فلا يجوز تعديله إلا بالطريقة المقررة لتعديل الدستور .

وتنص مواد قانون توارث الإمارة تحت بند «الأمير» على:

المادة ٢:

الأمير رئيس الدولة ، وذاته مصونة لا تمس ، ولقبه «حضرة صاحب السمو أمير الكويت» .

المادة ٣:

يشترط لممارسة الأمير صلاحياته الدستورية ألا يفقد شرطا من الشروط الواجب توافرها في ولي العهد . فإن فقد أحد هذه الشروط أو فقد القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته ، فعلى مجلس الوزراء (بعد التثبت من ذلك) عرض الأمر على مجلس

الأمة في الحال لنظره في جلسة سرية خاصة . فإذا ثبت للمجلس بصورة قاطعة فقدان الشرط أو القدرة المنوه عنهما ، قرر بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم ، انتقال ممارسة صلاحيات الأمير إلى ولي العهد بصفة مؤقتة أو انتقال رئاسة الدولة إليه نهائيا .

المادة ٤:

إذا خلا منصب الأمير نودي بولي العهد أميرا . فإذا خلا منصب الأمير قبل تعيين ولي العهد ، مارس مجلس الوزراء جميع اختصاصات رئيس الدولة لحين اختيار الأمير بذات الإجراءات التي يبايع بها ولي العهد في مجلس الأمة وفقا للمادة الرابعة من الدستور . ويجب أن يتم الاختيار في هذه الحالة خلال ثمانية أيام من خلو منصب الأمير .

ثم شرحت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون الشروط الخاصة بممارسة الأمير صلاحياته الدستورية فحددتها بأن :

لا يفقد شرطا من الشروط توافرها في ولي العهد ، ولا القدرة الصحية على ممارسة صلاحيات الأمير إلى ولي العهد بصفة مؤقتة أو نهائيا متوقفا على عرض مجلس الوزراء بعد التثبت ، وقرار مجلس الأمة بأغلبية خاصة هي ثلثا الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

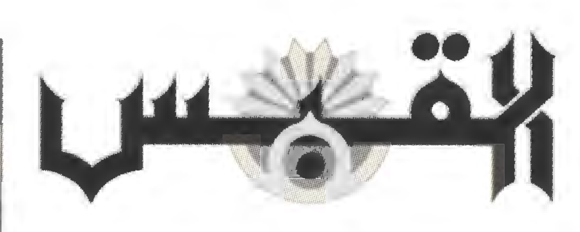
وواجهت الحالة الرابعة حالة خلو منصب الأمير ، فقضت بالمناداة بولي العهد أميرا ، أما إذا لم يكن ولي العهد قد عين بعد ، فتركت لمجلس الوزراء سلطات الأمير في رئاسة الدولة وتعيين الأمير الجديد بمبايعة مجلس الأمة وفقا لأحكام المادة الرابعة من الدستور . وشرطت أن يتم ذلك خلال ثمانية أيام .

انتقال دستوري سلس

خرج الأطباء من قصر الجوهرة (مقر إقامة سمو الأمير) في الساعة الثالثة وخمسة وأربعين دقيقة من فجر يوم الأحد الخامس عشر من يناير لسنة ٢٠٠٦ ، معلنين وفاة أمير الكويت الثالث عشر الشيخ جابر الأحمد الصباح ، لم تمض دقائق معدودة من إعلانهم للخبر حتى انتشر عبر الرسائل الهاتفية ، قطع تلفزيون الدولة الرسمي بثه واستبدل برامجه بالقرآن الكريم ، وتوافد أبناء أسرة الصباح على قصر

دسمان الذي أحاطت به جموع من المواطنين المفجوعين بالخبر الحزين ، وعند السادسة والنصف صباحاً ، ظهر وزير الإعلام الدكتور أنس الرشيد على شاشة تلفزيون الكويت معلناً وفاة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح .

ما هي إلا ساعات قليلة حتى وصل الشيخ صباح الأحمد الصباح للكويت بعد أن قطع إجازته الخاصة في سلطنة عُمان ، وفور وصوله بدأت أجهزة الدولة في ترتيب إجراءات مراسم تشييع الراحل الكبير وما يصاحبها عادة من ازدحام للجماهير واستقبال لكبار الشخصيات الإقليمية والدولية ، اجتمع الشيخ صباح بمجلس الوزراء في قصر الجوهرة ، وأكد التزامه بالدستور وبتطبيق قانون «توارث الإمارة» ، ثم أعلن المجلس عن مناداة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح أميراً رابع عشر للكويت .


القبس

انتقال دستوري سلس للسلطة

الكويت ودّعت جابر وبايعت السعد أميراً



شيعت الكويت فقيدها الغالي صباح اليوم نفسه ، وبدأت الأسرة في استقبال المعزين في ديوان «الصباح» في قصر بيان ، هكذا بدا اليوم الأول بلا مصاعب أو منغصات مما جعل جريدة القبس تُعنونِ عددها لليوم التالي بـ«انتقال دستوري سلس للسلطة» ، كانت أغلب التوقعات تشير إلى استمرار الشيخ سعد أميراً للبلاد وتسمية الشيخ صباح الأحمد ولياً للعهد ورئيساً للوزراء ، وبهذا كان يتحتم عليه إعادة ترتيب التشكيل الوزاري بطريقة أكثر توازناً من حيث تمثيل مختلف فروع الأسرة .

القسم الدستوري

في اليوم التالي - الإثنين - السادس عشر من يناير ، عقد رئيس مجلس الأمة اجتماعاً حضره ٤١ نائباً من أجل التباحث حول موضوع وفاة الشيخ جابر الأحمد وعملية انتقال السلطة إلى سمو الشيخ سعد العبدالله ، خلال هذا الاجتماع تناول النواب مسألة أداء القسم الدستوري ومدى قدرة الشيخ سعد على أدائه بالطريقة المنصوص عليها دستورياً ، وقد انقسم النواب حول هذه المسألة إلى فريقين يدعو أحدهما للتساهل في تطبيق الشروط الدستورية للقسم بينما يدعو الآخر - الذي كان يقوده رئيس المجلس - إلى التشدد في الالتزام بالشروط الدستورية لأداء القسم وفقاً للمادة (٦٠) من الدستور التي تنص على :

«يؤدي الأمير قبل ممارسة صلاحياته ، في جلسة خاصة لمجلس الأمة ، اليمين التالية : أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور وقوانين الدولة ، وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله ، وأصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه» .

أمام هذا الاختلاف ، تمت الاستعانة بالخبراء الدستوريين لتحديد طبيعة وشروط صحة «القسم الأميري» ، وقد حدد هؤلاء الشروط التالية لاعتبار القسم صحيحاً :

١- يجب أن يكون القسم بصوت مسموع ، فليس هناك قسم مكتوم .

٢- يكون القسم مباشراً ويؤديه الشخص نفسه ، ولا يصح أن يسُر به لشخص آخر يؤديه عنه .

٣- تأدية القسم علنية يطلع عليها الناس جميعاً ، ولا يجوز أن يتولى حاكم إدارة شؤون بلاده سراً .

أدى هذا الرأي إلى اتساع الفجوة بين الفريقين ، فظهر الانقسام في عناوين

الصحف اليومية لليوم التالي وأخصها جريدة «الرأي العام»[1] المقربة من رئيس المجلس حيث كتبت : «القسم . . . مفتاح صلاحيات الإمارة» ، ونقلت الجريدة تصريحاً للخرافي قال فيه : «قسم الأمير يجب أن يكون وفق النصوص الدستورية الواضحة . . وسابقة عبدالله السالم لا يعتد بها في حالة الشيخ سعد» .

كان من الواضح أن الجزء الثاني من التصريح وُضعَ لقطع طريق مؤيدي التساهل في أداء القسم كالنائب وليد الطبطبائي الذي صرّح بأنه «مع «التساهل» في القسم و«عدم الالتزام بنصه الحرفي» ، مضيفاً بأن «فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء خطوة إصلاحية ولكنها ليست شرطاً»»[2] .

حول هذا الخلاف قام الكاتب المعارض محمد عبدالقادر الجاسم بكتابة مقال في موقعه الإلكتروني تحت عنوان «الله خير حافظ!» هاجم فيه رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ، ودافع عن رأي الفريق المؤيد للتساهل في أداء القسم قائلاً (بصيغة السؤال والجواب) :

- هل الإجراء الذي تم بشأن مناداة الشيخ سعد أميرا للبلاد صحيح؟
- طبقا للمادة ٤ من قانون توارث الإمارة فإن ولي العهد يصبح أميرا للبلاد بمجرد خلو مسند الإمارة ، أما المناداة فهي إجراء شكلي يكشف عن تلك الحقيقة ، وليست شرطا لانتقال الحكم . وبالتالي فإجراء مجلس الوزراء تحصيل حاصل ، فالشيخ سعد أصبح أميرا للبلاد تلقائيا .
- هل يشترط أن يؤدي الأمير القسم المقرر في المادة ٦٠ من الدستور؟
- حسب نص المادة يشترط أداء القسم قبل مباشرة الأمير صلاحياته . لكن هناك سوابق وآراء دستورية ترى أن أداء القسم ليس شرطا يمنع عدم تحققه مباشرة الصلاحيات ، ما دامت التولية قد تمت صحيحة . يذكر أن المغفور له الشيخ عبدالله السالم لم يؤد القسم كما هو مقرر في المادة ٦٠ ، كما أن المغفور له الشيخ جابر الأحمد لم يؤد القسم طبقا للدستور ، حيث كان قد تم حل مجلس الأمة قبل توليه الإمارة حلا غير دستوري .
- من يدعو لعقد الجلسة الخاصة لأداء الأمير القسم؟

---

(١) تغير اسمها لاحقاً إلى جريدة «الراي» .

(٢) جريدة الرأي العام الكويتية ، ١٧-١-٢٠٠٦ ، ص١ .

- حسب مفهوم المادة ٨٨ من الدستور والمادة ٧٢ من لائحة مجلس الأمة ، فإن من المفترض أن تقدم الحكومة طلب عقد الجلسة الخاصة بالتنسيق مع الأمير ، ولا يجوز لرئيس مجلس الأمة أو أعضائه أن يطلبوا عقد الجلسة .
- هل يتوجب أداء الأمير القسم بطريقة معينة؟
- لم يحدد الدستور طريقة بذاتها لأداء القسم ، وعليه يمكن لصاحب السمو الشيخ سعد العبدالله أمير البلاد أن يؤدي القسم بأية طريقة تحقق مضمون النص الدستوري وغاياته ، كأن يتم اتباع الطريقة الأمريكية بأن يقوم شخص ما بتلاوة القسم ثم يردد الشيخ سعد القسم ذاته ، أو الطريقة الإنجليزية بأن يكتفي بأن يقول الشيخ سعد «أقسم» أو أوافق . كما يمكن أداء القسم أمام مجلس الأمة عن طريق استخدام التقنيات الحديثة مثل «الفيديو كونفرنس» أو الدائرة المغلقة التي تربط بين مقر الشيخ سعد ومجلس الأمة بنقل مباشر .
- هل يستطيع الأمير ممارسة صلاحياته في الفترة بين توليه الإمارة وأداء القسم؟
- طبقا لنظرية استمرارية أعمال الدولة ، ونظرية الضرورة ، وأخيرا نظرية الموظف الفعلي ، وهي التي تبنتها الحكومة في دفاعها عن المراسيم بقوانين وأخذت بها المحكمة الدستورية بشأن القوانين التي صدرت في فترة غياب مجلس الأمة «السلطة الفعلية» ، فممارسته لصلاحياته طوال هذه الفترة لها سند دستوري في النظريات المذكورة .
- يتردد أن صحة الشيخ سعد قد لا تسعفه لأداء اليمين وقيامه بمهماته الدستورية ، فما هو الموقف الدستوري؟
- يجب الإنتباه أولا إلى أن الشيخ سعد أصبح نائباً عن الأمير الراحل حين كان خارج البلاد للعلاج ، والشيخ سعد هو الذي وقع على قانون الحقوق السياسية للمرأة ، كما أنه هو الذي وقع مرسوم تعيين وزيرة التخطيط ، ونفترض أن وضعه الصحي لم يتغير منذ ذلك الحين . وهناك من يقول إن مناداة الشيخ سعد أميرا للبلاد قرينة على لياقته الصحية ، وإلا لما قام مجلس الوزراء بالمناداة . وعليه فإن الحديث عن عدم قدرة الشيخ سعد على القيام بمهماته كأمير يتطلب إثباتا جديدا ، أي بعد توليه الإمارة . أما إذا كان الإثبات قديما فإن هذا الوضع يخلق مشكلات دستورية لا حصر لها .

وعلى ذلك ، فإن الإجراءات الدستورية الصحيحة لتنحية الأمير تبدأ من مجلس الوزراء وفق المادة ٣ من قانون توارث الإمارة الذي عليه أن يتثبت من عدم قدرة الأمير ، ثم إحالة الأمر إلى مجلس الأمة للبت فيه بأغلبية الثلثين .

- لنفترض أن الشيخ سعد لم يتمكن من أداء اليمين كما «يريد جاسم الخرافي» فهل يعتبر ذلك دليلا على عدم لياقة الشيخ سعد صحياً؟
- لا قيمة دستورية لأي خطاب يرسله رئيس مجلس الأمة بشأن عدم تمكن الأمير من أداء القسم ، ولا يجوز الاستناد إليه في تنحيته . ولا بد من قرار مجلس الوزراء بناء على تقرير طبي معتمد يعرض على مجلس الأمة فيما بعد .
- ماذا لو وافق مجلس الأمة على تنحية الأمير؟
- تنتقل سلطة رئيس الدولة إلى مجلس الوزراء موقتا وفقا للمادة ٤ من قانون توارث الإمارة والذي عليه تزكية أمير جديد للبلاد ، على أن تتم التزكية والمبايعة خلال ٨ أيام من خلو منصب الأمير . وإن لم يتمكن مجلس الوزراء من تزكية الأمير أو تأخر مجلس الأمة في المبايعة ، أيا كانت الأسباب ، يفقد مجلس الوزراء سلطة رئيس الدولة الموقتة بانتهاء الأيام الثمانية ، وتدخل الدولة في فراغ دستوري خطير!!

وإذا تمت تنحية الأمير على النحو السابق ، وتمت تزكية رئيس الوزراء أميرا على البلاد ، وتمت المبايعة في الموعد الدستوري ، فإنه من لحظة مبايعة مجلس الأمة لرئيس الوزراء كأمير يفقد صفته السابقة كرئيس وزراء بحكم الدستور ، وعليه يعتبر الوزراء مستقيلين عملا بالمادة ١٢٩ من الدستور ، وبالتالي فإذا قلنا إن الأمير الجديد لا يستطيع ممارسة صلاحياته إلا بعد القسم ، فإنه لن يتمكن من أداء القسم لعدم وجود رئيس وزراء أو وزراء ، وهو الشرط اللازم لصحة انعقاد مجلس الأمة حسب المادة ١١٦ من الدستور . والأمير الجديد لا يستطيع تعيين رئيس للوزراء قبل أدائه اليمين . أما إذا قيل إن الأمير الجديد يمكنه ممارسة صلاحياته قبل أداء اليمين ، فهذا الرأي لا يفرق بين شيخ وآخر ، كما هو الوضع الراهن» .[1]!

---

(١) محمد عبدالقادر الجاسم ، آخر شيوخ الهيبة ، ص٢٥٦-٢٦٢ .

أنا قلت إللي عندي

انضم رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون إلى فريق الأعضاء المطالبين بالتساهل مع الشيخ سعد في أداء القسم منتقداً الفريق الآخر قائلاً : «ان هدفهم ليس المحافظة على الإجراءات الدستورية بل ان غرضهم الأساسي هو عزل سمو الأمير» ، مضيفا «لن نجعلهم بإذن الله قادرين على الوصول إلى هذا الهدف» ، وقد شدد السعدون على «ضرورة تسهيل إجراءات القسم الدستوري داعياً الأسرة الحاكمة إلى «عدم تمكين البعض من شق الصف» .

وأضاف مخاطباً الأسرة الحاكمة : «يفترض أن لا يسمح لأحد أن يجعل من انتقال السلطة مشكلة في الكويت لأغراض يريدها هو» . وتابع «يريدون أن يجعلوا من القسم منفذاً لإزاحة سعد العبدالله وأناشد مرة أخرى أنه لا يجوز أن نسمح لهؤلاء بأن يعزل أمير الكويت بسبب أهوائهم وليس بسبب تمسكهم بالدستور»[1] .

وقال السعدون : «أعتقد أن الأزمة لا توجد إلا في أذهان من حاول أن يفتعلها ، لأننا بلد دستوري ونعتقد أن مجلس الوزراء اتخذ خطوة صحيحة بإعلانه وفقا للدستور ووفقا لقانون توارث الإمارة صاحب السمو الشيخ سعد أميرا للبلاد» ، ثم أضاف بأن «النصوص واضحة وصريحة وعندنا أيضا سوابق ، الشيخ سعد هو الآن أمير الكويت ولا يمكن لأي أحد أن يقول غير ذلك» .

ورد السعدون على رأي الخبراء الدستوريين قائلا : «علينا أن نعود بالسوابق وكيفية أداء القسم وليس مثل ما يقول بعض الخبراء الدستوريين الذين يحاولون أن يُفصّلوها بالشكل الذي يريده بعض الأطراف ، وأنه يجب أن يقسم كذا ، ويجب أن تكون سرية ، هذا الكلام ليس صحيحاً ، فالقسم ليس له طريقة معينة أو اسلوب محدد»[2] .

استبقت هذه التصريحات المواجهة الحقيقية بين الأطراف الفعلية للنزاع ، فبعد انتهاء مراسم العزاء في يوم الثلاثاء ، السابع عشر من يناير ٢٠٠٦ ، اجتمع كبار الأسرة للتباحث حول موضوع القسم وانتقال السلطة ، فبرز الخلاف واضحاً بين معسكري عميد أسرة الصباح الشيخ سالم العلي الصباح ، ومعسكر رئيس الوزراء

---

(١) موقع إيلاف الإلكتروني ، «ترتيب بيت الحكم الكويتي يمر بمخاض عسير» ، ١٨-١-٢٠٠٦ .

(٢) جريدة القبس الكويتية ، ١٨-١- ٢٠٠٦ ، ص١ .

الشيخ صباح الأحمد الصباح ، فالفريق الأول (السالم) يرى بأن من الواجب احترام مكانة الشيخ سعد في الدولة وتقدير أدواره التاريخية في خدمتها من خلال بقائه في مسند الإمارة ، أما حالته الصحية فهي لا تختلف كثيراً عن الحالة الصحية للأمير السابق الذي لم يكن قادراً على مباشرة مهام الإمارة وكان الشيخ صباح الأحمد هو الحاكم الفعلي للبلاد .

أما فريق الشيخ صباح (الأحمد) فكان يصر على تنحي الشيخ سعد وتقلد الشيخ صباح مسند الإمارة ، احتدم الخلاف في هذا الاجتماع بعد قيام الشيخ مبارك عبدالله الأحمد بتوجيه بعض الأسئلة للشيخ سعد العبدالله الذي لم يتمكن من الرد عليها مما أثبت وجهة نظره بعدم قدرة الشيخ سعد على الحكم ، عندها سأل الشيخ سالم العلي عن رأيه بما رآه ، فأجاب الشيخ سالم بأن رأيه معروف للشيخ خالد العبدالله (مدير المراسيم في الديوان الأميري) الذي قال بأنه لا يتذكر ما أخبره به الشيخ سالم ، أمام هذا التشنج خرج الشيخ صباح من الاجتماع قائلاً : «أنا قلت إللي عندي . . تفاهموا بينكم وبين بعض وتعالوا مرة ثانية!!»[1] .

اعقلها وتوكل

تسربت أخبار هذا الخلاف إلى أبناء الشعب الكويتي ، فدخلت البلاد في حالة وجوم يختلط فيها القلق بعدم الاطمئنان لقدرة الأسرة الحاكمة - وأقطابها - على إدارة البلد وأزماته .

شهد اليومان التاليان مشاورات حثيثة لكل معسكر على حدة مع محاولات بعض الوسطاء لتقريب وجهات النظر إلى أن جاء يوم الخميس التاسع عشر من يناير ٢٠٠٦ ، ففيه بدأ معسكر الشيخ صباح بمراسلة كبار أسرة الصباح بكافة فروعهم المنتمية إلى ذرية الشيخ مبارك وغير المنتمية إليه لحضور اجتماع مهم في دار سلوى (قصر الشيخ صباح) في اليوم التالي ، وتم توجيه الدعوة أيضاً إلى تلفزيون دولة الكويت ووكالة الأنباء الكويتية ووسائل الإعلام العالمية لحضور هذا الاجتماع .

وفي صباح الجمعة العشرين من يناير ٢٠٠٦ ، بدأ أبناء الأسرة بالتوافد على قصر الشيخ صباح ليصل عددهم إلى حوالي الستين فرداً ، كان من بين الحضور عدد لا

---

(١) مدونة ساحة الصفاة ، «اجتماع الأسرة : كلاكيت أول مرة» ، ١٨-١-٢٠٠٦ .

بأس به من كبار فرع السالم كالشيخ علي سالم العلي وفهد سالم العلي ومحمد صباح السالم وعلي جابر العلي ودعيج جابر العلي وصباح جابر العلي ، مع ملاحظة غياب كبيرهم الشيخ سالم العلي وصهره الشيخ محمد الخالد والشيخ مشعل الجراح ومدير مكتب الشيخ سعد الشيخ حمد جابر العلي .

بدأ الاجتماع في التاسعة والنصف صباحاً بكلمة ألقاها الشيخ صباح قال فيها : «أنتم تعلمون ما الذي يجري على الساحة ، وتدركون حجم المأزق الذي تمر به الكويت ، وأنا خوفي كل الخوف على وحدة الأسرة» .

بعدها عرض الشيخ صباح الخيارات المتاحة لحل الأزمة وطلب من الحضور إبداء رأيهم في القضية فكان أول المتكلمين الشيخ جابر العبدالله الجابر الذي خاطب الشيخ صباح قائلاً : «أنا أكبرهم (أكبر المدعوين سناً) وأقول نيابة عنهم إن ثقتنا جميعا بكم عالية ، كما كانت ثقة سمو أمير البلاد الراحل بكم كبيرة ، وقد جدد سمو الأمير الراحل هذه الثقة في شهر رمضان المبارك» .

«يا طويل العمر نحن معك ونؤيدك في أي خطوة تريد اتخاذها ، ونحن مدركون حرصكم على مصلحة الوطن ، وأن أي قرار تتخذه ينبع من هذا الحرص» .

ثم تحدث الشيخ إبراهيم الدعيج الصباح بصوت عال مخاطباً الشيخ صباح قائلاً : «اعقلها وتوكل . . اعقلها وتوكل . . اعقلها وتوكل» ، فقام الحضور بتهنئة الشيخ صباح على هذه الثقة ، وكان من اللافت للنظر قيام أبناء الأسرة بالانحناء لتقبيل يد الشيخ صباح في مشهد لم تعتد عليه العين الكويتية من قبل ، وقد انتهى الاجتماع في العاشرة صباحاً .

شكّل وجود ومشاركة عناصر مهمة من فرع السالم في الاجتماع والمبايعة إشارة واضحة على حل الخلاف بين الطرفين وموافقة كل منهما على شروط الآخر ، فوجود شيوخ «السالم» أعطى إشارة بأنهم موافقون على تنحي الشيخ سعد ، وعلى قبول معسكر الشيخ صباح شروط الشيخ سالم العلي المتمثلة في حصول فرع السالم على ولاية العهد بالإضافة إلى ٣ وزارات ، يضاف إلى ذلك إبعاد بعض العناصر المحسوبة على معسكر الشيخ صباح كالشيخ أحمد الفهد والشيخ محمد عبدالله المبارك والوزير محمد ضيف الله شرار[1] .

---

(١) مدونة ساحة الصفاة ، «آخر الأخبار : فجر ٢١يناير» ، ٢١-١-٢٠٠٦ .

أبناء الأسرة جددوا ثقتهم بسموه وناشدوه «مواصلة قيادة المسيرة»

صباح الأحمد: عازم على تحمل المسؤولية الكبيرة

■ مجلس الوزراء يجتمع اليوم لبلورة المخرج الدستوري

شخصيات سياسية تدعو لتحكيم الدستور والعقل



مبايعة أبناء الأسرة للشيخ صباح الأحمد

(القبس الكويتية)

اكتبوا ما تريدونه وأرسلوه لي

تنفس الكويتيون الصعداء بعد سماع ومشاهدة ما حدث في هذا الاجتماع واتفاق الأسرة على مبايعة الشيخ صباح الأحمد الصباح ، إلا أن أحداث اليوم التالي نسفت هذا التفاؤل ، فقد تسلم رئيس مجلس الأمة كتاباً من سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله ينص على :

«استناداً للمادة ٦٠ من الدستور فقد قررت أداء اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة في جلسة خاصة في الساعة السادسة والنصف مساء يوم الأحد ٢٢ ذي الحجة ١٤٢٦ الموافق ٢٢ يناير ٢٠٠٦ . عليكم إخطار مجلس الأمة بالرغبة الأميرية وفقاً للدستور» .

أيضاً أعلنت وكالة الـ«بي بي سي» الإخبارية صباح يوم السبت عن تلقي وسائل الإعلام الكويتية بياناً من الشيخ سالم العلي يؤكد فيه تمسكه بتأييد الشيخ سعد العبدالله أميراً للكويت ، إلا أن الإعلام الكويتي لم ينشر هذا البيان وتبع ذلك أنباء عن نية معسكر السالم توجيه دعوة مماثلة لكبار أسرة الصباح لحضور قصر الشعب (مقر إقامة الشيخ سعد) لمبايعته بنفس الطريقة التي بايعوا فيها الشيخ صباح بالأمس ، إلا أن هذا الاجتماع ألغي(١) .

---

(١) موقع هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) ، «أنباء متضاربة بشأن تنصيب الشيخ سعد أميرا للكويت» ، ٢١-١-٢٠٠٦ .

استقبل بعد ذلك الشيخ صباح الأحمد الشيخ محمد الخالد (أحد أطراف معسكر السالم) في دار سلوى ، ثم عقد مجلس الوزراء اجتماعاً ناقش فيه خيار تفعيل المادة ٣ من قانون توارث الإمارة حيث حضر الاجتماع الخبير الدستوري الدكتور عادل الطبطبائي لشرح الخيارات المتاحة ، أيضاً حضر الجلسة الوزير السابق الدكتور محمد الجارالله الذي شرح للمجلس الوضع الصحي لسمو الأمير الشيخ سعد العبدالله .

أما مجلس الأمة ، فقد وقع في مأزق التعامل مع كتاب سمو الأمير الداعي لجلسة أداء القسم حيث إن الأمير في العادة لا يخاطب مجلس الأمة مباشرة حسب المادة (٥٥) من الدستور التي تنص على أن «يتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه» والمادة (٨٨) التي تنص على أن «لا يجوز في دور الانعقاد غير العادي أن ينظر المجلس في غير الأمور التي دعي من أجلها إلا بموافقة الوزارة» ، لكن هذا الرأي اصطدم برأي آخر وهو أن سمو الأمير رئيس السلطات جميعاً ويحق له طلب عقد الجلسة ، بل إن له الحق في حل مجلس الأمة!

أمام اختلاف الأعضاء حول هذه المسألة طلب رئيس المجلس مقابلة سمو الأمير (الشيخ سعد) لتوضيح الإجراءات الدستورية الصحيحة لطلب جلسة أداء القسم إلا أن الشيخ سالم العلي رفض هذا الطلب ، وتواردت أنباء عن نية مجلس الوزراء طلب جلسة خاصة لتفعيل المادة (٣) من قانون توارث الإمارة ونقل صلاحيات سمو الأمير إلى مجلس الوزراء بسبب حالته الصحية ، فأدى هذا التصعيد إلى تنشيط حركة الوفود التوفيقية بين الطرفين ، وفي اليوم التالي اجتمع الشيخ سالم العلي بالنواب أحمد السعدون وناصر الصانع ومحمد الصقر الذي اجتمع بعد ذلك بالشيخ صباح الأحمد .

أما رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي ، فطالب الشيخ صباح بتأجيل تقديم الحكومة لطلب عقد الجلسة الخاصة حتى يتمكن من مقابلة سمو الأمير ، وقد عقد الخرافي مؤتمراً صحفياً في المجلس أعلن فيه استقرار المجلس على أحقية الأمير بطلب عقد جلسة أداء القسم مباشرة من المجلس لكونه رئيساً لجميع السلطات ، أيضاً أكد الخرافي على أن أعضاء مجلس الأمة لا يرغبون في إقحام أنفسهم في هذه الأزمة لكنهم مستعدون لتحمل المسؤولية إن تطلب الوضع ذلك .

وفي المساء ، تمكن الخرافي من الاجتماع بسمو الأمير والشيخ سالم العلي لمدة

خمس دقائق ، في هذا الاجتماع اتفق الطرفان على تحديد موعد جلسة أداء القسم في الساعة السادسة من مساء يوم الثلاثاء ، الرابع والعشرين من يناير ٢٠٠٦ ، بعد ذلك استقبل الشيخ سالم العلي وفداً يضم عدداً من أقطاب الأسرة كالشيخ نواف الأحمد والشيخ مبارك عبدالله الأحمد والشيخ سالم صباح السالم والشيخ جابر عبدالله الجابر لبلورة صيغة توافقية لحل الأزمة ، إلا أن الشيخ سالم قطع الاجتماع وأبلغهم بأن ليس لديه ما يقوله أو يقترحه قائلاً : «اكتبوا ما تريدونه وأرسلوه لي ونحن ندرسه» .

القسم مساء الثلاثاء.. والحكومة سلّمت رسالة «التفعيل»

المساعي الحميدة.. دون نتيجة

■ الخرافي: متفائل بأن الحكمة ستسود في النهاية ■ لقاء سالم العلي وأقطاب في الأسرة





تمسك الطرفان بموقفيهما

(القبس الكويتية)

قَسَم البلوتوث

أشارت مصادر مطلعة إلى أن مطالب الشيخ سالم تهدف إلى تسوية كاملة لجميع المناصب من خلال اقتراحين ، الأول هو تمكين الشيخ سعد من أداء القسم ، ثم يُنصَّب الشيخ صباح الأحمد ولياً للعهد ورئيساً للوزراء ، ومن بعد ذلك يغادر الشيخ سعد البلاد للعلاج ، بالمقابل يحصل فرع «السالم» على وزارات الدفاع والداخلية والطاقة .

أما الاقتراح الثاني فهو تنحي الشيخ سعد عن الإمارة وتزكية الشيخ صباح أميراً للبلاد ، وبالمقابل يتم تنصيب الشيخ محمد صباح السالم ولياً للعهد ورئيساً للوزراء ، إلا أن الشيخ صباح رفض هذين الاقتراحين .

وقبل انقضاء اليوم ، فوجئ الكويتيون بتناقل هواتفهم النقالة لرسالة مرئية - عبر

البلوتوث - يقوم فيها سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله بأداء القسم الدستوري بصورة متكلفة لكنها مفهومة ، وقد زادت هذه الرسالة الطين بِلة ، فمن ناحية شكلت ضغطاً على المعسكر الداعي لتنحيته لكونه أظهر قدرته على أداء القسم ، ومن ناحية أخرى أظهرت المدى الذي يمكن أن يصل إليه الطرفان في سبيل تحقيق كل منهما لأهدافه[1] .

في صباح اليوم التالي (الإثنين ٢٣ يناير) ، تلقى مجلس الأمة كتاباً من مجلس الوزراء هذا نصه :

قرر مجلس الوزراء أن يبلغكم انطلاقاً من ممارسته لاختصاصاته الدستورية ووفقاً لأحكام الدستور وقانون توارث الإمارة رقم ٤ لسنة ١٩٦٤ بأنه قد ثبت لديه فقد حضرة صاحب السمو الشيخ/ سعد العبدالله السالم الصباح أمير البلاد قدرته الصحية على ممارسة اختصاصاته الدستورية .

وبناء عليه قرر مجلس الوزراء في اجتماعه الإستثنائي رقم (٢٠٠٦/٥) المنعقد بتاريخ ٢٢-١-٢٠٠٦ عرض الأمر على مجلسكم الموقر لتحديد جلسة سرية خاصة لنظر الموضوع وفقاً لأحكام الدستور وقانون توارث الإمارة رقم (٤) ١٩٦٤ ، وذلك في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٤ يناير ٢٠٠٦ م ، وفق ما تنص عليه المادة ٧٢ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة .

وبسبب تقدم هذا الموعد على موعد جلسة أداء القسم ، قام الشيخ حمد جابر العلي (مدير مكتب الشيخ سعد) بتسليم مجلس الأمة كتاباً آخر من سموه يطلب فيه تقديم موعد جلسة أداء القسم من مساء الثلاثاء إلى مساء الإثنين (اليوم) ، إلا أن رئيس المجلس رفض هذا الطلب لصعوبته حيث إن دعوات جلسة القسم قد خرجت بالفعل على الموعد السابق ، والوقت لا يتسع لإرسال دعوات جديدة ، وقال الخرافي : «إنني أبلغت سمو الأمير أنه لن تكون هناك جلسة مساء اليوم لأداء القسم فسيحضر لمن»[1] .

---

(١) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 06KUWAIT208 .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٤- ١- ٢٠٠٦ ، ص١٩ .

والدي يبي يشوفك

أمام هذا التسابق بين سمو الأمير ومجلس الوزراء لعقد كل منهما جلسته قبل الآخر ، قامت «كتلة العمل الشعبي» بقيادة النائب أحمد السعدون بجمع تواقيع عدد من النواب لتقديم طلب بتأجيل عقد الجلستين لمدة شهر كامل ، لكن هذه المساعي لم تنجح لحصولها على تأييد خمسة نواب فقط هم أحمد السعدون ، مسلم البراك ، محمد الخليفة ، ضيف الله بورمية ، ووليد الطبطبائي الذي صرّح بوجود مبادرة من مجموعة من النواب لحل الأزمة ، وعند سؤاله عن طبيعة هذه المبادرة وهل ستتعرض لمسألة توزيع المناصب أجاب :

«المسألة لا تتعلق بموضوع توزيع المناصب حتى الآن بل هي طرف يريد أن ينحي الشيخ سعد بطلب منه وطرف آخر يريد أن تكون الإجراءات واضحة في أمر تنحية الأمير وغيرها المطلوب الآن بخط عريض هو تعيين مبايعة سمو الأمير وأدائه للقسم دستورياً ثم يتنازل لأخيه الشيخ صباح الأحمد ليتولى المسؤولية والشيخ صباح قادر على تولي المسؤولية» .

أكد أن مجلس الأمة قادر على لعب دور تاريخي للتوفيق

الطبطبائي لـ «الوطن» متراجعا عن فكرة مقاطعة الجلستين:
إذا لم يتنازل الشيخ سعد.. سأصوت مع تفعيل توارث الإمارة



اضطراب مواقف أعضاء مجلس الأمة
(الوطن الكويتية)

وعند سؤاله عن خيارات النواب اتجاه هذه المسألة أجاب الطبطبائي : «الخيارات المتاحة حالياً هي مقاطعة الجلستين إلى حين توصل الأطراف إلى حل ثم بعد ذلك تلتئم وقد نبادر إلى هذا الخيار لمدة ٤٨ ساعة» .

إلا أن الطبطبائي تراجع عن هذا الموقف لاحقاً وأدلى للصحافة بتصريح جديد قال فيه : «ما لم يتم تقديم تنازل من سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله إلى سمو الشيخ صباح الأحمد فإنه (الطبطبائي) سيصوت مع طلب الحكومة لتفعيل المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة»[1] .

في المساء ، توجه عدد من أبناء أسرة الصباح (بعضهم لم يحضر بيعة الشيخ صباح) كالشيخ خالد الأحمد والشيخ سالم صباح السالم والشيخ مشعل الأحمد والشيخ محمد صباح السالم والشيخ أحمد الحمود إلى دار سلوى للتشاور حول الأوضاع الراهنة ، وقد حضر هذا الاجتماع الشيخان علي جابر العلي ودعيج جابر العلي .

أما مقر الشيخ سالم العلي فشهد توافد العديد من الوفود الشعبية والسياسية التي تشكل أحدها من النائب مشاري العنجري بصحبة النائب أحمد السعدون الذي كان قبل ذلك قد اجتمع بالشيخ ناصر صباح الأحمد ، أيضاً جاء وفد آخر ضم يوسف الحجي وعبدلله العلي المطوع وأحمد بزيع الياسين ، أما الوفد الثالث فتشكل من جاسم الصقر ويوسف الغانم وعبدالعزيز الشايع ويوسف النصف ، وبعد حوار عن الأزمة الحالية تساءل الشيخ سالم العلي «عن السبب الذي يدفع لتنحية سمو الأمير ، وطرح فكرة أن يبقى في منصبه على أن يتولى سمو الشيخ صباح عملياً الأمور كافة منتقداً «من هم حول الشيخ صباح»» .

رد عليه أعضاء الوفد بأن المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة واضحة وأنه أمام مسؤولية تاريخية اليوم وأن أنظار الكويتيين تنتظر قراره وذكّروه بأن لقاء مماثلاً عُقد قبل ثلاث سنوات قلنا فيه إن عليكم ترتيب «البيت ، وكنت أنت متحمساً ، وما نمر به اليوم هو نتيجة تأخركم عن ذلك» .

وبشأن طلبه في الأمس من وفد أقطاب الأسرة بضمانة وتعهد خطي ، «اقترح الوفد أن يتصل بالشيخ مبارك عبدالله الأحمد للتفاهم حول تنازل الشيخ سعد مقابل

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٤- ١- ٢٠٠٦ ، ص١٩ .

المطالب التي تحدث عنها لأن من مصلحة الأسرة أن يتفق الكبار، لكي لا يتركوا مجالاً للتصعيد الذي يقوم به البعض»[1] .

وفي التاسعة ليلاً ، فوجئ المجتمعون في دار سلوى بوصول الشيخ فهد سالم العلي وصعوده إلى الشيخ صباح قائلاً : «والدي يبي يشوفك أو يجيك» .

فرد عليه الشيخ صباح : «أنا أروح له» .

الشيخ صباح أميرنا

توجه الشيخ صباح إلى قصر الشيخ سالم العلي في البدع في العاشرة مساء بحضور الشيخ أحمد الفهد والشيخ علي سالم العلي والشيخ فهد سعد العبدالله ، استمر الاجتماع لمدة نصف ساعة خرج بعدها الشيخ سالم معلناً للجميع : «الشيخ صباح أميرنا» ، ثم تعانق مع الشيخ صباح وقال بأنه سيتوجه في الغد بصحبته إلى قصر الشعب لمقابلة سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله و«سنقبل رأسه ونحقق رغباته ونتفق على صيغة مقبولة من سمو الأمير للتنازل على الإمارة والاعتذار عن مسند الإمارة» .

وتوقع الشيخ سالم أن يقدر سمو الأمير طلب عميد الأسرة الحاكمة و«موقف الوفود الشعبية والسياسية» التي زارته وعبرت له عن آرائها على مدى اليومين الماضيين ، ثم أوضح بأن «التعثر الذي اعترى المرحلة الماضية جاء حرصاً لا أكثر على حماية الأسرة الحاكمة وكرامة سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله الصباح» لا لمصالح أو طلبات شخصية ، أيضاً لـ«يفهم شبان الأسرة أنه يجب ألا يشطوا عن كبارهم ، لأن الكبار يسيرون على طريق الأجداد»[2] .

انتقل الخبر بسرعة البرق إلى أبناء الشعب الكويتي الذين تنفسوا الصعداء لانتهاء هذه الأزمة الخانقة ، وبينما كان الكويتيون يتبادلون التهاني بهذه المناسبة ، توجه الشيخ صباح إلى منزل رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي لترتيب إجراءات جلسة الغد ، وكلف وزير الدولة محمد ضيف الله شرار بصياغة النقاط المهمة في خطاب التنحي .

---

(١) جريدة القبس الكويتية ، ٢٤ -١- ٢٠٠٦ ، ص١ .

(٢) جريدة القبس الكويتية ، ٢٤ -١- ٢٠٠٦ ، ص١ .

تفاصيل لقاء البدع الذي أنهى الأزمة لحظة بلحظة

سالم العلي للكويتيين عبر القبس:

صباح الأحمد أميرنا

■ الشيخ سعد يتنازل اليوم في بيان إلى الأمة

■ الحكومة تسحب طلب جلسة التنحي

■ مجلس الوزراء يرشح الشيخ صباح أميرا خلال ٨ أيام



اتفاق اللحظات الأخير، والشيخ سالم العلي يعلن: «صباح الأحمد أميرنا»
(القبس الكويتية)

حريم وأولاد

وفي الساعة السابعة والنصف من صباح يوم الأربعاء الرابع والعشرين من يناير ٢٠٠٦، توجه الشيخ صباح الأحمد والشيخ سالم العلي برفقة الشيخ فهد سالم العلي إلى قصر الشعب لالتقاط الصور التذكارية مع سمو الأمير وتسلم كتاب التنحي، إلا أن المفاجأة كانت برفض الشيخة لطيفة الفهد السالم الصباح (زوجة الشيخ سعد) استقبال الشيخ صباح الأحمد والشيخ سالم العلي قبل الموافقة على شروطها لتسليم كتاب التنحي وهي:

١- الاحتفاظ بلقب السيدة الأولى وحرم سمو أمير البلاد.

٢- تخصيص مخصصات أميرية تصل إلى عشرة ملايين دينار سنوياً كمصروفات عامة.

٣- تخصيص طائرة خاصة من الديوان الأميري لاستخدامها في رحلاتها.

٤- تعيين نجلها الشيخ فهد سعد العبدالله مستشاراً في ديوان ولي العهد المقبل أو في الحكومة الجديدة.

وافق الشيخ صباح الأحمد على الشرط الأخير ورفض بقية الشروط فأصرت الشيخة لطيفة على موقفها مما جعل الشيخ صباح والشيخ سالم يغادران القصر ، وفي الثامنة والنصف صباحاً توجه الشيخ سالم صباح السالم والشيخ محمد صباح السالم والشيخ بدر الصباح إلى قصر الشعب في محاولة لثني الشيخة لطيفة عن مطالبها إلا أنها لم تتراجع عنها(١) .

جاء الموعد المحدد لبداية الجلسة في العاشرة صباحاً ، فأبلغ رئيس المجلس أعضاءه بطلب الحكومة تأجيل الجلسة حتى الساعة الثانية عشرة والنصف في محاولة أخيرة لتسوية الأمر فوافق المجلس على الفور ، وعند حلول الساعة الثانية عشرة والنصف تم افتتاح الجلسة فطلب الشيخ صباح الأحمد تأجيلها للمرة الثانية حتى الساعة الثانية ظهراً ، فوافق المجلس على طلبه للمرة الثانية ، في هذه الأثناء توجه الشيخ أحمد الفهد بصحبة الشيخ محمد صباح السالم إلى قصر الشعب في محاولة أخيرة للتفاهم مع الشيخة لطيفة(٢) إلا أن مصير هذه المحاولة لم يكن أفضل من سابقاتها(٣) .

بعد عودة الشيخين أحمد الفهد ومحمد صباح السالم إلى المجلس بدأت الجلسة في الساعة الثانية ظهراً بكلمة للشيخ صباح الأحمد أوضح من خلالها أسباب تأخر كتاب التنحي وتعلق الموضوع بـ«حريم وأولاد» ، ثم تلا الشيخ صباح نص كتاب

---

(١)جريدة السياسة الكويتية ، ٢٥ -١ -٢٠٠٦ ، ص١ .

(٢) نشرت جريدة القبس على الصفحة الأولى من عدد يوم ٢٦-١-٢٠٠٦ توضيحاً من قصر الشعب هذا نصه :

«ان ما نشر أمس حول «تدخل عائلي» قد حال دون وصول كتاب التخلي عن ممارسة صلاحيات سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ، غير صحيح على الإطلاق ، ولم تكن هناك عراقيل وضعت من قبل أفراد في أسرة سموه ، وأوضحت مصادر القصر أن الأسباب الحقيقية تتعلق بسموه شخصياً ولا دخل للعائلة فيها بتاتاً» .

(٣) هناك رواية متداولة عن أن تغير موقف الشيخة لطيفة ورضوخها للأمر الواقع يعود إلى توجه الشيخ مبارك عبدالله الأحمد إلى قصر الشعب وحله للأمور بـ«طريقته الخاصة» ، لم يتم التأكد من هذه الرواية من مصدر آخر غير مدونة «ساحة الصفاة» التي كانت أحد أهم مصادر أحداث «أزمة الحكم» .

مدونة ساحة الصفاة ، «تفاصيل التفاصيل : فجر الأربعاء ٢٥ يناير» ، ٢٥-١-٢٠٠٦ .

مبايعة الشيخ سالم العلي وأبنائه له أميراً للبلاد :

«أحيطكم علماً برغبة سمو الأمير الشيخ سعد العبدالله في التنحي عن مسند الإمارة ويسرنا أن نزكيكم أميراً للبلاد» .

بعد ذلك قام الشيخ صباح بتأبين الشيخ جابر الأحمد وأشاد بالأدوار التاريخية التي قام بها الشيخ سعد العبدالله ، وأوضح للنواب أسباب طلب مجلس الوزراء عقد هذه الجلسة فتحشرج صوته ، وبعد انتهائه من الكلمة اقترب منه النائب يوسف الزلزلة فقال له الشيخ صباح : «بلغ إخوانك النواب اعتذاري عن عدم استطاعتي إيصال صوتي بالشكل المطلوب عند الحديث عن الشيخ سعد فقد خنقتني العبرات» .

فأجابه الزلزلة : «خنقتنا كلنا يا طويل العمر» .

وفي تلك اللحظة ، فوجئ المجلس بوصول الشيخ فهد سالم العلي حاملاً كتاب تنازل الشيخ سعد العبدالله عن الإمارة ، إلا أن المفاجأة الأكبر كانت في أن هذا الكتاب لم يكن مختوماً أو ممهوراً بتوقيع سمو الأمير ، مما جعل الشيخ فهد السالم يُخرج ختم الشيخ سعد من جيبه ويطلب من الشيخ صباح أن يختمه بنفسه ، فرفض الشيخ صباح ذلك وقال : «من كتب التنازل عليه أن يضع الختم عليه» .

شروط الشيخة لطيفة

■ وضعت الشيخة لطيفة الفهد اربعة شروط لتسليم كتاب تنحي سمو امير البلاد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح وهي:

1- الاحتفاظ بلقب السيدة الأولى وحرم سمو امير البلاد.

2- تخصيص مخصصات اميرية تصل إلى عشرة ملايين دينار سنوياً كمصروفات عامة.

3- تخصيص طائرة خاصة من الديوان الأميري لاستخدامها في رحلاتها

4-تعيين نجلها الشيخ فهد سعد العبدالله مستشاراً في ديوان ولي العهد المقبل او في الحكومة الجديدة.

وعلمت «السياسة» ان سمو الشيخ صباح الأحمد وافق على شرط واحد فقط وهو تعيين الشيخ فهد السعد مستشاراً.

شروط الشيخة لطيفة الفهد لتسليم كتاب التنحي حسب جريدة السياسة الكويتية

(جريدة السياسة الكويتية ٢٥-١-٢٠٠٦)

القرار الصعب

قرر الشيخ صباح التريث قبل إكمال الجلسة لحين عودة الكتاب مختوماً إلا أنه لم يعد ، فتم استئناف الجلسة في الساعة الساعة الثانية وخمسة وأربعين دقيقة ، وبدأ وزير الصحة الشيخ أحمد العبدالله بقراءة التقرير الطبي عن الحالة الصحية للشيخ سعد العبدالله قائلاً : «لا حول ولا قوة إلا بالله» .

ثم أوضح للنواب خبرة الأطباء الذين أعدوا تقرير حالة الشيخ سعد حيث يعالجه أحدهما منذ العام ١٩٩٥ ، حلّ في القاعة جو من الوجوم ولم يتمكن بعض الوزراء والنواب من حبس دموعهم المنهمرة من هول القرار الذي يشرفون على اتخاذه ، وقد استند تقرير عدم قدرة الشيخ سعد الصحية على القيام بمهام مسند الإمارة على النقاط التالية :

١- تكرر الجلطات .

٢- فقدان الذاكرة .

٣- عدم القدرة على النطق .

٤- عدم القدرة على الحركة .

٥- عدم القدرة على التركيز .

بعد قراءة التقرير تحدث النواب أحمد السعدون وعبدالله الرومي ويوسف الزلزلة وجمال العمر عن تقديرهم للشيخ سعد وأدواره البطولية في تاريخ الكويت الحديث ، إلا أنهم اليوم مضطرون لاتخاذ هذا القرار الصعب ، والموافقة على طلب مجلس الوزراء بالتصويت على نقل صلاحيات سمو الأمير إلى مجلس الوزراء ، ثم بدأ التصويت على القرار في الساعة الثالثة والنصف مساء .

وبينما كان الأعضاء يصوتون على تنحية سمو الأمير وصل الشيخ فهد سعد العبدالله للمجلس حاملاً معه كتاب التنازل ، فاجتمع بالشيخ نواف الأحمد والشيخ محمد صباح السالم لفترة قصيرة ، ثم خرج النائبان أحمد السعدون ومشاري العنجري للاجتماع بالخبراء الدستوريين للتحقق من مدى قانونية ودستورية قيام الشيخ فهد السعد بتوقيع الكتاب نيابة عن والده ، حيث كان لديه توكيل خاص من الشيخ سعد وهو يحتفظ أيضاً بختمه .

بعد أخذ رأي الخبراء ، قام الشيخ فهد السعد بالتوقيع على الكتاب أمام النائبين

أحمد السعدون ومشاري العنجري ، إلا أن هذه الخطوة جاءت متأخرة ، فقد انتهى المجلس من التصويت على طلب الحكومة بالإجماع مما يعني نقل صلاحيات (تنحية) الأمير رسمياً إلى مجلس الوزراء ، لكن المجلس قرر تضمين كتاب التنازل للقرار كوثيقة تاريخية ، وقد رُفعت الجلسة في الساعة الرابعة عصراً .

وفي السادسة مساء ، اجتمع مجلس الوزراء لمدة ساعة تقريباً في دار سلوى حيث وقف الشيخ صباح الأحمد مبتسماً وقال : «لم يعد لي الحق في أن أحضر جلساتكم الآن ، سأغادر وأترك القرار لكم أنتم تديرونها وأنتم تختارون رئيسكم»[1] .

غادر الشيخ صباح الاجتماع الذي ترأسه الشيخ نواف الأحمد وقرر فيه أن يزكي الشيخ صباح الأحمد الصباح أميراً خامس عشر للكويت .

مجلس الأمة أعفى الأمير بإجماع ٦٥ صوتاً

تزكية صباح الأحمد الأمير الـ ١٥

جلسة القسم الأحد أو الاثنين

■ الخرافي: الشيخ سعد تنازل عن كرسي الإمارة ويظل متربعاً في قلوبنا



انتهاء «أزمة الحكم» باضطرار مجلس الأمة للتصويت على نقل صلاحيات (تنحية) الأمير إلى مجلس الوزراء

(القبس الكويتية)

---

(١) جريدة القبس الكويتية ، جريدة الراي الكويتية ، جريدة السياسة الكويتية ، ٢٥-١-٢٠٠٦ ، ص١ .

المسألة ستطول

هكذا أسدل الستار على أزمة الحكم بطريقة لم يكن يتوقعها أشد المتشائمين تشاؤماً ، وبالرغم من موافقة جميع الأطراف على إمارة الشيخ صباح الأحمد الصباح فإن الأنظار كانت تتجه إلى المناصب الأخرى وما سيتبعها من توازنات جديدة ، في هذا الإطار نشرت جريدة القبس في السابع والعشرين من يناير ٢٠٠٦ لقاءً أجرته جريدة «عكاظ» السعودية مع الشيخ سالم العلي للحديث حول ملابسات «أزمة الحكم» والترتيبات اللاحقة ، أما المانشيت الرئيسي للمقابلة فكان : «إذا برز أحد أفراد الأسرة من الجيل الثاني فهناك موقعان فارغان» ، و«اختيار ولي العهد سيتأخر» ، وفي تفاصيل اللقاء أجاب الشيخ سالم العلي عن سبب تأخر كتاب تنحي «سمو الشيخ سعد بسبب استغراقه في النوم ، وهو قال لأسرته دعوني أخلد للراحة ومن ثم أوقع الكتاب» ، وفي تفاصيل المقابلة قال الشيخ سالم :

- يقال إنك اشترطت عدم دخول أسماء بعينها من أفراد الأسرة في الحكومة الجديدة؟
- أبداً هذا لم يحدث .
- ولكنك بحسب ما يتردد في بلادكم طلبت استبعاد الشيخ ناصر المحمد من أي مسؤوليات وفي المقابل تردد انه طُلب منك عدم فرض الشيخ محمد الخالد في الحكومة . . ما هي الحقيقة؟
- من قال هذا . . نحن لم نبدأ في أي إجراءات من هذا القبيل .
- وماذا عن اختيار ولي العهد الجديد؟
- هذه المسألة ستطول إلى حين تستقر الأمور في الكويت .
- تستقر الأمور حتى تتفقوا أنتم؟
- كيف يحدث الاتفاق قبل أن تستقر الأمور .
- وماذا عن الحكومة الجديدة؟
- هذه المسألة ستتم حال أداء سمو الأمير الشيخ صباح اليمين الأحد القادم تمهيداً للعمل بالإجراءات الدستورية .
- ألم تبحثوا هذا في لقائكم بالشيخ صباح؟
- لم نبحث هذا الأمر واتفقنا أن هذا الأمر مقدور عليه .

- لكن يتردد أن صفقة تمت بينكما في ما كان يعرف بالتسوية في أن تذهب ولاية العهد لفرع السالم؟
- هذا لم يحدث وأنا والله صادق معك في كلامي هذا في هذا اليوم المبروك في أننا لم نبحث هذه المسألة لأننا لسنا متسرعين فيها . . أرجو أن نتحدث عن التفاصيل في وقت لاحق .
- كنت تطالب قبل نحو عامين بإعطاء مجال للجيل الثاني من أسرة آل صباح لإدارة مسؤوليات عليا في مؤسسات الحكم . . هل ما زلت عند مطالبتك؟
- لا أستطيع أن أحدد الآن . . لكن إذا برز أحد أبنائنا أو إخواننا من حيث تفاعله وقدرته وكفاءته لتسيير الأمور . . هناك موقعان فارغان ولاية العهد ورئاسة الوزراء وأنا لست مؤيداً لإعادة دمج هذين الموقعين لأننا نريد توسعة السلطات .
- لماذا أنتم طرف رئيسي ثانٍ في هذه التسوية . . لماذا لم يكن الشيخ سعد نفسه على اعتبار أنه أمير البلاد؟
- هناك حسن ثقة بيننا نحن الثلاثة سمو الشيخ سعد وسمو الشيخ صباح وأنا . . هناك فارق بسيط لا يتجاوز الأشهر بيننا سناً وهناك محبة متبادلة .
- لكنك كنت مصراً على أن يبقى الشيخ سعد أميراً للكويت برغم متاعبه الصحية؟
- لا . . أنا قلت أنه إذا كان بالإمكان أن يمضي الشيخ سعد مدة قصيرة كأمير للبلاد . لكن الأطباء وتقاريرهم أكدوا عدم قدرته وسيبقى سموه على مكانته وكرامته . . الذي يقوم بالمهمات الرسمية وإدارة شؤون الدولة هو الشيخ صباح الذي يتولى مباشرة جميع السلطات ، ولو لم يتنازل الشيخ سعد عن الحكم لتحولت جميع هذه السلطات للشيخ صباح .
- هل أنت مستمر - في رئاسة الحرس الوطني - أم لا؟
- رغبتي أن أبقى عميداً وموجهاً للأسرة بعيداً عن أي مسؤولية تربطني .

إذا برز أحد أفراد الأسرة من الجيل الثاني فهناك موقعان فارغان

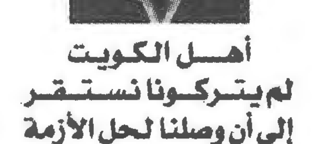
سالم العلي:
اختيار ولي العهد سيتأخر

ليس شرطا أن يشغل الموقع فرع آل السالم

تأخر كتاب التنحي لأن الشيخ سعد تأخر بالنوم

لا أؤيد إعادة الدمج بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء فنحن نريد توسعة السلطات

لم أطلب استبعاد ناصر المحمد أو إعادة محمد الخالد للحكومة



أهل الكويت لم يتركونا نستقر إلى أن وصلنا لحل الأزمة

عدم حسم اختيار «ولي العهد» و«رئيس الوزراء»
(القبس الكويتية ٢٧-١-٢٠٠٦)

لا تداوم في مكتبك

هكذا كان من الواضح عدم حسم كبار الأسرة لملف المناصب الكبرى حتى هذه اللحظة ، وقد تسبب هذا في قلق البعض من أن تشهد البلاد جولة أخرى من الخلافات على منصبي ولاية العهد ورئاسة الوزراء .

عقد مجلس الأمة جلسة المناداة بالشيخ صباح الأحمد الصباح أميراً خامس عشر للكويت في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٠٦ ، وفي اليوم التالي تقدمت الحكومة باستقالتها ، لكن المفاجأة جاءت في السابع من فبراير ٢٠٠٦ بالإعلان عن تسمية الشيخ نواف الأحمد الصباح ولياً للعهد ، والشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح رئيساً للوزراء .

جاءت هذه الاختيارات مفاجأة لكل توقعات إعادة توزيع المناصب الكبرى بطريقة أكثر توازناً بين فرعي الأسرة الحاكمة ، بل إن المفاجأة الأكبر جاءت بإعلان التشكيل الحكومي في التاسع من فبراير وخلوه من أي عضو ينتمي إلى فرع «السالم» باستثناء وزير الخارجية الشيخ محمد صباح السالم الصباح المقرب أصلا إلى فرع الأحمد والذي كان له دور كبير في تسوية أزمة الحكم لمصلحة الشيخ صباح .

لم تكن هذه الضربة الأخيرة لمعسكر السالم ، ففي السادس عشر من مارس ، اتخذت الحكومة قراراً مفاجئاً بإعفاء الشيخ فهد سالم العلي من منصبه كرئيس للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية ، ومن هول المفاجأة اعتبر الشيخ فهد القرار «كلام جرايد» ، بل إنه غادر الكويت بعد القرار في مهمة رسمية ولم يُبلّغ رسمياً بالقرار إلا بعد عودته من هذه المهمة برسالة مقتضبة كان فحواها : «لا تداوم السبت في مكتبك» .

صدور مرسوم بـ «إنهاء العمل» بمرسوم تعيين فهد سالم العي

كتب خالد المطيري ومخلد السلمان:

علمت «الرأي العام» أن مرسوماً صدر بتاريخ ١٢ مارس الجاري يقضي بانهاء العمل بالمرسوم الرقم ١٤٣ لسنة ٢٠٠١ الذي عين بموجبه الشيخ فهد سالم العلي رئيساً لمجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية مديراً عاماً لها.

واعتبرت مصادر قانونية أن هذا المرسوم هو بمثابة اقالة للشيخ فهد من منصبه، اقله في انتظار صدور مرسوم جديد باعادة تعيينه او تعيين بديل منه.

وفي الاطار نفسه، وعد وزير الدولة للشؤون البلدية عبدالله المحيلبي بـ «تغييرات الى الأفضل» في مجلس ادارة الهيئة تشمل «القياديين في الهيئة».

وقال المحيلبي في تصريح للصحافيين بعد اجتماعه أمس مع لجنة مكافحة الفساد في مجلس الأمة (التفاصيل ص٦)، رداً على سؤال عن التغيير المتوقع في مجلس ادارة الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية: «المقصود بالتغيير هو مجلس ادارة الهيئة وسيكون تشكيله قريبا ونحن حريصون على ان يطعم بالمتخصصين واصحاب الخبرة والكفايات، وهذا الامر لن يطبق فقط على مجلس ادارة الهيئة بل حتى على القياديين في الهيئة ولا بد ان تكون هناك تغييرات للافضل لاننا ضد مبدأ التغيير من اجل التغيير فقط، بل نريده ان يكون للافضل، وقبل اجراء التغيير يجب اعطاء المسؤول الفرصة الكافية ليحاسب على كل صغيرة وكبيرة».

عزل الشيخ فهد سالم العلي من رئاسة مجلس إدارة «الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية»

(الراي الكويتية)

أيضاً اتخذت الحكومة قراراً آخر بإعفاء الشيخ فهد جابر الأحمد من رئاسة الهيئة العامة للشباب والرياضة بنفس الأسلوب مما دعاه للاستفسار عن القرار من سمو ولي العهد ، وبالرغم من وضوح أسباب إعفاء الشيخ فهد السالم فإن أسباب إعفاء الشيخ فهد الجابر لم تُفهم إلا لاحقاً بعد تعيين أحد المقربين من الشيخ أحمد الفهد في منصبه ، وخاصة أن الشيخ فهد لم يتعامل بـ«إيجابية» في إخفاء بعض التجاوزات المالية المنسوبة للشيخ طلال الفهد في بطولة كأس الخليج ٢٠٠٤[١] .

المساس والتعريض والطعن

عادت الحياة السياسية في الكويت إلى طبيعتها بعد تشكيل الحكومة الجديدة واستئناف انعقاد جلسات مجلس الأمة ، وقد شهدت المرحلة الأولى من عمر الحكومة تعاوناً ملحوظاً مع المجلس الذي صوّت بالإجماع على القانون الجديد للمطبوعات والنشر في السادس من مارس ٢٠٠٦ ، وبالرغم من أهمية هذا القانون والغموض الذي أحاط بمواده فإن إقراره تم بصورة سريعة بسبب إعادة القانون لفتح باب إصدار التراخيص الجديدة للصحف الذي كان مغلقاً منذ حل مجلس الأمة ١٩٧٦ ، ويتميز هذا القانون بإعطاء السلطة القضائية الحق في تعطيل أو إلغاء تراخيص الصحف بعد أن وضعها القانون السابق بيد وزير الإعلام ، أما أهم سلبيات القانون فتتجسد في توسعة قائمة المحظورات حيث تنص المواد ١٩-٢١ على الآتي :

المادة ١٩:

يحظر المساس بالذات الإلهية أو القرآن الكريم أو الأنبياء أو الصحابة الأخيار أو زوجات النبي – صلي الله عليه وآله وسلم- أو آل البيت – عليهم السلام- بالتعريض أو الطعن أو السخرية أو التجريح بأي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها .

المادة ٢٠:

لا يجوز التعرض لشخص أمير البلاد بالنقد ، كما لا يجوز أن ينسب له قول إلا بإذن خاص مكتوب من الديوان الأميري .

---

(١)جريدة الطليعة الكويتية ، العدد ١٧٢٠ ، ٢٢-٣-٢٠٠٦ .

المادة ٢١:

يحظر نشر كل ما من شأنه :

١- تحقير أو ازدراء دستور الدولة .

٢- إهانة أو تحقير رجال القضاء أو أعضاء النيابة العامة أو ما يعد مساسا بنزاهة القضاء وحياديته أو ما تقرر المحاكم أو جهات التحقيق سريته .

٣- خدش الآداب العامة أو التحريض على مخالفة النظام العام أو مخالفة القوانين أو ارتكاب الجرائم ولو لم تقع الجريمة .

٤- الأنباء عن الاتصالات السرية والرسمية ونشر الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها حكومة الكويت قبل نشرها في الجريدة الرسمية إلا بإذن خاص من الوزارة المعنية .

٥- التأثير على قيمة العملة الوطنية أو ما يؤدي إلى زعزعة الثقة بالوضع الاقتصادي للبلاد أو أخبار إفلاس التجار أو الشركات التجارية أو المصارف أو الصيارفة إلا بإذن خاص من المحكمة المختصة .

٦- كشف ما يدور في أي اجتماع أو ما هو محرر في وثائق أو مستندات أو مراسيم أو أي أوراق أو مطبوعات قرر الدستور أو أي قانون سريتها أو عدم نشرها ، ولو ما نشر عنها صحيحا ويقتصر النشر على ما يصدر عن ذلك من بيانات رسمية .

٧- المساس بكرامة الأشخاص أو حياتهم أو معتقداتهم الدينية والحض على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع أو نشر معلومات عن أوضاعهم المالية ، أو إفشاء سر من شأنه أن يضر بسمعتهم أو بثروتهم أو باسمهم التجاري .

٨- المساس بالحياة الخاصة للموظف أو المكلف بخدمة عامة أو نسبة أقوال أو أفعال غير صحيحة له تنطوي على تجريح لشخصه أو الإساءة إليه .

٩- الإضرار بالعلاقات بين الكويت وغيرها من الدول العربية أو الصديقة إذا تم ذلك عن طريق الحملات الإعلامية .

١٠- خروج الصحيفة المتخصصة عن غرض الترخيص الممنوح لها .

والملاحظ هنا أن القانون لم يضع معاني محددة للمصطلحات الواردة فيه كـ«المساس» و«التعريض» و«الطعن» و«الصحابة» مما فتح أبواب قضايا «الحسبة» التي راح ضحيتها الدكتور أحمد البغدادي سابقاً ، أيضاً كبحت مواد القانون قدرة وسائل الإعلام الكويتية على تحقيق السبق الصحفي أمام منافساتها الأجنبية ، أما أهم عيوب القانون فهو استمرار تعرض الإعلاميين لخطر الحبس والغرامة في حال مخالفة أي من هذه المحظورات الفضفاضة مما يُخضع العمل الإعلامي لمزاجية السلطة القضائية .

٥ لأجل الكويت

مع حلول شهر أبريل ، انقضت فترة الأشهر الستة المخصصة لدراسة الدوائر الانتخابية ، وقد أعلنت اللجنة الوزارية المكلفة بالدراسة عن موافقتها على تقليص الدوائر الـ ٢٥ الحالية إلى ٥ ، وبالرغم من رئاسة وزير الداخلية ووزير الدفاع للجنة وتشكيلها المكون من خمسة وزراء حاليين وخمسة سابقين ، فإن قرارها هذا ووجه بمقاومة شرسة من عضويها الشيخ أحمد الفهد ووزير الدولة محمد ضيف الله شرار اللذين حاولا إقناع بقية أعضاء اللجنة بإبقاء الوضع على ما هو عليه ، أو تقليص الدوائر إلى عشر إن كانوا مضطرين لذلك ، تسببت هذه المقاومة في إعلان الحكومة تأجيلها البت في تعديل الدوائر إلى الخامس عشر من مايو ٢٠٠٦ .

تسبب هذا التأجيل باستفزاز مجاميع الشباب الناشطين في مجال الكتابة الإلكترونية والذين كانوا يرون بتعديل الدوائر بصيص أمل نحو نظام انتخابي أكثر نزاهة ، هذا ما دفعهم وبقيادة القائمين على مدونة «ساحة الصفاة» لتبني حملة شاملة لدعم تعديل الدوائر الانتخابية أولاً . . وإبعاد من يعارض هذا التعديل عن سدة القرار ثانياً .

بدأ التحرك في السابع والعشرين من أبريل بتدشين مدونة ساحة الصفاة لموقع «٥ لأجل الكويت» والذي حددوا من خلاله أهداف هذه الحملة والقنوات التي سيتم استخدامها لتحقيق هذه الأهداف ، وتلخصت أهداف الحملة بأربع نقاط هي :

١- بقاء المؤيدين لمقترح اللجنة الوزارية على مواقفهم وعدم تغييرها استجابة للضغوط قبل وأثناء جلسة ١٥ مايو .

٢- كسب أصحاب المواقف غير الواضحة من القضية لضمهم لمعسكر المؤيدين .

٣- تنشيط مؤسسات المجتمع المدني لممارسة المزيد من الضغط على الحكومة والمجلس لإقرار المقترح الوزاري .
٤- الضغط على معارضي إصلاح النظام الانتخابي لزعزعة مواقفهم أملاً في تغييرها .

أما آلية العمل فتجسدت في استخدام وسائل الاتصال الحديث من رسائل إلكترونية وهاتفية لحث الوزراء والنواب وجمعيات النفع العام بالإضافة إلى كبار الكتاب وفعاليات المجتمع المدني على دعم مقترح اللجنة الوزارية بتقليص الدوائر إلى خمس[١] .

تصاعدت وتيرة الحملة الإلكترونية وأصبح موضوع الدوائر الشغل الشاغل للفعاليات السياسية والاجتماعية حيث اجتمع كبار أسرة الصباح بالعديد منها ، أيضاً عقد مجلس الوزراء الاجتماع تلو الآخر للتوفيق بين رأي الوزراء المؤيدين للدوائر الخمس والمعارضين لها ، وبالرغم من التأييد الشعبي للخمس فإن الأمور داخل مجلس الوزراء كانت تسير في الاتجاه المعاكس ، فقد تمكن الشيخ أحمد الفهد من فرض رأيه على رئيس مجلس الوزراء لتأييد الدوائر العشر ، بحجة عدم عدالة الخمس من حيث التمثيل الشعبي لكل دائرة .

قانون التجمعات

أمام هذا التقدم لمعارضي الدوائر الخمس بدأ مؤيدوها من شباب المدونات بتكثيف حملاتهم الإلكترونية حتى جاء الأول من مايو ٢٠٠٦ ، والذي صدر فيه حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية ١٥ مادة من مواد «قانون الاجتماعات العامة والتجمعات» المعروف بقانون ٦٥ لسنة ١٩٧٩ ، حيث جاء في منطوق الحكم أن :

«مبدأ السيادة الشعبية - جوهر الديمقراطية وعمادها - لازمه أن يكون للشعب ممثلا في نوابه بالمجلس النيابي الكلمة الحرة فيما يعرض عليه من شؤون عامة ، وأن يكون لأفراد الشعب أيضا رقابة شعبية فعالة يمارسونها بالرأي الحر ، مما يغدو معه الحق في الرقابة الشعبية فرعا من حرية التعبير ، ونتاجا لها» .

---

(١) موقع ٥ لأجل الكويت ، http://www.kuwait5.org .

«فلا يجوز والأمر كذلك وضع قيود على هذا الحق على غير مقتضى من طبيعته ومتطلبات ممارسته ، ومصادرة هذه الحرية أو فصلها عن أدواتها ووسائل مباشرتها ، وإلا عُدّ ذلك هدما للديمقراطية في محتواها المقرر في الدستور» .

«ولئن عهد الدستور جانب التنظيم في هذه الاجتماعات إلى القانون ، إلا أنه ينبغي ألا يتضمن هذا التنظيم الإخلال بهذا الحق أو الانتقاص منه وأن يلتزم بالحدود والضوابط التي نص عليها الدستور» .

«فإن جاوزه إلى حد إهدار الحق ، أو تعطيل جوهره أو تجريده من خصائصه أو تقييد آثاره أو خرج عن الحدود والضوابط التي نص عليها الدستور وقع القانون - فيما تجاوز فيه دائرة التنظيم - مخالفا للدستور» .

«والحاصل أنه وإن كان غموض النصوص التشريعية العامة يعيبها ، وإلا أن غموض النصوص لاسيما المتعلقة منها بنصوص جزائية خاصة يصمها بعدم الدستورية ، ولما يمثله ذلك من إخلال بالحقوق الجزائية ، وبقيمها ، وضوابطها ، وأهدافها ، وقواعدها الإجرائية والتي تعتبر وثيقة الصلة بالحرية الشخصية والتي تكفل لحقوق المتهم الحد الأدنى من الحماية الجزائية بما تؤمنه له المادة (٣٤) من الدستور من نظام يتوخى بأسسه صون كرامة الإنسان وحماية حقوقه الأساسية ويحول بضماناته دون إساءة استخدام العقوبة بما يخرجها عن أهدافها» .

أنعش هذا الحكم الروح الوطنية لمؤيدي الدوائر الخمس من أصحاب المدونات وأشعل حماستهم للقيام بما هو أكبر من مجرد كتابة الرسائل الهاتفية ، فجاءت فكرة النزول إلى الشارع ، حيث أعلنت مدونة «ساحة الصفاة» في الثالث من مايو ٢٠٠٦ عن دعوة الشباب للتجمع أمام مجلس الوزراء في موعد انعقاد جلسته القادمة - بعد يومين - في الخامس من مايو ٢٠٠٦ ، وفي الموعد المحدد ، اجتمع ما يقارب المئة وخمسين شاباً وشابة أمام قصر السيف مرتدين قمصاناً برتقالية حاملين لافتات كُتب عليها «٥ لأجل الكويت» .



التجمع الأول لشباب المدونات أمام قصر السيف ، ويلاحظ العدد المتواضع للمشاركين
(تصوير الكاتب)

ساحة الإرادة

لم ينجح استقبال الشباب «البرتقالي» للوزراء في تغيير مواقفهم ، فقد شهدت جلسة مجلس الوزراء نقاشاً حاداً حول تعديل الدوائر كانت فيه الغلبة للفريق المعارض للخمس والذي خلط الأوراق عبر تقديم اقتراحات أخرى كتعديل الدوائر إلى عشر وتعديل المادة (٨٠) من الدستور لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمة إلى ستين عضواً .

اعتبر مؤيدوا الخمس هذه الاقتراحات تسويفاً للقضية ، فتوالت ردود الأفعال من خلال عقد الندوات الجماهيرية التي شهدت عودة العديد من رموز العمل السياسي - الغائبة عن الساحة - كالدكتور أحمد الخطيب ، وهذا ما أشعل حماس الشباب وأعطى لحملتهم مصداقية أكبر ، أيضاً ارتفع عدد النواب المؤيدين للدوائر الخمس إلى تسعة وعشرين نائباً يمثلون كافة الفئات والتوجهات بقيادة رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون مما أثقل ميزانهم في مواجهة معارضي التعديل ، وفي مساء الثامن

من مايو تواردت أنباء عن استقالة وزير الإعلام الدكتور أنس الرشيد احتجاجاً على نوايا الحكومة بتعديل الدستور فشكّل ذلك انتصاراً آخر لمؤيدي الدوائر الخمس .
كُلف الشيخ أحمد الفهد بحقيبة وزارة الإعلام - مؤقتاً - إضافة لوزارة النفط والطاقة ، وبعد أيام قليلة تم تعيين الإعلامي المخضرم محمد السنعوسي وزيراً للإعلام ، وبدأت جبهة النواب المعارضين للخمس بالتشكل استعداداً لصد التعديل فتحالف النواب الموالون للحكومة بالنواب المستقلين الذين يعتمد أغلبهم في وصوله إلى المجلس على الخدمات والمعاملات التي تمررها لهم الحكومة .

على الطرف الآخر قرر شباب المدونات الحشد والاستعداد جيداً لجلسة الخامس عشر من مايو فقرروا المبيت في الساحة المقابلة لمجلس الأمة طوال ليلة الرابع عشر من مايو في ما أسموه بـ«ليلة الأمل» ، ومع اقتراب موعد الجلسة تم التأكد من أن خيار الحكومة فيها سيكون التصويت على تحويل مقترح «تعديل الدوائر إلى عشر» إلى المحكمة الدستورية للبحث في مدى دستوريته ، ساهم هذا الخبر في استفزاز مؤيدي الخمس فتم تغيير اسم تجمعهم في الساحة المقابلة لمجلس الأمة من «ليلة الأمل» إلى «ليلة الإرادة» ، وفي تلك الليلة توافد الشباب إلى الساحة التي أطلق عليها لاحقاً اسم «ساحة الإرادة» ، وبدؤوا في التباحث حول خيارات الغد التي انحصرت ما بين استقالة النواب الـ٢٩ المؤيدين للخمس ، أو التقدم باستجواب موجه لرئيس الوزراء ، أو مقاطعة الجلسة .
في صباح اليوم التالي ، انتقل الشباب المتجمع في ساحة الإرادة إلى مجلس الأمة لتمتلئ مدرجات المجلس بهم ، ومع بداية الجلسة بدأ السجال النيابي بين كتلة الـ٢٩ المؤيدة للخمس وكتلة المستقلين المؤيدة لتحويل اقتراح الحكومة بالدوائر العشر إلى المحكمة الدستورية ، فتحدث نواب الفريقين كل يدافع عن وجهة نظره .
أثناء ذلك قامت مجموعة صغيرة من الجمهور برفع أياديها بعلامة الخمس لرئيس مجلس الأمة ، فأمر بإخراجهم من القاعة ، وما هي إلا لحظات حتى أمر الخرافي ببدء التصويت على تحويل مقترح العشر للمحكمة الدستورية ، فبدأ الأمين العام بالمناداة على النواب بالاسم ، وعندما تم النداء على النائب أحمد السعدون قام السعدون من مقعده وخرج من القاعة فتبعه نواب كتلة الـ٢٩ ملوحين بأيديهم بالخمس وانسحبوا من الجلسة فلم تتمالك الجماهير البرتقالية نفسها فضجت القاعة

بصيحات الجماهير «خمسة .. خمسة» .

رددت الجماهير بعد ذلك النشيد الوطني وصيحات أخرى تنادي بسقوط الحكومة وسقوط «ثلاثي الفساد»[1] فأمر رئيس المجلس برفع الجلسة لثلاثين دقيقة وإخلاء القاعة ، لم تعبأ الجماهير بذلك واستمرت بالهتاف مؤيدة للدوائر الخمس ، مما جعل نواب كتلة الـ٢٩ يعودون إلى القاعة لتحية الجماهير التي طالبت بعودة النائب أحمد السعدون إلى رئاسة المجلس ، وبعد نصف ساعة عاد رئيس المجلس لرفع الجلسة مرة أخرى - إلى الغد - بسبب «اختلال النظام» في القاعة مع توارد أنباء عن نيته بعدم السماح للجمهور بدخول القاعة .



ازدياد عدد المؤيدين للدوائر الخمس مع مرور الوقت
(تصوير الكاتب)

---

(١) أطلق الشباب اسم «ثلاثي الفساد» على الفريق الحكومي المعارض للدوائر الخمس بقيادة الشيخ أحمد الفهد والشيخ محمد العبدالله المبارك والوزير محمد ضيف الله شرار ، وفي اليوم التالي تمت إضافة اسم رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي إلى «الثلاثي» فأصبح «رباعي» .

نبي ندخل داخل بيتنا!!

في اليوم التالي ، شنّت الصحف الموالية للحكومة هجوماً مكثفاً على شباب الدوائر الخمس متهمين إياهم بإثارة الفوضى ، إلا أن الشباب لم يلتفتوا إلى هذا الهجوم واجتمعوا قبل بداية الجلسة أمام بوابة مجلس الأمة بقيادة الشاب خالد الفضالة الذي تقدم نحو البوابة ووجه نداءه للحرس قائلاً :

«إحنا الشعب الكويتي . . نبي ندخل داخل بيتنا . . إحنا الشعب الكويتي . . نبي ندخل داخل بيتنا» .

لم يستجب الحرس للنداء ، فانتقلت الجماهير إلى البوابة الأخرى المخصصة لأعضاء المجلس ، هناك كان في انتظارهم رجال القوات الخاصة الذين طبقوا الأوامر بمنع الجماهير من دخول المجلس ، فما كان من الشباب إلا الاعتصام أمام البوابة بمشاركة نواب كتلة الـ٢٩ الذين قاطعوا الجلسة اعتراضاً على قرار رئيس المجلس بمنع الجماهير من دخوله ، وعلى استعانته بالقوات الخاصة لتنفيذ ذلك ، أما الجلسة فكانت مستمرة وتم التصويت فيها بالموافقة على تحويل المقترح المقدم من الحكومة بـ«تعديل الدوائر الانتخابية إلى عشر» إلى المحكمة الدستورية للنظر بمدى دستوريته .

أثارت هذه الإجراءات غضب جماهير الدوائر الخمس فـ ضمت رئيس مجلس الأمة إلى «رموز الفساد» وتحول ثلاثي «الفساد» إلى «رباعي» ، بعد ذلك تمت الدعوة لتجمع آخر في ساحة الإرادة لإعلان كتلة نواب الـ٢٩ عن خطواتهم القادمة .

في المساء ، بدأت الحشود البرتقالية في التوافد على ساحة الإرادة بأعداد فاقت كل التوقعات ، حيث غصت الساحة بكم هائل من الشخصيات السياسية والاجتماعية التي كان من بينها الشيخ فهد سالم العلي الذي حضر للمتابعة دون المشاركة في إلقاء كلمة للجماهير ، بهذا التجمع أعلن النائب أحمد السعدون عن قراره بتقديم استجواب ثلاثي لرئيس الوزراء بمشاركة النائبين أحمد المليفي وفيصل المسلم حول «تسويف الحكومة لقضية الدوائر وتقديمها مقترح الدوائر العشر الذي تم تحويله إلى المحكمة الدستورية» ، وفي اليوم التالي ، نفذ السعدون وعده فتراجعت الحكومة عن موقفها السابق وطلبت من المجلس عقد جلسة في الثاني والعشرين من مايو لبحث مقترحات تعديل الدوائر وسحب طلبها بتحويل مقترح الدوائر العشر إلى المحكمة الدستورية .



قوات الأمن تمنع مؤيدو الدوائر الخمس من دخول مجلس الأمة
(تصوير الكاتب)

حل المجلس

تسبب تراجع الحكومة عن قرارها السابق في إرباك نواب كتلة الـ٢٩ الذين أظهر بعضهم استعداده لحضور الجلسة والتعاون مع الحكومة ، لكن انعدام ثقة مؤيدي الخمس بالحكومة جعل الشباب يضغطون على نواب الكتلة لإعلان مواقفهم الصريحة من الدوائر الخمس ، فعقدوا تجمعهم الثالث في «ساحة الإرادة» في التاسع عشر من مايو ٢٠٠٦ ، وشهد هذا التجمع حضوراً أكبر من سابقه ، وتم فيه قراءة النواب لكتاب الحكومة الداعي إلى عقد جلسة لمناقشة موضوع الدوائر وتم تمزيقه أمام الجماهير المتحمسة ، وأعلن النواب للجمهور عن ثبات موقفهم المؤيد للخمس فقط ، ثم أقسموا جميعاً على التصويت بعدم التعاون مع رئيس الوزراء في حال صعوده المنصة ، أيضاً شهد هذا التجمع إعلان «الحركة الدستورية الإسلامية» عن فصل وزير المواصلات الدكتور إسماعيل الشطي من عضويتها بسبب رفضه الاستقالة من الحكومة .

في اليوم التالي ، فوجئ الجميع بتجمع آخر في «ساحة الإرادة» ، لكنه هذه المرة كان بدعوة من النواب المعارضين للدوائر الخمس بحجة عدم عدالتها ، وقد حضر جمهور هذا التجمع متشحا باللون الأزرق للتميز عن التجمعات البرتقالية .

نجح هذا التجمع في إعطاء صورة «تصادمية» لانقسام الشارع حول موضوع الدوائر، وهذا ما دفع - أو برر - لسمو الأمير في إصدار مرسوم أميري يقضي بحل مجلس الأمة في اليوم التالي (الحادي والعشرين من مايو ٢٠٠٦) والدعوة إلى انتخابات جديدة في التاسع والعشرين من يونيو ٢٠٠٦ حسب قانون الانتخاب الحالي بدوائره الخمس والعشرين، وبهذا لم تعقد الحكومة جلستها المزعومة لمناقشة موضوع الدوائر ولم يتم استجواب رئيسها.

لم يفِت هذا الحل من عزم الشباب المؤيدين للدوائر الخمس، فرغم فرض حل المجلس «الحسابات الانتخابية» على نواب كتلة الـ٢٩، فإن قضية الدوائر فرضت نفسها على الناخبين، ومن هنا أصبح التصويت في تلك الانتخابات محكوما بموقف المرشح من الدوائر الخمس بغض النظر عن خلفيته الفكرية والسياسية والاجتماعية، هذا ما حرص الشباب على القيام به من خلال الوجود في لجنة الانتخاب والمقار الانتخابية والظهور في المقابلات التلفزيونية، بل أنهم قاموا - بالتعاون مع التحالف الوطني الديموقراطي - بإنشاء قناة «نبيها تحالف» الداعمة لمرشحي كتلة الـ٢٩ المؤيدة للخمس.

أدى هذا النشاط المحموم لمؤيدي الخمس إلى نشاط آخر في المعسكر المقابل الذي حاول دعم مرشحيه عبر تمرير المعاملات وشراء الأصوات، أما المفاجأة الكبرى فجاءت بترشح الشيخ فهد سالم العلي لعضوية مجلس الأمة عن الدائرة الثامنة عشرة (الصليبخات)، وقد أعلن الشيخ فهد خوضه للانتخابات الفرعية قائلاً: «سأخوض الانتخابات الفرعية مع أبناء عمومتي من قبيلة عنزة»، إلا أنه أعلن انسحابه قبل يوم الاقتراع.

مجلس ٢٠٠٦

في التاسع والعشرين من يونيو ٢٠٠٦ احتفلت الكويت بـ عرسها الديموقراطي الذي شاركت فيه المرأة للمرة الأولى كمرشحة وناخبة، خاضت الانتخابات ٢٧ مرشحة لكن الحظ لم يحالف أي منهن في الوصول إلى البرلمان.

ظهرت نتائج الانتخابات في اليوم التالي، وأسفرت عن عودة أغلب النواب المؤيدين للدوائر الخمس إلى المجلس برسالة واضحة إلى السلطة في عدم جدوى المماطلة ومقاومة التغيير، لم ينتظر نواب الكتلة طويلاً للعودة إلى المطالبة بالدوائر الخمس، فقبل

تشكيل الحكومة وقسم النواب أمامها عقد مؤيدو الخمس تجمعهم الأخير في ساحة الإرادة ، وفيه أكدوا للجماهير على ثبات موقفهم نحو قضية الدوائر ، لكنهم زادوا على ذلك بالهجوم على رئيس مجلس الأمة السابق مطالبين بعودة النائب أحمد السعدون للرئاسة ، أيضاً حذر النواب رئيس الحكومة من إعادة توزير الشيخ أحمد الفهد وكل من كان يعارض تعديل الدوائر باعتبارهم «وزراء تأزيم» .

تقبل رئيس الحكومة الرسالة واستبعد الشيخ أحمد الفهد ومحمد ضيف الله شرار من التشكيلة الوزارية الجديدة التي أدت القسم الدستوري أمام سمو الأمير في العاشر من يوليو ، وبعد يومين تم افتتاح الدور التشريعي لمجلس الأمة ، حيث شهدت الجلسة صراعاً شرساً على كرسي الرئاسة بين الرئيس السابق جاسم الخرافي وأحمد السعدون الذي حصل على ٢٨ صوتاً لم تكن كافية للإطاحة بغريمه .

وفي السابع عشر من يوليو ، عقد المجلس جلسة التصويت على مشروع تعديل الدوائر الانتخابية ، فجاءت المفاجأة بانقلاب الحكومة وكتلة النواب المستقلين على مواقفهم السابقة والتصويت بالموافقة على تقليص الدوائر إلى ٥ بنتيجة ٦٢ صوتاً مقابل صوتين معارضين ، وبهذا تحقق حلم شباب المدونات الذين دخلوا المشهد السياسي الكويتي من باب قضية الدوائر وأصبحوا لاعباً رئيسياً فيه بعد ذلك .



إحدى دعوات مدونة «ساحة الصفاة» للتجمع في «ساحة الإرادة»

حرب تموز

لم تتمكن جماهير الدوائر الخمس من الاحتفال بهذا النصر ، فقد جاء متزامناً مع هجوم الطائرات الإسرائيلية على لبنان إثر قيام «حزب الله» اللبناني باختطاف جنديين إسرائيليين ، وقد تحولت هذه العملية إلى حرب طاحنة بين الطرفين دمّرت فيها القوات الإسرائيلية مفاصل البنية التحتية اللبنانية ، ورغم ذلك لم تنجح هذه القوات في تحقيق هدفها الأساسي بالقضاء على القدرة العسكرية لحزب الله واحتلال الجنوب اللبناني وتحرير جنودها ، لكن ذلك لا يعني فشلها التام في تحطيم شعبية الحزب وشرعية تمسكه بالسلاح في الأوساط العربية واللبنانية .

فمنذ بداية المعركة ، اتخذت الحكومات العربية بقيادة المملكة العربية السعودية موقفاً سلبياً من «حزب الله» ووصفت ما قام به بـ«المغامرة غير المسؤولة» ، تبعت التيارات السياسية اللبنانية السنية هذا التوجه وبدأت في الهجوم على الحزب الذي أدخل لبنان في حرب لم يتمكن من مواجهتها ، وبذلك بدأ هذا المعسكر في تداول مسألة سلاح الحزب وخطورة الاحتفاظ به على لبنان .

على الطرف الآخر ، كان مقاتلو حزب الله يقاومون العدو الإسرائيلي ببسالة على الجبهات القتالية المختلفة ، بل إن الحزب أظهر قدرات استثنائية في ضرب الأهداف البحرية والبرية وكشف عن امتلاكه لصواريخ قادرة على اختراق العمق الإسرائيلي ، وقد حاول الحزب صد الهجوم السياسي عليه بعذر عدم قدرة الدولة اللبنانية والدول العربية كافة على حماية لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية ، وصوّر الهجوم الداخلي والعربي عليه بالعمالة للولايات المتحدة وإسرائيل .

توقفت الحرب في الرابع عشر من أغسطس بعد موافقة الطرفين على قرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي يقضي بإرسال قوات «اليونيفيل» لحفظ السلام في المنطقة الحدودية بين لبنان وإسرائيل ، وقد تسببت هذه الحرب بانقسام الرأي العام في الكويت ومختلف الدول العربية حول «حزب الله» بشكل خاص ، والمقاومة المسلحة بشكل عام ، بطبيعة الحال تعاطف الكويتيون الشيعة مع «حزب الله» وأقاموا عدة تجمعات في «ساحة الإرادة» لدعم الحزب وتأييده ، شاركهم في ذلك السُنة المنتمين لحركة «الإخوان المسلمين» وأصحاب الفكر القومي ، أما البقية فكانت مواقفهم منسجمة مع وجهة نظر السعودية المنتقدة للحزب والمحذرة من خطورة احتفاظه بالسلاح ، وكان لهذا الانقسام - بخلفياته المذهبية - أثر كبير في شرح المشهد الوطني المصاحب لقضية الدوائر .

الشجرة الملعونة

لم تكن هذه الحرب هي المُؤجج الوحيد للتطرف الديني والمذهبي ، ففي بداية العام ، توترت العلاقة بين المسلمين والعالم الغربي بشكل عام والدنمارك بشكل خاص بسبب نشر إحدى صحفها رسومات كاركتيرية تربط ما بين الرسول محمد ﷺ والإرهاب ، وقبل أن تنطفئ شعلة الغضب على الدنمارك اشتعل غضب المسلمين مرة أخرى على اقتباسات البابا بندكت السادس عشر حول الإسلام في إحدى محاضراته التي ربطت ما بين انتشار الإسلام والعنف ، أما على المستوى المحلي ، فشهد مجلس الأمة الكويتي تشنجاً حاداً بسبب توزيع الوزير الشيعي عبدالهادي الصالح كتاب «الصحيفة السجادية» على أعضاء المجلس بمناسبة العشر الأواخر من رمضان مع احتواء الكتاب على وصف لبني أمية بـ«الشجرة الملعونة»!!

ووصلت ذروة الاحتقان الطائفي في جلسة السادس من نوفمبر أثناء التصويت على قانون «الزكاة ومساهمة الشركات بنسبة ١٪» الذي فرض على المواطنين الشيعة دفع الزكاة غير المفروضة عليهم شرعياً ، فالزكاة في المذهب الشيعي تسمى بـ«الخُمس» وتُحسب بطريقة مختلفة كلياً عن الطريقة التي تحتسب فيها زكاة المذاهب السنية ، الطريف في الأمر أن نسبة الزكاة السنية محددة بـ٢,٥٪ وليس ١٪ ، وهذا ما جعل الحكومة تقدم تعديل على القانون تُشطب من خلاله كلمة «زكاة» وتبقي على «مساهمة الشركات» ، إلا أن المجلس رفض هذا التعديل ، أيضا تقدم النائب علي الراشد بتعديل آخر على القانون يرفع من خلاله نسبة التحصيل من ١٪ إلى ٢,٥٪ حتى يكتمل النصاب الشرعي للزكاة ، لكن المجلس استمر على رأيه .

شهدت هذه الجلسة رفض المجلس لطلب لجنة «التحقيق في المخالفات الانتخابية» بإيقاف رئيس جهاز خدمة المواطن الشيخ محمد عبدالله المبارك مؤقتا عن العمل ، وفي الثالث من ديسمبر تقدم النائب الدكتور فيصل المسلم باستجواب لوزير الإعلام محمد السنعوسي الذي قدم استقالته قبل جلسة المناقشة بيوم واحد .

إلا أن هذه الاستقالة لم تنجح في تفادي الصدام بين الحكومة والمجلس ، ففي اليوم التالي عقدت جلسة مخصصة لمناقشة الاقتراح المقدم من بعض الأعضاء بـ«إسقاط القروض عن المواطنين» فامتلأت مقاعد الجمهور بالمواطنين المؤيدين للمقترح ، لكن الرياح أتت بما لا تشتهي السفن ، فقد جاء تقرير اللجنة المالية على عكس ما يشتهي الأعضاء ، مما أدى إلى غضب الجماهير وقيامهم بتوجيه الشتائم

والهتافات ضد وزير المالية والنواب المعارضين للقانون ، مما اضطر رئيس المجلس لرفع الجلسة ، ورغم الضغوط الشعبية على المجلس فإن موقف الحكومة والنواب المعارضين للمقترح لم يتغير عند التصويت عليه في اليوم التالي ، حيث جاءت النتيجة بـ٣٩ صوتاً ضد المقترح مقابل ٢٠ صوتاً مؤيداً أتى ١٨ منها من النواب المنتمين إلى القبائل .

يا أحمد.. يا أحمد

ورغم البداية الإيجابية للعام ٢٠٠٧ بسبب احتفال الكويتيين بإعدام الرئيس العراقي السابق صدام حسين ، وإعلان الشيخ سالم العلي عن تبرعه بمبلغ ١٠٠ مليون دينار كويتي بمناسبة الذكرى الأولى لتولي سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح مسند الإمارة ، فإن الاحتقان عاد مجدداً إلى الساحة ، فـ مع الأسابيع الأولى من العام الجديد دشنت الحكومة حملات الـ«إزالة ضد تعديات المواطنين على أملاك الدولة» ، ورغم منطقية الهدف من هذه الحملة فإنها قوبلت باستياء شديد من المواطنين المتضررين ونوابهم .

وفي السابع عشر من يناير تقدم الأعضاء جمعان الحربش ووليد الطبطبائي وأحمد الشحومي باستجواب لوزير الصحة الشيخ أحمد العبدالله الصباح ، وكان الشحومي قد اضطر للاستقالة من «كتلة العمل الشعبي» للمشاركة في هذا الاستجواب الذي لم تؤيده الكتلة ، وقد ارتكز الاستجواب على أربعة محاور هي التجاوزات الإدارية في الوزارة وسوء الحالة الصحية في البلاد ومحاربة الكفاءات وهجرة الأطباء ، بالإضافة إلى محور العلاج بالخارج الذي أثار جدلاً حول مدى دستورية الكشف عن أسرار الحالة الصحية لبعض المرضى .

نوقش الاستجواب في التاسع عشر من فبراير ، وفيه هاجم المستجوبون الوزير بكل الوسائل التي كان أبرزها تكرار النائب الشحومي مخاطبته باسمه الأول «يا أحمد . . يا أحمد» دون إضافة الألقاب الرسمية والعرفية عليه كـ«الشيخ» أو «سعادة الوزير» أو «الأخ الوزير» ، أيضاً كرر الشحومي هجومه الجانبي على وزير الداخلية ووزير الدفاع الشيخ جابر المبارك في إشارة واضحة إلى أنه سيكون هدفه القادم ، وبالرغم من اطمئنان الحكومة لتأكيدات النواب بعدم نيتهم تقديم طلب «طرح الثقة» بالوزير ، فإنها فوجئت بقيام النواب الإسلاميين بتوقيع طلب طرح الثقة بالوزير رغم وقوفهم

السابق ضد استجواب الجارالله الذي تشابهت محاوره مع محاور هذا الاستجواب ، فلم يعد أمامها سوى الاستقالة التي تم قبولها في الرابع من مارس ٢٠٠٧ .

المشكلة ليست في الدستور

أعاد سمو الأمير تكليف الشيخ ناصر المحمد بتشكيل حكومة جديدة تم الإعلان عنها في الخامس والعشرين من مارس ، وقد تميز التشكيل الجديد بارتفاع التمثيل النسائي حيث انضمت الوزيرة نورية الصبيح إلى الدكتورة معصومة المبارك ، بطبيعة الحال لم يمر ذلك بلا اعتراض أعضاء التيار الديني ، فحاولوا مقاطعة الوزيرة أثناء أدائها «القسم الدستوري» بسبب عدم التزامها بالحجاب ، إلا أنها لم تعرهم أي اهتمام واستمرت في أداء القسم كما يجب ، أيضاً شهد التشكيل الوزاري غياب الشيخ أحمد الفهد للمرة الثانية ، ولضمان قيام الحكومة الجديدة بمهمتها بلا عرقلة ، اجتمع سمو الأمير بالحكومة في صباح الرابع عشر من أبريل ٢٠٠٧ ، وبعد انتهاء الاجتماع عقد سموه اجتماعاً آخر مع ما يقارب الـ٢٠٠ عضو من أبناء أسرة الصباح ممن تجاوزت أعمارهم الأربعين سنة .

في هذا الاجتماع - الذي استمر لـ٤٠ دقيقة - وضح سموه لأبناء الأسرة أنه «يعرف كل شيء عن خلافاتهم ومشاحناتهم التي انتقلت إلى الصحف ومنتديات الإنترنت» ، وشدد سموه على أن «لا نية لتعديل الدستور فهو صمّام الأمان ، كما ليس وارداً حل مجلس الأمة حلاً دستورياً أو غير دستوري وهو ما لم نفكر فيه» ، وقال بأن «الدستور باق كما هو ، ومع أن الدستور يمكن أن يعدل بالتوافق وحسب الأصول الدستورية ، لكن ليست هناك حاجة إلى تعديله ، وكل الإشاعات بهذا الشأن غير صحيحة» ، وأضاف بأن «المشكلة ليست في الدستور ، ولكن فيكم يا أبناء الأسرة ، فكلكم تريدون أن تكونوا وزراء ، وتتصارعون وتنقلون صراعاتكم إلى الإعلام» ، ثم تحدث سموه عن العلاقة الوطيدة بين أسرة الصباح والشعب الكويتي قائلاً :

«اننا لن نجد أحسن من الشعب الكويتي وهم لن يجدوا أحسن من الأسرة الحاكمة ، خصوصاً أن علاقتنا تمتد إلى أكثر من ٣٠٠ عام» ، وأكد سموه «لن نسمح لأي شخص أن يعكر هذه العلاقة» ، وانتقد سموه «من أسماهم أنصاف المثقفين في العائلة الذين يتكلمون في الصحف ، وتساءل : هل جاءوا يوماً وقالوا ما عندهم وجهاً لوجه؟

هذا الشيخ أحمد الحمود ، لقد خرج من الوزارة ، وسلك سلوكاً راقياً ولم يتسبب في أي مشكلة» ، «أنا مسؤول عنكم ، ولا أقبل بما حصل . . أستغرب من أحدكم وضع سايت على الإنترنت يهاجم عمه وإخوانه» ، وعلى «من لديه أي فكرة أو اعتراض أو شكوى منكم فعندكم مجلس إدارة العائلة برئاسة الشيخ نواف ، وأنا أيضاً بابي مفتوح ، فلا داعي لعرض مشاكلكم في الصحف والدواوين» .

وبعد انتهاء سموه من الكلام تحدث سمو الشيخ سالم العلي قائلاً : «أنت يا سمو الشيخ صباح أميرنا وقائدنا ، ولن نخرج عن مشورتك ، وسنظل أسرة خير لمجتمعنا ، كما كنا منذ مئات السنين ، وكل أبنائك سيكونون طوع أمرك ونصحك ، ولن يخرجوا عن مشورتك» .

ثم تحدث سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد قائلاً : «يا سمو الأمير ، انت أميرنا وقائدنا . . واحنا جنودك ورأيك يمشي علينا كلنا» ، و«نحن أبناءأسرة واحدة . . ولن نفترق أبداً بمشيئة الله» ، وفي نهاية اللقاء «طلب الشيخ مشعل الأحمد من الشيخ أحمد الفهد أن يحب رأس الشيخ جابر المبارك ، فتوجه إليه قائلا ليس بيني وبينه شيء . . وحب رأسه»[1] .

أستاذي وأستشيره

أطلقت الصحف الكويتية على هذا الاجتماع صفة «التاريخي» لما فيه من رسائل صريحة موجهة من سمو الأمير إلى أبناء الأسرة ، وبالأخص الشيخ أحمد الفهد الذي دارت حوله الاتهامات في محاربة الحكومة ودفع النواب المحسوبين عليه لاستجواب وزرائها بمن فيهم وزير الصحة أحمد العبدالله ، ورغم «تاريخية» الاجتماع وصراحته فإنه لم ينجح في تهدئة الغليان السياسي في الكويت .

فمع نهاية شهر أبريل تقدم الوزير السابق والمتهم الخامس في قضية «الناقلات» الشيخ علي الخليفة بدعوى قضائية ضد وزير العدل بصفته ولجنة التحقيق في محكمة الوزراء مطالباً إياهم بتعويضه مادياً وأدبياً عن الأضرار التي لحقت به نتيجة منعه من السفر والتصرف بأمواله ، وقد أعادت هذه الدعوى قضية «الناقلات» إلى

---

(١) جريدة السياسة الكويتية وجريدة القبس الكويتية وجريدة الوطن الكويتية ليوم ١٥-٤-٢٠٠٧ ، ص١ .

دائرة الأضواء من جديد ، فطلبت لجنة التحقيق في محكمة الوزراء حضور الشيخ علي الخليفة للمثول أمامها في مايو ٢٠٠٧[١] .

وفي الثاني عشر من مايو ، نشرت جريدة «القبس» لقاء مع وزير النفط الشيخ علي الجراح سألته فيه عن صداقته بالشيخ علي الخليفة فأجاب : «ابن عم وأخ عزيز . . أستاذي وأستشيره أحياناً بالقضايا النفطية ، فلا يختلف اثنان على أنه مهندس الأوبيك . صحيح أنه اليوم استثماري ، لكنه في معلوماته النفطية يعتبر «حُجة» ، وليس معنى ذلك أنه يتدخل . . فعمره ما تدخل» .

أشعل هذا التصريح غضب أعضاء المجلس الذين هددوا الوزير باستجواب حاول الوزير تفاديه بتقديم اعتذار عن «سوء فهم» تصريحه في الخامس عشر من مايو ، إلا أن هذا الاعتذار لم ينفع في جو تملؤه الاتهامات المتبادلة بالفساد والتنفيع بين مستجوبيه من نواب التكتل الشعبي والوطني ، وبين النواب المستقلين الذين اتهموا زعيم التكتل الشعبي أحمد السعدون بالتنفع من مشروع «الفحم المكلسن» ، ووجهوا اتهاماً آخر لنائب كتلةالعمل الوطني محمد الصقر بالتنفع من مشروع «المدينة الإعلامية» مما دعا سمو الأمير إلى عقد اجتماع لمجلس الوزراء حضره رئيس مجلس الأمة في التاسع عشر من مايو ٢٠٠٧ ، في هذا الاجتماع ، كلف سمو الأمير رئيس المجلس بإيصال رسالة إلى النواب بأنه مستاء جداً من هبوط مستوى الحوار النيابي وأن التصعيد الحالي لا يخدم الكويت .

لم تنجح رسالة الأمير في تغيير مواقف الأعضاء ، فحاول وزير النفط إنقاذ الموقف ببيان توضيحي نشرته الصحف في الثلاثين من مايو كان أبرز ما فيه :

«ما أود التأكيد عليه وتوضيحه بأن صحيفة (القبس) قد أجرت حديثا صحافيا معي أخيرا ورد في ثناياه سؤالان يتصل الأول بعلاقتي مع الشيخ علي الخليفة الصباح وزير النفط الأسبق ، والثاني بموقفي من بعض القيادات في القطاع النفطي ، وأثارت الإجابات انتقادات وردود أفعال ومواقف من بعض الإخوة أعضاء مجلس الأمة ، إذ اعتبروا بعض ما قلته إساءة لهم وللشعب الكويتي وللقيادات النفطية» .

«وحرصا مني على المصلحة العامة ، والسعي لتهدئة الأمور ونزع فتيل التأزيم

---

(١) جريدة الطليعة الكويتية ، العدد ١٧٧١ ، ٢٥-٤-٢٠٠٧ .

لنتفرغ جميعا لمواجهة القضايا المهمة والعمل من أجل تنمية البلاد ، فإني لا أجد غضاضة أو حرجا في التوضيح مجددا بأنني لم أسمح لأي كان مهما كانت صفته بالتدخل في عمل وزارتي ، ولن أسمح بذلك بأي حال من الأحوال ، فأنا من يتحمل المسؤولية السياسية والقانونية تجاه كل ما يجري فيها ، مبديا اعتذاري عن أي عبارة وردت في اللقاء المشار إليه» .

«وسأستمر في عملي في خدمة وطني وأبناء ديرتي وأداء مسؤولياتي ، مؤكدا عزمي على مواصلة ما بدأته في متابعة حقوق الدولة والمال العام والتعاون الجاد لخدمة التحقيقات القضائية في اختلاسات شركة الناقلات وغيرها وصولا إلى تحقيق العدالة الكاملة واستعادة كل أموال الدولة» .

«وبهذا التوضيح ، آمل بأن يتم طي هذه المسألة ، وأن نعمل جميعا لمعالجة قضايانا الجوهرية ، بما يخدم مصلحة كويتنا الغالية ورفعتها» .

نجح هذا البيان في استمالة بعض أعضاء المجلس المنتمين لكتلة المستقلين وكتلة الإخوان المسلمين والسلف ، لكنه فشل في تفادي الاستجواب الذي قدمه النواب مسلم البراك وعبدالله الرومي وعادل الصرعاوي في العاشر من يونيو ٢٠٠٧ .

نوقش الاستجواب في الخامس والعشرين من يونيو ٢٠٠٧ ، وفيه تم التركيز على خطورة تصريحات الوزير في «القبس» التي وضحها المستجوبون بالآتي :

«لا نريد هنا أن نتوقف أمام مدح الوزير واطرائه للمتهم الخامس ، ولا قوله إنه أستاذه ، ولا نريد كذلك أن نتوقف أمام ادعائه الخاطئ أنه مهندس الأوبيك ، ولكن ما يعنينا هنا هو أن نتوقف ، ويجب أن نتوقف طويلاً أمام قول وزير النفط أنه يستشير المتهم الخامس أحياناً بالقضايا النفطية .

فهل يجوز دستورياً وقانونياً وأخلاقياً أن يستشير وزير النفط الشيخ علي الجراح الصباح المتهم الخامس على الخليفة العذبي الصباح ، الذي ينظر القضاء في قضية اختلاسات الناقلات المرفوعة ضده وآخرين من وزير النفط الأسبق؟» .

«وما هي الدوافع والأهداف ، التي جعلت وزير النفط يستشير المتهم الخامس؟ . . بل وإعلان ذلك في الوقت الذي استدعي فيه المتهم الخامس أمام لجنة التحقيق ، وما هي الرسالة أو الرسائل التي أراد وزير النفط الشيخ علي الجراح الصباح إيصالها؟» .

أما رد الوزير فيمكن اختصاره بقوله :

«قلت استاذي نعم استاذي يوم ما كان وكيل وزارة المالية وأنا كنت موظفا في المالية ، استاذي يصير متهم ، يصير بطل ، يصير مجرم هذا مو شغلي ، النقطة المهمة ، هل صدر مني أي تصرف خاصة بالنسبة لأقرب الناس في المؤسسة ينم عن أن هناك تأثيرا لعلي الخليفة أو أي شخص كان في المؤسسة؟ أتحدى» .

في نهاية الجلسة ، تزاحم النواب على توقيع طلبين لطرح الثقة تم دمجهما في طلب واحد مما دفع الوزير إلى تقديم استقالته وقبولها في الثلاثين من يونيو ، أيضاً تسبب موقف التيار السلفي من الوزير في قيام وزير المواصلات شريدة المعوشرجي (المحسوب على التيار السلفي) بتقديم استقالته من الحكومة ، مما أحرج بقية الوزراء المحسوبين على التيارات السياسية التي طرحت الثقة بالوزير .

وفي الثالث والعشرين من أغسطس ، شب حريق ضخم في مستشفى الجهراء أدى إلى وفاة مريضين وإصابة آخرين ، فبادر النواب وليد الطبطبائي وفيصل المسلم للإعلان عن تقديمهما استجواباً لوزيرة الصحة الدكتورة معصومة المبارك التي بادرت بدورها إلى تقديم استقالتها في الخامس والعشرين من أغسطس ٢٠٠٧ .

قوانين متطرفة

لم يتوقف النزيف الحكومي بعد خسارة الوزراء الثلاثة ، ففي الساعة الثامنة صباحاً من يوم الثاني والعشرين من أكتوبر ، تقدم النائب الدكتور ضيف الله بورمية باستجواب لوزير المالية بدر الحميضي ، وبعد خمس عشرة دقيقة تقدم النائبان الدكتور وليد الطبطبائي والدكتور علي العمير باستجواب آخر لوزير الأوقاف عبدالله المعتوق ، وبالرغم من رغبة المعتوق في مواجهة الاستجواب وتفنيده فإن رئيس الحكومة فضّل تعديل التشكيلة الحكومية من خلال إعفاء المعتوق ونقل وزير المالية إلى وزارة النفط ، لكن هذه الحيلة لم تنطل على المجلس مما اضطر الحميضي لتقديم استقالته التي تم قبولها في الخامس من نوفمبر ٢٠٠٧ .

وبعيداً عن المواجهات بين الحكومة والمجلس ، شهد العام ٢٠٠٧ إقرار العديد من القوانين المثيرة للجدل ، ففي العشرين من فبراير أقر المجلس قوانين الإصلاح الرياضي التي كان أبرزها عدم الجمع بين المناصب وعدم إطلاق اسم غير اسم سمو الأمير

وولي العهد على البطولات الرياضية ، مما أضر بنفوذ الشيخين أحمد وطلال الفهد في الوسط الرياضي[1] ، أيضاً عاد المجلس لإقرار قوانينه المتطرفة كقانون «معاقبة التشبه بالجنس الآخر» في التاسع والعشرين من مايو حيث نص القانون على :

«من أتى إشارة أو فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء في مكان عام بحيث يراه أو يسمعه من كان في مكان عام أو تشبه بالجنس الآخر بأي صورة من الصور يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين» .

وبينما كان الرأي العام مشغولاً في تفسير معنى جملة «بأي صورة من الصور» الواردة في القانون ، أقر المجلس قانوناً آخر يعاقب بالسجن والغرامة كل من مرّر أو «تداول» رسائل هاتفية تحتوي على ما هو مخل بالآداب العامة ، وفي الحادي عشر من يونيو ، أقر المجلس قانونا يمنع المرأة من العمل بعد الساعة الثامنة مساء ويمنعها من العمل في الجهات التي تخدم الرجال فقط .

لم يكن أعضاء المجلس البلدي أفضل حالاً من أعضاء مجلس الأمة ، ففي الخامس من نوفمبر رفض المجلس البلدي طلب التوسعة الذي تقدمت به «الكنيسة الإنجيلية» في الكويت ، حيث علل العضو ماجد موسى المطيري هذا الرفض بقوله : «اننا في المجلس البلدي غير معنيين بتخصيص أو توسعة لغير المسلمين خصوصاً أن المسلمين في العالم يعانون من ضغوط وإرهاب وخاصة في خارج الدول الإسلامية فمعاملة المسلمين سيئة حتى الحجاب تم منعه على المسلمات إضافة إلى تعرض مساجد للحرق من قبل طوائف غير مسلمة ونحن في الكويت نخصص معابد لها»[2] .

على الجانب الآخر ، شهد العام ٢٠٠٧ سباقاً محموماً بين الكتل السياسية في

---

(١) ساهم نفوذ الشيخ أحمد الفهد وأشقائه في إطلاق اسم «الشهيد» على الكثير من البطولات الرياضية والمقصود فيه والده الشيخ الشهيد فهد الأحمد الصباح ، أيضاً كان الشيخ أحمد الفهد يشغل المناصب التالية : رئيس اللجنة الأولمبية الآسيوية ، رئيس اتحاد كرة اليد الآسيوي ، بينما يشغل شقيقه طلال منصب رئيس نادي القادسية الرياضي ، ورئيس اللجنة الأولمبية الكويتية ، ونائب رئيس الهيئة العامة للشباب والرياضة ، في حين يشغل شقيقهما الشيخ خالد الفهد منصب نائب رئيس الاتحاد الكويتي لكرة القدم .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٦-١١-٢٠٠٧ ، ص٨ ، جريدة الوطن الكويتية ، ٢٩-١٠-٢٠١٠ ص١ .

إقرار قانون يسمح بإشهار الأحزاب السياسية ، ففي الخامس من نوفمبر تقدم النائب عبدالله عكاش بقانونه للأحزاب ، ثم تبعته مجموعة «التحالف الوطني الديموقراطي» في الرابع والعشرين من ديسمبر ونواب «الإخوان المسلمون» في العشرين من يناير ٢٠٠٨ ، أما النائب ضيف الله بورمية فأعاد تقديم قانون «إسقاط القروض» في الخامس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٧ ، لكن الحكومة نجحت في إعادته للجنة المالية لمزيد من الدراسة .

اختتم المجلس أعماله للعام ٢٠٠٧ بتقدم النائب الدكتور سعد الشريع باستجواب لوزيرة التربية الدكتورة نورية الصبيح ، وتمت مناقشة الاستجواب في الثامن من يناير ٢٠٠٨ ، حيث انتهى بتقديم طلب طرح الثقة في الوزيرة ، وقد قررت الحكومة وللمرة الأولى في عهد الشيخ ناصر المحمد حضور جلسة التصويت على طرح الثقة في الثاني والعشرين من يناير ٢٠٠٨ ، فانتهت الجلسة بانتصار الوزيرة - والحكومة - حيث حصلت على ٢٧ صوتاً معارضاً لطلب طرح الثقة ، جاء هذا الانتصار بفضل أصوات نواب «الحركة الدستورية الإسلامية» الذين عقدوا مع الحكومة صفقة يصوتون من خلالها للوزيرة مقابل تعهدها بتطبيق قانون «منع الاختلاط» على الجامعات والمدارس الخاصة[١] .

تأبين مغنية

لم يجد نواب التيار الليبرالي بُداً من مواجهة هذا التحالف بين الحكومة والتيار الإسلامي ، فبادر النواب علي الراشد ومحمد الصقر وفيصل الشايع إلى تقديم اقتراح بقانون يلغي قوانين «منع الاختلاط» السابقة ، وبينما كانت تجاذبات منع الاختلاط على أشدها ، جاء في الثالث عشر من فبراير خبر اغتيال القائد العسكري لحزب الله اللبناني عماد مغنية ، وهو المتهم سابقاً باختطاف طائرة «الجابرية» الكويتية وقتل اثنين من ركابها في العام ١٩٨٨[٢] ، بطبيعة الحال حظي هذا الخبر بتغطية مكثفة في وسائل الإعلام الكويتية ، أما قناة «المنار» المحسوبة على «حزب الله» اللبناني فأعلنت عن تلقيها بيان تعزية في «الحاج عماد مغنية» من «التحالف الإسلامي الوطني» في الكويت .

أثار هذا البيان حفيظة جريدة «الوطن» الكويتية التي اعتبرت من أرسل التعزية

---

(١) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 08KUWAIT90

(٢) لم توجه الكويت اتهاماً رسمياً لمغنية إلا أن ارتباط اسمه بالجابرية أصبح من المُسلّمات على الساحتين الإعلامية والسياسية .

خائن للكويت وعلى الحكومة محاسبته ، أيدها في ذلك وزير الداخلية الذي صرّح بـ«ماكو كويتي شريف يدافع عن «مغنية» . . وسنعرف من هم أعضاء حزب الله الكويتي» ، لكن هذه الهجمة لم تنجح في إيقاف أعضاء «التحالف الإسلامي الوطني» من عقد جلسة تأبين للـ«شهيد» مغنية ، وفي التأبين رد النائب سيد عدنان عبدالصمد على هجوم وزير الداخلية بهجوم معاكس قال فيه :

«من يقول إن رضوان (الاسم الحركي لمغنية) خطف الجابرية هو «أمريكي . . صهيوني . . صدامي» .

أقول لوزير الداخلية : «نحن قاومنا صدام وما خفنا منه . . أنت وين كنت يا حبيبي؟» ، «دير بالك يا وزير الداخلية لا تروح فيها . . ولا تطعن بمؤبني الشهيد وسنواجهك دستوريا» ، «العضوية في حزب الله شرف لا ندعيه لأننا لم نصل بعد إلى ما وصل إليه الحزب وهم الذين وضعوا أرواحهم على أكفهم وبذلوها في سبيل مقاومة المحتل الصهيوني» و«من اعتبروا عماد مغنية إرهابيا سبق أن اعتبروا صدام حسين «ربهم»»!

جاءت ردود الفعل على التأبين سريعاً حيث توالت التصريحات الرسمية والشعبية ضد مقيمي التأبين وطالب البعض بإسقاط عضويتهم من مجلس الأمة ، بل إن النائب محمد هايف طالب بسحب الجنسية من زملائه المؤبنين ، أما «كتلة العمل الشعبي» التي ينتمي إليها النائبان عدنان عبدالصمد وأحمد لاري فقد أصبحت في موقف لا تحسد عليه ، حيث هدد نائبها محمد الخليفة بالاستقالة من الكتلة إن هي لم تُقِل عبدالصمد ولاري ، وهذا بالفعل ما حصل .

أيدت الحكومة موقف وزير الداخلية وأعلنت رسمياً عن مسؤولية عماد مغنية عن الاختطاف ، فبدأ الوزير بحملة اعتقالات طالت أغلب من حضر التأبين[1] متهماً إياهم بتعريض مصالح البلاد العليا للخطر والانتماء إلى تنظيم محظور ، لم تشمل حملة الاعتقالات النائبين عدنان ولاري حيث إنهما يتمتعان بالحصانة البرلمانية ، إلا أنها طالت نوابا سابقين كالدكتور عبدالمحسن جمال والدكتور ناصر صرخوه وعضو المجلس البلدي الدكتور فاضل صفر .

حاول النائبان عدنان ولاري امتصاص غضب الشارع بإصدار بيان توضيحي

---

(١) برأتهم المحكمة في ١٧-١١-٢٠٠٨ .

للتأبين ، لكنهما لم يعتذرا فيه ، مما زاد من حدة الهجوم عليهما ، وقد تسببت هذه الهجمات في تعاطف مختلف أطياف «البيت الشيعي» مع المؤبنين وإحساسهم بأن ردة الفعل قد تجاوزت الفعل نفسه ، وأن هناك من يتعمد توجيه الإهانة لعموم الشيعة من وراء غطاء إدانة المؤبنين ، مما جعل السيد علي المتروك (أحد وجهاء الطائفة الشيعية) يُصرح بأنه «لن يسمح بالتطاول على المواطنين الشيعة الكويتيين الذين تعرضوا خلال الأيام الماضية إلى حملة كبيرة كشفت عما في نفوس البعض من الحقد والكراهية تجاه المواطنين الشيعة في الكويت» .

«وحمّل المتروك في بيان له وزارة الداخلية مسؤولية ما جرى وما آلت إليه الأوضاع في الكويت «من تعصب وتشنج وشتم الشيعة في غياب شبه كامل للحكومة» ، وأضاف المتروك أن من ضمن الشتائم التي أطلقت على الشيعة مطالبة البعض بـ«إبعادهم عن الكويت ، على ظهر عبّارة إلى عبادان ، في حين طالب أحد النواب بإبعادهم إلى مشهد من دون عودة ، في إشارة واضحة إلى المساس والطعن في ولاء الكويتيين وكأن المواطنة والانتماء إلى الأرض عملية مزاجية تتحكم بها الأهواء الشخصية ، والتعصب ، والازدراء للغير»[1] .

وفي الرابع من مارس ، عقد مجلس الأمة جلسة ناقش فيها موضوع «زيادة الرواتب» قدم خلالها عشرة أعضاء طلباً لمناقشة «التأبين» فانسحبت الحكومة من الجلسة مما جعل الأعضاء يشملونها بالهجوم المكثف على عدم مناقشة التأبين وعدم قبولها بزيادة الـ٥٠ دينارا الإضافية للرواتب على الزيادة الأساسية بـ١٢٠ دينارا ، ومما زاد الطين بلة اقتراب موعد انتهاء المهلة المحددة لإزالة تعديات المواطنين على أملاك الدولة ، واضطرار الحكومة لإزالتها مما جعل النائب أحمد الشحومي يخاطب رئيس الوزراء في إحدى الندوات قائلاً :

«يقولون ونقول سيهدمون الدواوين على رؤوس الكويتيين ، ونحن نقول نقسم بالله العظيم بأننا سنهدم رأسك إذا هدمتها على رأس الكويتيين»[2] .

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١٦ و١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٣ و٢٧ و٢٨ و٢٩ فبراير ٢٠٠٨ ، ص١ .
جريدة الراي الكويتية ، ١٧ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٣ و٢٧ و٢٨ و٢٩ فبراير ٢٠٠٨ ، ص١ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ، ١٦-٣-٢٠٠٨ ص١ ، وقد اعتذر النائب في اليوم التالي عن تصريحه .
جريدة الوطن الكويتية ، ٥ و٨ مارس ٢٠٠٨ ص١ .

سنفتش عن الأعضاء الكويتيين في الحزب.. وسيكون هناك تحقيق.. ثم نرفع بالأمر تقريراً

الخالد لـ الوطن: ماكو كويتي شريف يدافع عن «مغنية» .. وسنعرف من هم أعضاء حزب الله الكويتي

من يقول إن رضوان خطف الجابرية هو «أمريكي.. صهيوني.. صدامي»

عدنان عبدالصمد: احذرك يا وزير الداخلية فالكون أشرق بشهادة عماد مغنية!!!

لوزير الداخلية أقول: نحن قاومنا صدام وما خفنا منه.. أنت وين كنت يا حبيبي؟

دير بالك يا وزير الداخلية لا تروح فيها.. ولا تطعن بمؤمني الشهيد وسنواجهك دستوريا

من اعتبروا عماد مغنية إرهابيا سبق لهم أن اعتبروا صدام حسين «ربهم»

الأولى بهما مشاركة الكويت بفرحة أعيادها الوطنية وليس تأبين مجرم.. نساند وزير الداخلية في موقف أكثر شدة مع فئات لها ارتباطات مشبوهة.. وولاؤنا لله ثم الوطن والأمير.. ومن ليس كذلك لا مكان له بيننا

الخليفة: لن أستمر في «الشعبي».. إذا بقي عبد الصمد ولاري

عبدالصمد ولاري طلبا من الخرافي التهدئة وإعادة علاقتهما مع منتقديهما من النواب.. رئيس المجلس: لن أسمح بمناقشة تأبين مغنية في الجلسة غداً ولا يمكن المطالبة بسحب جنسية التأبينيين

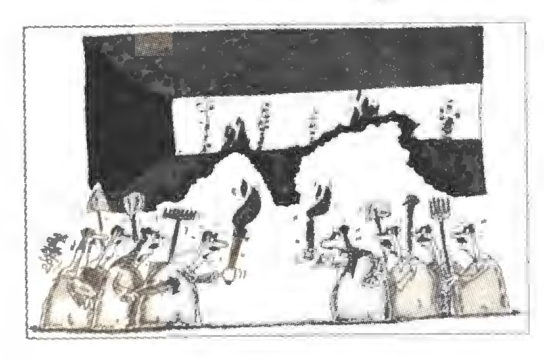
.. واللي مو عاجبه يطق راسه بالطوفه!

توجه لدى الحكومة لمعاملة عدنان وأحمد مثل بوغيث ● وليد العصيمي يطلب جلسة في 28 فبراير لمناقشة ما فعله النائبان ● مشروع يجرّم المنتمين إلى حزب محظور «السلفي»: عبد الصمد ولاري لا يستحقان عضوية البرلمان ● باقر: لتفعل الإجراءات ضدهما ● زيد عايش: انطعا إلى النيابة ● عبد الهادي الصالح ينفي مشاركته والمهري يقاضي محمد هايف المطير: تكريم القتل في [illegible] وجنوب لبنان ● الصير: استقل يا عبدالصمد ● دميثير: اعتذر ● الحريتي: لماذا سمحت الحكومة بالمهرجان؟ ● العصيمي: غلوا الطائفية ● [illegible]

عناوين جريدة الوطن الكويتية تلخص أزمة «تأبين مغنية»

(الوطن الكويتية)

... باعوها
لعن الله موقدها



- «السلفية»: الكويتيون سيقولون في ساحة الصفاة كلمتهم تجاه القائمين على التأبين ... إذا تقاعست الداخلية
- محمد هايف: المشري الإرهابي الأول وليس من العدالة سحب جنسية بوغيث وإبقاؤها لعبدالصمد ولاري
- الطبطبائي: اعتذار أقبح من ذنب
- العمير: هزيل والاعتذار لم يعد مناسباً
- سعد الشريع: مع سحب الحصانة
- سعدون حماد: مع سحب الجنسية
- علي المتروك: الشيعة سكتوا على التطاول ليس خوفاً... وأحد النواب طالب بإبعادهم إلى عبدان ومشهد

عناوين جريدة الراي الكويتية حول أزمة «تأبين مغنية»

(الراي الكويتية)

صبرت طويلاً

واجهت الحكومة هذا التصعيد بتقديم استقالتها في السابع عشر من مارس ٢٠٠٨ ، وفي التاسع عشر منه ألقى سمو الأمير خطاباً للمواطنين أعلن فيه قبول استقالة الحكومة وحل مجلس الأمة قائلاً :

«أتحدث إليكم اليوم حديث الأب إلى أبنائه ، والقائد إلى شعبه ، حديثاً ينبع من قلب محب ، يمتزج برغبته الصادقة ، وثقته العالية بضرورة تحقيق تطلعات أبناء هذا الوطن في العيش بأمن وأمان» .

«إن الظروف والأوضاع المحلية ، والتطورات الإقليمية والدولية المحيطة بنا ، تفرض علينا أن نقف مع أنفسنا وقفة جادة ، نسترجع من خلالها ما عملنا وما يجب أن نعمله من أجل أمن وسلامة وطننا ، فنحن لسنا بعيدين عن هذه المتغيرات» .

«كنا نأمل وفق هذا المفهوم من الإخوة في السلطتين التشريعية والتنفيذية انجاز وتحقيق الكثير من تطلعات شعبنا خلال الفترة الماضية .

وقد صبرت على ذلك طويلاً لعل وعسى ان تهدأ النفوس ويتغلب العقل على العواطف ، وترقى مصلحة الوطن فوق كل المصالح ، إلا أن شيئاً من هذا لم يتحقق .

وإزاء ذلك ومن منطلق المسؤولية المنوطة بنا ، وحماية لوطننا ومواطنينا من تصرفات غير مسؤولة ، تجاوزت حدودها وبلغت مداها ، ولم تأخذ في الحسبان من تجارب الماضي ، ولم تعد العدة لأحداث المستقبل ، وحفاظاً على وحدة الوطن ، وتماسك بنيانه ، وبناء على المادة ١٠٧ من الدستور ، فقد قررت حل مجلس الأمة ، ودعوة الشعب الكويتي الكريم إلى اختيار مجلس نيابي ، يقوم بدوره في الحفاظ على وطنه وتنميته» .

الفرعيات

تم تحديد السابع عشر من مايو موعداً للانتخابات الجديدة التي ستُجرى وللمرة الأولى وفقاً لنظام الدوائر الخمس ، وقد تسبب ذلك في إرباك حسابات الكثير من المرشحين الذين لم يُؤقلموا أنفسهم مع هذه الدوائر المتسعة ، على الجانب الآخر بدأت وزارة الداخلية مبكراً في إطلاق تحذيراتها تجاه المخالفات الانتخابية بشكل عام ، والانتخابات الفرعية بشكل خاص ، إلا أن التكتلات القبلية لم تخضع لهذه التحذيرات وقررت المضي في إجراء انتخاباتها الفرعية التي جرّمها مجلس الأمة في القانون ٩ لسنة ١٩٩٨ والذي نص على :

«معاقبة كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعي إليها ، وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل الميعاد المحدد للانتخابات لاختيار واحد أو أكثر من بين المنتمين لفئة أو طائفة معينة» .

ويستند هذا التجريم على العديد من الأسباب ، أهمها مخالفة هذه الانتخابات لقانون «الانتخاب» حيث تتم في وقت ومكان وبتنظيم يختلف تماماً عن المنصوص عليه في القانون ، أيضاً تختلف العينة المشاركة في الفرعية عن العينة القانونية ، حيث تُمنع المرأة من المشاركة ويسمح للعسكريين بذلك مما يتخالف مع قانون الانتخاب ، أما أسوأ آثاره فهو الحسم المبكر لنتيجة الانتخاب وحرمان الفئات غير المنتمية للقبيلة من التأثير فيها سواء في الترشح أو التصويت .

أدى تجاهل القبائل لتحذيرات الداخلية من جهة ، وإصرار الوزير على التصدي لها من جهة أخرى ، إلى صدامات عنيفة بين الطرفين شهدت وللمرة الأولى

استخدام الطائرات المروحية والقنابل المسيلة للدموع لتمكين قوات الأمن من القبض على القائمين على الفرعيات واقتحام مقارها ، بطبيعة الحال تصدى المشاركون في الفرعيات لهذه الإجراءات وقاموا بالتعدي على قوات الأمن والهجوم على المراكز الأمنية التي يُحتجز فيها رفاقهم ، وكانت أبرز هذه المواجهات مع قبيلة «العوازم» في العاشر من أبريل وقبيلة «مطير» في الثالث من مايو ٢٠٠٨ .

وقد تزامنت مواجهة الفرعيات بمواجهة أخرى على جبهة إزالة الدواوين المقامة على أملاك الدولة والتي أثارت غضب القبائل ومرشحيها على الحكومة بشكل عام ، وعلى رئيس الوزراء ووزير الداخلية بشكل أخص .

مداهمات ومدرعات وهليوكوبترات في المنطقة العاشرة

لا نركز على القبائل ونترك كتلاً سياسية.. القانون يطبق على الجميع وما يردده البعض غير صحيح

جابر الخالد: أهلاً باستجوابهم.. إذا كنت أحمي الوطن

لن أقبل بفوضى وسأتخذ الإجراءات القانونية ضد من اعتدى على رجال الأمن أثناء قيامهم بعملهم ● القوات الخاصة تنفي استقالة 25 من العوازم المنتسبين إليها

«حمران النواظر».. حمّروا العين!



المواجهات بين قوات وزارة الداخلية ومنظمو «الانتخابات الفرعية»

(صحف مختلفة)

مجلس ٢٠٠٨

عقدت الانتخابات في السابع عشر من مايو بنظام الدوائر الخمس والأربعة أصوات لكل للناخب ، حاولت بعض التجمعات السياسية التعامل مع النظام الجديد بمزيد من الاحترافية عبر خوض الانتخابات بقوائم انتخابية ، لكن نتائج هذه الخطة جاءت مخيبة للآمال حيث خسر «التحالف الوطني الديموقراطي» كل مرشحيه في الدائرة الثالثة ، وفاز ثلاثة من مرشحيه الأربعة في الدائرة الثانية ، أما «الحركة الدستورية الإسلامية» فسقط أغلب مرشحيها وتقلص عدد نوابها من ٦ إلى ٣ في مجلس ٢٠٠٨ ، جاء هذا السقوط لمصلحة «التجمع السلفي الإسلامي» الذي ارتفع عدد أعضائه إلى خمسة ، أيضا ارتفع عدد أعضاء الشيعة وأغلب القبائل الكبيرة في هذه الانتخابات .

انعكست هذه النتائج مباشرة على التشكيل الوزاري الرابع للشيخ ناصر المحمد ، فقد ضمت الحكومة أربعة وزراء يمثل كل منهم إحدى القبائل الكبرى ، وهم محمد العليم من مطير ، وحسين الحريتي من العوازم ، وبدر الدويلة من الرشايدة ، وعلي البراك من العجمان ، أما المفاجأة الكبرى فجاءت بتوزير الدكتور فاضل صفر المحسوب على «التحالف الإسلامي الوطني» وأحد المعتقلين في قضية تأبين مغنية ، وقد أثار هذا الاختيار النائب السلفي محمد هايف المطيري الذي حذر رئيس الحكومة من توزير صفر لأن «من الخطر اطلاعه على أسرار الدولة . . فحزبه معاد للكويت وموال لإيران»(١) ، الطريف في الأمر أن النائب هايف نفسه كان قد أثار جدلاً واسعاً حول «ولائه» للكويت بسبب عدم وقوفه لتحية علم الكويت قبل أيام قليلة من هذا التصريح(٢)!

افتتح سمو الأمير الجلسة الأولى لهذا المجلس في الأول من يونيو ٢٠٠٨ ، وفيها ألقى خطاباً مقتضباً قال فيه : «حليت المجلس السابق . . . وسأتدخل دوماً لئلا تكون مصالح البلاد مطية للأهواء والتجاذبات والممارسات العبثية» ، و«ليعلم الجميع أن تعيين رئيس الوزراء حق أصيل للأمير وحده لا يجوز لأحد التجاوز عليه أو التدخل فيه» .

من ناحية أخرى جاءت نتيجة انتخابات الرئاسة لمصلحة الرئيس السابق جاسم الخرافي الذي حصل ٥٢ صوتاً مقابل ١١ لمنافسه عبدالله الرومي ، أما منصب نائب

---

(١)جريدة الوطن الكويتية ، ٢٨-٥-٢٠٠٨ ص١ .

(٢)جريدة الوطن الكويتية ، ٢٣-٥-٢٠٠٨ ص١ .

الرئيس فذهب لنائب التجمع السلفي خالد السلطان ، وقد تسببت هذه النتيجة باستقالة النائب علي الراشد من «التحالف الوطني الديموقراطي» الذي لم يدعمه للفوز بهذا المنصب ، أيضاً شهدت الجلسة انسحاب ٩ من الأعضاء الإسلاميين اعتراضاً على توزير الحكومة وزيرتين لا ترتديان الحجاب .

إلى متى القعود؟!

وبينما كانت الكويت منشغلة في مجلس الأمة وانتخاباته ، تداولت وسائل الإعلام العالمية أنباء قيام مجموعة من الشباب الكويتي بعمليات تفجيرية ضد القوات الأمريكية في مدينة «الموصل» العراقية ، وقد نفذ العملية الأولى ناصر الدوسري من جماعة «أبو مصعب الزرقاوي» ، وعبدالله العجمي المعتقل السابق في غوانتنامو ، وتسببت هذه العملية بإحراج السلطات الكويتية أمام الحكومة الأمريكية التي أفرجت عن العجمي بضمان مراقبة السلطات الكويتية لتحركاته ووعدها بمنعه من العودة «للإرهاب»(١) ، أما العجمي الذي لقبه تنظيم القاعدة بـ«أسد غوانتنامو» فلم تظهر عليه بوادر العنف بعد عودته من المعتقل ، حيث أنه تزوج ورزق بمولود وكانت زوجته على وشك الولادة أثناء قيامه بالتفجير(٢) .

لم تمض أيام قليلة على العملية الأولى حتى فوجئ الجميع بعملية تفجيرية أخرى نفذها الكويتي بدر الحربي وهو أحد العائدين من أفغانستان ، وقد أوضح الحربي سبب تنفيذه للعملية بشريط مصور قال فيه(٣) :

«أقول لمن تحدثه نفسه بالجهاد إلى متى القعود؟ فوالله ما أخرجني إلا إعلاء كلمة لا إله إلا الله ، فكل شيء لديّ ، البيت والسيارة وزوجتان وثمانية أولاد ، ولكن الآن أجد سعادة في قلبي لم أجدها في أي مكان»(٤) .

على ضوء هذه العمليات تحرك جهاز أمن الدولة لإلقاء القبض على كل من

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٢-٥-٢٠٠٨ ص١ ص٩ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٤-٥-٢٠٠٨ ص١ .

(٣) جريدة الوطن الكويتية ، ٦-٥-٢٠٠٨ ص١ .

(٤) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٣-٦-٢٠٠٨ ص١٤ .

يشتبه فيه دعم وتيسير تسلل الشباب إلى العراق ، وأوقف الجهاز الحسابات البنكية لهؤلاء وهم حامد العلي ، وجابر الجلاهمة ، ومبارك البذالي الذي لم يتوقف عن التصريح بدعمه «للجهاد» في العراق وأفغانستان ومناكفة السلطات الكويتية من خلال التصريحات الصحفية التي كان آخرها الإعلان عن تأسيس «جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» ، حيث أوضح أن نشاطها «سيبدأ في منطقة الصليبخات ومن ثم يعمم على كل مناطق الكويت» ، مع التشديد على أنها لن تستخدم «العنف وإنما ستكتفي الجماعة بالنصيحة والتذكرة»[١] .

أما عن أسباب تأسيسه لهذه الجماعة ، فيقول البذالي بأنه لاحظ في الفترة الأخيرة «بعض التصرفات اللا أخلاقية من الخدم في منطقة الصليبخات إذ وصل الأمر إلى حد استقبال هؤلاء الخادمات المتبرجات للرجال في مقر سكنهم» ، وحذر البذالي من «إقامة حفلات مختلطة أو احتساء الخمور في ليلة رأس السنة ، فمن يرغب في مثل تلك الممارسات فليخرج خارج الكويت» ، ويصر البذالي على أن «عمل جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتعارض مع عمل وزارة الداخلية وإنما هو مكمل لها في المحافظة على القيم والأخلاق»[٢] .

من كان بيته من زجاج فلا يقذف الناس بالحجارة

تسببت هذه العمليات بحرج شديد للحكومة الكويتية مما دفع وزير الداخلية للتخفيف من وطأتها عبر التشكيك في صحة المعلومات حول منفذي التفجيرات الأخيرة قائلاً :

«حتى هذه اللحظة ليس لدينا دليل مادي على أن الكويتيين بدر الحربي وعبدالله العجمي هما من نفذا عملية انتحارية ، ويجب على الأمريكان وغيرهم عدم توجيه التهم للكويتيين من دون دليل ، وإذا كان كلامهم (الأمريكان) صحيحاً فليأتوا لنا برفاتهم لنتأكد»[٣] .

---

(١) جريدة الراي الكويتية ، ٧-٥-٢٠٠٨ ص١ ، جريدة الوطن الكويتية ، ٧-٥-٢٠٠٨ ص١ .
موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 08KUWAIT560 و 08KUWAIT586 .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٦-١٢-٢٠٠٨ ص١ .

(٣) جريدة الراي الكويتية ، ٨-٥-٢٠٠٨ ص١ .

بطبيعة الحال ، لم تنجح تصريحات الوزير في إبعاد أصابع الاتهام عن الكويت التي قام بزيارتها نائب الرئيس الأمريكي للأمن القومي كينيث وينستاين والتقى فيها بمدير جهاز أمن الدولة اللواء سليمان المحيلان ، في هذا اللقاء طالب المبعوث الأمريكي بزيادة التعاون الأمني في مجال «مكافحة الإرهاب» من خلال تبادل المعلومات ، لكن المحيلان أجابه بأن القوانين في الكويت لا تسمح له بذلك ، لأن الدستور الكويتي يمنعه من الإفصاح عن المعلومات السرية للدول الأجنبية ، أيضاً أوضح له أن جهاز أمن الدولة يواجه صعوبة في القبض على المشتبه بهم في قضايا الإرهاب بسبب إلغاء مجلس الأمة لمحكمة أمن الدولة .

وبيّن المحيلان أن التطرف الديني في المملكة العربية السعودية يؤثر مباشرة على الكويت ، حيث إن المتطرفين في الكويت يستلهمون أفكارهم من فتاوى رجال الدين السعوديين ، وأوضح أن السيطرة على انتقال المتطرفين بين البلدين صعب جداً بسبب انتماء عدد كبير منهم لفئة «مزدوجي الجنسية»[١] .

حاول وينستاين توضيح امتعاضه من استمرار وجود الكويت على لائحة «الدول المخترَقة من الإرهابيين» فقوانينها لا تحاكي مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ، مما يشعره بأن المسؤولين هنا غير مدركين لحقيقة التهديدات المحيطة بهم ، اتفق معه المحيلان حول هذه النقطة وعبّر عن نظرته المتشائمة للجانب التشريعي بسبب العلاقة المتأزمة بين مجلسي الأمة والوزراء ، ثم عقّب بأن الحل الوحيد لهذه المعضلة يكمن في قيام الأمير بحل مجلس الأمة لا دستورياً وإصدار مراسيم ضرورة بالقوانين التي تسهل على الجهات الأمنية مكافحة الإرهاب[٢] .

عقد وينستاين لقاء آخر مع سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ووزير الخارجية الشيخ محمد الصباح لمناقشة المواضيع المتعلقة بمكافحة الإرهاب ، في هذا اللقاء حاول الشيخ محمد الصباح إلقاء اللوم على السياسة الأمريكية في ما يتعلق بالإرهاب ، حيث إنها تعتقل السجناء في غوانتنامو دون تهمة أو إدانة قضائية ، مما يُؤجج الإحساس بالظلم لديهم فيبحثون عن أسرع طريق للانتقام ، وأضاف بأن

---

(١) فئة من المواطنين تجمع ما بين الجنسية الكويتية والجنسية السعودية .

(٢) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 08KUWAIT694 .

الولايات المتحدة لم تُطلع الكويت على أدلة كافية لإدانة الجمعيات الخيرية الكويتية في قضايا تتعلق بالإرهاب ، مما يحرج الحكومة الكويتية داخلياً وخارجياً ، لم يتفاعل وينستاين مع هذه الحجج وأصر على أن الحكومة الأمريكية لن تطلق سراح معتقلي غوانتنامو بلا ضمانات حقيقية تؤكد عدم قدرتهم على العودة إلى الإرهاب(١) .

بعد يومين من هذا اللقاء ، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن تجميد أصول «جمعية إحياء التراث الإسلامي» الكويتية بتهمة دعم الإرهاب ، وقال وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب (الأمريكية) عن هذه التهمة :

«تم تصنيف جمعية إحياء التراث الإسلامي بموجب الأمر التنفيذي الذي يحمل الرقم ١٣٢٢٤ ، وهو الأمر الذي يستهدف الإرهابيين وأولئك الذين يقدمون دعماً مالياً أو تقنياً أو مادياً إلى الإرهابيين أو إلى أعمال إرهابية»(٢) ، وعن تفاصيل هذه الاتهامات فهي تقديم الدعم المالي واللوجستي لجماعة «لاشكر طيبة» الباكستانية المتهمة بتنفيذ هجوم على قطارات مومباي ٢٠٠٦ ، واستهداف البرلمان الهندي ٢٠٠١ ، أيضاً تدعم الجمعية «جماعة المجاهدين» البنغلاديشية المتهمة في تفجير ٤٠٠ قنبلة في بنغلادش في العام ٢٠٠٧ ، أضف إلى ذلك تقديم الدعم المالي واللوجستي للجماعة الإسلامية في جنوب شرق آسيا والصومال .

رفضت الفعاليات الحكومية والشعبية هذه الاتهامات جملة وتفصيلا ، وشن أعضاء مجلس الأمة هجوماً معاكساً على الحكومة الأمريكية قال فيه رئيس المجلس إن «الاتهامات الأمريكية الموجهة إلى جمعية إحياء التراث الإسلامي لا تعكس العلاقات المتميزة بين دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية» ، ودعا «الولايات المتحدة إلى احترام سيادة دولة الكويت ، وأن تعي بأن من شأن إجراءاتها الأخيرة الإساءة للعلاقة المتميزة مع الكويت . وقال «من كان بيته من زجاج فلا يقذف الناس بالحجارة»» ، أما النائب محمد هايف فطالب الحكومة الكويتية بأن «تضرب بقرار أمريكا ضد جمعية إحياء التراث الإسلامي عرض الحائط ، كما فعلت مع قوانين حقوق الإنسان الدولية»(٣) .

---

(١) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 08KUWAIT701 .

(٢) جريدة الراي الكويتية ، ١٦-٦-٢٠٠٨ ص٩ .

(٣) جريدة الوطن الكويتية ، ١٦-٦-٢٠٠٨ ص٨١ .

وكيل «الخزانة» ديفيد كوهين وصفها بـ «الدولة الخليجية الوحيدة التي لا تجرمه»

واشنطن: الكويت متساهلة مع تمويل الإرهاب

«الخارجية» الاميركية: على الكويت أن تدرك أن مصلحتها في الامتثال لوقف تدفق الأموال للإرهابيين

الكويت هي الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تشرع قانون لمكافحة تمويل الإرهاب (الراي الكويتية)

حق أصيل للأمير وحده

لم تكن قضية مكافحة الإرهاب الوحيدة التي عكرت صفو العلاقة بين الكويت والولايات المتحدة، ففي العشرين من سبتمبر أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي لحقوق الإنسان، وفيه وجهت للكويت انتقادات شديدة في مجال الحرية الدينية، حيث ذكر التقرير أن في الكويت أكثر من ٣٠٠ ألف هندوسي لا يسمح لهم ببناء دور عبادة خاصة بهم، وفيها ٤٠٠ ألف مسيحي لم يسمح لهم ببناء كنائس جديدة أو توسعة القديم منها، أشار التقرير أيضاً إلى أن الحكومة تضيق على المواطنين الشيعة، حيث إن عدد مساجدهم لا يتجاوز الـ٣٥ مسجداً بينما يفوق عدد مساجد السُنة الـ١١٠٠ مسجد.

جاء هذا التقرير في توقيت شديد الحساسية، حيث كانت الكويت تواجه اتهامات منظمات حقوق الإنسان بالاتجار بالبشر وإساءة معاملة العمال الآسيويين الذين قاموا بعدة إضرابات في يوليو للحصول على مستحقاتهم الوظيفية، وقد تعاملت الحكومة معهم بقسوة حيث قامت بحملات حجز وتسفير بالجملة للمشاركين في هذه الاضرابات دون إظهار نفس الدرجة من الحزم اتجاه «تجار الإقامات» والشركات التي غررت بهم[1].

على الجانب الآخر، شهد العام ٢٠٠٨ عصف الانهيارات الاقتصادية العالمية

---

(١) جريدة الراي الكويتية، وجريدة الوطن الكويتية، ٢١-٩-٢٠٠٨ ص١، وجريدة الوطن الكويتية، ٢٢ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ -٧-٢٠٠٨ ص١، و١ و٣ و٥ و٢١ -٨-٢٠٠٨ ص١.

بـ«سوق الكويت للأوراق المالية» الذي انخفض مؤشره بنسبة ٥٠٪[١] ، تسبب ذلك في خسارة عدد كبير من صغار المستثمرين لمجمل مدخراتهم مما جعلهم يعتصمون أمام مبنى البورصة لمطالبة الحكومة بالتدخل وإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، أما الحكومة ، وبالرغم من تطمينات مسؤوليها وإنقاذها لـ«بنك الخليج» فإنها لم تنجح في إيجاد حل شامل لمجمل الشركات المتعثرة ومساهميها ، وهذا ما جعل مؤشر السوق يستمر في الانهيار إلى أن وصل إلى ما دون الـ ٦٠٠٠ نقطة في العام ٢٠١٢ ، أيضاً عصفت الأزمة الاقتصادية بأسعار النفط ، حيث هبط سعر برميله من ١٤٥ دولارا في يوليو إلى ٣٥ دولارا في نهاية العام ٢٠٠٨ .

افتُتح دور الانعقاد الثاني لمجلس الأمة في الحادي والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٨ ، وألقى فيه سمو الأمير كلمة افتتاحية أعاد فيها التأكيد على أن «تعيين رئيس مجلس الوزراء والوزراء حق أصيل للأمير وحده ، وفقاً لأحكام الدستور ، ولا يجوز لأحد التجاوز عليه أو التدخل فيه»[٢] ، وبالرغم من دعوات سموه المتكررة للتعاون بين السلطتين فإن الصدام بين المجلس والحكومة بدأ مبكراً مع إعلان النائب أحمد المليفي نيته لتقديم استجواب لرئيس الوزراء من محورين يتعلقان بمصاريف ديوان رئيس الوزراء والفشل في إدارة الأزمة المالية .

تداركت الحكومة الموضوع بتشكيل لجنة برئاسة الشيخ ثامر جابر الأحمد للتحقيق في المخالفات المالية لديوان رئيس الوزراء فقرر المليفي تأجيل استجوابه لكن الصدام لم يتأجل ، ففي الثالث عشر من نوفمبر ، وصل إلى البلاد رجل الدين الشيعي محمد باقر الفالي المتهم أمام القضاء الكويتي بالتطاول على الذات الإلهية وسب الصحابة[٣] ، حاولت السلطات الأمنية منعه من دخول البلاد إلا أن وساطة بعض أعضاء مجلس الأمة (الشيعة) نجحت في رفع «القيد الأمني» عنه وتمكينه من الدخول للمثول أمام القضاء ، أثار ذلك نواب التيار السلفي الذين هددوا رئيس الوزراء بالاستجواب إن لم يُبعد الفالي خلال ٢٤ ساعة ، وبعد ٢٤ ساعة من عدم رحيله

---

(١) من ١٥٠٠٠ نقطة في يونيو إلى ٨٠٤٠ في ديسمبر .

(٢) جريدة الراي الكويتية ، ١٤ و١٥ ١١-٢٠٠٨ ص١ .

(٣) حكمت المحكمة ببراءته من التهم في ١٩-١-٢٠٠٩ .

عرض النائب وليد الطبطبائي استجوابه على وسائل الإعلام ، لكنه أمهل رئيس الوزراء مهلة جديدة لترحيل الفالي .

الأمير رقم ١٧

حاولت الحكومة كبح هذا الاستجواب بنفس الأسلوب الذي واجهت به استجواب المليفي من خلال إصدار وزارة الداخلية بياناً أكدت فيه أن الفالي سيغادر البلاد يوم الخميس الحادي والعشرين من نوفمبر ، أيضاً حاول النائب حسين القلاف التصدي للاستجواب عبر تصريحه بأن «سمو الأمير سيحل المجلس ويعلق الدستور لسنة أو سنتين» ، أضاف أن سموه قال «وبشهادة جاسم الخرافي رئيس المجلس إن «ناصر المحمد هو الأمير رقم ١٧ للكويت»»[١] .

اعتبرت الأوساط السياسية هذه رسالة موجهة إلى خصوم الشيخ ناصر المحمد من داخل الأسرة للكف عن تحريك نوابهم ضده ، لكن هذه الإنذارات لم تنجح في كبح جماح النواب وليد الطبطبائي ومحمد هايف المطيري وعبدالله البرغش من تقديم استجوابهم لرئيس الوزراء في الثامن عشر من نوفمبر ٢٠٠٨ ، تكوَّن الاستجواب من ثلاثة محاور بدأت بقضية دخول الفالي للبلاد وانتهت بقضايا الصحة والإسكان والرياضة والبدون والأزمة المالية ، مما كشف عن ضعف مادته الأساسية وعدم جدية القضية ، وهذا ما جعل أصابع الاتهام تتجه نحو مقدميه ودوافعهم في الإصرار عليه رغم خروج الفالي من البلاد مما جعل النائب وليد الطبطبائي يدافع عن نفسه قائلاً :

«لا علاقة لي بالشيخ عذبي الفهد أو الشيخ أحمد الفهد»[٢] .

أما النائب محمد هايف ، فردَّ على معارضة «التجمع السلفي» للاستجواب بقوله : «قومي وإن جاروا علي كرام» .

وفي جلسة السادس والعشرين من نوفمبر ٢٠٠٨ ، حسمت الحكومة موقفها من الاستجواب بالانسحاب من الجلسة وتقديم استقالتها لسمو الأمير الذي قبلها في الرابع عشر من ديسمبر ٢٠٠٨ .

وبعيداً عن الحكومة والاستقالة ، ساهم الموقف المتعنت لأعضاء مجلس الأمة

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١٩-١١-٢٠٠٨ ص٧٣ ص٢٣ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٤-١١-٢٠٠٨ ص٧١ .

السلفيين من قضية الفالي كما في قضية التأبين في تأجيج مشاعر الفرقة والبغضاء بين أبناء الطائفة الشيعية والسنية في الكويت[1] ، أضف إلى ذلك المناكفات المستمرة بين أعضاء مجلس الأمة الشيعة والسلف حول مناهج مادة التربية الإسلامية التي يعتقد الشيعة بأنها تتعمد الإساءة إليهم ولمعتقداتهم من خلال التركيز على القضايا الخلافية بين الطائفتين كقضية «زيارة القبور والتوسل بأصحابها» التي يتحدث عنها المنهج بالفقرة التالية :

«مع الأسف الشديد فقد اتخذت القبور في بعض البلاد أوثانا تعبد من دون الله ، يذهب إليها الناس يطلبون من أصحابها قضاء حوائجهم بحجة أنهم أناس صالحون ولهم جاه عند الله ، وقد نسوا أن هذا - والله - هو قول المشركين كما ذكره في القرآن في قوله تعالى : ﴿وَيَعْبُدُونَ من دُون اللَّه مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلاء شُفَعَاؤُنَا عندَ اللَّه قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[2] .

على الجانب الآخر ، شهد العام ٢٠٠٨ وفاة أمير الكويت الرابع عشر الشيخ سعد العبدالله الصباح في الثالث عشر من مايو أثناء وجود القيادة السياسية في ملعب «نادي الكويت الرياضي» لحضور المباراة النهائية لكأس سمو الأمير ، وقد جاء خبر رحيل الشيخ سعد بين شوطي المباراة فـ ساد الوجوم والارتباك وجوه الحاضرين الذين خرجوا من الملعب مترحمين على الفقيد الكبير ، أيضاً شهد العام ٢٠٠٨ غياب الشيخ سالم العلي الصباح الذي غادر الكويت في رحلة طويلة للعلاج لكن عطاياه لم تغب ، حيث أعلن في الثاني والعشرين من سبتمبر عن تبرع بمبلغ ٥٠٠ دينار لكل متقاعد كويتي يقل راتبه عن ١٠٠١ دينار .

وفي الثالث والعشرين من سبتمبر ، أعلنت الحكومة عن مسودة خطتها التنموية الخمسية ، و«التنمية» لم تغب - أيضاً - عن مجلس الأمة الذي وافق مكتبه على «تنمية» عدد سكرتارية النواب من ٥ إلى ١٥ سكرتيراً لكل عضو . وعلى المستوى الدولي ، شهد يوليو من العام ٢٠٠٨ عملية تبادل أسرى ثانية بين «حزب الله» اللبناني وإسرائيل تم من خلالها عودة الأسير سمير قنطار وأربعة من رفاقه إلى لبنان

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١٩ و٢٨ ٧-٢٠٠٨ ص١ ، جريدة الوطن الكويتية ، ٢١-٦-٢٠١٠ ، ص١ .

(٢) سورة يونس الآية ١٨ ، كتاب التربية الإسلامية للصف التاسع ، طبعة ٢٠١٠ ، ص٢٣ .

مقابل تسليم «حزب الله» رفاة جنديين إسرائيليين إلى إسرائيل ، وفي الخامس من نوفمبر ، أسفرت الانتخابات الرئاسية الأمريكية عن فوز مرشح الحزب الديموقراطي باراك أوباما على منافسه الجمهوري جون ماكين ، ليصبح بذلك أول رئيس أمريكي من أصول أفريقية .

المصفاة والداو

شهد العام ٢٠٠٨ معركة طاحنة بين وزير الطاقة محمد العليم - ومن خلفه «الحركة الدستورية الإسلامية» التي ينتمي إليها - وأعضاء «التكتل الشعبي» المتحالفين مع كتلة السلف حول مشروع «المصفاة الرابعة» التي حاول الوزير تسويقها دون فائدة ، فقد تعرض هذا المشروع لهجوم موسع وانتقادات شديدة حول جدواه الاقتصادية وأسلوب ترسية مناقصاته مما أحرج العليم وتياره السياسي ، وخصوصاً أن الحكومة لم تحرك ساكناً للدفاع عن الوزير ولعبت دور المتفرج إلى أن حُوِّل المشروع لديوان المحاسبة الذي أصدر تقريره بـ«عدم سلامة كافة الإجراءات التي اتخذت بشأن المصفاة الرابعة ووجود مخالفات جوهرية للقرارات المنظمة لمشتريات وعقود الشركات النفطية المملوكة للدولة»[1] ، وهذا ما أدخل المشروع في غرفة الإنعاش إلى أجل غير مسمى .

ومن سوء حظ الوزير وتيار الإخوان المسلمين ، عاد الهجوم عليهم من مختلف الكتل البرلمانية مع بروز مشروع «الداو للبتروكيماويات» الذي كان سيكلف الدولة قرابة الـ٧ إلى ٩ مليارات دولار ، حيث اتهم أعضاء المجلس الوزير وحزبه السياسي بتقاضي العمولات والاستهتار بأموال الدولة في سبيل تمرير هذا المشروع المجحف بحق الكويت ، أما أبرز الانتقادات الموجهة للمشروع فهي ضخامة مبلغ «الشرط الجزائي» الذي وصل إلى ٣٥٪ من القيمة الكلية للمشروع[2] وهبوط قيمة الأصول التي ستشتريها الكويت بأسعار لا تتناسب مع قيمتها السوقية الحالية .

وبينما كان الوزير يجاهد في الدفاع عن الصفقة وجدواها ، جاء قرار رئاسة الوزراء

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٦-١٠-٢٠٠٨ ص٢٥ .

(٢) صدر الحكم النهائي في قضية إلغاء صفقة الداو في مايو ٢٠١٣ بإلزام الكويت تعويض شركة «داو» بمبلغ ٢ .٢ مليار دولار .

بإلغائها في الثامن والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨ ، وبالرغم من إشادة أغلب النواب بقرار رئيس الحكومة في الإلغاء فإن «الحركة الدستورية الإسلامية» طالبت بلجنة للتحقيق في المشروع وملابساته حتى تبرئ نفسها من تهمة الفساد وتقلب الطاولة على رئيس الحكومة .

شهدت الأيام الأخيرة من العام ٢٠٠٨ قيام القوات الإسرائيلية بهجوم على قطاع غزة راح ضحيته الآلاف من القتلى والجرحى الفلسطينيين ، وكالعادة تعاطف الشعب الكويتي مع شقيقه الفلسطيني ، فخرجت الجموع إلى «ساحة الإرادة» للتنديد بهذا العدوان ، ولم يترك عضو مجلس الأمة وليد الطبطبائي هذه المناسبة تمر دون إثارة فقام بأحد هذه التجمعات ورفع عقاله تحية للقائد الحمساوي إسماعيل هنية ، ثم رفع نعاله لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ، الذي أعلن الطبطبائي أنه غير مرحب به في الكويت بالرغم من تلقي عباس دعوة من سمو الأمير لحضور «قمة الكويت الاقتصادية» في التاسع عشر من يناير ٢٠٠٩ .

الطريف في الأمر أن الطبطبائي تلقى عرضاً لشراء حذائه بسبعة آلاف دينار رغم استياء الرئيس الفلسطيني منه ، ولم يتوقف الطبطبائي عن مشاغباته للسلطات ، فبعد شهر من بداية العدوان على غزة تسلل من الأراضي المصرية وعبر أنفاق «رفح» إلى قطاع غزة لمساندة الشعب الفلسطيني والشد من أزره ، إلا أن ما قام به أحرج الكويت مع السلطات المصرية التي وضعته على قائمة الممنوعين من دخول أراضيها[1] .

مسابيح وبخور!!

تم الإعلان عن التشكيلة الجديدة للحكومة الخامسة للشيخ ناصر المحمد الصباح في الثاني عشر من يناير ٢٠٠٩ ، ولوحظ في هذه الحكومة غياب وزير النفط السابق محمد العليم وعدم استبداله بأي وزير آخر من قبيلة «مطير» أو «الحركة الدستورية الإسلامية» التي كان يمثلها في الحكومة ، وقد اتضح سبب هذا الغياب بعد إعلان نواب الحركة الدستورية عن قرارهم بتقديم استجوابهم الأول لرئيس الوزراء خلال

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٩-١٢-٢٠٠٨ و٢-١-٢٠٠٩ و٢٩-١-٢٠٠٩ و١٢-١٠-٢٠٠٩ ، ص١ .

الأسابيع الستة القادمة[1] ، ورغم تميز هذا الاستجواب بالإعلان عنه قبل ستة أسابيع من تقديمه فإنه تشابه كثيراً مع استجواب «الفالي» من حيث غياب القضية الرئيسية عنه وشموله على خليط من القضايا كـ«تضييع هيبة الدولة» و«الإخفاق في تبني سياسة مالية رشيدة» و«تعطيل أعمال مجلس الأمة» ، بالإضافة إلى قضية إلغاء صفقة «الداو» التي هي لُب الخلاف بين الحركة ورئيس الوزراء[2] .

فتح إعلان الحركة الدستورية باب الاستجوابات على مصراعيه ، فبعد أيام قليلة أعاد النائب أحمد المليفي تهديداته باستجواب رئيس الوزراء على قضية مصروفات ديوانه وقضية التجنيس ، وللمرة الثانية على التوالي تنجح الحكومة في نزع فتيله بتحويل تقرير ديوان المحاسبة إلى النيابة العامة والتعهد بسحب الجنسية ممن لا تنطبق عليه شروطها ، لكن تراجع المليفي أعطى فرصة للنائب فيصل المسلم في تلقف قضية مخالفات مصروفات ديوان رئيس الوزراء وتقديم استجوابه لرئيس الحكومة حول نفس القضية في الأول من مارس ٢٠٠٩ .

وعلى العكس من استجواب «الفالي» و«حدس» ، جاء استجواب المسلم من محور واحد يتعلق بمخالفات ديوان رئيس الوزراء التي كان أبرزها الآتي :

أولاً : صرف مبلغ ٢٣ مليون دينار كويتي تحت بند ضيافة وحفلات وهدايا ورحلات .

أهم ملاحظات ديوان المحاسبة على هذا المحور :

١- لم يتمكن ديوان المحاسبة من تفصيل كل نوع من أنواع الهدايا ، وتحديد أسماء المستفيدين منها وصفاتهم ، وقيمة كل هدية على حدة ، وأسباب تقديم هذه الهدايا وإثباتاتها .

٢- ضعف إجراءات الرقابة الداخلية وعدم اتباع الدورة المستندية عند شراء وتسلم وصرف الهدايا .

٣- اقتصار شراء هدايا على عدد محدد من الموردين .

٤- شيوع المسؤولية ، وعدم تحديد المهام والاختصاصات للقائمين على شراء الهدايا .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٣-٢-٢٠٠٩ ص١ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٣-٣-٢٠٠٩ ص١ .

٥- استخدام الشيكات كوسيلة وحيدة لتسديد مستحقات الموردين .

ثانياً : حصر وفحص كافة مشتريات ديوان رئيس الوزراء من تاريخ ٧-٢-٢٠٠٦ إلى تاريخ تقرير ديوان المحاسبة .

أهم ملاحظات ديوان المحاسبة على هذا المحور :

١- عدم وجود مخازن لحفظ المشتريات ما يستحيل معه فحص تلك المشتريات والتأكد من وجودها .

٢- تجزئة بعض عمليات الشراء بقصد النأي بها عن موافقة الجهات الرقابية .

٣- عدم تسجيل ٣ شاحنات مرسيدس و٥ سيارات مرسيدس S280 وسيارتي جيب تبلغ قيمتها ١٦٤ ألف دينار كويتي باسم الدولة لدى الإدارة العامة للمرور .

٤- عدم ثبوت استخدام السيارات المشتراة لصالح الدولة .

٥- وجود ٥٧٧ استمارة تصل مبالغها إلى حوالي ١٥ مليون دينار كويتي لم يتبين المتعهد لها .

٦- مشتريات بخور ومسابيح وبشوت ومجسمات (سفن) ودروع بقيمة ٣ ملايين دينار كويتي لتلك الفترة .

في اليوم التالي لتقديم الاستجواب ، تقدمت «الحركة الدستورية الإسلامية» باستجوابها المعلن عنه سابقاً ، وبعد أقل من اسبوع تقدم النائب محمد هايف المطيري باستجواب من محور واحد لرئيس الوزراء يتعلق بقيام فريق الإزالة الحكومي بإزالة أحد المساجد المخالفة في منطقة الفنيطيس قبل ٦ أشهر ، وكان هايف قد هدد رئيس الوزراء بالاستجواب في حال عدم عزله لرئيس «فريق الإزالة» الفريق محمد البدر ، وبالمقابل هدد النائب مرزوق الغانم رئيس الوزراء بالاستجواب - أيضاً - في حال انصياعه لتهديدات هايف وعزله للفريق البدر ، هكذا أصبح رئيس الوزراء بين مطرقة استجواب وسندان آخر ، فما كان منه إلا تقديم استقالة الحكومة وكتاب «عدم التعاون» مع المجلس في السادس عشر من مارس ٢٠٠٩ ، وبهذا أصبحت هذه الحكومة هي الأقصر عمراً في تاريخ الكويت[١] .

---

(١) جريدة الراي الكويتية ، ٩-٣-٢٠٠٩ .

قد فاض الكيل!

قبِلَ سمو الأمير استقالة الحكومة وكلفها تصريف العاجل من الأمور ، وسط شائعات بعدم رغبته في تكليف الشيخ ناصر المحمد برئاسة الحكومة القادمة ، وأن هناك محاولات جادة لإقناع سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد بتسلم رئاسة الوزراء كي يحد من شهية النواب في تقديم الاستجوابات الموجهة لرئيس الوزراء ، وفي الثامن عشر من مارس ، وجه سمو الأمير خطاباً إلى الشعب الكويتي أعلن فيه عن حل مجلس الأمة وانتقد فيه ممارسات أعضائه انتقاداً شديداً قائلاً :

«بكل الأسف أصارحكم كما يصارح الأب أبناءه بأن بعض منا قد غرتهم نعم الله فاعتادوها وطال عليهم الأمد فقست قلوبهم .

وتناسوا أمن سفينة الوطن الغالي التي هي حصن الجميع وراحوا يتبارون في مماحكات وممارسات محمومة - أيا كانت مقاصدهم - تهدد سلامة الوطن واستقراره ووحدة أبنائه ويعرضون شعباً بأكمله للخطر الذي ليس وراءه خطر .

ولا شك أنكم أيها الأخوة تابعتم مثلي بكل استياء وألم ما تشهده الساحة البرلمانية من ممارسات مؤسفة شوهت وجه الحرية والديموقراطية الكويتية» .

«أقول ذلك بكل الحزن والأسف بعد أن تجاوزت هذه الممارسات كل الحدود وأضحت سبيلاً إلى استفزاز مشاعر الناس وتحريضهم وسبباً في إذكاء رماد الفتنة البغضاء لعن الله من يوقظها» .

«لقد تلمست خلال لقاءاتي المتعددة مع المواطنين في مختلف مناطق البلاد ، مشاعر القلق والاستياء ، والتي باتت تقض مضاجعهم وتؤرقهم ، فكلنا يدرك ما آلت إليه الأمور من تداعيات جراء الخلل المتفاقم الذي يشوب العمل البرلماني ، بما انطوى عليه من انتهاك للدستور وللقانون ، وتجاوز لحدود السلطات الأخرى ، وتدني لغة الحوار على نحو غير مسبوق ، وانتهاج سبل التعسف والتشكيك والتصيد والقدح بذم الناس وأخلاقهم وممارسة المزايدات والاستعراضات المشبوهة على مختلف المنابر والتجمعات ، واستغلال وسائل الإعلام لإثارة الجماهير وشحنهم ، وشق الصف تحقيقاً لغايات قصيرة ضيقة ، على حساب مصلحة الوطن .

ولعلكم أيها الإخوة تابعتم وتتابعون طبيعة وظروف وملابسات استخدام الاستجوابات والتهديد بتقديمها تحت مختلف الحجج والذرائع ، وما انطوى عليه ذلك من خروج عن المقاصد السامية التي استهدفها الدستور وانصراف عما ينتظره

المواطنون من انجازات حقيقية تلبي حاجاتهم الفعلية ومعالجة قضاياهم المهمة .

وبعيدا عن الاعتبارات الدستورية والقانونية المتعلقة بتلك الاستجوابات ومدى انطباق الضوابط القانونية بشأنها ، فهل من المستغرب أن يتساءل المواطن عن طبيعة تلك الاستجوابات والممارسات وغاياتها الحقيقية وعما إذا كانت تصب فعليا في مصلحة الوطن؟! وعما إذا كانت تحقق أهداف من شرعها؟!

ألم تكن مناسبة الاحتفالات بأعياد الوطن وزوال الاحتلال الآثم ، وتذكر نعمة التحرير والاستقلال كافية لنتذكر حاجتنا لأن نكرس وحدتنا الجامعة ونحافظ على أمن بلدنا ونشحذ الهمم لبنائه ونمائه؟!»

«إن ممارسة النائب لحقوقه الدستورية في استخدام أدوات الرقابة البرلمانية حق لا جدال حوله ، بل هي ممارسة رقابية محمودة ، ما دامت في إطارها الصحيح ، بما في ذلك توجيه الاستجوابات ، ولكن كل حق مهما كان نوعه له شروط وضوابط لا يجوز إغفالها أو القفز عنها ، ولعل أهمها أن يكون منضبطاً بإطاره القانوني السليم ، وملتزماً بروح المسؤولية ومحققاً لغاية وطنية ، وبعيدا عن الكيدية والشخصانية وإلا صار الحق أشبه بالباطل .

إن الله سبحانه وتعالى هدانا إلى دستور ارتضيناه جميعاً ، واستقيناه من تعاليم ديننا الحنيف وشريعتنا السمحاء ، وهل هناك أسمى من شرعة الله في تنظيم الحقوق والواجبات وصون مصلحة الوطن والمواطنين فدستورنا في حقيقته منظومة قواعد قانونية لم تأت مضامينها جزافا وعلى إطلاقها لتفتح باب الفوضى والعبث وهدر الوقت والجهد دون طائل» .

«هل يليق أن تتحول قبة البرلمان إلى ساحة للجدل العقيم والخلافات وافتعال الأزمات؟! ، تعج بها الممارسات الشخصانية وعبارات التشكيك والإهانة بين أبناء المجتمع الواحد ، خروجاً عما ألفه أهله وما جبلوا عليه من قيم فاضلة قوامها الاحترام والتقدير؟! وهي المنبر القدوة الذي تلتقي به آمال الشعب ومحط أنظاره والذي يتشرب منه أبناؤنا القيم الديمقراطية وتبادل الحوار المسئول وقبول الرأي الآخر .

إن ما آل إليه الوضع أيها الإخوة من تراجع وترد في الممارسة الديموقراطية وما ترتب على ذلك من تداعيات باتت تمس ركائز ومقومات أمن مجتمعنا واستقراره ، يجعلوني استشعر الخطر . . نعم بكل أمانة أقول لكم إنني استشعر الخطر كل الخطر» .

«إنني معكم دائماً ، ولم أكن يوماً بعيداً عن تلمُّس هواجسكم وتفهُّم ضجركم

وطول صبركم ، وانتظاركم للأمل في إصلاح العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، والارتقاء بأدائهما للمستوى المنشود ، ووجهت رسائل واضحة لأصحاب الشأن ، آملا الاستجابة للنصح تجنبا لما أبغض وأكره وقد فاض الكيل .

وأجد لزاماً علي هنا أيها الإخوة أن أتوجه بعتاب كبير ، هو عتاب الأب وهو عتاب ولي الأمر إلى مؤسساتنا الإعلامية بوسائلها المختلفة ، التي طالما حملنا لها كل الاحترام والرعاية ، وعولنا على دورها الإيجابي في التنوير والتوحيد والتنمية ، حيث تم استغلال بعضها كمعاول هدم لمجتمعنا ولثوابتنا الوطنية» .

«يعلم الله أن القرار الذي اتخذته اليوم لم يكن يسيراً على قلبي ، بل هو قرار حتمي تمليه علي أمانة المسؤولية ، حيث أصبح اللجوء إلى الخيار أمراً ملحا وعاجلا ومن الأمور التي تستوجبها المصلحة الوطنية وهو أن ألجأ إلى حل مجلس الأمة ، وفقا لأحكام المادة (١٠٧) من الدستور ، ودعوة الشعب الكويتي إلى انتخاب مجلس نيابي جديد ، ينهض بمسؤولياته الجسام في صيانة أمن الوطن وسيادته» .

«أتوجه إليكم أن تعينوني بقوة . . . وإنني على ثقة تامة بأنكم حريصون على ممارسة واجبكم الوطني المسئول في حسن اختيار من يمثلكم في صون مصلحة الكويت حاضراً ومستقبلاً ، وتحقيق تطلعاتكم في وطن آمن مستقر مزدهر . . . فالكويت هي أمنا الحنون ، وأنتم أهلها وأحق بها . . . فعضوا عليها بالنواجذ وتوحدوا حولها ، وتجردوا من الذاتية الضيقة ، والعصبية البغيضة» .

البند السابع

بعد أيام من حل المجلس ، توجه سمو الأمير إلى العاصمة القطرية «الدوحة» لحضور «مؤتمر القمة العربية» الـ٢١ ، وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ، وفور انتهاء أمير قطر من كلمته ، ارتجل الرئيس الليبي (معمر القذافي) كلمة قال فيها :

«أخ حمد أهنيك بتوليك رئاسة القمة . . وبهذه المناسبة أقول لأخي عبدالله (العاهل السعودي) ، ست سنوات وأنت هارب وخائف من المواجهة . . أريد أطمئنك بأن لا تخاف . . بس بقول لك بعد ست سنوات ثبت أنك أنت إللي الكذب وراك والقبر قدامك وأنت هو إللي صانعتك بريطانيا وحاميتك أمريكا . .

واحتراماً للأمة ، أعتبر المشكل الشخصي بيني وبينك قد انتهى . . وأنا مستعد لزيارتك وأنك أنت تزورني . . أنا قائد أممي وعميد الحكام العرب وملك ملوك أفريقيا

وإمام المسلمين . . ومكانتي العالمية لا تسمح لي بأن أنزل لأي مستوى آخر وشكراً» .

خرج القائد الليبي من القاعة بعد هذه الكلمة ، ثم توسط الأمير القطري بينه وبين العاهل السعودي لتعود المياه إلى مجاريها بين البلدين بعد قطيعة دامت ٦ سنوات ، وعلى الجانب الآخر من المؤتمر ، عقد سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح لقاء ثنائياً مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي للتباحث حول الملفات العالقة بين البلدين ، في هذا اللقاء أعاد المالكي طرح موضوع تعاون الكويت لإخراج العراق من مظلة «البند السابع» لمجلس الأمن وحل الملفات العالقة بين البلدين بشكل ثنائي بعيداً عن المظلة الدولية .

أما الشيخ صباح ، فقد أصر على أن الكويت قدمت للعراق كل ما يمكن كي يتمكن من الوفاء بالتزاماته لكن الجانب العراقي لم يلتزم ، فالكويت وافقت على خفض نسبة استقطاعات التعويضات العراقية من ٣٠٪ إلى ٢٥٪ ، ثم من ٢٥٪ إلى ٥٪ ، ومن ٥٪ إلى ٢,٥٪ ، أيضاً دفعت الكويت حصتها من المال المخصص لتعويض المزارعين العراقيين الذين تتجاوز مزارعهم الحدود الكويتية المُرسمة طبقاً لقراري الأمم المتحدة ٨٣٣ و٦٨٧ ، مع كل ذلك لم يوف العراق بالتزاماته ، فمازال يماطل في ترسيم الحدود البرية والبحرية ، ويتأخر في تسليم الوثائق الكويتية والبحث عن المفقودين الكويتيين منذ العام ١٩٩١ ، وبهذا لا يمكن للكويت أن تسمح بخروج العراق من المظلة الأممية للبند السابع[١] .

لم يعجب هذا الموقف المالكي ، وانتهى اللقاء بعدم رضا الطرفين ، فتكدر الشيخ صباح لعدم تمكنه من إغلاق ملف الحدود بين البلدين[٢] .

ما يعرفون يديرون البلد

في الكويت ، كانت الساحة السياسية ساخنة بسبب الحملات الانتخابية وتنافس المرشحين على جذب انتباه الناخب عبر التصريح ضد الحكومة حيناً ، وضد المرشحين المنافسين أحياناً ، ودشّن مرشح الدائرة الخامسة خالد الطاحوس هذا الموسم

(١) تعاونت الكويت مع العراق لاحقاً في هذا الملف ، و تم إخراج العراق من مظلة «البند السابع» بعد زيارة رئيس الوزراء الكويتي الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح لبغداد في يونيو ٢٠١٣ .

(٢) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 09KUWAIT349 و09KUWAIT514 .

بكلمة حذَّر فيها وزير الداخلية من التعرض للانتخابات الفرعية للقبائل قال فيها :

«أنا أحذر نيابة عن كل الأحرار في هذه المنطقة ، لا نريد أن يحصل ما حصل في العام الماضي من دخول للدبابات والطائرات ورمي القنابل والمداهمات من غير إذن ، ولا نريدك يا وزير الداخلية أن تتجول في الهليكوبتر فوق رؤوس أهل الكويت الذين قدموا الكثير لهذه الأرض الطيبة ، فالشهداء وأبناء الأوفياء لا يفترض أن تتعسف معهم ، وإذا أردت تطبيق القانون فنحن معك ، ولكن إذا تعسفتم في تطبيقه فنحن مستعدون ولدينا «مجاميع» في كل المناطق ، ولا تعتقد أن ممثليهم ضعفاء»[١] .

نجحت هذه الكلمة في استفزاز جهاز «أمن الدولة» الذي قام باعتقال الطاحوس بتهمة «التحريض للانقلاب على مؤسسات الدولة وتهديد وزارة الداخلية» ، وهذا ما أكسبه شعبية كبيرة بين ناخبيه الذين اتهموا الوزارة بالقمع وتكميم الأفواه ، فما كان من سمو الأمير إلا الرد عليهم من خلال جلسة استثنائية لمجلس الوزراء عقدها في الثاني عشر من أبريل قال فيها :

«مثل هذه المظاهر الغريبة على مجتمعنا تمثل مساساً بأمن البلاد واستقرارها وإساءة للوحدة الوطنية» ، وأنها «أمر لا يجوز التهاون إزاءه أو السكوت عنه» ، مضيفاً بأن على أجهزة الدولة «اتخاذ جميع الخطوات القانونية اللازمة بشأنها في إطار الالتزام بأحكام الدستور والقانون»[٢] .

استمر حجز الطاحوس لـ١٤ يوماً خاض خلالها - من سجنه - الانتخابات الفرعية لقبيلته وفاز فيها ليضمن مقعده في مجلس الأمة القادم ، في هذه الأثناء تسربت شائعات تفيد بأن سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد لا يرغب في تسلم منصب رئيس الوزراء وأن النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح هو من سيخلف الشيخ ناصر المحمد فيها ، أثارت هذه التسريبات عضو مجلس الأمة السابق والمرشح الحالي ضيف الله بورمية ، فخصص ندوته الانتخابية للهجوم على الشيخ جابر المبارك الذي قال عنه :

«هذا الرجل إللي ما يستطيع أن يدير قسم في أقل وزارة مثل وزارة الشؤون شلون يبي يدير مجلس وزراء!؟» .

---

(١) جريدة الراي الكويتية ، ٨-٤-٢٠٠٩ ، ص١٣ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ، ١٣-٤-٢٠٠٩ ، ص٤ .

فوجه جهاز أمن الدولة تهمة «العيب بالذات الأميرية ، والاستهزاء بحقوق الأمير وسلطاته»[1] للمرشح بورمية الذي تم احتجازه في السادس عشر من أبريل ، وفي التاسع عشر منه احتجز الجهاز المرشح خليفة الخرافي بنفس التهمة على إثر تصريح أدلى به لقناة «سكوب» قال فيه :

«الشيوخ والصباح على العين والراس ، لكن ما يعرفون يديرون . . أكبر شيء ملف البدون . . وأكبر شيء أن الشيوخ ما يعرفون يديرون الديرة إن يجي وزير الداخلية الحين ويشغل البدون بالداخلية . . وهذا دليل فشل . . الحقيقة بعض أسرة آل صباح . . وهذا إللي يخلينا نقولها . . ونقول إذا كان هذا أسلوب أسرة الـ . . لا بالله ما يعرفون يديرون البلد وفاشلين في إدارة البلد» .

المرأة في البرلمان

بعيداً عن انشغال أجهزة الأمن بمتابعة المرشحين والتحقيق معهم ، كانت الحروب الانتخابية على أشدها بين المرشحين أنفسهم ، ففي الثالث من مايو أعلنت «الحركة السلفية» أن التصويت للمرشحات لانتخابات مجلس الأمة «لا يجوز شرعاً ويدخل في دائرة الإثم كل من منحهن الصوت ، لأنه يؤدي بهذه المرشحة أو تلك إلى عضوية المجلس التشريعي التي تعتبر من الولايات العامة الخاصة بالرجال فقط دون النساء»[2] .

وفي اليوم التالي ، بدأت مواقع الإنترنت المحسوبة على الإخوان المسلمين بنشر تسجيل صوتي- مجتزأ - لمرشحة الدائرة الثالثة وأستاذة الفلسفة في جامعة الكويت أسيل العوضي تحاور فيه طالباتها حول موضوع «حجاب المرأة في الإسلام» من وجهة النظر القائلة بأن آية الحجاب تخص نساء النبي فقط دون نساء المسلمين ، وقد أشارت في حديثها إلى نساء النبي بكلمة «هذوله»[3] مما حفّز مرشحي وناخبي التيار الديني لإثارة الرأي العام ضدها واتهامها بعدم احترام نساء النبي وإصدار فتاوى دينية ليست من اختصاصها ، إلا أن هذه الحملة جاءت لصالحها حيث حصلت على المركز

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١٧ و٢٢ -٤-٢٠٠٩ ، ص١ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ، ٤-٥-٢٠٠٩ ، ص١ .

(٣) هؤلاء باللهجة الكويتية العامية .

الثاني في الانتخابات التي جرت في السادس عشر من مايو ٢٠٠٩ .

لم يكن حصول الدكتورة أسيل على المركز الثاني في الدائرة الثالثة المفاجأة الوحيدة لصناديق الاقتراع ، فقد حصلت الوزيرة السابقة معصومة المبارك على المركز الأول في الدائرة الأولى ، وتمكنت المرشحتان رولا دشتي وسلوى الجسار من الوصول للمجلس أيضاً ، ولا يمكن هنا تجاوز مرشحة الدائرة الرابعة ذكرى الرشيدي التي حصلت على المركز الحادي عشر في دائرة قبلية تحسمها الانتخابات الفرعية ، أيضاً جاءت النتائج لصالح الشيعة الذين ارتفع عدد ممثليهم من ٥ إلى ٩ ، أما أبرز الخاسرين فكانت «الحركة الدستورية الإسلامية» حيث تقلص عدد نوابها من ٦ في ٢٠٠٦ ، إلى ٣ في ٢٠٠٨ ، إلى عضوين[1] فقط في هذه الانتخابات .

شهدت الأيام القليلة السابقة للانتخاب عودة رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد الصباح من رحلة علاجه في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد خرج في استقباله جموع غفيرة من المواطنين وكبار الشخصيات كان في مقدمتهم سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح مما سهَّل على سمو الأمير إعادة تعيينه رئيساً للوزراء وتكليفه تشكيل وزارته السادسة في العشرين من مايو ٢٠٠٩ .

وفي الثلاثين من مايو ، تم الاعلان عن التشكيلة الوزارية الجديدة حيث تميزت بعودة الشيخ أحمد الفهد الصباح نائباً للرئيس وزيراً للدولة لشؤون التنمية والإسكان ، ومع عودته عاد شقيقه الشيخ عذبي الفهد وكيلاً لوزارة الداخلية ورئيساً لجهاز أمن الدولة في أكتوبر ٢٠٠٩ .

حجاب النائبات

عقد مجلس الأمة جلسته الافتتاحية في الحادي والثلاثين من مايو ٢٠٠٩ ، وشهدت هذه الجلسة عودة الرئيس السابق لمجلس الأمة جاسم الخرافي إلى الرئاسة بالتزكية ، أيضاً شهدت الجلسة - كالعادة - انسحاب مجموعة من النواب ، لكن المختلف هذه المرة كان في أسباب هذا الانسحاب ، فالبعض انسحب اعتراضاً على عودة وزير الداخلية للحكومة ، ونواب قبيلة «الرشايدة» انسحبوا اعتراضاً على عدم توزير أي من أبناء قبيلتهم ، أما نواب التيار السلفي - بزعامة محمد هايف -

---

(١) جمعان الحربش وفلاح الصواغ يعتمدان بشكل أكبر على الانتماء القبلي وليس الفكري أو الحزبي .

فانسحبوا اعتراضاً على عدم التزام النائبات أسيل العوضي وولا دشتي والوزيرة موضي الحمود بارتداء الحجاب تماشياً مع شرط «الالتزام بالقواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية» المنصوص عليه في قانون الانتخاب[1] .

ولم يكتف النائب هايف بالانسحاب من الجلسة ، ففي السادس من يونيو وجه سؤالاً قاطعاً لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية نص على الآتي :

«هل اللباس والحجاب الشرعي للمرأة المسلمة يعتبران أحد القواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية اللذان يجب على المرأة الكويتية المسلمة الالتزام بهما عند ممارستها لحقها السياسي سواء كانت مرشحة أو ناخبة أو عضواً أو وزيراً وفقاً لنص المادة الأولى من قانون رقم ١٩٦٢/٣٥ في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة؟» .

وتبع ذلك تقدم المواطن حمد الناشي بالطعن في عضوية النائبتين أسيل ورولا لنفس السبب .

جاءت إجابة وزارة الأوقاف على سؤال النائب بـ«وجوب التزام المرأة المسلمة عند ظهورها أمام الرجال الأجانب عنها الحجاب الشرعي ، وهو ما يستر عامة بدنها ، سوى الوجه والكفين» ، فما كان من النائبة رولا دشتي إلا التقدم «باقتراح لتعديل القانون الانتخابي من أجل إلغاء شرط تقيد المرشحات والناخبات بالشريعة الإسلامية للمشاركة في الحياة السياسية .

وقالت دشتي لوكالة «فرانس برس» إن الفتوى غير ملزمة للمجتمع الكويتي ، والمرجعية الوحيدة بالنسبة لنا هي الدستور ، معتبرة إدخال الضوابط الشرعية الإسلامية ضمن القانون الانتخابي مخالفة دستورية ، وأضافت أن فرض الالتزام بالضوابط الشرعية انتهاك واضح للدستور الذي يدعو إلى المساواة بين الجنسين»[2] .

استمر النقاش في هذه المسألة إلى أن جاء الرد الحاسم للمحكمة الدستورية برفض الطعن في عضوية النائبتين لمخالفتهما الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون الانتخاب بحكم جاء فيه :

«إن البين من عبارة نص الفقرة الأخيرة المشار إليها بالصيغة التي أفرغ فيها أنها

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١-٦-٢٠٠٩ ، ص١ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ١٢-١٠-٢٠٠٩ ص٦١ .

جاءت مطلقة، مجملة، دون تحديد تعريف جامع مانع يكون الضابط للمعنى، وأنه وإن وردت عبارة النص بصيغة الشرط، إلا أن جوهر الشرط يحمل في تفسيره أكثر من معنى، وبه خفاء في دلالة المراد فمدلول (القواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية) مدلول عام يستوعب أحكام الدين جميعها، وما يتصل منها بالعقيدة والأخلاق وأفعال المكلفين وتصرفاتهم وما ورد منها بالكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة وما يستنبط منها بالاستناد إلى الأدلة الشرعية الأخرى، كما له مدلول خاص بمعنى الفقه الإسلامي الذي يقتصر على فهم ومعرفة جزء من هذه الأحكام وهي الأحكام الشرعية العملية التي تخص أفعال المكلفين ولا تدخل ضمن أحكام العقائد والأخلاق.

ولفظ «المعتمدة» الوارد بهذا النص قد يعني الأحكام القطعية في ثبوتها وفي دلالتها، كما قد ينصرف أيضا إلى الأحكام التي تستنبط بطريق الاجتهاد في نطاق الأحكام الظنية بالاعتماد على الأدلة الشرعية المختلفة سواء المتفق عليها (كالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة) أو المختلف بشأنها (كالاستحسان والعرف) متى قام الدليل على اعتبارها، وكانت هناك مصلحة في اتباعها وفقاً لما يقدره ولي الأمر».

«وحيث انه من المُسَلم به في مجال استخلاص الدلالات من النصوص التشريعية أنه إذا أحتمل النص أكثر من معني وجب حمله على المعني الذي يجعله أكثر اتفاقاً مع التشريع الأعلى، وعلى النحو الذي يحمله على أصله من الصحة، وينأى به عن التعارض، حتى ولو كان هذا المعنى أقل ظهوراً، وعلى ذلك يتعين أن يكون تفسير هذا النص في إطار المبادئ الحاكمة والأصول الواردة بالدستور نصاً وروحاً إعمالا لمبدأ تدرج القواعد القانونية إذ لا يجوز للتشريع الأدنى مرتبة مخالفة التشريع الأعلى مرتبة، سواء جاءت المخالفة في صورة تقييد ما ورد مطلقاً بالأعلى، أو إطلاق ما ورد به مقيداً، والحاصل أن الدستور الكويتي لم يجعل الشريعة الإسلامية - بمعني «الفقه الإسلامي» - المصدر الوحيد للتشريع، أو يمنع المشرع من الأخذ من مصادر أخري نزولاً على أحوال الناس وشئون العباد بما يكفل مصالحهم المعتبرة شرعاً، كما كفل الدستور الحرية الشخصية، وأطلق حرية العقيدة، لأنها ما دامت في نطاق (الاعتقاد) أي (السرائر) فأمرها إلى الله، ولم يجز التمييز بين الناس في الحقوق والواجبات بسبب الدين أو الجنس.

والحاصل أيضاً أن أحكام الشريعة الإسلامية لا تكون لها قوة إلزام القواعد القانونية إلا إذا تدخل المشرع وقننها، وليس لها قوة النفاذ الذاتي والمباشر، وإنما يتعين

أن يتم إفراغها في نصوص تشريعية محددة ، ومضمون تشريعي محدد يمكن أن يلتزم به كل من المخاطبين بأحكامه والقائمين على تنفيذه وتطبيقه ، ولا يتسنى تبعاً لذلك مساواتها في الحكم بالنصوص الموضوعية ، فالنص الموضوعي يكون نافذاً بذاته فيما تضمنته من أحكام موضوعية ، وبالتالي فإن النص المشار إليه لا يمكن وصفه بأنه يتضمن حكماً موضوعياً محدداً ، وإنما يعتبر هذا النص وفقا لمضمونه من النصوص التوجيهية ، التي ترد مورد الإرشاد والتوجيه ، والتي لا يقصد بها الإلزام والوجوب»[1] .

خلية عريفجان

بطبيعة الحال ، لم تكن معركة حجاب النائبات هي المعركة الوحيدة لنواب التيار الديني ضد الحريات والانفتاح ، فقد رفض هؤلاء لاحقاً قيام وزيرة التربية بتغيير ما يمس الشيعة في مناهج التربية الإسلامية ، وقام النائب محمد هايف بتهديد الوزيرة بالاستجواب في حال عدم إلغاء إجبارية دراسة مادة التربية الموسيقية ، هذا بالإضافة إلى المناورات السنوية حول منع الاختلاط في المدارس والجامعات الخاصة .

وقبل أن يكمل المجلس أيامه العشرة الأولى ، تقدم النائب مسلم البراك باستجواب - كان قد وعد به أثناء حملته الانتخابية - لوزير الداخلية الشيخ جابر الخالد الصباح حول تجاوزات الوزارة المالية والإدارية في الانتخابات ، أيضاً ضم الاستجواب محوراً حول وضع الجهات الأمنية كاميرا للمراقبة في ساحة الإرادة ، تمت مناقشة الاستجواب في الثالث والعشرين من يونيو منتهياً بتقديم طلب طرح الثقة في الوزير الذي تجاوزه بسهولة بعد حصوله على ٣٠ صوتاً معارضاً مقابل ١٦ صوتاً مؤيداً أتى ١٤ منها من الأعضاء المنتمين إلى القبائل .

جاءت هذه النتيجة كاختبار مبكر لتوجهات أعضاء مجلس ٢٠٠٩ وتحالفاتهم ، فكان من الواضح قدرة الحكومة على تأمين أغلبية مريحة من خلال تحالفها مع مجموعة الأعضاء الشيعة والمجموعة السنية الحضرية من غير المتشددين دينياً ، أما المعارضة فتمركزت في المحور القبلي بشقيه الشعبي والمتشدد دينياً ، بالإضافة إلى بعض الحضر المتشددين دينياً ، ولم يكن هذا الاستجواب هو الملف الأصعب أمام وزير

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٩-١٠-٢٠٠٩ ص٢٣ .

الداخلية ، ففي الحادي عشر من أغسطس تمكن جهاز أمن الدولة من القبض على شبكة إرهابية تتبنى فكر «القاعدة» ومكونة من ٦ أشخاص ، وكانت الشبكة تنوي القيام بتفجيرات متعددة أهمها القاعدة الأمريكية في منطقة عريفجان والمركز الرئيسي لجهاز أمن الدولة وميناء الشعيبة التجاري بالإضافة إلى قصر الأمير ، وقد كشفت التحقيقات بأن لهذه الخلية علاقة بالمتهمين محسن الفضلي ، ومحمد الدوسري المقبوض عليه في لبنان والمرتبطين بتنظيم «القاعدة» ومجموعة «أسود الجزيرة» والمجموعة التي نفذت عملية فيلكا .

أما الغريب في أمر هذه الخلية فهو انتماء أعضائها إلى طبقة مرفهة اجتماعياً ومالياً ، فالمتهم الأول سليمان جمال الكندري هو ابن النائب السابق ورجل الأعمال جمال الكندري المحسوب على «الحركة الدستورية الإسلامية» ، أما المتهم الثاني محمد الكندري فكان يعمل طبيباً في وزارة الصحة[١] ، ورغم اعتراف المتهمين بأغلب التهم الموجهة إليهم بشكل مفصل في التحقيقات فإن المحكمة حكمت ببراءتهم جميعاً من هذه التهم بعد اطمئنانها إلى خضوعهم للإكراه أثناء التحقيق[٢] .

أنا بايعها!!

واصلت المعارضة هجومها على رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ، بل إن وتيرة وحدة هذا الهجوم تزايدت بعد قيام - أو تجرُّؤ - الشيخ ناصر (والمحسوبين عليه) بالرد على هجوم المعارضة بهجوم أشرس منه ، فقد نجح الشيخ ناصر في تأمين أغلبية متنوعة ومريحة داخل المجلس مما أفقد سلاح المعارضة المفضل (الاستجوابات) فاعليته المنشودة .

أما خارج المجلس فكان للشيخ ناصر والمقربين منه سيطرة واضحة على العديد من وسائل الإعلام الصحفية والتلفزيونية التي لم تكل أو تمل من مهاجمة المعارضة ورموزها ، أيضاً كان للشيخ ناصر السبق في تسليط سوط الدعاوي القضائية ضد خصومه ، فكانت البداية مع المحامي والصحفي والمرشح السابق محمد عبدالقادر

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١١-٥-٢٠١٠ ، ص٢٣ .

(٢) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 09KUWAIT793 و09KUWAIT877 و09KUWAIT1202 .

الجاسم الذي عقد أكثر من ندوة في شهر أكتوبر قال في إحداها :

«بقول حق الشيخ ناصر - ما عليه أنا مركز على الشيخ ناصر - أقول له احمد ربك أن خصومتنا وياك سياسية فقط . . يا شيخ ناصر احمد ربك أن خصومتنا وياك سياسية فقط . . وتقف عند حد التعبير عن الرأي وفق حدود القانون . . فلا تتمادى في خصومتك لأنك راح تدفع الثمن . . الخصومة الشخصية إنت الخسران . . إنت الخسران . . وأعتقد أن هناك من يمكنه فهم ما بين هذه الكلمات . . وماذا أعني . . وقلت له . . كتبتها في مقال . . قلت له تعلم . . ألا تخاصم من لا مصلحة له . . أنا ما عندي مصالح أخاف منها ، بالكويتي أنا . . لأن ما عندي مصلحة - كل خوفي على عيالي فقط - فأنا بايعها . .

أما إنت فعندك طموحك ومصالحك وعندك وعندك وعندك إللي تحرص عليها . . فلا تدخل في خصومة مع واحد ما عنده شيء يخسره . . احمد ربك -بالكويتي - إحمد ربك أن الخصومة حتى هذه اللحظة سياسية بحتة . . وإن أردتها شخصية - أرجع وأكرر - كما ادعيت أمام النيابة اليوم . . إني مسيت بحياتك الخاصة . . فأنا على استعداد لتعريفك بمعنى «المساس بالحياة الخاصة» . . فيا ناصر محمد اسحب قضاياك . . اسحب قضاياك أنا ماني خايف منها . . لكن أقول لك اسحب قضاياك . . لمصلحتك مو لمصلحتي» .

«أربع سنين ونص أنا أكتب في الموقع . . لم أستخدم خطاب التحريض . . عندي قدرة على كتابة المقالات . . وأقدر أختار الكلمة والأسلوب . . لو أردت أن أستخدم خطاب التحريض والتحشيد . . أنا أقول لكم . . بإمكاني أحرض وأحشد . . وبمقال واحد ربما يستجيب لي العشرات أو ربما المئات . . أحرص إني ما أستخدم خطاب التحريض لأن احنا في النهاية أكو علاقة مميزة بينا وبين الأسرة الحاكمة . . بينا وبين النظام . . احنا منهم وهم منا . . مصلحتنا وحدة . . لا يمكن أستخدم التحريض ضدهم . . أكو أحد يستخدم التحريض ضد نفسه؟ . . لا يمكن . . أعرف أن نتيجة التحريض قد تكون تهور ولكن لا أستخدم لغة التحريض» .

الأسر المتعففة!!

أيضا لّمح الجاسم لاتهام الشيخ ناصر بتحويل مبالغ مالية من الدولة (٣٠٠ مليون دينار) إلى حساباته الخارجية ، أما النائب فيصل المسلم ، فقد أعاد إثارة موضوع

استجوابه السابق المرتكز على مصروفات ديوان الشيخ ناصر المحمد ، مع إضافة موضوع جديد وهو قيام الشيخ ناصر بدفع رشاوى لأعضاء مجلس الأمة عن طريق الشيكات ، وكان المسلم قد أثار هذا الموضوع قبل حل مجلس ٢٠٠٨ بأيام بتوجيه سؤال إلى الشيخ ناصر نص على :

«نمى إلى علمنا معلومات تؤكد صدور شيكات بتوقيع سمو رئيس الوزراء أو أحد وكلاء ديوان سمو الرئيس خلال فترة تولي سموكم رئاسة مجلس الوزراء لأعضاء في مجلس الأمة .

ودفاعاً عن المؤسسة التشريعية وعن موقع ممثل الأمة وتعزيزاً لمبدأ الشفافية وبحثاً عن الحقيقة التي يجب أن تكون ملكاً للشعب الكويتي : هل هذه المعلومات صحيحة؟

وإذا كانت الإجابة بنعم أرجو بيان أسباب ذلك وتبريراته مع تزويدي بصورة عن تلك الشيكات ونسخة عن كافة الوثائق التي تؤيد الإجابة»[١] .

رد وكيل الشؤون المحلية في ديوان رئيس الوزراء نايف الركيبي على هذا السؤال في الخامس عشر من مارس نافياً «أن تكون هناك شيكات صدرت من الشيخ ناصر أو أحد وكلاء ديوان سموه أو من حساب بديوانه لمصلحة بعض أعضاء مجلس الأمة» ، وأن «ما تردد في وسائل الإعلام في هذا الشأن عار عن الصحة جملة وتفصيلا» ، وقال الركيبي في حديث لتلفزيون «الوطن» إن هناك «طلبات مساعدة لأسر كويتية متعففة بواسطة نواب ومنهم النواب المستجوبون ، ونتعامل معها بسرية ، ولا صحة لصرف شيكات لنواب من ديوان سمو الرئيس» .

وأضاف : «سأستمر في دعواي ضد النائب فيصل المسلم ، رغم أنه من «العتبان» خوال عيالي . . فهو لم ينتقدني كشخصية عامة ، بل اتهمني وطعن فيني» .

ورد النائب وليد الطبطبائي (على الركيبي) بقوله إن «الاستجوابات لمصلحة الكويت ، وإذا كان ما قرره الركيبي صحيحاً بأن هناك مساعدات لأسر متعففة من قبل رئيس الوزراء فإنه توجه يشكر عليه ، ولكن إذا كان غير ذلك فإنه أمر خطير ويجب كشفه»»[٢] .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١٣-٣-٢٠٠٩ ، ص١ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ١٦-٣-٢٠٠٩ ص٦١ .

أثار تصريح الطبطبائي الشبهات حوله وحول ما إذا كان أحد هؤلاء النواب الذين يتسلمون الشيكات لمساعدة «الأسر المتعففة» ، فأنكر ذلك واعتبر هذه الشائعات حرباً انتخابية وقال بأنه و«بفضل من الله سبحانه - لم يقبض ديناراً واحداً في حياته من الحكومة أو غيرها لمقابل سياسي»[١] ، إلا أنه وبعد الضغط المتواصل أعلن عن قبوله بتبرع من رئيس الوزراء بقيمة ٥٠ ألف دينار كويتي[٢] من أجل التبرع لجهة خيرية يرأسها وليست بصفته الشخصية .

أدى هذا الاعتراف إلى زيادة الضغوطات المطالبة بالكشف عن بقية المستفيدين من شيكات رئيس الوزراء ، فأعلن النائب فيصل المسلم عن عدم حيازته هذه الشيكات قائلاً : «للأسف مازال أحدهم يقول إن لدي شيكات وأخشى أن هذا التلبيس متعمد وأنا أقول له لو عندي شيكات لما انتظرتك تتحدث»[٣] .

الحساب الشخصي!!

هدأت قضية الشيكات بعد ذلك بسبب العطلة الصيفية للمجلس ، إلا أنها عادت إلى الواجهة مع عودته في السابع والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٩ ، وفي جلسة الثالث من نوفمبر دار سجال بين النائب فيصل المسلم ووزير الدولة روضان الروضان الذي خاطب المسلم قائلاً :

«بالنسبة لسؤال الشيكات أقول للنائب اذكر المعلومات والأسماء فأنت تقول بالتصريحات إن لديك معلومات وقلت هذا الكلام بقناة وصحف وأقول قل الأسماء» .

فما كان من النائب المسلم إلا إجابته في الجلسة التالية بعرض صورة شيك مصروف على بنك «برقان» بمبلغ ٢٠٠ ألف دينار كويتي دون توضيح اسم المستفيد منه ، إلا أنه تحدى رئيس الوزراء قائلاً :

«هذا الشيك . . توقيع رئيس مجلس الوزراء عليه . . اسمه مدون فيه . . هذي قيمته المالية . . في ١٠-٦-٢٠٠٨ . . على بنك برقان . . وهو في تاريخ ١٠-٦ تاريخ تقديم الطلب في مجلس الأمة لإحالة مصروفات ديوان الرئيس إلى ديوان المحاسبة . .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٥-٣-٢٠٠٩ ص٢٠ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ، ١٣-٤-٢٠٠٩ ص٥٩ .

(٣) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٦-٤-٢٠٠٩ ص٢٤ .

لذلك ٢٠٠ ألف دينار . . المعلومة إللي عندي أنها لنائب . . خل يقف أحد من الحكومة اليوم ليقول إنها ليست لنائب وأنا أقول الآتي . .

واحد . . إذا وقف الرئيس وجاب الوثيقة الأصلية إللي هي عنده ويثبت أنها ليست لنائب . . أنا أطلع من هالمجلس أقدم استقالتي . . وإذا لم يعرضها . . واحد . . إما أن ينفي ويجيب الوثيقة الأصلية . . وإلا أعتبر أنها لنائب ولا يجوز بأي حال من الأحوال وبأي ظرف وبأي شكل أن يكتب رئيس مجلس الوزراء شيك لنائب أثناء وظيفته . . ولذلك هذا الأمر إن اعترف فخدع الشعب الكويتي وخالف الأمانة وبالتالي يجب عليه الاستقالة . . وأقولها وبشكل صريح عندي كلام واجد . . إذا لم يجب سأعتبره الكلام إللي قلته صحيح وبالتالي يتحمل مسؤولياته كاملة . . وأقول إن لم يستقل سأقدم استجواب خلال أيام»[1] .

جاءت إجابة رئيس الوزراء على كشف المسلم عن الشيك عبر بيان أصدره مكتب محاميه عماد السيف قال فيه :

«إن الثابت من المناقشات التي أثارها عضو مجلس الأمة السيد الدكتور فيصل المسلم عن شيك شخصي لسمو الشيخ ناصر محمد الأحمد الصباح ويتم صرفه من الحساب الشخصي لسموه من بنك برقان ولا علاقة له بالمال العام أو مصروفات ديوان سموه فإن هذا التصرف لا يندرج في الحصانة البرلمانية للعضو المذكور ويخضع للمساءلة النيابية والعقوبات التأديبية .

كما يخضع تصرف العضو المذكور للجريمة الجنائية المنصوص عليها في المادة (٨٥ مكرر) من قانون النقد وبنك الكويت المركزي والمهن المصرفية (١٩٦٨/٣٢) فقد فرض المشرع الكويتي عقوبة جزائية على كل من يخالف حظر إفشاء أسرار الحسابات المصرفية» ، «الأمر الذي يخشى معه أن تكون هذه الممارسة استقصاد شخصي لسمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح» ، «لذا فإن سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح سوف يتخذ جميع الإجراءات القضائية والقانونية ضد السيد عضو مجلس الأمة الدكتور فيصل المسلم ومن تثبت مسؤوليته القانونية في البنك المذكور في تتبع حسابه الشخصي»[2] .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٤-١١-٢٠٠٩ ، ص٢٥ ، جريدة الوطن الكويتية ، ٥-١١-٢٠٠٩ ، ص٢٢ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٦-١١-٢٠٠٩ ، ص٣ .

أيضاً تسبب الكشف عن الشيك بحرج شديد لبنك «برقان» الذي أصدر بياناً حول الموضوع قال فيه :

إن بنك برقان «يعرب عن شديد أسفه واستيائه من تصرف أحد أعضاء مجلس الأمة الموقر ، فينحرف عن رسالة المجلس السامية ويشارك في إفشاء وثيقة أوجب القانون أن تحاط بسرية تامة ، ودون أي مصلحة عامة مرتجاة ، إذ لا يمكن ارتباط المصلحة العامة بمبادئ تشجيع الانحراف والفساد وخيانة الثقة والأمانة .

وإنه كان من الأولى بالعضو الموقر حينما وقعت تحت يديه نسخة من الشيك الخاص بأحد عملاء البنك أن يتقدم بشكوى لجهات التحقيق المختصة لمواجهة جريمة الإفشاء بالسرية المصرفية وأن يثور غضباً على مشاهدته لما يتعارض مع مبادئ القانون الذي يساهم هو شخصياً في وضعه وما يتنافى مع حرمات السرية المصرفية ، بدلاً من استغلال الأمر لمزايدات سياسية» .

«إن ذلك يعد تأكيداً راسخاً بأن النائب الفاضل الدكتور فيصل المسلم قد حصل وبطريقة غير قانونية وغير مشروعة على وثيقة مصرفية سرية يجرم القانون الإفشاء بها .

إن بنك برقان يؤكد بأنه يتشرف بكونه أحد العناصر الأساسية المكونة للقطاع المصرفي الكويتي والذي يشهد له دون شك بالكفاءة والملاءة وحسن التعامل مع كافة العملاء ، وقبل ذلك صون كراماتهم وحفظ أسرارهم» .

«وفي هذه المناسبة فإن «بنك برقان» يود التأكيد لجميع عملائه ومساهميه والشعب الكويتي وبالأخص لسمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح حفظه الله رئيس مجلس الوزراء الموقر ، وعميل «بنك برقان» الذي يعتز البنك ويفتخر بتعاملاته الشخصية ونشاطه المصرفي السليم ، بأنه قد باشر بالاستعجال بتشكيل لجان التحقيق والتدقيق لغرض البحث بالموضوع المذكور وبالتالي تحديد الشخص أو الجهة المتسببة في تسريب النسخة من الشيك المصرفي المذكور سواء كان من داخل البنك أو من خارجه لغرض تقديمهم إلى الجهات المختصة ، ونعاهد الجميع بأن بنك برقان سوف لن يهدأ له بال إلى حين الكشف عن من يعبث بأسرار عملائه وتقديمه لجهات القضاء لنيل جزائه وحتى يكون عبرة لغيره من ضعاف النفوس .

ومن جهة أخرى فإن البنك قد باشر بدراسة كافة البدائل المتاحة لاتخاذ التدابير والإجراءات القانونية تجاه العضو الفاضل الدكتور فيصل المسلم ، للوقوف على

ملابسات حصوله على نسخة الشيك وبما قام به وتحت قبة البرلمان من كشف وثيقة سرية خاصة ببنك برقان دون وجه حق وبما يتعارض مع المفاهيم والقيم السليمة .

كما ويستغرب بنك برقان من تعمد بعض الصحف والقنوات الفضائية ووسائل الإعلام الأخرى المحلية إلى إثارة الموضوع بطريقة مسيئة والسعي إلى خلق استنتاجات وافتراضات مشينة ومستنكرة»[1] .

أما هذه «الاستنتاجات والافتراضات المشينة والمستنكرة» فكانت عبارة عن تلميحات مباشرة وغير مباشرة بتعمد كبار مُلاك بنك «برقان» تسريب هذا الشيك لضرب رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ، وهذا ما اضطر وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح (أحد كبار مُلاك بنك برقان) التأكيد على «اعتزازه وتمسكه بالثقة التي أولاها سمو الأمير لسمو الأخ الشيخ ناصر المحمد رئيس مجلس الوزراء وبالروابط الأسرية والأخوية القوية التي تجمعهما .

ونفى الشيخ ناصر صباح الأحمد بشكل قاطع أي علاقة له أو صلة حول ما أثير في الآونة الأخيرة عن قضية الشيكات وما كتب عنها سواء بطريقة مباشرة أو بأخرى»[2] .

ارحل.. نستحق الأفضل!!

أثارت هذه الردود نقاشاً حاداً في المجتمع حول قضية الشيكات من الناحية السياسية والقانونية والفلسفية ، فهل يحق لرئيس الوزراء التعامل مع الأعضاء بأمواله «الخاصة» ما دام لا ينتهك حرمة المال العام؟ وهل يجب عليه الابتعاد عن الأعمال الخيرية درءاً للشبهات؟ وهل من حق النائب الكشف عما لديه من أدلة تدين الوزراء حتى وإن كان قد تحصّل عليها بطريقة غير شرعية؟ وحتى وإن كان الكشف عنها فيه خرق لقوانين الحرية الشخصية وانتهاك للخصوصية؟

وفي الخامس عشر من نوفمبر ، حسم النائب فيصل المسلم الموقف بتقديمه استجوابا موجها لرئيس الوزراء في محورين يتعلقان بمصروفات ديوانه والشيكات ، تزامن ذلك مع قيام مجموعة من المدونين الشباب بتنظيم حملة تطالب رئيس الوزراء

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٧-١١-٢٠٠٩ ، ص١ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٨-١١-٢٠٠٩ ، ص٨١ .

«بالرحيل» تحت عنوان «ارحل . . نستحق الأفضل!!» ، وقد نظمت هذه الحملة تجمعها الأول في «ساحة الإرادة» في اليوم التالي لتقديم الاستجواب ، حيث تحدث الأمين العام «للتحالف الوطني الديموقراطي» خالد الفضالة قائلا :

«أكو شي يسمونه غسيل أموال . . وإللي ما يعرف أبجديات غسيل الأموال . . فسمو رئيس مجلس الوزراء علمنا إياها كلنا . . تشتري بخور بمليون . . ومسابيح . . وبشوت . . وعطورات . . والمصيبة إن هذا كله فاضي . . لا في لا بخور . . عشان ما في بخور به المبلغ . . ما في بخور بأربع ملايين . . لو في بخور بأربع ملايين جان بخّر الكويت كلها . . حق سنة كاملة يمكن . . أنا أقول لكم هالفلوس وينها . . هذا يسمونه غسيل أموال»[1] .

على إثر هذه الكلمة تقدم محامي الشيخ ناصر المحمد بشكوى للنيابة العامة ضد الفضالة ومحمد الجاسم الذي وصف هذه الشكاوى بـ«الكيدية» وفضّل البقاء بالحجز بدلاً من دفع الكفالة والخروج من النيابة ، وفي الثامن عشر من نوفمبر ، تقدم النائب مسلم البراك باستجواب لوزير الداخلية حول نفس المحور الذي استجوبه فيه سابقاً ، أيضاً تقدم النائب مبارك الوعلان باستجواب لوزير البلدية الدكتور فاضل صفر ، وقبل أن تمر أربعة وعشرين ساعة ، تقدم النائب الدكتور ضيف الله بورمية باستجواب رابع لوزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الصباح .

أتحدى أكبر شارب!!

وفي السابع من ديسمبر (قبل مناقشة الاستجوابات الأربعة بيوم واحد) ، كشف موقع منتدى «الشبكة الوطنية» صورة ضوئية كاملة للشيك الذي كشفه النائب فيصل المسلم سابقاً ، وقد ظهر عليه اسم المستفيد وهو النائب السابق ناصر فهد الدويلة الذي اضطر لإجراء مقابلة تلفزيونية في نفس الليلة لتوضيح أمر هذا الشيك قائلاً :

«هذا الشيك استلمته من ناصر المحمد . . من أجل تنفيذ التزامه لمكتب عبدالرحمن الشريف في العقد المبرم إللي بينته لكم قبل شوي . . وتحول الشيك . . دخل الشيك حساب مشترك . . جاري . . بين مكتبنا ومكتب عبدالرحمن الشريف وتحول وفق الأصول المحاسبية بين مكتبنا ومكتب عبدالرحمن الشريف . . زين . .

---

(١) اعتصام «نستحق الأفضل» ، ١٦-١١-٢٠٠٩ .

ليش صدر الشيك باسم ناصر الدويلة؟ . . ليش ما صدّره باسم مكتب المحامي عبدالرحمن الشريف . . هذي مو أول مرة يسويها سمو رئيس مجلس الوزراء . . سواها مع السيد وليد الطبطبائي وحنا قبلناها . . أنا واحد لما قالوا إن في شيك حق وليد الطبطبائي . . أول واحد انبرى ودافعت عن وليد الطبطبائي أنا» .

ثم عبّر الدويلة عن استيائه من هذا الموضوع قائلاً :

«إلي صار اليوم . . إهانة لكل رشيدي[1] . . احنا دائماً نفتخر بأن الرشايدة هم أكثر الناس . . من أشد الناس حرصاً على مصلحة الكويت ولا يمكن أن تنضر الكويت من رشيدي ولا يمكن يضر الكويت من . . الآن حطيتوا الرشيدي مرتشي؟ . . يخسي أكبر شارب . . وأنا أقول من الآن . . لأي إنسان . . ناصر دويلة إيده أنظف من إيدين كل إللي يزعقون في مجلس الأمة . . وأقول من الآن أتحدى أكبر شارب . . أكبر شارب . . أكبر شارب . . أتحداه يروح يقدم بلاغ للنيابة العامة . . والله لا أنتف شواربه . . هي مو لعب . . إحنا صبرنا . . القانون يمنعنا . . تحملنا كل زعيق الأطفال . . تحملنا كل نهيق الحمير . . تحملنا كل شيء . . لكن الآن كشفت الحقيقة لكم»[2] .

لم أكن أحب أن أتحدث

في صباح اليوم التالي (الثامن من ديسمبر ٢٠٠٩) ، كانت الكويت على موعد مع جلسة تاريخية يواجه فيها رئيس الوزراء وللمرة الأولى استجواب أعضاء مجلس الأمة ، بدأت الجلسة بطلب من الحكومة للتصويت على تحويلها إلى سرية ، فحصلت على ٤٠ صوتاً مقابل ٢٣ لم يوافقوا على السرية ، ومع بداية الاستجواب ترافع النائب فيصل المسلم ، ثم رد عليه رئيس الوزراء مرتكزاً على أنه قبل بالاستجواب رغم «عدم دستوريته» بسبب تناوله مواضيع سرية شرحها قائلاً :

«أخ فيصل سوف أعطيك مثلاً عن ثلاث حالات تذهب إليها المبالغ التي تتحدثون عنها :

طفلة عمرها سبع سنوات مصابة بالسرطان أرسلت إلى ألمانيا للعلاج ، وامرأة تبلغ السبعين مصابة بمرض باركنسون وقد اشترينا لها سيارة خاصة للمعاقين ، وأربع

---

(١) ينتمي الدويلة إلى قبيلة الرشايدة وهي إحدى القبائل الكبرى في الكويت .

(٢) تلفزيون الوطن ، برنامج «تو الليل» ، ٧-١٢-٢٠٠٩ .

بنات وثلاثَة أولاد في سن المراهقـة توفى أبواهم في حـادث سـيـارة وقـد تكفلت بمصاريفهم بالكامل وتبنيت تنشئـتهم ، وفي الشـهر الماضي مكنني الله من تزويج إحدى البنات» .

وتوقف الرئيس عن الكلام قـائلاً : «لم أكن أحب أن أتحـدث يا فـيصل . . . لم أكن أحب»[1] .

بعد المرافعة ، تحدث المؤيدون والمعارضون للاستجواب ، ثم تقدم عشرة نواب بطلب «عدم التعاون» مع رئيس الوزراء الذي وصف الطلب بـ«تعكير الأجواء» في بيانه الصادر بعد الجلسة ، بعد ذلك انتقل المجلس إلى استجواب وزير البلدية في جلسة علنية انتهت إلى لا شيء ، حيث لم يقدم المسْتجوِب طلباً لطرح الثقة أو طلباً آخر بتشكيل لجان تحقيق بموضوع الاستجواب .

ثم انتقل المجلس إلى استجواب وزير الداخلية الذي انتهى بتقدم عشرة نواب بطلب «عدم التعاون» مع الوزير ليصل المجلس إلى استجواب وزير الدفاع ، فتعود الحكومة لطلب تحويل الجلسة إلى سرية ويعود المجلس للموافقة عليه ، وقد انتهى الاستجواب إلى عدم تقديم طلب «طرح ثقة» بالوزير والاكتفاء ببعض التوصيات .

وفي جلسة السادس عشر من ديسمبر ٢٠٠٩ ، صوّت المجلس بـ٣٥ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً لإعادة «الثقة» في رئيس الوزراء ، خصوصاً بعد صدور تقرير إيجابي من ديوان المحاسبة يعلن فيه عدم وجود شبهات في مصروفات ديوان الرئيس وتوافقها مع الإجراءات القانونية[2] ، وفي جلسة اليوم التالي ، تنفس وزير الداخلية الصعداء بحصوله على ثقة المجلس بـ٢٦ صوتاً رفضوا طرح الثقة مقابل ١٨ وافقوا عليها و٦ امتنعوا عن التصويت ، وتذكر مصادر السفارة الأمريكية بأن ثمن حصول الوزير على «الثقة» هو الموافقة على أن تذهب تقارير جهاز أمن الدولة مباشرة إلى رئيس الوزراء دون المرور عليه[3] .

---

(١) جريدة الراي الكويتية ، ٩-١٢-٢٠٠٩ ، ص١ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٩-١٢-٢٠٠٩ ، ص٦٩ .

(٣) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 10KUWAIT142 .

السراية

اعتُبِرَ تجاوز الحكومة ورئيسها لهذه الاستجوابات انتصاراً شخصياً لرئيس الوزراء فأقام محبوه ومواله الاحتفالات والمسيرات بهذه المناسبة ، أما أبرز هذه الاحتفالات فكان افتتاح المرشح السابق لمجلس الأمة محمد الجويهل قناة فضائية أطلق عليها اسم «السور»[١] خصصها لمهاجمة أعضاء مجلس الأمة المعارضين لرئيس الوزراء بالإضافة إلى فئة «مزدوجي الجنسية» الذين ينتمي أغلبهم إلى القبائل .

بدأ الجويهل أولى حلقات برنامجه (السراية) في التاسع عشر من ديسمبر ٢٠٠٩ ، وخصص هذه الحلقة للتعليق على نتيجة الاستجوابات ومهاجمة النائب مسلم البراك الذي خاطبه قائلاً :

«أقسم بعزة الله وجلالته إنك ما تقدر تفصخ[٢] الشيخ جابر الخالد (وزير الداخلية) لا انت ولا الطراثيث[٣] إللي يصفقون لك حتى نعاله . . إلا إذا هو رفع لك رجوله وقال لك يا مسلم انت والطراثيث إللي عندك الله يخليكم فصخوني نعالي» .

«لو كنت تملك ذرة من الرجولة ما قعدت في مجلس موجود فيه سيدك وسيد كل الطراثيث إللي صفقوا لك لحظة في مجلس الأمة بوجود الشيخ جابر الخالد حفيد جابر العيش» .

«أمس وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد حاز على ٢٦ صوت مقابل ١٨ صوت . . مع احترامي لكل من امتنع عن التصويت إللي إحنا نحبهم ونقدرهم ونجلهم . . أخ صالح الملا . . والأخ مرزوق الغانم . . وعبدالرحمن العنجري وغيرهم . .لأنهم أهل الكويت . . ما راح نتطرق لهم . . لأن لو تكلمنا عليهم كأني أقز أصابعي بعيوني . . لكن الفارق من ١٨ لي ٢٦ فارق كبير . . لم يستطع مسلم البراك لا هو ولا شواربه أن يحقق حتى نتيجة تكون فاصلة أو مقاربة لهذا الفرق الشاسع» .

«جابر الخالد موجود غصباً على شواربك وشوارب كل إللي وقفوا معاك . .

---

(١) السور هو رمز لأسوار مدينة الكويت القديمة والتي كان أغلب من يعيش داخلها من فئة «الحضر» بينما يقيم أبناء القبائل خارج هذا السور .

(٢) تخلع .

(٣) الطرثوث هو نبات طفيلي يتطفل على جذور النباتات الأخرى ، وأطلق الجويهل هذه الصفة على مزدوجي الجنسية الذين يتطفلون على الدول التي يحملون جنسيتها دون انتماء حقيقي لها .

وللأسف . . مو بس الشوارب وقفوا معاك . . في هناك «تنورة» أغواها الشيطان ووقفت معاك . . مو مهم . . أيضاً كرامة لوالدك العزيز ولأسرتك العزيزة ما راح نتطرق لك لأنك بنت الكويت . . بس أغواك الشيطان»[1] .

«أنا من يعرف الحقيقة والحقيقة المطلقة . . تدري ليش؟ . . لأن المدام «نون» إللي في وزارة الشؤون . . لما تقلّد الشيخ صباح الخالد الوزارة ما عطاك أي مجال انك ترفع من شأنها . . وراح نتكلم ولها حلقة كاملة . . منو «نون» إللي تتكلم اليوم وأصبحت مديرة تتحكم حتى في الوزراء . . في الوكلاء . . وتدلس وتقوم فيما لا يقوم فيه حتى الوزير . . لأنها حرم سعادة النائب صاحب الحنجرة الفلاذية . . وعقد الزواج عندي . . وراح أطلعه لك . . بس هذا مو موضوعنا اليوم . . وأقسم بالله لا أخليك تغني معاها . . لأنها خريجة موسيقى . . لـ أعلمك منو إنت وكيف ترقص على الإيقاعات إللي هي تقرعها لك» .

«أخوك فهد لما اتصل فيني وقال لي ياالجويهل تصدق . . إن للأسف إللي جنسهم أبوي قاموا ينافسونا اليوم في الدائرة . . وعندي ما يثبت وعندي المسج . . أخوك فهد يقول هالكلام . . إن هذول منو . . أبوي جنسهم . . وإلا هذول كلهم لفو» .

«أنت تدري أهل الكويت . . إللي يحط خطوط حمراء أمامهم لتفريغ القانون شيسوون فيه؟ . . يمسكونه من عتراه ويفركون خشته بالقاع لغاية ما يمسحون هذه الخطوط بوجهه . . خطوط حمراء!! . . أمام مزدوجين مخنثين الجنسية!! . . أنت تدافع عن هؤلاء المخنثين!؟» .

«أنا عندي هذا السي دي . . إذا كنت تملك الجرأة والشجاعة وجزء من الرجولة تتصل الآن وتقول شغلوه . . حتى يعرف الشعب الكويتي الحقيقة المطلقة . . هذا السي دي يا إخواني موجود عندي وأنا أرجو من كل من يشاهد هذه الحلقة . . ادعوا من في قوائم هواتفكم للاتصال بمسلم البراك لكي يتصل . . أو بإخوانه لكي يسمح لنا بعرض هذا السي دي . . لكي نعرف مستقبل الكويت . . لكي نعرف مسلم البراك . . لكي نعرف كيف نرطب الأجواء» .

«خلوني أقرأ لكم بعض الأسماء . . هند مرزوق تصير تهاني جربوع . . سعودية الجنسية . . متعب فرهود يصير جعّان بارد سند . . عيدة عبدالله تصير جويزي

---

(١) الأرجح أنه يقصد بكلامه النائب أسيل العوضي .

محمد . . نادية فهيد تصير حسنة فهد . . وكلهم سعوديين» .

«هؤلاء سوريين . . سوريين مزدوجي الأسماء والجنسية . . أحمد حمدان يصير أحمد خليف . . أحمد إسماعيل تركي يصير أحمد إسماعيل الدعّاس . . حتى أسماء أهل الكويت اليوم قامت تنباق[1] . . زيد غنيمان زايد الفضلي أو الشمري يصير زايد الزيد . . منو سمحلك!!» .

«أنا أوجه كلامي حق الدائرة الأولى ونوابها . . والدائرة الثانية ونوابها . . والدائرة الثالثة ونوابها . . الدائرة الرابعة والخامسة فيهم من يستحق الاحترام وينحط مكان العقال . . لكن البعض منهم . . . » .

«إحنا كويتيين وأهل الكويت . . وعدد عوائل أهل الكويت ٣٤٥٤ أو ٣٤٥١ أو يزيد عن ذلك بشيء بسيط . . أما الطراثيث هذوله إللي اليوم يتعدون على الأسرة الحاكمة ويتعدون على الحكم ويتعدون على الحكومة وعلى أهل الكويت . . والله يخسون . . ويخسون . . ويخسي كل واحد يدافع عنهم» .

وفي ختام الحلقة قال الجويهل :

«نحن نكن كل احترام . . لكل القبائل . . العوازم والرشايدة وغيرهم من القبائل . . مكانهم مكان الرأس . . نحن لا نتعرض لأي قبيلة من القبائل . . كل القبائل لها مكانتها في قلوبنا ومكانها على رأسنا . . لكن من يجد في نفسه مشكلة . . عنده ازدواجية . . أو مخالف للقانون . . أو يدافع عن الخطأ أو يقبل بالظلم . . سندوسه بالأقدام»[2] .

تجمُّع العقيلة

أشعل الجويهل بحلقته[3] هذه نيران قضية «مزدوجي الجنسية» المشتعلة أصلاً ، فقد شهد العام ٢٠٠٩ تركيزا غير مسبوق على هذه القضية من خلال وزارة الداخلية والأجهزة الإعلامية التي أعلنت أن عدد مزدوجي الجنسية من المواطنين قد تجاوز

---

(١) تُسرق .

(٢) قناة السور الفضائية ، برنامج السراية ، ١٩-١٢-٢٠٠٩ .

(٣) ألزمت المحكمة المدنية محمد الجويهل بتعويض أدبي للنائب مسلم البراك قيمته ٢٠ ألف دينار كويتي . جريدة الوطن الكويتية ١-٣-٢٠١٢ ، ص١ .

الـ٢٠٠ ألف مواطن ، أي ما يعادل خُمس الكويتيين ، أيضاً تناولت وزارة الداخلية هذه القضية في موسم الانتخابات وعند صدور النسخة الجديدة من جوازات السفر التي أعلنت الداخلية أنها ستكشف الازدواجية ، وفي مجلس الأمة أثار النائبان علي الراشد وأحمد المليفي هذه القضية بسؤال وجهه الراشد لوزير الداخلية عن وجود أعضاء في مجلس الأمة الكويتي يحملون جنسية دولة أخرى .

بطبيعة الحال ينظر الكويتيون بريبة لحاملي الجنسيات الأخرى بشكل عام ، وحاملي الجنسية السعودية بشكل خاص ، حيث يعيش هؤلاء في المملكة العربية السعودية ويحصلون على المزايا المادية للجنسيتين ، أيضاً يثار حول هؤلاء قضية التزوير حيث يكون اسم أحدهم في المستندات الكويتية مختلفا عن اسمه في الدولة الأخرى ، وبعضهم حصل على الجنسية من خلال صلات قرابة غير حقيقية ، بالإضافة إلى ولائهم غير المضمون في حال نشوء خلاف بين الكويت والدولة التي يحملون جنسيتها[1] .

على الطرف الآخر ، يحتج المزدوجون بأنهم أبناء قبائل عريقة وكبيرة تمتد بين الكويت والسعودية ودول خليجية أخرى ، ولها وجود سابق على وجود الحدود الرسمية لهذه الدول ، وهم لم يجبروا أحدا على اعطائهم الجنسية ، لكن الحكومة الكويتية وكبار الشيوخ القائمين عليها هم من دعوهم للحصول على الجنسية لأسباب مختلفة ، وبالنهاية إن أرادت السلطات الكويتية سحب الجنسية منهم ، فعليها القيام بذلك بالطرق القانونية التي تضمن احترامهم وعدم تعرضهم للإهانة والتحقير الذي يقوم به الجويهل .

وهذا ما جعل الآلاف من المواطنين وأعضاء مجلس الأمة ينطلقون للتجمع في ديوان النائب مسلم البراك للرد على الجويهل ، وأمام تخبط الحكومة في التعامل مع الجويهل وقناته دعت المعارضة جماهيرها للتجمع أمام ديوان النائب خالد الطاحوس في الثاني والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٩ .

فاق عدد حضور هذا التجمع العشرة آلاف مواطن ، وقد عبّر هؤلاء عن غضبهم الشديد للإهانات التي أطلقها الجويهل والتي ستؤدي إلى شق «الوحدة الوطنية» ، أما

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١ و١٠ و٢١ -٢-٢٠٠٩ و١٧-٣-٢٠٠٩ و١٠ و١٩-٤-٢٠٠٩ و٧-٦-٢٠٠٩ و٢٢-٧-٢٠٠٩ و٢٢-٩-٢٠٠٩ و٧-١٢-٢٠٠٩ و١-٥-٢٠١٠ و٤-٩-٢٠١٠ ، ص١ .

الحضور من أعضاء مجلس الأمة فقد طالبوا الحكومة بالقبض على الجويهل وإغلاق قناتي «السور» و«سكوب»، وإقالة وزيري الداخلية والإعلام بالإضافة إلى اعتذار الحكومة رسمياً عن تساهلها مع هذه القنوات، وقد أجبرت الجماهير نوابها على «القسم» بطرح الثقة بالوزراء ورئيسهم في حال تم استجوابهم على قضية الجويهل، أما من لم يُقسم - كالنائب فيصل الدويسان - فكان مصيره المقاطعة ومغادرة التجمع.

أكثر من 10 آلاف مواطن تجاوبوا مع دعوة «الإنقاذ» ... والنواب أقسموا على تنفيذ «خطة عمل»

صرخة ... العقيلة

○ السعدون: اليوم نقرر تقديم استجوابات الى وزيري الإعلام والداخلية ورئيس الوزراء

○ إخلاء مركز «ونذكر» بالاتفاق مع الرفاعي.. والبراك الفضالة: إذا اعتقلوك فأنت أمين عام «الشعبي»



السعدون: 3 استجوابات لرئيس الوزراء ووزيري الداخلية والاعلام

جوهر: لننس خلافات الماضي .. و جئت من أجل القبائل

المويش: ستة اشهر ونحن نهان

المسلم: الحكومة حطبة دامة

خالد الفضالة: الكرت الأصفر لمن يعبث بالوطنية

تجمع العقيلة

(صحف مختلفة)

هم أكثر من ينتهك الدستور

تزامن ذلك مع تجمع آخر لأبناء الطائفة الشيعية الغاضبين على السيد فؤاد الرفاعي صاحب مركز «وذكّر» الذي وضع لوحات ضوئية ضخمة على مركزه كُتب عليها «عاشوراء يوم فرح وسرور» ، وهو اليوم الذي يمارس فيه الشيعة طقوس الحزن على مقتل الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب ، وما كان من الحكومة إلا التجاوب - نسبياً - مع التجمعين بإلقاء القبض على الجويهل أولاً ، وإخلاء مركز «وذكّر» بالاتفاق مع صاحبه ثانياً ، وفي التاسع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٩ ، ألقى سمو الأمير خطاباً مفاجئاً علّق فيه على الأحداث قائلاً :

«هل أصبح التهديد والتشكيك ، والشحن والإثارة ، وتعبئة الجماهير ، واستخدام الأساليب الغريبة ، وانتهاج الفوضى والانفلات بديلاً للاحتكام للقانون وتأكيد سلطته والحفاظ على هيبته»؟

«إن للممارسات الديمقراطية أصولها ، وحدودها ، وأدواتها الدستورية ، التي تمارس من خلالها في الزمان والمكان المحدد لها ، فإن خرجت عن زمانها ومكانها وإطارها الدستوري فإنها تتحول إلى فوضى وتمرد على الأسس والقواعد والأعراف والتقاليد الاجتماعية» .

«إنه من دواعي الأسف أن يستمر البعض بترديد الادعاء بتوجهات للتعدي على الدستور والتجاوز عليه وغيرها من طروحات التشكيك ، وخلط الأمور ، سعياً لتحقيق مكاسب سياسية رخيصة» .

«إن إيماننا راسخ بالديموقراطية ، وكذلك التزامنا وتمسكنا بالدستور وأحكامه ، بما لا يسمح بأي مزايدات مرفوضة بهذا الشأن ، وهنا ينبغي التأكيد بأن لا أحد يملك الوصاية على الدستور وكلنا يعلم بأن أحكام الدستور قد نظمت آليات وإجراءات تعديله ، ولعل دعاة هذه الشائعات والشكوك هم أكثر من ينتهك أحكام الدستور ، ويخالف مبادئه ونصوصه» .

«لقد هالني وأحزنني أن تشهد الساحة الكويتية مثل هذه الأجواء القاتمة ، وما انطوت عليه من مظاهر وممارسات ، وأصداء انفعالية غير محسوبة التداعيات والعواقب ، مشحونة بالنزعات والنعرات المقيتة بما تحمله من بذور الفتنة التي تهدد ركائز ومقومات مجتمعنا في أمنه واستقراره ومجمل مناحي حياته» .

«أصارحكم القول وبكل الأسى والألم إن ما ابتليت به الساحة الكويتية مؤخراً

من ممارسات مؤسفة تجاوزت كل الحدود في تشويه وجه الحرية والديموقراطية ، والعمل الوطني في دولة الكويت ، لتفتح باب الفوضى والانفلات ، وتشيع أجواء التوتر والتناحر واستفزاز المشاعر ، والانشغال بالمماحكات والمزايدات ، والاستعراضات المشبوهة التي أثارت قلق المواطنين وهواجسهم تجاه مستقبل وطنهم وأبنائهم» .

«إن ما أخشاه اليوم ، أن تتعرض الممارسة الديمقراطية لخطر انتكاسة مفصلية بفعل الإفراط في تسييس الأمور والخروج على الضوابط التي رسمها الدستور» .

رسالة إلى الوالد

هذا وقد شهد العام ٢٠٠٩ العديد من الأحداث المهمة محلياً وإقليمياً كان أهمها إسدال الستار على قضية «الناقلات» ببراءة الشيخ علي الخليفة الصباح ورفض محكمة التمييز الطعون في هذا الحكم في السابع عشر من فبراير ٢٠٠٩ ، أيضاً برأت المحكمة الشيخ أحمد الفهد من قضية «هاليبرتون» في السابع والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٩ ، أما الشيخ فهد سالم العلي فقد بدأ بكتابة المقالات الصحفية التي دشنها بمقالة في جريدة «الراي» وجهها إلى سمو الأمير كان عنوانها «رسالة إلى الوالد» كتب في إحدى فقراتها :

«والدي العزيز ، لقد باتت سياسة الإقصاء محرقة لكل المخلصين الذين يخافون على مصلحة الكويت ومستقبلها والغيورين على الأسرة وأبنائها ، وأخشى ما أخشاه أن تستمر هذه الظاهرة في الاستفحال حتى تتفكك الأسرة بالكامل وتفقد أركان قوتها وتصبح عندئذ هدفاً سهلاً جداً للحاقدين والطامعين والمتربصين شراً بالكويت .

وللتذكير لدينا تجارب سابقة وخاصة خلال الغزو وبعد التحرير عندما تم إقصاء بعض رجالات الأسرة لمدد زمنية متفاوتة وظهرت نتيجتها الفشل ، وهذا يؤكد بأن الفشل هو النتيجة الحتمية للإقصاء طال الزمان أم قصر»[1] .

أيضاً شهد العام ٢٠٠٩ إعلان الفلبين وإندونيسيا عن منع تصدير عمالتها للكويت بسبب المعاملة والأوضاع السيئة التي تعاني منها هنا . وتعرضت منطقة الجهراء إلى كارثتين حولّت أفراحها إلى أتراح ، ففي الكارثة الأولى شبّ حريق في صالة أفراح نسائية راح ضحيته امرأتان وأصيب فيه العشرات ، أما الكارثة الثانية

(١) جريدة الراي الكويتية ، ٢١-١٢-٢٠٠٩ ، ص٧٠ .

فتمت بقيام زوجة (أولى) بحرق خيمة زفاف زوجها (في زواجه الثاني) فالتهمت النيران الخيمة واحترق من كان بداخلها لتتوفى ٤٥ ضحية وأصيب المئات .

ولم يمض العام دون ممارسة النواب عادتهم السنوية في الاعتراض على دخول بعض الشخصيات للكويت ، ففي الثالث من فبراير اعترض النائب وليد الطبطبائي ومسلم البراك على دخول رئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم جبريل الرجوب للكويت بسبب مواقفه السابقة المسيئة للبلاد ، وفي الخامس عشر من ديسمبر منعت السلطات الكويتية دخول المفكر المصري الدكتور نصر حامد أبو زيد بسبب اعتراضات أعضاء التيار الديني عليه واتهامهم إياه بالإلحاد(١) .

على المستوى الإقليمي ، شهدت الكويت والمملكة العربية السعودية جدلاً واسعاً حول افتتاح العاهل السعودي لـ«جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية» ، التي سُمح فيها للطلبة بالاختلاط(٢) كخطوة أولى نحو الانفتاح العلمي في المملكة العربية السعودية ، بينما يجتهد نواب التيار الديني في الكويت لمنعه في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة .

أما الحدث الإقليمي الأكبر فكان اعتراض مرشح الرئاسة الإيراني مير حسين موسوي على نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية القاضية بفوز الرئيس محمود أحمدي نجاد بنسبة ٦٢٪ في الثاني عشر من يونيو ٢٠٠٩ ، وقد شهدت الأيام والأسابيع اللاحقة العديد من المظاهرات الحاشدة التي واجهتها الحكومة الإيرانية بقبضة حديدية من القمع والضرب والاعتقال للمتظاهرين الذين قُتِل عدد منهم ، أيضاً مارست الحكومة التضييق على موسوي ومؤيديه من الشخصيات السياسية المرموقة في أحداث أعادت إلى الذاكرة مقدمات الثورة الإيرانية ، حيث كسر المعارضون وللمرة الأولى تحذيرات المرشد الأعلى علي خامنئي الذي قدم دعمه اللا محدود للرئيس نجاد .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١٤-٦-٢٠٠٩ و٨-٥-٢٠٠٩ ص١ ، جريدة الوطن الكويتية ، ٢٦-٢-٢٠٠٩ و١٦-٨-٢٠٠٩ ص١ .

(٢) الدراسة المشتركة بين الذكور والإناث .

السيد إلى عبيده!!

مع بداية العام ٢٠١٠ ، عاد النائب محمد هايف للاعتراض على دخول «الساحر» اللبناني مايك فغالي للبلاد ، ورغم إذعان وزارة الداخلية لهايف ووضع اسم فغالي على قائمة المنع ، تمكن «الساحر» من الدخول حيث كان اسمه الحقيقي «نمر» وليس «مايك» الذي يستخدمه للشهرة! أما هايف فقد انتقل إلى الجهة الأخرى من المعادلة بعد اعتراض النائب صالح عاشور على دخول رجل الدين السعودي محمد العريفي البلاد بسبب إساءته للمرجع الشيعي علي السيستاني ووصفه له بالـ«زنديق» الـ«فاجر» في إحدى خطبه .

أثارت هذه المطالبة وتجاوب الحكومة معها نواب التيار السلفي الذين اعتبروا منع العريفي «عمل أهوج وغير متزن سياسياً»[1] ، وأن الأجدر بالحكومة «سماع وجهة نظره بما قال» ، إلا أن هذه المواقف لم تنجح في تغيير موقف الحكومة التي لم تتوقف عند ذلك ، فقامت طواعية بمنع المعارِضة السعودية الدكتورة مضاوي الرشيد من دخول البلاد دون تحديد الأسباب في فبراير ٢٠١٠ .

وشهد مجلس الأمة عودة قوية لموضوع «إسقاط القروض» في بداية ٢٠١٠ ، حيث تمكن الأعضاء من تغيير صفة القانون من «إسقاط القروض» إلى «إسقاط فوائد القروض» ، وبسبب رفض أعضاء التيار الديني الموافقة على هذا القانون لأنه ينص على إسقاط «الفوائد» التي يعتبرونها من الربا ، قرر مقدمو القانون إضافة مادة تنص على حظر «منح القروض للمواطنين بفوائد مع جواز تمويل احتياجات المواطنين وفقاً لنظام المعاملات الإسلامية» .

أيضاً أضاف مقدموه مادة غريبة لنفي تهمة الاستنفاع والتكسب عن شخوصهم جاء فيها : «لا يستفيد من أحكام هذا القانون الوزراء وأعضاء مجلس الأمة وأزواجهم وأقاربهم من الدرجة الأولى» ، وسط تساؤل عن الصفة القانونية والدستورية لأقارب النواب والوزراء من الدرجة الأولى ، وهل تختلف حقوقهم وواجباتهم عن أي مواطن كويتي آخر!؟

ورغم غرابة المادة وصياغتها الركيكة ، نجح القانون في الحصول على موافقة المجلس بالمداولة الثانية في السادس من يناير ٢٠١٠ بـ٣٥ صوتاً موافقاً و٢٢ معارضاً ،

---

(١) جريدة الراي الكويتية ، ١٥-١-٢٠١٠ ص١ ، جريدة الوطن الكويتية ، ١٦-١-٢٠١٠ ص١ .

لكن الحكومة ردت القانون لاحقاً . وفي السابع والعشرين من يناير عاد سمو الشيخ سالم العلي الصباح للكويت بعد رحلة علاج طويلة بقي فيها خارج البلاد لثلاث سنوات ، وقد حظيت هذه المناسبة باهتمام القيادة السياسية حيث تقدم سمو الأمير مستقبليه ، وأعلنت الحكومة عن احتفائها بالشيخ سالم بإطلاق اسمه على إحدى المناطق السكنية الجديدة ، وفي الأيام التالية أعلن الشيخ سالم عن تبرعه بمبلغ ٣٠ مليون دينار لجميع منتسبي «الحرس الوطني» ومتقاعديه ، ثم أعلن عن تبرع آخر بمبلغ ٢٠٠٠ دينار لكل منتسبي «الحرس الأميري» و«حرس مجلس الأمة»[١] .

تزامنت عودة الشيخ سالم مع زيارة رئيس «مجلس الشورى الإيراني» علي لاريجاني الذي صرح لوسائل الإعلام بأن إيران لن تستهدف القواعد الأمريكية في الخليج إلا إذا هوجمت من خلالها ، أثار هذا التصريح نواب التيار الديني في مجلس الأمة الكويتي فقال النائب فيصل المسلم إن «لهجة لاريجاني كانت أشبه بلهجة الأستاذ إلى تلاميذه ، أو بالأحرى من قبل السيد إلى عبيده ، ولم تخل كلماته من نبرة التهديد والوعيد»[٢] ، أمام ذلك حاول السفير الإيراني في الكويت تدارك الموقف ، فطمأن دول الخليج بأن إيران ليست بحاجة لضرب القواعد الأمريكية في الخليج ، لأن ضرب السفن الأمريكية في البحر يكفيها مما أغضب السفيرة الأمريكية في الكويت ، فأثارت الأمر مع وزير الخارجية الكويتي خلف الكواليس[٣] .

وفي الثالث والعشرين من فبراير ٢٠١٠ ، تقدم النائب علي الدقباسي باستجواب لوزير الإعلام الشيخ أحمد العبدالله حول عدم تطبيق الوزارة للقانون على قناة «السور» وصاحبها محمد الجويهل ، وبعد مناقشة الاستجواب تقدم عشرة نواب بطلب طرح الثقة في الوزير ، إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك حيث حصل الوزير على ٢٣ صوتاً مؤيداً للثقة في الخامس والعشرين من مارس ٢٠١٠ ، أما الجويهل ، فأكّد بأنه مستمر في بث قناة السور ولن يتوقف عن محاربة مزدوجي الجنسية ، خصوصاً بعد حصوله على دعم «وكيل المراجع الشيعية» السيد محمد باقر المهري الذي وصفه

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١٠-٢-٢٠١٠ ، ص١ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٨-١-٢٠١٠ ص١ ، جريدة الراي الكويتية ، ٩-٢-٢٠١٠ ص٨ ص٥ .

(٣) موقع ويكيليكس ، الوثيقة رقم 10KUWAIT137 .

بـ«الكويتي الوطني الشريف»[1] وأكّد بأنه سيدعمه في الانتخابات مما استفز السيد علي المتروك (أحد وجهاء الشيعة في الكويت) فوصف المهري بالمُفتن وأنه «لا يمثلنا ولا يمثل حتى نفسه كما هو الحال بالنسبة لياسر الحبيب وهو شخص متطرف وإنسان سفيه قابع في الخارج»[2] .

تعديلات دستورية

بعد انتهاء الحكومة من استجواب وزير الإعلام وتأكدها للمرة السادسة من تماسك أغلبيتها تم تقديم قانون «الخصخصة» الذي وافق عليه المجلس في المداولة الأولى بـ٣٣ صوتاً في الخامس عشر من أبريل ٢٠١٠ ، وبالرغم من المعارضة الشرسة للقانون وتصوير مجموعة كبيرة من النواب له بأنه «بيع للكويت» و«سرقة العصر» و«سيحول الكويتيين إلى عبيد» فإن الحكومة نجحت في تمريره بالمداولة الثانية بـ٣٣ صوتاً موافقاً مقابل ٢٨ معارضاً ، وفي العشرين من أبريل أعلن النائب - المقرب من رئيس الوزراء - علي الراشد عن نيته تقديم تعديلات على بعض مواد الدستور لتصبح كالآتي :

أولاً :

أ - المادة ٨٠ فقرة أولى : يتألف مجلس الأمة من ٧٢ عضواً .

ب - المادة ٩٨ : تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة لنيل ثقته ولا يكون تشكيلها نهائياً ولا تباشر صلاحياتها إلا إذا حازت ثقة المجلس .

ت - المادة ١٠٢ من الدستور الفقرة الثانية المختصة بالاستجوابات : إذا رأى مجلس الأمة بناء على طلب موقع من قبل خمسة عشر نائباً إثر مناقشة استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء وبالطريقة المنصوص عليها في المادتين السابقتين عدم إمكانية التعاون فيه يرفع الأمر إلى الأمير الذي له أن يعفي رئيس الوزراء أو أن يحل مجلس الأمة .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١٤-٥-٢٠١٠ ص٥ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٠-٥-٢٠١٠ ص٨ .

ثانياً :

أ - المادة ١٠٠ : يكون توجيه الاستجواب من عضو واحد إما إلى رئيس الوزراء وإما إلى وزير واحد ويجب لقبوله أن يزكيه تسعة أعضاء إذا كان موجهاً لرئيس الوزراء وأربعة أعضاء إذا كان موجهاً لأحد الوزراء .

ب - المادة ١٤٧ فقرة ثانية : كل أعباء مالية جديدة على الخزانة العامة ترتبها قوانين اقترحها الأعضاء خلال السنة المالية ، يكون تدبير ما يقابلها عن طريق خفض تقديرات الإنفاق الواردة في قانون الميزانية[١] .

تلوث أم الهيمان

هاجم نواب المعارضة هذه التعديلات ، واعتبروها مقدَّمة من الحكومة بلسان نائب مما جعل الراشد يصرف النظر عن تقديمها بشكل رسمي ، ومع بداية مايو برزت إلى السطح قضية «تلوث المصانع ومصافي النفط» الذي يؤثر على سكان منطقة أم الهيمان ، وقد أشارت بعض التقارير إلى أن معدل الإصابة بالأمراض السرطانية والربو في هذه المنطقة أعلى من المعدل الطبيعي لبقية مناطق الكويت ، مما جعل نواب «التكتل الشعبي» يمهلون الحكومة عشرة أيام لسحب تراخيص المصانع المخالفة أو أنهم سيقومون بتقديم استجواب لرئيس الوزراء حتى وإن تم حل المجلس واضطروا للعودة إلى صناديق الاقتراع[٢] .

وفي الثلاثين من مايو ، وبعد انقضاء المهلة المحددة بثلاثة أيام ، تقدم نائب «التكتل الشعبي» خالد الطاحوس باستجواب موجه لرئيس الوزراء حول قضية «التلوث في أم الهيمان» وعدم تطبيق القانون على مصانع منطقة الشعيبة الصناعية ، إلا أن المفاجأة جاءت في انسحاب النائب وأعضاء تكتله من جلسة الاستجواب بعد موافقة المجلس على تحويلها إلى جلسة سرية ، علماً بأن الطاحوس كان قد كرر في أكثر من مناسبة بأن استجوابه «إنساني» ويتعلق بأرواح المواطنين الأبرياء ، بالإضافة إلى عدم ممانعته الحضور والمشاركة في جلسات الاستجوابات السرية سابقاً[٣] .

---

(١) جريدة الراي الكويتية ، ٢١-٤-٢٠١٠ ، ص٨ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٤-١١-٢٠٠٩ ص٧ ، جريدة الراي الكويتية ، ١٨-٥-٢٠١٠ ص١ .

(٣) جريدة الراي الكويتية ، ٢٩-٥-٢٠١٠ ، ص٧ .

تسببت هذه الاخفاقات المتكررة للمعارضة في إحباط نوابها الذين ضاقوا ذرعاً بالحكومة وأغلبيتها فبدأوا بالمطالبة بحل المجلس وإجراء انتخابات مبكرة ، أما الحكومة ورئيسها فلم يعيروا هذه المطالبات أي اهتمام ، واستمر الشيخ ناصر المحمد بملاحقة خصومه قضائياً ، فأمرت النيابة العامة بحبس الكاتب محمد عبدالقادر الجاسم واتهمته بـ«التطاول على مسند الإمارة والمس بالذات الأميرية وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة عن الأوضاع الداخلية في الكويت فيها إضرار بمصالح البلاد» وذلك في الرابع والعشرين من مايو ٢٠١٠ .

وفي الثلاثين من يونيو ، حكمت محكمة الجنح بحبس الأمين العام للتحالف الوطني الديموقراطي خالد الفضالة لثلاثة أشهر وتغريمه مئة وخمسين دينارا بتهمة «الإساءة إلى رئيس الوزراء» ، إلا أن محكمة التمييز أعادت القضية إلى محكمة أول درجة لاحقاً ، وقد استقال الفضالة من الأمانة العامة للتحالف الوطني الديموقراطي بعد خروجه من الحبس بسبب اختلاف وجهات النظر بينه وبين بقية الأعضاء[1] .

على المستوى الإقليمي ، شهد العام ٢٠١٠ تسمية الجمهورية العراقية السيد محمد بحر العلوم كأول سفير عراقي في الكويت منذ العام ١٩٩٠ ، وقد اعترض النائب السلفي فيصل المسلم على تسمية بحر العلوم سفيراً دون توضيح الأسباب عدا كونه ينتمي إلى أحد الأحزاب الشيعية في العراق[2] ، وفي الطرف المقابل ، رحبت الجهات الرسمية بهذه الخطوة لكونها إشارة واضحة إلى اعتراف العراق رسمياً بوجود الكويت كدولة مستقلة ، أيضاً شهد العام ٢٠١٠ انسحاب القوات الأمريكية من العراق بعد ٧ سنوات من الاحتلال .

شظية جغرافية

في الكويت ، كشفت السلطات الأمنية عن القبض على شبكة تجسس إيرانية مكونة من سبعة أفراد كانوا على اتصال بالسفارة الإيرانية التي أنكرت علاقتها بالموضوع ، وقد أثارت هذه القضية مخاوف الكويت وبقية دول الخليج من «الخطر

(١) جريدة الراي الكويتية ، ١٩-٥-٢٠١٠ ص١ ، جريدة الراي الكويتية ، ٣١-٨-٢٠١٠ ص١٢ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ، ٦-٣-٢٠١٠ ، ص١ .

الإيراني»[1] مما دعا النائب السابق والمفكر السياسي الدكتور عبدالله النفيسي للدعوة إلى قيام «نظام كونفدرالي» بين دول الخليج في ندوة قال فيها :

«احنا شظية جغرافية . . احنا بلد صغير . . لا بل بلد صُغرى . . أكو واحد متخصص في الدول الصغيرة اسمه روثشتاين يقول بأن في بلدان كُبرى وبلدان متوسطة وبلدان صغيرة وبلدان صُغرى . . إحنا بلدان صُغرى . . أصغر من الصغيرة . . ويقول البلدان الصُغرى ينبغي أن تبحث لها عن جسم أكبر تنضم له لكي تحمي نفسها . .

ولذلك الكويت والبحرين وقطر والإمارات . . هذي كلها دول ينبغي أن تبحث لها عن وسيلة للدفاع عن أمنها . . وخير وسيلة هي الوحدة . . بحيث حدود السعودية تصير إلى العبدلي (شمال الكويت) . . فهمت شلون . . وبحيث دولة الإمارات تصير ضمن حدودنا . . يعني ندخل دخلة وحدة . . وممكن نسويها على مراحل . . ممكن في البداية . . توحيد سياسات النفط . . توحيد السياسة الخارجية . . توحيد السياسة الدفاعية»[2] .

وبعيداً عن الخطر الإيراني والكونفدرالية الخليجية ، شهدت بداية الشهر السادس من ٢٠١٠ هجوم القوات الإسرائيلية على مجموعة من السفن التي كانت تنوي إيصال مساعدات إنسانية إلى قطاع غزة قبل تجاوزها للحدود البحرية الإسرائيلية ، وكان على متن إحدى هذه السفن ١٦ مواطناً كويتياً بينهم عضو مجلس الأمة الدكتور وليد الطبطبائي الذي تم اعتقاله مع بقية الركاب لمدة يومين في إسرائيل ، ثم تم الإفراج عنهم في الثاني من يونيو ، ليعودوا إلى الكويت حيث كان في استقبالهم سمو رئيس الوزراء وجموع غفيرة من المواطنين .

على الجانب الآخر ، تعرضت الكويت لبعض المواقف المحرجة مع الدول الشقيقة والصديقة جاء أولها بسبب اقتحام بعض سلفيي منطقة الجهراء حفل العيد الوطني للجالية السريلانكية لإيقاف ما احتواه الحفل من «موسيقى واختلاط ومسابقات ربوية» ، علماً بأن الحفل كان برعاية وحضور السفير السريلانكي ، أما الموقف الثاني فكان بسبب المسلسل الفكاهي «بو قتادة وبو نبيل» الذي تعرضه قناة «الوطن»

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١٢-٦-٢٠١٠ ، ص٤ .

(٢) ديوان سعد المعطش ، ندوة بعنوان «تأملات في الحالة الكويتية» ، ١٧-٦-٢٠١٠ .

الفضائية ، حيث تعرض المسلسل في إحدى حلقاته إلى النساء المغربيات بطريقة أزعجت الشعب المغربي مما اضطر القناة ووزارة الخارجية الكويتية للاعتذار أكثر من مرة .

أيضاً تعرضت الكويت لانتقادات شديدة بسبب قرار وزارة الإعلام منع عدد كبير من الكتب المصرية من التداول في «معرض الكويت الدولي للكتاب» ، وقد وصف الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب العرب هذا القرار بالـ«متخلف ولا يغتفر» ، إلا أن الوزارة لم تتراجع عن قرارها وأيدها في ذلك رئيس «رابطة أدباء الكويت» الدكتور خالد الشايجي[(١)] .

مباهلة

أيضاً شهد القسم الأخير من عام ٢٠١٠ كبرى الفضائح السياسية العالمية ، حيث كشف موقع «ويكيليكس» الإلكتروني عن نشر أكثر من ٢٥٠ ألف برقية ومراسلة متبادلة بين وزارة الخارجية الأمريكية وسفاراتها حول العالم ، وقد تسبب ذلك في حرج كبير للولايات المتحدة الأميريكة والدول الأخرى التي فضحت هذه الوثائق تناقضاتها الشديدة بين ما يعلنه مسؤولوها وما يقولونه خلف الأبواب المغلقة[(٢)] .

وفي بداية سبتمبر ، نشر رجل الدين الشيعي ياسر الحبيب مشاهد فيديو على موقع «يوتيوب» قام فيها بالاحتفال بذكرى وفاة «أم المؤمنين» عائشة بنت أبي بكر ، وقد احتوى هذا الحفل على فقرات تم فيها لعن السيدة عائشة والطعن فيها ، أثارت هذه المشاهد الساحة الكويتية ، وبدأ أعضاء مجلس الأمة السنة بالهجوم على الحبيب والمطالبة بمحاكمته وسحب جنسيته لكن وجوده في بريطانيا منعهم من ذلك ، وخصوصاً أن جهاز «الإنتربول» الدولي رفض التجاوب معهم معتبراً جريمته «تولدت

---

(١) جريدة الراي الكويتية ، ٢٤-٤-٢٠١٠ ص٨ ، جريدة الراي الكويتية ، ٢٠-٩-٢٠١٠ ص١ ، جريدة الوطن الكويتية ، ٢٣-٨-٢٠١٠ ص١ ، جريدة الوطن الكويتية ، ٢٣-٩-٢٠١٠ ص١٢ ، جريدة الوطن الكويتية ، ٢٥-٩-٢٠١٠ ص٨ .

(٢) قد يكون هذا الكتاب أحد أوائل الكتب التي تتحدث عن تاريخ الكويت السياسي وتعتبر وثائق الويكيليكس مصدراً معتمداً للمعلومات .

نتيجة أفكار ومعتقدات مذهبية ودينية ، لا يجب عقابه أو محاكمته عليها»[1] .

حاول نواب المجلس من الشيعة التخفيف من حدة التصريحات والمطالبات الغاضبة لأعضاء التيارات الدينية السنية ، فأدانوا أقوال وأفعال ياسر الحبيب ، وأصدر المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي فتوى تُدين ما قام به الحبيب نصّت على :

«يحرّم النيل من رموز إخواننا السنة فضلاً عن اتهام زوجة النبي بما يخل بشرفها ، بل هذا الأمر ممتنع على نساء الأنبياء خصوصاً سيدهم الرسول الأعظم»[2] .

لم تنجح هذه المواقف من رموز التيار الشيعي في تهدئة التيار السني المتشدد ، فأصر الأعضاء على سحب الحكومة لجنسية الحبيب وتهديدها بالاستجوابات إن لم تقم بذلك ، أيضاً حاول هؤلاء عقد ندوات جماهيرية للتنديد بما قاله الحبيب ، لكن مجلس الوزراء منع إقامتها بحجة المحافظة على الوحدة الوطنية ، حيث المتوقع من هؤلاء أن يتجاوزوا حد انتقاد الحبيب والتوجه للإساءة إلى الشيعة ومعتقداتهم .

وقد عقدت قيادات وزارة الداخلية مؤتمراً صحفياً في التاسع عشر من سبتمبر شددت فيه على سريان قانون التجمعات و«أن الحصانة البرلمانية لا تعفي حاملها من المساءلة عن جرم إثارة الجماهير ، وباستثناء التجمعات المطابقة لعادات البلاد لن نسمح بندوات يزيد عدد المشاركين فيها على ٢٠ شخصاً»[3] .

وفي اليوم التالي ، أعلنت الحكومة عن سحب جنسية ياسر الحبيب نزعاً لفتيل الفتنة ، إلا أن الفتنة لم تكن بحاجة لهذا الفتيل ، فقد أشعل هذا القرار مطالبات النواب الشيعة باتخاذ الحكومة لإجراء مماثل اتجاه من يسيء لمعتقداتهم ورموزهم من السنة ، ولم ينته السنة والشيعة من تراشق الاتهامات حول هذه القضية إلا في الثامن من أكتوبر بمواجهة تلفزيونية بين ياسر الحبيب والداعية الإسلامي محمد الكوس الذي «تباهل» مع الحبيب على أن ينزل الله عليه حسباناً من السماء أو عذاباً أليماً إن لم يكن أبو بكر وعمر وعثمان وعائشة وحفصة في الجنة ، أما الحبيب فدعا

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٨-٩-٢٠١٠ ، ص٦٣ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ١-١٠-٢٠١٠ ، ص١ .

(٣) جريدة الراي الكويتية ، ٢٠-٩-٢٠١٠ ، ص١ .

بأن ينزل الله عليه نفس الحساب إن لم يكن هؤلاء الأربعة في النار[1]!

وبالرغم من اتفاق الطرفين على انتظار نتيجة المباهلة وترك حسم هذا الأمر لله ، فقد أصر نواب المعارضة على تجديد عقد الندوات اعتراضاً على منع وزارة الداخلية لها ، وقد قرر هؤلاء تحديد يوم الاثنين من كل أسبوع لعقد هذه الندوات كي تكتسب - أو تستعير - القيمة التاريخية لحركة «دواوين الإثنين»[2] .

اليد إللي تتطاول تنقطع!!

في السابع عشر من أكتوبر ، فوجئ العاملون بقناة «سكوب» الفضائية بهجوم العشرات من أبناء أسرة «المالك الصباح» على القناة وتكسير معداتها رداً على إساءة شقيق صاحبة القناة لهم في برنامج قال فيه :

«همسة بـ إذن سعادة الشيخ فيصل المالك الصباح . . وكيل وزارة الإعلام . . هذه الهمسة أقولها للأخ فيصل ولمن يهمه أمر فيصل المالك . . يا فيصل المالك . . استمتع بالشيخة مثل ما تبي . . واستمتع بالجواز الخضر[3] مثل ما تبي . . واستمتع أيضاً براتب الديوان . . الديوان الأميري إللي يُصرف لأفراد الأسرة الحاكمة . . إللي أصبح يُصرف لك . . واستمتع أيضاً بعلاقتك الشخصية مع رئيس الوزراء عن طريق أخوك . . هذي العلاقة إللي حلبتها حلب واستغليتها أقشر استغلال . . استغليتها لين قلت بس . .

لكن قبل لا توجه لـ سكوب . . وقبل لا توجه لـ فجر بنت عثمان المزعل السعيد (أمير الجهراء) تهمة التحريض على قلب نظام الحكم بالقوة . . يا ليتك يا فيصل المالك تسترجع التاريخ . . أقصد بذلك . . التاريخ الحقيقي مو التاريخ المكتوب أو إللي يدرسونه بالمدارس . . تاريخ الكويت الحقيقي . . إللي كل الناس تعرفه . . وكل الناس حافظته . . اسأل الناس يا فيصل المالك . . أو من يهمه أمر فيصل المالك . . اسأل الناس . . منهو إللي جِدانه حاولوا قلب نظام الحكم لصالحهم؟ . . واسأل . . منهو إللي

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٩-١٠-٢٠١٠ ، ص٤٢ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ، ١٣-١٠-٢٠١٠ ، ص١٠ .

(٣) تتميز جوازات سفر أبناء أسرة الصباح بلونها الأخضر ، بينما يلون الأزرق جوازات سفر بقية المواطنين .

جِدانه وقفوا بحلوجهم وأحبطوا محاولاتهم واسحبوهم مِربطين؟ . .

اسأل الناس إللي عاصروا وإللي شافوا واسمعوا . . منهي إللي جِدانها وقفوا بحلوجهم وجابوهم مربطين؟ . . ولما تسمع هذه الإجابة التاريخية يا فيصل المالك . . إللي يعرفونها كل أهل الكويت . . راح تعرف بالضبط . . منهو إللي ورث عن أجداده التحريض على قلب نظام الحكم . . ومنهو إللي ورث عن أجداده - في جيناته - محبة الكويت ومحبة نظام الحكم وحرصهم على نظام الحكم»[1] .

أثار هذا الهجوم استياء الرأي العام المستاء أساساً مما جاء في البرنامج ، فـ حل هذه النوعية من النزاعات مكانه ساحات القضاء[2] وليس الاعتداء بالأيدي والتكسير ، وبالرغم من تأكيد سفير الكويت في المملكة الأردنية الهاشمية الشيخ فيصل المالك[3] على طاعة سمو الأمير وولي العهد فإنه لم يظهر الندم على ما فعله أفراد عائلته الذين خاطبهم قائلاً :

«أحييكم تحية الرجال للرجال . . والأبطال للأبطال . . والحق للحق» . . «أنا بتناوش خمسين سنة من العمر وجد والله في حياتي ما دخلت قصر العدل ورفعت قضية . . لكن اليوم على صدري وسام وفخر إذا قضيتي بتفرج للكويت وأهل الكويت من هالاحتقان ومن هالأمور إللي وصلنا فيها محل مسخرة . . محل وقاحة . . مو هذي الديموقراطية ولا هذي الحرية» . . «كرستوا عمل رجولي وبطولة وأحب أقولها للجميع . . أن ما حصل حصل ، ومحد نادم على شيء وكلنا فخورين فيما أقدمنا عليه» . . «إذا السالفة سالفة ملاقى بالأيادي . . يا دوب . . والله يا أن نفخة «بو حليفة» تاليها في البصرة مو بالجهراء» . . «اللسان إللي بـ يمتد على الأسرة بـ ينقص . . والإيد إللي تتطاول تنقطع . . الفتنة نائمة . . لعن الله من أيقظها» .

---

(١) قناة سكوب الفضائية ، برنامج «زين وشين» ، ١٧-١٠-٢٠١٠ .

(٢) حكمت المحكمة المدنية بتعويض ٥٠٠ ألف دينار تدفعه قناة «سكوب» وطلال السعيد للشيخ فيصل خليفة المالك -جريدة الوطن الكويتية ، ٢٧-٤-٢٠١٢ ، ص١ .

(٣) الشيخ فيصل الحمود المالك هو سفير الكويت في المملكة الأردنية الهاشمية وأحد كبار أسرة المالك ، وهو شخص مختلف عن الشيخ فيصل الخليفة المالك وكيل وزارة الإعلام (حينها) الذي وجه تهمة «قلب نظام الحكم» لقناة «سكوب» الفضائية بسبب مسلسل كوميدي بثته القناة في شهر رمضان المبارك .

عالجت الحكومة هذه القضية بتطبيق القانون على القناة والمعتدين عليها في آن واحد ، وبذلك تم عزل الشيخ فيصل الحمود من منصبه كسفير لدولة الكويت في المملكة الأردنية الهاشمية .

تزامن ذلك مع تعرض الشيخ فهد سالم العلي لاعتداء جسدي أثناء وجوده في العاصمة الفرنسية باريس للإعلان عن مبادرته «لحوار الحضارات والأديان» ، وقد أصر الشيخ فهد على أن هذا الاعتداء هو محاولة اغتيال مدبرة وليس حادثاً عرضياً بهدف السرقة .

أيضاً تعرضت أسرة الصباح لحادث أليم آخر بقيام الشيخ فيصل العبدالله الجابر الصباح بقتل ابن أخته الشيخ باسل سالم صباح السالم الصباح دون معرفة الأسباب المباشرة لذلك ، وقد تمت الجريمة بعد تناولهما وجبة العشاء برفقة الأصدقاء ، دون وجود مقدمات معروفة أو خلافات ظاهرة ، وخصوصاً أن القاتل كان يتردد على طبيب نفسي وكان يرد على المحققين بعبارة «لا أعلم ولا أعرف»[(١)] .

إلا الدستور

بعيداً عن كل ذلك ، كانت الحكومة وبتحالف الشيخين أحمد الفهد وناصر المحمد تعيش أيامها الذهبية مع معارضة قادرة على الزئير لكنها غير قادرة على العض ، وقد عبّر الشيخ أحمد الفهد عن هذه الحالة خلال افتتاحه لملتقى الكويت المالي قائلاً : «لا رئيس وزراء غير الشيخ ناصر المحمد و(موتوا قهر)»[(٢)] ، وبالفعل ، تمكنت الحكومة في الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الجديد من قهر نواب «كتلة العمل الوطني» عندما صوتت أغلبية المجلس على عدم التجديد للجنة «الشباب والرياضة» .

وفي الثامن والعشرين من نوفمبر ، رفضت اللجنة التشريعية «رفع الحصانة» عن النائب الدكتور فيصل المسلم في الشكوى المقدمة للنيابة العامة من بنك «برقان» بتهمة اشتراك النائب مع أحد موظفي البنك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٣-١٠-٢٠١٠ ص١ ، جريدة الراي الكويتية ، ١٣-١١-٢٠١٠ ص٦ ، جريدة الراي الكويتية ، ٢٠-٦-٢٠١٠ ص٩ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ، ٢-١١-٢٠١٠ ص١ .

على الاستيلاء على وثيقة سرية مملوكة للبنك ومن ثم إفشائها فيما أضر بالبنك وعميله[1] ، وبهذا حدد المجلس جلسة الثلاثين من نوفمبر للتصويت على قرار اللجنة التشريعية بعدم رفع الحصانة عن النائب المسلم ، إلا أن هذه الجلسة لم تُعقد بسبب فقدان النصاب لغياب النواب المقربين من الحكومة ، ووجود عدد آخر من النواب خارج القاعة رغم وجودهم في المجلس كالنائب خالد الطاحوس .

وفي جلسة اليوم التالي ، تكرر نفس المشهد مع غياب عدد أكبر من النواب ، مما جعل نواب المعارضة يطالبون بعقد جلسة خاصة للتصويت على رفض رفع الحصانة في السادس من ديسمبر (قبل مرور الفترة الدستورية لسقوطها تلقائياً عن المسلم في التاسع من ديسمبر ٢٠١٠) ، هذا ما جعل ٢٢ نائباً يجتمعون ويعلنون تشكيل كتلة «إلا الدستور» التي ستعقد الندوات الجماهيرية للضغط على الحكومة لحضور - وإحضار نوابها - للجلسة الخاصة ، والتنديد بتعطيلها جلسات مجلس الأمة وعبثها بالمبادئ الدستورية ومصلحة البلاد[2] .

عقدت الكتلة ندوتها الأولى في ديوان النائب أحمد السعدون في الرابع من ديسمبر وسط حشود جماهيرية كبيرة ، وبينما كان النواب يلقون خطاباتهم الواحد تلو الآخر ، فوجئت الجماهير بوجود المرشح السابق محمد الجويهل في مكان الندوة ، فقامت مجموعة منهم بالتجمهر حوله والاعتداء عليه بالضرب فسقط أرضاً والدماء تسيل من رأسه .

أشعل هذا الحدث حرب الاتهامات المتبادلة بين جماهير كتلة «إلا الدستور» ومعارضيهم الذين اتهموا الكتلة وجماهيرها بالـ«بلطجة» بسبب عدم تمكنهم من حماية ضيفهم (الجويهل) وقيامهم بالغدر به بسبب تفوقهم عليه بالكثرة لا الشجاعة ، أما نواب الكتلة فقالوا بأنهم أبرياء من ضرب الجويهل ، حيث إنه بصق أمام الجماهير وأنهم حذروه من حضور الندوة وتخريبها بهذه المسرحية الهزلية .

وفي جلسة السادس من ديسمبر ، تكرر مشهد غياب النواب المقربين من الحكومة عنها مما أفقدها النصاب للمرة الثالثة ، وبذلك أصبحت حصانة النائب فيصل المسلم في حكم المرفوعة ، وفي الثامن من ديسمبر جاء موعد الندوة الثانية

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ١-١٢-٢٠١٠ ص٢٧ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ، ١-١٢-٢٠١٠ ص١ ، جريدة الراي الكويتية ، ٢-١٢-٢٠١٠ ص٧ .

لكتلة «إلا الدستور» المقرر عقدها في ديوان النائب جمعان الحربش في منطقة الصليبخات .

وقد بدأ الشحن مبكراً لهذه الندوة من الطرفين ، فأعضاء الكتلة توعدوا الحكومة بتصعيد وحشد غير مسبوق ، والحكومة توعدتهم بالحزم أمام أي خروج على «قانون التجمعات» ، حيث أبلغ رئيس مجلس الأمة أعضاء الكتلة برسالة شفهية من سمو الأمير فحواها عدم التصعيد وحصر الجماهير داخل حدود المنزل أو الديوان ، وعدم وجود الجماهير في الساحات المحيطة للمنزل .

الكلاب من أبناء الكويت!!

في الموعد المقرر ، بدأت الحشود الجماهيرية في التوافد على ديوان الحربش فامتلأ المنزل وساحاته الخارجية بهم ، ومع بداية الندوة حاولت قوات الأمن الاتفاق مع النواب على إدخال الجماهير إلى داخل المنزل أو دعوتهم لفض التجمهر في حال عدم وجود مكان لهم في الداخل ، إلا أن الأعضاء ماطلوا في الامتثال مما تسبب في زيادة التشنج بين الطرفين ، في هذه الأثناء أتى دور الدكتور عبيد الوسمي للحديث فقال :

«الأخ الضابط إللي برة . . تحترم نفسك وتحترم وظيفتك . . وتعلم أنك في بلد محترم لا يعتقل فيه الناس بهذه الطريقة المهينة للكرامة . . أولاً طبقاً للقواعد العامة للقانون لا تملك لا إنت ولا مسؤوليك . . المسألة ماهي بالقوة . . وإذا المسألة بالقوة لا أنتم ولا من وضعكم في هذا المنصب يقوم بهذه الأعمال . . لكي تُحترم السلطة يجب أن تحترم السلطة نفسها . .

ولذلك الاحترام لا يُطلب من أشخاص غير محترمين . . هذه الأعمال غير محترمة وأي شخص يعتقل في مثل هذه الظروف يجب أن يتحمل رئيس الحكومة شخصياً مسؤولية امتهان كرامة المواطن والدستور . . يجب أن تعلم ويعلم الآخرين من أفراد القوة العسكرية أن وظيفتكم الأساسية ليست حماية الخارجين على القانون . . حمايتكم حماية النظام وحماية المواطنين . . وهذا امتهان لكرامة المواطنين . . وهذا تغييب لدور المؤسسات . .

يكفي يا رئيس الحكومة . . ويكفي الوزراء والمتواطئين والمتخاذلين والكلاب من أبناء الكويت . . يكفي استعمالاً لمؤسسات الدولة في غير أغراضها . . يكفي استخدام القضاء واستخدام النيابة واستخدام المباحث واستخدام رجال الأمن لقمع

الحريات وإهانة الناس . . ولذلك نقول لهؤلاء ونقول لغيرهم أرجوكم . . وصلنا إلى مرحلة أعتقد لا يمكن القبول بهذه الأوضاع . . ولذلك . . ولذلك . . » .

هنا بدأت المواجهة بين القوات الخاصة والمتجمهرين خارج المنزل الذي دخله الجميع للاحتماء بأسواره ، فأكمل الدكتور عبيد كلمته :

«الاعتقالات وصلت إلى حد دخول المنزل في امتهان لكرامة الدستور . . وامتهان لكرامة الوطن والمواطنين . . ولذلك أنا أعتقد أنه قد بلغ السيل الزبى . . خلاص» . . «أنا أقول أن لا كرامة بغير ثمن . . وأنا على استعداد أن أدفع هذا الثمن . . لكن . . هذا عن نفسي ولا أتحدث باسم أحد . . هذا إنذار أول وأخير . . أن تصل المسألة إلى حد انتهاك حرمات المنازل والدخول في اجتماعاتهم الخاصة . . والدخول في منازلهم . . وتحقير الدولة باستخدام وسائل الدولة . . فهذا أمر مرفوض لأي فرد كائن من يكون . . وأياً كان موقعه في السلطة» .

«أنا أدعو المواطنين الموجودين إن يقعدون بالساحة . . خلاص هذه القرارات أيضاً غير مقبولة وأحب أقول أيضاً أن السيد رئيس مجلس الأمة عبر الرسالة التي وجهها باسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد . . أنا أقول يفترض فيك يا أخ جاسم الخرافي أن تحترم القانون الذي أوجب أنه «لا يُنسب إلى الأمير قول أو تصريح بغير إذن خطي من الديوان الأميري» . . وبالتالي هذا يعتبر خروجاً على مبدأ الفصل بين السلطات واستعمالاً لصلاحيات تنفيذية لا تملكها . . ولذلك أبسط قواعد الاحترام أن تلتزم حدود وظيفتك . . ولذلك القرار الصادر . . أو المدعى بصدوره . . بمنع التجمع خارج المنزل . . هذا قرار منعدم لا قيمة له . . ولذلك أرجوكم لا تدفعون الناس للصدام . . احترمونا . . نحترمكم» .

تسببت هذه الكلمة في اشتداد المعركة بين من هم في داخل المنزل وخارجه ، فتمكن نفر من القوات الخاصة من إدخال يده إلى داخل المنزل وسحب الدكتور عبيد إلى الخارج حيث انهال عليه بالضرب والسحل والركل ثلاثة من رجال القوات الخاصة في منظر اقشعرت له أبدان أعدائه قبل أصدقائه[1] .

---

(١) حكمت المحكمة في ٢٦-٩-٢٠١٢ ببراءة جميع أفراد القوات الخاصة المشاركين في أحداث ديوان الحربش بناء على أنهم كانوا ينفذون الأوامر .

ليلة رعب في الصليبخات

القوات الخاصة هاجمت جمهور ديوانية الحربش... والصنجري والصواغ والدورمية والطبطبائي والوعلان أصيبوا

الداخل آمن والخارج... «مطقوق»

مفاوضات بعد الندوة بين نواب وقادة أمنيين: السماح للمواطنين بالذهاب إلى منازلهم... أفسدها تصرف القوات الخاصة

نواب يعلنون اليوم استجواب رئيس الوزراء



الصدام في أحداث ديوان «الحربش»

(الراي الكويتية)

قطر هدوء.. الإمارات هدوء.. لماذا نحن لا نشعر بالهدوء؟!

أقامت هذه الأحداث الكويت ولم تقعدها ، فصور ضرب القوات الخاصة للنواب صدمت العين الكويتية التي لم تعتد على هذه المشاهد ، مما دفع وزارة الداخلية لعقد أكثر من مؤتمر صحفي حاولت فيه توضيح ملابسات التجمع وحيثياته ، وتوجيه اللوم إلى النواب وجماهيرهم في وصول الأحداث إلى ما وصلت إليه ، بطبيعة الحال لم يقبل نواب المعارضة هذه التخريجات وأعلنت كتلة «إلا الدستور» عن نيتها لتوجيه استجواب مكون من محور واحد لرئيس الوزراء لمحاسبته عما قامت به قوات الأمن في ديوان الحربش .

أمام هذا التصعيد والضغط ، عقد سمو الأمير لقاءً مع رؤساء تحرير الصحف

المحلية للحديث عن الأحداث الأخيرة قال فيه :

«أود أن أؤكد لكم أن ما حصل في ديوانية عضو مجلس الأمة جمعان الحربش قد حدث قبلها في ديوانية عضو مجلس الأمة السعدون ، أحد المواطنين الكويتيين سواء أكان هذا المواطن سيئاً أم طيباً ، يظل مواطناً كويتياً ، حاولوا قتله .

بعد ما جرى أمرت بصفتي القائد العام للقوات المسلحة . . وطلبت من وزارة الداخلية أن تمنع كل تجمع خارج ديوانية البيت . بعضهم قال الدستور لم ينص على هذا ، ولكن أقول لكم أن الدستور نص على هذا . . المحكمة الدستورية ألغت التجمع الخارجي وأبقت على التجمع داخل الدواوين» .

«لقد آلمني ما حصل في ديوانية الحربش ، وأقول أن ما حصل ليس خطأ القوات الخاصة ، ولكنه للأسف خطأ من البعض . . من تصرفات بعض الإخوان . . أنا كنت على التلفون . . وتم اعطاؤهم خمس دقائق ، ومع الأسف جاء شخص وعمل هيصه وجعل الوضع كله يتبدل . . وحصل اللي حصل . ولا تظنوا أن ما حصل يعجبنا . . بل بالعكس فإن ما حصل يؤلمنا» .

«لماذا نعمل هذه الندوات؟ . . ندوة «إلا الدستور» . . من الذي حافظ على الدستور؟ . . هم الذين يحفظون أم نحن؟ . . ما فكرنا في يوم من الأيام في تعديل الدستور ، ترى حلينا المجلس أكثر من مرة . . وعطلنا الدستور أكثر من مرة .

عندك حق التحدث كنائب في مجلس الأمة ، وحديثك ينقل في التلفزيون والراديو . . ويشوفونك . أما أن يتم عمل ندوة بهدف تحريض الناس ، فهذا ما لم أقبله . . ولن أقبله أبداً» .

«أوامري صادرة . . الداخلية والحرس الوطني والجيش كلها مؤسسات تحت إمرتي ، أمري قد صدر . . وسيبقى أمري نافذاً . لا أمنع التحدث في الديوانية ، وعندك الحديقة داخل المنزل ، ضع الكراسي داخل الحديقة والناس تجلس فيها ، أما في الشارع ويتم تحريض الناس على الفتنة فهذا ما لم نقبله ولن نقبله في يوم من الأيام» .

«أعيد وأقول ، يؤلمني ما حصل في ديوانية الحربش على اللخبطة إللي صارت . . ولكن الحمد لله لم يكن هناك أحد طريح الفراش ، بل أن المستشفى قال للبعض «ما فيك شي . . روح» . . ولكنه يقول «أبي أدخل المستشفى» . . وما نقول إلا الله يهديهم لبلدهم وخدمته» .

«أنا أرجو من الصحف وأتمنى أن تحافظ على أمن البلد . . المانشيتات التي تضعونها هي التي يمكن أن تزرع نوعاً من الفتنة ، انتقدوا كصحافة مثلما شئتم . . فأنتم أحرار . . ولا شيء يمنع ذلك ، ولكن اتقوا شر التهويل . . هذا بلدكم إن كنتم تحبونه فحافظوا عليه ، شوفوا العالم . . قطر هدوء . . الإمارات هدوء . . وغيرهم . . ولكن لماذا نحن لا نشعر بالهدوء . . لماذا نحن في الكويت»؟

«بشأن ما حصل في ديوانية الحربش لا نقول من المخطئ ، ولكن أقول كثر الله خير العسكر . . والضباط الكبار والألوية الذين وقفوا وقدموا شرحاً لما حصل ، أقدم لهم شكري وتأييدي ، وأقول لهم أديتم عملكم . . وأقول لهم سيروا على بركة الله» .

«الدستور نحن نحافظ عليه ، ولم يمس ، ومجلس الأمة لن يحل إن شاء الله إلا بعد إكماله مدته الدستورية ، هذا شيء أؤكده لكم وضعوه في اعتباركم .

أتمنى على إخواننا أعضاء مجلس الأمة أن يهدئوا الأمور . . فبلدهم وأمن بلدهم فوق كل شيء . . وأنا مسؤول عن الأمن . . أنا المسؤول الأول في هذا البلد . . ليس وزير الداخلية وليس رئيس الوزراء» .

وعندما سأل رئيس تحرير جريدة «القبس» سموه عن الاستجواب المزمع تقديمه من نواب كتلة «إلا الدستور» لرئيس الوزراء أجاب بقوله : «هذه حركشات ليس لها معنى ، المسؤول أنا . . أنا الذي أمر وزير الداخلية أن يطبق القانون ، إذا يقدرون . . إذا يبون يستجوبون هذا حقهم ولكن سيكون الأمر غير ذي معنى» .

وفي إجابته على نائب رئيس تحرير جريدة «السياسة» قال سموه : «إذا توجهت إلى وسائل الإعلام الخارجية وتشتم بلدك ، أليست هذه خيانة؟؟ . . لقد قالوا كل شيء . . قالوا إرحل يا ناصر ، ولكن أن يذهب إلى وسيلة إذاعية غير كويتية ويشتم الكويت بلده فيها ، فهذا لا يجوز ، وهذا ليس من الآداب»(١) .

وفي رده على رئيس تحرير جريدة «الصباح» قال سموه : «لا تلوموا العسكر ، العسكري إذا أهين كأنني أنا من تعرضت إلى الإهانة . هذا يقول : «روح الحسينية» واللي يقول «الكويتيين كلاب» . . وهذه مواضيع لا نريد التحدث فيها ، ونتألم لما

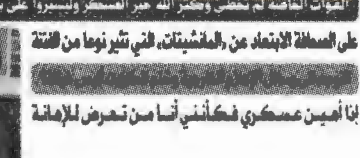
---

(١) فتحت قناة «الجزيرة» القطرية المجال للمعارضة الكويتية للحديث حول الأوضاع في الكويت وخصوصا مسألة رفع الحصانة عن النائب فيصل المسلم وأحداث ديوان الحربش .

حصل في ديوانية الحربش مع بعض النواب ، والحمد لله لم تكن هناك إصابة صعبة ، ولكن أعود فأقول . . لا تلوموا إخوانكم الضباط ، كلهم ألوية ، ويطلع أو يبدر كلام سيئ في حقهم لا يتقبله الإنسان ، وماذا بقي من كرامة العسكري؟» .

وفي رده على رئيس تحرير جريدة «الدار» قال سموه : «النائب فيصل المسلم مثلا ، كل هذه الضجة تحدث لأجله ولماذا؟ . . الحكومة ليس لها علاقة بالأمر ، هذا بنك برقان أقام دعوى عليه لأنه مسّ بسمعته ودفع عملاء إلى سحب أموالهم ، لقد أقام البنك الدعوى ، والقضاء طلب رفع الحصانة ليحاكم المسلم ، وإن شاء الله يطلع بريئاً»(1) .

بهذا التدخل المباشر لسمو الأمير ، ظن الجميع بأن الأمور ستتوجه نحو التهدئة . . . لكن «إلا الدستور» كان لها كلمة أخرى . .



سموه استقبل رؤساء تحرير الصحف.. وأكد أن القانون سيطبق وأنه المسؤول الأول في البلد والقائد العام للقوات المسلحة ورجال الأمن نفذوا أوامري

الأمير: أنا المسؤول.. وأوامري سارية

لا حل للمجلس ولا تفكير في تعديل الدستور فنحن من حافظ عليه • مثلما [illegible] الالتزام بالقانون وتغليب المصلحة العامة • [illegible]

القوات الخاصة لم تخطئ وكثر الله خير العسكر وليسيروا على بركة الله • المشاكل تطرح تحت قبة البرلمان وليس في الشارع وأتمنى أن يسمع النواب كلامي

على الصحافة الابتعاد عن «المانشيتات» التي تثير نوعا من الفتنة

أنا أمين عسكري فكأنني أنا من تعرض للإهانة

استجواب رئيس الوزراء «حركشات» ليس لها أي معنى

لننس ما حصل وننظر إلى المستقبل مع تطبيق القانون

لا علاقة للحكومة بقضية فيصل المسلم والقضاء طلب رفع حصانته

---

(1) جريدة الوطن الكويتية ، ١٣-١٢-٢٠١٠ ، ص٣ .



الفصل الثالث

الربيع العربي



«البلد بغت تضيع . . فعلاً ضاعت وصارت الفوضى» .

(أمير الكويت صباح الأحمد الصباح ، ٢٢-١٠-٢٠١٢)

«الأمير : القوات الخاصة كانت تنفذ . . . أوامري» .

تصدر هذا العنوان صدر الصفحة الأولى لجريدة «الراي» في الثالث عشر من ديسمبر ٢٠١٠ ، وبهذا قطع سمو الأمير طريق التكهنات حول المسؤول عن الإجراءات الأمنية المتخذة تجاه تجمع ديوان الحربش ، وبذلك أدخل سمو الأمير نفسه على خط المواجهة بين رئيس الوزراء ونواب كتلة «إلا الدستور» الذين تقدموا باستجوابهم للشيخ ناصر المحمد في اليوم نفسه .

وقد حرصت الكتلة على تدعيم هذا الاستجواب بتنوع الانتماء «السياسي» لمقدميه ، حيث ينتمي مسلم البراك «للتكتل الشعبي» ، وجمعان الحربش إلى «الحركة الدستورية الإسلامية» ، بينما ينتمي صالح الملا إلى «كتلة العمل الوطني» التي تمثل التيار الليبرالي في الكويت ، كانت هذه المرة الأولى التي يجتمع فيها نواب هذه الكتل على رأي واحد منذ حملة تقليص الدوائر الانتخابية في العام ٢٠٠٦ ، وقد وصف سمو الأمير هذا الاستجواب بـ«الحركشات التي ليس لها معنى» في اجتماعه السابق برؤساء تحرير الصحف المحلية .

أما رئيس الوزراء ، وبالرغم من مسؤوليته السياسية عن الحكومة ، فإنه لم يكن المسؤول - المباشر - عن إصدار الأمر بمهاجمة النواب وجماهيرهم في ديوان الحربش ، وقد أشعلت خطوة كتلة «إلا الدستور» الساحة السياسية حيث اعتبر - البعض - هذا الاستجواب بمنزلة «محاسبة» مباشرة لسمو الأمير من خلال رئيس الوزراء ، إلا أن مؤيدي الكتلة أصروا على أن استجوابهم ليس له علاقة بالأمير وأنهم - فقط - يقومون بواجبهم في محاسبة رئيس الوزراء على انتهاك القوات الخاصة لحرمات البيوت والاعتداء على كرامة الناس .

أمام هذا التصعيد المتبادل بين الطرفين ، انقسم المجتمع على نفسه بين مؤيد ومعارض للاستجواب ، فبادرت الفعاليات السياسية والاجتماعية بالتعبير عن مواقفها تجاهه فـ امتلأت الصحف بالتصريحات السياسية والفتاوى الدينية والإعلانات المدفوعة لرواد الدواوين ورجال الأعمال وشيوخ القبائل الرافضين لهذا الاستجواب وما سببه من انشقاقات في البلاد .

على الطرف الآخر ، عقد مقدمو الاستجواب ومؤيدوهم العديد من الندوات والتجمعات لكسب تأييد الجماهير والترويج لاستجوابهم ، وحرص هؤلاء على التركيز في ندواتهم على المناطق القبلية ، حيث حثهم النائب مسلم البراك على طرد أي نائب لا يؤيد الاستجواب من دواوينهم الخاصة ، مما أشعل حماس الشباب في ملاحقة النواب «المترددين» في بيوتهم ودواوينهم للتأكد من تأييدهم للاستجواب انتصاراً لكرامة الأمة[1] .

وفي الثامن والعشرين من ديسمبر ، انتشرت القوات الأمنية حول مبنى مجلس

سموه أكد لرؤساء التحرير أن «الدستور لن يمس ومجلس الأمة لن يحل»

الأمير: القوات الخاصة كانت تنفذ... أوامري



سمو الأمير خلال حديثه مع رؤساء التحرير أمس

- ماذا لو رمى شخص خبيث قنبلة في التجمعات؟
- البلد الذي ليس له هيبة فيه مضرة للشعب
- إذا كان هناك مسؤول فليواجهني... استجواب رئيس الوزراء غير صحيح

(الراي الكويتية)

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ١٥-١٢-٢٠١٠ ، جريدة الوطن الكويتية ٢٠-١٢-٢٠١٠ ، جريدة الراي الكويتية ٢٢-١٢-٢٠١٠ ، جريدة الوطن الكويتية ٢٥ و٢٦ و٢٧ ١٢-٢٠١٠ ، ص١ .

الأمة وفرضت إجراءات أمنية مشددة للحيلولة دون التجمهر وأعمال الشغب خارج المجلس مما أثار اعتراض نواب كتلة «إلا الدستور» ، ومع بداية الجلسة طلبت الحكومة تحويلها إلى سرية ، فوافق المجلس بـ٣٦ صوتاً مقابل ٢٧ ، فتم إخلاء القاعة من الجماهير وبدأ الاستجواب الذي أكد فيه النائب صالح الملا على أن مقدميه لا يتحدون سمو الأمير ، بل يطبقون توجيهاته حين قال : «قولوا ما تشاؤون واستجوبوا من تشاؤون داخل المجلس» ، وبعد الانتهاء من مرافعة النواب رد رئيس الوزراء عليهم ، فتقدم عشرة نواب بطلب «عدم التعاون» مع الرئيس لتدخل البلاد في جولة ثانية من حرب المواقف والضغط على النواب لتغييرها لمصلحة هذا الفريق أو ذاك .

طاعة ولي الأمر

مع بداية العام الجديد ، بدأت مواقف النواب بالتكشف شيئاً فشيئاً حيث أعلن النائبان محمد الخويلة وخالد العدوة عن عدم تأييدهما لكتاب «عدم التعاون» بعد استشارة ناخبيهم وامتثالاً لرأي رجال الدين ، أيضاً أصدرت جمعية «إحياء التراث الإسلامي» بياناً أكدت فيه أن مسألة «طاعة ولي الأمر» محسومة شرعاً ، وأن «ابن باز أكد عدم جواز منازعة الولاة ولا الخروج عليهم لما في ذلك من فساد كبير وشر عظيم» ، وأن «أهل السنة أجمعوا على عدم الخروج على الولي إلا إن وقع في الكفر البواح» .

أيضاً شدد بيان الجمعية على أن «نصيحة الحاكم المسلم تكون سراً من غير تشهير ولا تعيير» ، وأن «كلمة الحق أقوى من ظلم أي سلطان وصبر أهله وانتظارهم فرج الله من عوامل انكسار الباطل» ، بعد ذلك أعلن نواب الطائفة الشيعية وبعض شيوخ القبائل ووجهاء الدائرة الثانية عن عدم تأييدهم للكتاب وحرصهم على طاعة ولي الأمر .

وفي الخامس من يناير ٢٠١١ ، أعلن المجلس رفض كتاب عدم التعاون وانتصار الشيخ ناصر المحمد بـ٢٥ صوتاً مقابل ٢٢ ، مع امتناع النائب عبدالله الرومي عن التصويت ، كان هذا الامتناع مفاجئاً للجميع بسبب انتماء الرومي لـ«كتلة العمل الوطني» المشاركة في تقديم الاستجواب ، أما المفاجأة الأخرى فجاءت بتصويت النائب حسن جوهر مؤيداً لعدم التعاون ، ليصبح بذلك النائب الشيعي الوحيد الذي صوت في هذا الاتجاه[1] .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ١-١-٢٠١١ ، جريدة الوطن الكويتية ٣-١-٢٠١١ ص١٢ ، جريدة الوطن الكويتية ٤ و٥ و٦ ١-٢٠١١ ، ص١ .

مجاميع وحشود حاولت دخول ديوانيات الحويلة والعدوة وحماد ومزيد

... صارت





- المتجمهرون: حركتنا هذه نوع من محاسبة الناخبين لنوابهم
- مزيد الشعر في حال إعياء ... والمتجمهرون أمام ديوانية حماد غلقوا الأسوار

هوشة بين القلاف والمسلم وأخرى بين المطوع.. و«الحريش والصواغ والعنجري والطبطبائي والبراك»

النفوس تشابكت.. والأيادي أوشكت!!

القلاف: استجواب رئيس الوزراء غير دستوري وموجه للأمير

محذراً من إفضاء استجوابهم إلى المساس بجناب الأمير

عبدالخالق للمستجوبين: اعدلوا درءاً للفتنة

لا تنازعوا.. حتى لا تموت الكويت بين أيديكم

دعا الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق النواب مقدمي استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء إلى العدول عن الاستجواب درءا للفتنة وجمعا للكلمة مؤكدا أن هذا الاستجواب يفضي إلى المساس بجناب سمو الأمير ومحذرا من موت الكويت بين أيديهم. جاء ذلك في بيان أصدره الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق أمس جاء في نصه التالي:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فأهيب وأناشد اخواني نواب مجلس الأمة العدول عن مساءلة سمو رئيس مجلس الوزراء لأن ذلك يفضي إلى المساس بجناب حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله، وسيكون عدولهم هذا درءا للفتنة وجمعا للكلمة، ورفعة وشرفا للجميع.

وأرجو ألا تدعوا الكويت تموت بين أيديكم

﴿ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم﴾

أخوكم

عبدالرحمن بن عبدالخالق

● صورة ضوئية لبيان الشيخ عبدالرحمن

تجاذبات قبلية ، دينية ، نيابية ، حول الاستجواب

(صحف مختلفة)



بيان من أبناء قبيلة عنزة

بيان هام من قبيلة الرشايدة

كرامة القبيلة محفوظة
.. والفتنة مرفوضة

بسم الله الرحمن الرحيم

«واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا»

نحن أهالي الدائرة الثانية

(منطقة الصليبخات والدوحة وغرناطة والقيروان)

نؤكد .. السمع والطاعة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد

الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح

حفظه الله ورعاه

ونؤكد .. صحة موقف النائب / خلف دميثير العنزي - الداعم للحكومة الرشيدة

تأكيد

قبيلة مطير

صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله

عن قبيلة مطير فيصل الدويش ووجهاء قبيلة مطير

بيانات القبائل الكويتية حول مواقفها اتجاه الاستجواب

(صحف مختلفة)

الميموني

بعد الاستجواب ، حاول الشيخ ناصر المحمد فتح صفحة جديدة مع المعارضة ، فبادر بإسقاط قضاياه المرفوعة ضد مجموعة من الإعلاميين والناشطين السياسيين المقربين منها ، بالإضافة إلى إخلاء سبيل الدكتور عبيد الوسمي ، لكن هذه المحاولة لم تنجح ، ففي الحادي عشر من يناير توفي المواطن الشاب محمد الميموني المطيري أثناء احتجازه في إدارة مباحث الأحمدي مما أثار الشك حول تعرضه للتعذيب من قبل رجال وزارة الداخلية ، وقبل أن تتفاقم المشكلة وتتحول إلى صدام جديد بين السلطتين ، أصدرت الوزارة بياناً أوضحت فيه أسباب وملابسات وفاة المواطن قالت فيه الآتي :

«انطلاقاً من مبدأ الشفافية وتوضيح الحقائق للرأي العام حول ما تم تناقله بين البعض والتصريحات المنسوبة لبعض أعضاء مجلس الأمة بشأن تعرض أحد المتهمين للتعذيب أثناء التحقيق مما أدى إلى وفاته . . . تود وزارة الداخلية أن تحيط الرأي العام بظروف وملابسات هذا الموضوع والتي تلخصت فيما يلي :

١- تم ضبط المتهم يوم السبت الموافق ٨-١-٢٠١١ بمنطقة جليب الشيوخ بعد استصدار إذن من النيابة العامة لاتجاره بالمشروبات الروحية ، وقد تم ضبطه بالجرم المشهود حيث عثر بحوزته على عدد (٢٤) زجاجة خمر (ريد ليبل) وقد اعترف باتجاره في الخمور .

٢- وقد صاحب عملية الضبط مقاومة من المتهم للقوة المكلفة بضبطه ، حيث أشهر آلة حادة (سكين) محاولاً طعن الضابط والقوة المرافقة له ، ولاذ بالفرار متسلقاً أسوار البنايات وبعد محاصرته تناول «لوح خشبي» استغله في ضرب الضابط وأفراد القوة المشاركة ، إلا أنه قد تمت السيطرة عليه وقد نتج عن ذلك إصابة بعض أفراد القوة بالإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية .

ولما كان المتهم قد ضبط متلبساً بالجريمة ، بعد استصدار إذن من النيابة العامة بالضبط والتفتيش . . وقد اعترف بجريمته ، ومن ثم فليس هناك ما يدعو للحصول على أي اعترافات تحت ضغط أو إكراه ، حيث لم يتبق سوى إرساله إلى النيابة العامة لاتخاذ شؤونها حياله ، وقد أفاد المتهم بأنه يشعر بآلام بصدره ، وعلى ضوء ذلك تم استدعاء الإسعاف حيث قام المسعفون بإجراء اللازم له وبعد فترة شعر بذات الألم

وتم نقله إلى مستشفى شركة نفط الكويت بالأحمدي حيث وافته المنية هناك .

علما بأن . . المتهم قد سبق أن تم ضبطه في عدة جرائم وهي :

- حيازة مواد مخدرة بقصد التعاطي .
- ترويج أو شراء مسكرات .
- قيادة مركبة تحت تأثير مشروبات روحية .
- اعتداء بالضرب والأذى البليغ .

وانطلاقاً من حرص الوزارة على التأكد من سلامة الاجراءات التي تم اتباعها وعدم وجود أية تجاوزات من قبل الشرطة ، فقد تم تشكيل لجنة من بعض قياديي الوزارة للتحقيق في ملابسات هذا الموضوع . . وقد تمت إحالة الجثة إلى الطب الشرعي من قبل سلطة التحقيق»(١) .

لا يشرفني أن أقود وزارة تعتدي على المواطنين

أشعل هذا البيان جلسة اليوم التالي لمجلس الأمة ، واتهم النواب وزير الداخلية بالكذب والتدليس حيث شبهه النائب مسلم البراك بـ «علي الكيماوي والصحاف»(٢) ، وأصر على أن وزارة الداخلية زورت التقارير الطبية وأن الميموني وصل إلى مستشفى الأحمدي ميتاً بسبب التعذيب .

رد وزير الداخلية على هذه الاتهامات بكلمة قال فيها : «لا أرضى ولا يشرفني أن أقود وزارة تعتدي على المواطنين» ، وصوت المجلس بعد ذلك على تشكيل «لجنة خماسية» للتحقيق في ملابسات الحادث .

وفي اليوم التالي ، وبعد ظهور نتائج التقارير الطبية التي لمحت إلى احتمالية تعرض المواطن الميموني للتعذيب ، قام وزير الداخلية بتقديم استقالته من الحكومة وفاء للتعهد الذي قطعه على نفسه ، إلا أن هذه الاستقالة لم تشفع له ، فتقدم النواب

---

(١)جريدة الوطن الكويتية ١٢-١-٢٠١١ ، ص٦٧ .

(٢) على الكيماوي هو علي حسن المجيد أحد كبار القيادات العراقية أثناء حكم صدام حسين ، وهو أحد المتهمين بضرب الأكراد بالسلاح الكيماوي ، ومحمد الصحاف هو وزير الإعلام العراقي خلال حرب ٢٠٠٣ الذي كان يصور للرأي العام الانتصارات العراقية في الحرب إلى أن حلت الهزيمة .

وليد الطبطبائي وشعيب المويزري وسالم النملان باستجاوب في الرابع والعشرين من يناير ٢٠١١ ، ويرتكز هذا الاستجواب على تحميل الوزير المسؤولية السياسية الكاملة عن هذه الجريمة[١] .

تزامن تقديم الاستجواب مع توالي اعترافات رجال المباحث المتهمين بالقضية ، حيث كشفت التحقيقات عن زيف ادعاءاتهم الأولية بمقاومة الميموني لهم ، فهو لم يقاوم ولم يتم القبض عليه متلبساً بالتهم المذكورة في بيان الوزارة ، أيضاً أظهرت التحقيقات مدى التسيب والخلل الذي تعاني منه أجهزة الدولة ووزارة الداخلية التي استطاع بسببها رجال المباحث إخراج الميموني من الحبس بلا مستندات والذهاب به إلى أحد جواخير[٢] منطقة «كبد» ليقوموا هناك بتعذيبه بطريقة بشعة أدت إلى مقتله[٣] ، أمام هذه الفضائح ، لم يعد أمام الحكومة خيار غير قبول استقالة الوزير وتعيين وزير الداخلية الأسبق الشيخ أحمد الحمود الصباح مكانه ، وقد استهل الحمود عمله بالتوجه إلى إحدى ندوات المعارضة ليعرب لهم عن التزامه بالقانون والدستور الذي يتيح لهم حرية التعبير ، وأن وجود القوات الأمنية في مكان الندوة لحمايتهم لا لـ قمعهم ، ثم أمر الحمود قواته بالانسحاب من الندوة بعد خروجه منها[٤] .

الربيع العربي

على الجانب الآخر من الشرق الأوسط ، شهدت بداية العام ٢٠١١ أحداثاً تاريخية لا تنسى ، فمع بداية العام صوّت مواطنو جنوب السودان على استفتاء يخولهم لتفعيل «حق تقرير المصير» والانفصال عن الشمال ، وقد جاءت النتيجة باكتساح الأصوات الموافقة بـ ٩٨٪ ، بذلك لم يعد السودان أكبر الدول العربية مساحة بعد الانقسام إلى دولتين هما «السودان» ، و«جنوب السودان» ذو الأغلبية المسيحية

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ١٣-١-٢٠١١ ص٢٢ ، جريدة الوطن الكويتية ١٤-١-٢٠١١ ، جريدة الراي الكويتية ٢٥-١-٢٠١١ ، ص١ .

(٢) قطعة أرض تخصصها الدولة لمن يرغب بتربية الماشية .

(٣) أصدرت محكمة التمييز حكمها النهائي في هذه القضية في الثاني عشر من يونيو ٢٠١٣ بإعدام المتهمين الأول والثاني وسجن بقية المتهمين .

(٤) جريدة الراي الكويتية ١٨-١-٢٠١١ ص١ ، جريدة الراي الكويتية ٩-٢-٢٠١١ ص٨ .

والغني بالنفط والموارد الطبيعية الأخرى ، وقد شهدت عملية الانفصال العديد من الاضطرابات بين الدولتين بسبب الخلافات على أموال النفط ورسوم نقله .

أما الحدث الآخر فكان اندلاع التظاهرات الجماهيرية الحاشدة في تونس بعد إقدام بائع الخضار البسيط محمد البوعزيزي على إضرام النار في جسده اعتراضاً على إهانته وضربه ومصادرة السلطات الأمنية لبضاعته ، وقد تصاعدت حدة هذه التظاهرات تدريجياً بالرغم من محاولات الرئيس زين العابدين بن علي التهدئة من خلال تقديم بعض التنازلات لكن بلا جدوى ، بعد ذلك حاول بن علي استخدام «الحل الأمني» في قمع التظاهرات مما أسفر عن مقتل ما يقارب الـ٣٠٠ شخص ، ففشل هذا الخيار أيضاً في كبح الجماهير ولم يبق أمامه سوى الهرب إلى منفاه الأخير في المملكة العربية السعودية بعد رفض دول أخرى استقباله في الرابع عشر من يناير ٢٠١١ .

تميزت الثورة التونسية (ثورة الياسمين) بوقوف الجيش التونسي على الحياد ورفضه المشاركة في قمع الجماهير على مدى ٢٩ يوماً ، وقد أدى نجاح الثورة إلى إطلاق سراح الآلاف من السجناء السياسيين وعودة العشرات من المنفيين وفتح الباب لتعدد الأحزاب بعد أن سيطر حزب «التجمع الدستوري الديموقراطي» على البلاد على مدى ثلاثة وعشرين عاماً .

وقبل أن يتمكن العالم من التعامل مع هذه الثورة وتقبل نتائجها ، أقدم أربعة مصريين على إضرام النيران في أجسادهم على الطريقة «البوعزيزية» اعتراضاً على الأوضاع الاقتصادية السيئة التي يعانون منها ، تزامن ذلك مع تحديد الخامس والعشرين من يناير يوماً لنزول الجماهير إلى الشارع للاعتراض على مختلف المشاكل التي يعاني منها الشباب المصري كالفقر والبطالة والقمع والظلم واليأس من المستقبل بسبب النوايا الواضحة للرئيس حسني مبارك في توريث «عرشه» لابنه الأصغر جمال مبارك .

وفي اليوم المحدد ، امتلأ «ميدان التحرير» بعشرات الآلاف من الشباب المصري الذي برع في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي الإلكتروني للتنسيق والتنظيم لهذه التظاهرة وما تبعها من أنشطة ثورية ضد الرئيس المصري الذي سمع للمرة الأولى في حياته صرخة «الشعب . . يريد . . إسقاط النظام!!» .

حاول مبارك التعامل مع المتظاهرين بنفس الأسلوب الذي تعامل به الرئيس

التـونسي مع «ثوار اليـاسـمين» ، فـفي البـداية أظهـر بعض المرونة من خـلال إقـالة الحكومة وتعيين عمر سليمان (رئيس المخابرات) نائباً له والوزير السابق أحمد شفيق رئيساً للوزراء والإعلان صراحة عن عدم رغبته بتوريث الحكم لابنه ، لكن هذه المرونة لم تنجح في امتصاص غضب الشارع فتزايدت أعداد المتظاهرين يوماً بعد الآخر .

بهـذا لم يبق أمـام مـبـارك سـوى إطلاق يد القـوات الأمنيـة لقـمع المتظاهرين بالإضافة إلى استخدام قوى «البلطجية» لذات السبب ، وفي الثاني من فبراير فوجئ المعتصمون في «ميدان التحرير» بهجوم مسلح من البلطجية الممتطين صهوات الخيول والجِمال ليصبح الميدان أشبه بساحة قتال معارك الأزمنة الغابرة ، أسفرت هذه المعركة عن العديد من القتلى والجرحى ، فكانت القشة التي قصمت ظهر المودة بين الرئيس والمتظاهرين الذين تزايدت أعدادهم إلى ما فوق المليون ليلة التاسع من فبراير ٢٠١١ .

ومع استمرار هذه الحشود بالتظاهر ، ورفض الرئيس المصري التنحي عن منصبه ، بالإضافة إلى وقوف الجيش المصري على الحياد وامتناعه عن قمع المتظاهرين ، بدأت المواقف الدولية بالتبدل وبدأت دعوات الدول الكبرى تنهال على مبارك للتنحي إلى أن ظهر نائبه عمر سليمان على شاشة التلفزيون المصري في الحادي عشر من فبراير ٢٠١١ ، ليعلن للعالم عن تنحي الرئيس المصري عن الحكم بعد ثلاثين عاماً حكم فيها مصر بالقبضة الحديدية ، وقد أصر مبارك على البقاء في بلده بعد التنحي وخضع للمحاكمة على العديد من القضايا والشكاوى المرفوعة ضده .

أما المثير في الثورة المصرية فهو اختلاف المواقف الدولية حولها ، حيث حاولت الحكومة الأمريكية في البداية الوقوف بجانب حليفها الأهم في الشرق الأوسط ، لكن إصرار الجماهير المصرية على إسقاطه جعلها تتراجع عن دعمه وتهدد الرئيس مبارك بقطع معوناتها عنه في حال تمسكه بالسلطة ، على الجانب الآخر وقفت الدول الخليجية (الكويت والإمارات والسعودية) بجانب الرئيس المصري وحاولت دعمه حتى النهاية - دون الصدام مع الشعب - إلا أنها خسرت الرهان الذي كسبته شقيقتهم قطر التي جيشت كل قدراتها المادية والإعلامية في دعم الثورة على مبارك ، وهذا ما ساهم في تضخم الدور الإقليمي لقطر على مستوى الشرق الأوسط ، ولا ننسى هنا ذكر الداعم الإقليمي الآخر للثورة وهي الجمهورية الإيرانية الإسلامية ، حيث خصص مرشدها الأعلى السيد علي خامنئي أحد خطاباته إلى ثوار ميدان التحرير ، فخاطبهم باللغة العربية وحثهم على الاستمرار في الثورة وعدم الاستسلام حتى يسقط النظام .

استقبلت الجماهير الليبية والسورية واليمنية والبحرينية خبر سقوط الرئيس المصري بسرعة البرق ، واعتبرته ضوءا أخضر لها للانطلاق في الساحات والميادين المحلية لتحقيق ثوراتها الخاصة ، فبدأت الجماهير البحرينية بالتظاهر في الرابع عشر من فبراير ٢٠١١ وارتكز وجودها في «دوار اللؤلؤة» رغم إعلان الملك عن صرف ١٠٠٠ دينار بحريني لكل أسرة ، وبعد فشل الحكومة في إعادة الجماهير إلى الهدوء قررت استخدام «الحل الأمني» ، فهجمت قوات الأمن على المعتصمين في الدوار وهم نيام في السابع عشر من فبراير ، مما أسفر عن قتل ثلاثة متظاهرين وجرح العشرات منهم .

حاول الشيخ سلمان بن حمد (ولي عهد البحرين) تهدئة الوضع عبر توجيه دعوة للحوار مع المعارضة ، إلا أن المعارضة لم تستجب لهذه الدعوة واشترطت رحيل الحكومة التي يرأسها الشيخ خليفة آل خليفة (عم الملك) كمبادرة حسن نوايا لبداية الحوار ، وبالرغم من اشتراك مختلف طوائف الشعب البحريني في هذه المطالب فإن الإعلام الداعم للحكومة البحرينية نجح في إسباغ صفة «الطائفية» عليها ، فصُورت بأنها ثورة «شيعية» ضد نظام الحكم السُني في البحرين ، وقد ساهمت عودة المعارض البحريني الشيعي حسن مشيمع في ترسيخ هذه الفكرة ، خصوصاً بعد إصراره على المطالبة بتحول البحرين إلى «مملكة دستورية وأن تكون الحكومة من الشعب»[١] .

انقسام المواقف

تفاعلت الكويت حكومة وشعباً مع أحداث البحرين ، فوقف الشيعة ورموز التيارات المدنية وحقوق الإنسان إلى جانب المعارضة البحرينية ، بينما تصدى رموز التيار السلفي والإخوان المسلمين للمعارضة البحرينية بحجة ولائها الخارجي لإيران ، أما موقف الحكومة فكان - وبتعليمات مباشرة من سمو الأمير - الوقوف على الحياد مع محاولات جادة للتوسط بين الحكومة البحرينية والمعارضة ، وقد أرسل سمو الأمير وفداً شعبياً يضم وجهاء الطائفة الشيعية في الكويت لتقريب وجهات النظر وفتح قنوات الحوار بين المعارضة البحرينية والحكومة[٢] .

تزامنت هذه الأزمة مع احتفالات الكويت بمرور خمسين عاماً على الاستقلال

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ٢٨-٢-٢٠١١ ، ص٤٥ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ٢٣-٢-٢٠١١ ، ص١٢ .

وعشرين عاماً على التحرير وخمس سنوات على تولي الشيخ صباح الأحمد الصباح إمارة البلاد ، وقد قدمت الحكومة بهذه المناسبة ١٠٠٠ دينار كويتي «منحة» لكل مواطن بالإضافة إلى تموين مجاني لمدة ١٤ شهراً ، أيضاً روجت الحكومة لفكرة إسقاط فواتير الكهرباء والاتصالات عن المواطنين احتفاء بهذه المناسبة ، بعد ذلك قاد سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد عملية الصلح وإعادة العلاقات الأخوية بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بعد قطيعة تسببت بها اتهامات بالتجسس وجهتها السلطنة لجهاز أمن الدولة الإماراتي[(١)] .

بهذا كان الشيخ صباح يتطلع إلى إعادة الكويت إلى دورها الإقليمي في حال نجاح وساطته الأخرى في البحرين ، والتي كادت تنجح لولا انفلات زمام الأمور

الأمير زار أبوظبي ومسقط.. وعاد إلى الإمارات

وساطة كويتية لمصالحة الإمارات مع غُمان

منحة كويتية إلى البحرين دفعتها الأولى 40 مليون دينار بحريني   وزراء مالية «التعاون» يبحثون السبت مشروع مارشال للخليج

نجاح الوساطة الكويتية بين السلطنة والإمارات **بحكمة الأمير.. طاح الحطب**

■ خليفة بن زايد للأمير: سموك بمصبة الوالد ولا نخرج عن شورك   ■ سموه إلى المغرب في زيارة خاصة

القبس تكشف تفاصيل مبادرة المصالحة: 8 رحلات في 24 ساعة

قابوس للأمير: أدعم تحرككم فلا تعملون إلا لخير المنطقة







سمو الشيخ صباح الأحمد يقود المصالحة بين سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة
(القبس الكويتية)

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ١٧-١-٢٠١١ ، جريدة الوطن الكويتية ١٦-٢-٢٠١١ ، جريدة الوطن الكويتية ٣١-١-٢٠١١ ، جريدة الوطن الكويتية ٣ و٤ -٣-٢٠١١ ، ص١ .

وتصعيد المواقف من الطرفين ، ففي الثامن عشر من مارس ٢٠١١ قامت الحكومة البحرينية بإزالة «دوار اللؤلؤة» الذي كان يجتمع فيه المتظاهرون ، وفي اليوم الذي سبقه أرسلت دول مجلس التعاون الخليجي قوات «درع الجزيرة» للبحرين بحجة حماية المنشآت والمرافق الحكومية ، إلا أن السبب الواضح لدخولها كان وضع حد للحراك والتظاهرات ، وقد أثارت هذه الخطوة الرأي العام الإقليمي والدولي ضد الحكومة البحرينية ، حيث حذرت إيران من استخدام هذه القوات لضرب المعارضة البحرينية ، أيضاً حذرت وزيرة الخارجية الأمريكية دول الخليج من هذا المسار الذي وصفته بـ«الخاطئ» .

ولي عهد البحرين قدم مشروعاً إصلاحياً يشمل تعديل الدستور

«الطريقة الكويتية» مخرج لنفق البحرين

■ برلمان منتخب بصلاحيات ومشاركة شعبية ■ أقلية في المعارضة تطرح «الجمهورية الإسلامية في البحرين» للعرقلة

المعارضة البحرينية توافق على المبادرة الكويتية بـ«مبادئها السبعة»

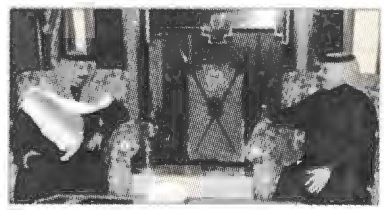
الكويت والبحرين: الحوار يطفئ النار

○ رئيس كتلة الوفاق علي السلمان لـ «الراي»: حكمة الكويت رائدة

- لم أطالب بتدخل إيراني وواثقون بقدرة أبنائنا على التضحية

«كدنا نتوصل مع المعارضة إلى صيغة لكن أطرافاً دخلت بأجندتها وأرجعتنا إلى نقطة الصفر»

علي المتروك لـ «الراي»: ننتظر أوامر الأمير لنتحرك مجددا إلى البحرين



■ حمد: مواقف مشرفة للأمير في دعم استقرار المملكة

المبادرة الكويتية لحل أزمة البحرين ، والتي لم يكتب لها النجاح

(صحف مختلفة)

إيران وما أدراك ما إيران!

في الكويت ، تضاربت التصريحات الحكومية حول مشاركة عناصر كويتية في قوات «درع الجزيرة» مما أثار أعضاء مجلس الأمة على الحكومة بين مؤيد ومعارض[1] ، ففي البداية لمحت الكويت إلى عدم المشاركة فأشاد أعضاء المجلس من الشيعة بهذا الموقف ، بينما شن السلف والإخوان هجوماً عنيفاً على الحكومة ورئيسها في ندوة أقامها «تجمع ثوابت الأمة» قال فيها نائب الإخوان المسلمين جمعان الحربش التالي[2] :

«إحنا محنا كويتيين إحنا كلنا بحرينيين . . . ومن يهدد بإسقاط دولة البحرين في المستنقع الإيراني نقول له تخسا وتعجز . . والله لو مشينا على أرجلنا من هني للبحرين . . لن نسمح بسقوط البحرين في المستنقع الصفوي . . . الأمور إخواني واضحة . . أنا أقول ما يرد اعتبار الكويتيين إلا استقالة رئيس الوزراء الذي خذل الشعب الكويتي أمام أشقائه في الخليج» .

أما النائب السلفي خالد السلطان فقال :

«القضية ليست قضية إصلاحات . . . القضية استهداف النظام والدولة في البحرين . . هم يريدون إسقاط النظام لإقامة حكم صفوي في البحرين . . تعرفون ليش رجعت القوات الكويتية . . لأن في قلة يمثلون جزءا من الشعب الكويتي هددوا الحكومة وقيادتها . . . إذا دخل جندي واحد البحرين فنحن راح نصف مع الاستجواب القادم . . . إحنا نقول . . أخجلتونا ووضعتونا في وضع ما نقبله كشعب كويتي . . . وين صوت الـ٨٥٪[3] من شعب الكويت!؟ مالهم حسبة عندكم!؟» .

وبدوره قال النائب الدكتور فيصل المسلم :

«أعلن باسم أهل الكويت . . . أن موقف الحكومة الحالي لا يمثل أهل الكويت . . إنما حكومة الكويت ورئيس وزرائها هو يمثل نفسه وحكومته . . . إيران وما أدراك ما إيران . . فهي رأس الشر . . . إيران دولة طائفية . . الخطر الأول اليوم على الخليج

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ٢٠-٣-٢٠١١ ، ص١٢ .

(٢) ندوة «تجمع ثوابت الأمة» في ساحة «التغيير» ، ١٩-٣-٢٠١١ .

(٣) الإشارة هنا إلى نسبة السنة في الكويت وهي ٨٥٪ حسب رأي خالد السلطان ، وبالتالي ستكون نسبة الشيعة ١٥٪ .

وشعوبه وأهله وتوحيده هو إيران . . . إيران نجحت في لبنان وأخذت اليوم العراق وحكومة المالكي حكومة إيرانية عميلة . . . واليوم في البحرين . . وغداً في الكويت . . .

هذه مخططات إيران . . . اليوم أحد ما يعرف منو عملاء إيران في الكويت!؟ . . . أنا أقول كوهين الخليج[1] . . . ما تعرفه يا ناصر المحمد!؟ . . كوهين الخليج إللي لعب بالكويت في رعايتك وتحالفك . . . دول الخليج اليوم قاعد تثبت هياكلها بأنها - بعضها - مع الأسف ضعيفة جداً لا تستطيع أن تواجه أي تحرك داخلها . . لذلك لا بد من وحدة حقيقية بين دول مجلس التعاون . . . حتى نستطيع أن نواجه هذا الشر . . لماذا الشيخ ناصر المحمد يزور إيران كل سنة وترك أو كل شهر وترك؟ لماذا الشيخ ناصر المحمد لا يستطيع أو لا يُراد له أو غير مرغوب أن يزور السعودية؟» .

وكالعادة ، سلب النائب وليد الطبطبائي الأضواء بمداخلته التي قال فيها :

«إذا كان الخليج يرسل جيش وقوات . . . فناصر المحمد يرسل ممرضين وممرضات للبحرين . . . هل البحرين بحاجة إلى ممرضات؟ . . . نحن ندعو من هذا المكان إلى وحدة خليجية . . إلى كيان خليجي واحد . . ندعو إلى دولة خليجية واحدة . . . يكون مركزها المملكة العربية السعودية . . . وتحتفظ كل دولة بعناصرها ونظامها الداخلي ويكون لهذه الدولة الجيش الواحد والخارجية الواحدة . . كفى تشرذم وكفى ضياع لأن إيران تجد من البحرين . . . وغداً من الكويت لقمة سهلة لاقتناصها . . . لكن التوحد هو السبيل للوقاية من الأطماع الإيرانية والأطماع الصفوية» .

وأكمل :

ليت المتظاهرين في البحرين يعبرون عن رأيهم فقط . . هم «قطعوا الطريق وطالبوا بتغيير النظام وطالبوا بجمهورية بدلاً من الملكية . . . وقاموا بالاستيلاء على مرافق مثل المستشفيات وعطلوا مصالح الناس في تسكير الطرقات وغيرها . . فضلاً عن الاعتداء على الشرطة والاعتداء على المواطنين هناك والمقيمين وكل هذا . . يطالبون بالدفاع عنهم . . . الدفاع عن الفوضى لا يجوز . . لا يجوز الدفاع عن الفوضى» .

وقد أعلنت «الحركة الدستورية الإسلامية» على لسان ممثلها أسامة الشاهين بأنها

---

(١) المقصود بـ «كوهين الخليج» رجل الأعمال الشيعي محمود حيدر ، وهو مالك الحصة الأكبر بالعديد من المؤسسات الإعلامية التلفزيونية والصحفية الموالية لرئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد .

«مع تطوير الأنظمة السياسية . . ولكنها لم ولن تكون في يوم من الأيام مع قلب الأنظمة والدعوة لإقامة جمهوريات تتبع أنظمة غربية وخارجية . . . إننا نرفض المشروع الإيراني في المنطقة . . هنالك مشروع إيراني ضخم في المنطقة . . من حق مملكة البحرين . . بل من واجب مملكة البحرين . . أن تستعين بقوات «درع الجزيرة» لحماية نظامها وشعبها ومؤسساتها . . . نحن معها ولن نخذلها . . وإخوانكم في الحركة الدستورية الإسلامية في مقدمة الصفوف ، فافتحوا الحدود أيها الحكومة» .

وبين ترديد الحضور لصيحات التكبير وصيحة «الشعب يريد إرسال الجيش» رحب النائب محمد هايف بقوات «درع الجزيرة» قائلاً :

«من يدعي اليوم وتوسوس له شياطينه أن «درع الجزيرة» ممكن أن يستخدم في الكويت . . . نقول أهلا ومرحباً . . ليستخدم درع الجزيرة حتى في الكويت إذا كان هناك من يريد العبث بأمن البلاد . . . وإذا كان هناك بعض الأحزاب التي تخفي في صدورها ما الله مبديه . . . إذا كان هناك أحزاب تريد شراً بالكويت ولها في مستقطب الأيام نوايا شريرة . . . فأهلاً ومرحباً بدرع الجزيرة . . يُستخدم في البحرين ويُستخدم في الكويت ويُستخدم في المملكة . . فنحن لا نخاف من أبنائنا في درع الجزيرة . . فدرع الجزيرة هو اسم على مسمى . . هو درع لهذه الجزيرة من عبث العابثين وكيد الكائدين . . . وتلك الأحزاب المتطرفة التي بدأت تنفض الغبار عن زعانفها ورؤوسها وتطل مرة أخرى بعد أن قُمعت أيام الثمانينات . . هذه هي الحقيقة التي يجب أن يسمعها رئيس الوزراء . . . الشعب نعم يريد إرسال الجيش» .

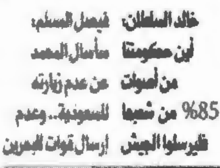
www.alamalyawm.com

تفضل الدور الدبلوماسي وتشجع الحوار لتهدئة الأوضاع بين السلطة والمعارضة في المملكة

الكويت: لن نرسل قوات للبحرين

> جوهر: القرار يلثم جراح اخواننا البحرينيين ويسجل أسمى معاني الشجاعة.. الزلزلة: تفادى فتنة كانت تكطع الأيادي الطاهرة لجيشنا

تردد مواقف الحكومة في قضية إرسال القوات الكويتية للبحرين تحت قيادة «درع الجزيرة»
(عالم اليوم الكويتية)



نواب ونشطاء طالبوا بمواجهة الغزو الفارسي للمنطقة وأعلنوا مساءلة رئيس الوزراء السبت لعدم إرسال قوات

فزعة البحرين: استجواب ناصر المحمد

محمد هايف: إيران تتلاعب في المنطقة وتقمع المظاهرات السلمية فأين هم منها؟!

جمعان الحربش: لمن يريد إسقاط البحرين في المستنقع الإيراني نقول: تخسى لو نمشي لما مشي

خالد السلطان: أين حكومتنا من أصوات 85% من شعبها فليرسلوا الجيش

فيصل المسلم: سأسأل المحمد عن عدم زيارته للسعودية.. وعدم إرسال قوات البحرين

فهد الخنة: ما يحدث محاولة لعزل الكويت عن محيطها الخليجي

حسين مزيد: الصعب والمهانة ليسا مرجلة.. ومواجهة الفرس واجبة







محمد المطير: لنوحد الصف الإسلامي ليعرفوا الرقم الصعب!

ضيف الله بورمية: موقف الحكومة مبين.. ولسنا مع الأجندة الفارسية

وليد الطبطبائي: دولة خليجية واحدة بجيش واحد وخارجية واحدة.. مركزها السعودية

فلاح الصواغ: قلوبنا وأرواحنا فداء للبحرين

أسامة الشاهين: «عدس» متضامنة مع البحرين وإن لم تذهب القوات تذهب نحن

الداعية البحريني الحسيني: أرادوها طائفية فانقلب سحرهم عليهم

«فزعة» التيارات الإسلامية (السنية) في الكويت تأييداً للحكومة البحرينية
(الوطن الكويتية)

استجوابات بالجملة

أمام هذه الضغوط، لم يعد أمام الحكومة سوى إرسال القوات البحرية الكويتية إلى البحرين كـ«حل وسط لإرضاء الطرفين»، فبذلك تكون قد شاركت في الدفاع عن البحرين، لكن احتمالات حصول مواجهة بين القوة البحرية والمعارضة البحرينية شبه معدومة، وقد ساهم هذا الموقف المتذبذب في اشتعال الساحة الإعلامية الخليجية ضد الكويت، حيث خصص تلفزيون دولة البحرين الرسمي حلقة خاصة للهجوم على رجل الأعمال الكويتي محمود حيدر ونائب مجلس الأمة الكويتي صالح عاشور، حيث اتهمتهما القناة بتنفيذ «الأجندة الإيرانية» في الخليج، وقد قامت الحكومة البحرينية أيضاً برفض دخول البعثة الطبية الكويتية التي أرسلتها وزارة الصحة إلى البحرين بحجة وجود مؤيدين للمعارضة البحرينية بين أعضائها.

وعلى الجانب الآخر، شن النائب صالح عاشور والقنوات والصحف التابعة

لمجموعة حيدر الإعلامية هجوماً معاكساً على الحكومة البحرينية والحكومة السعودية - بالتبعية - مما أوقع الحكومة الكويتية في وضع لا تُحسد عليه .

وبهذا بدأت الاستجوابات تنهال على الوزراء حيث أعلن النائبان محمد هايف ووليد الطبطبائي عن استجوابهما لرئيس الوزراء بسبب «عزل الكويت عن محيطها الخليجي» ، أما النائب صالح عاشور فأعلن عن استجواب وزير الخارجية بسبب «عدم اتخاذه لأي موقف جاد اتجاه الإساءات التي تعرضت لها الكويت في الفضائيات الخليجية» ، وبدوره أعلن النائب فيصل الدويسان عن استجوابه لوزير الإعلام الشيخ أحمد العبدالله الصباح بسبب التجاوزات في الوزارة ، وهكذا أعلن نواب «كتلة العمل الوطني» عن استجوابهم لوزير التنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد الصباح حول العديد من القضايا ، ولم يكتف النائبان يوسف الزلزلة والصيفي الصيفي بهذه الاستجوابات فأعلنا عن استجوابهما لوزير الصحة الدكتور هلال الساير ، وأعلن النائب فلاح الصواغ عن نيته لاستجواب وزيرة التربية الدكتورة موضي الحمود ، أما الاستجواب الأخير فكان لـ«كتلة العمل الشعبي» وهو من نصيب رئيس الوزراء حول العديد من القضايا .

تزامن هذا السيل من الاستجوابات مع اضطراب الساحة المحلية بسلسلة من التظاهرات لشباب فئة «البدون» في منطقة تيماء (الجهراء) والتي شهدت العديد من المواجهات والتصادمات مع قوات الأمن ، أيضاً تزامنت هذه الأحداث مع إعلان محكمة الجنايات حكمها بإدانة «شبكة التجسس الإيرانية» والحكم على المتهمين فيها بالإعدام والمؤبد بعد ثبوت علاقتهم بالسفارة الإيرانية التي نفت هذه العلاقة نفياً قاطعاً ، لكن هذا النفي لم يوقف وزير الخارجية الكويتي عن استدعاء السفير الكويتي في طهران وإعلانه عن طرد أي دبلوماسي إيراني يثبت تورطه مع الشبكة ، حاولت طهران تهدئة الموقف إلا أن حكم «الشبكة» أعطى مصداقية أكبر للادعاء الخليجي بتدخل إيران في شؤونها مما فاقم الأزمة ، فقامت الكويت بطرد ثلاثة دبلوماسيين إيرانيين وردّت طهران عليها بالمثل .

الهروب إلى الأمام

ساهمت هذه الأسباب في تقدم الحكومة السادسة للشيخ ناصر المحمد باستقالتها في الحادي والثلاثين من مارس ٢٠١١ ، وقد أشارت المصادر إلى أن

السبب الرئيسي للاستقالة هو عدم رغبة الوزراء الشيوخ في مواجهة استجوابات «الحرق» السياسي وخصوصاً وزير الخارجية الشيخ محمد الصباح الذي «كانت لتحركاته ارتدادات خارجية «الكويت في غنى عنها وعن انعكاساتها الداخلية» وفق تعبير المصادر .

وربطت المصادر بين تصرفات الشيخ محمد الصباح وبين ما ورد في بيان الاستقالة من «انعكاسات سلبية على مقومات الوحدة الوطنية وأمن البلاد واستقرارها» .

ومن مخاوف «مخاطر ومحاذير من شأنها تشتيت الجهود في صراعات غريبة عن طبيعة مجتمعنا وترابطه» ، مشيرة إلى أن موضوع استجوابه وما لحقه وما تبعه «كان العامل الذي أدى إلى قرار الاستقالة بعدما كان التوجه يقتضي بأن يواجه كل وزير المنصة ما دام رئيس الوزراء نفسه اعتلاها أكثر من مرة» .

وكشفت المصادر ان الأمر بدأ مع تفاقم الأوضاع في البحرين والتخبط الذي شهدته السياسة الخارجية الكويتية في التعاطي مع هذا الملف «فالشيخ محمد كان مطلوبا منه أن يتصدر الواجهة السياسية ويحدد تماما الموقف الكويتي من التداعيات التي حصلت وانعكست داخلياً» ، وأوضحت أن وزير الخارجية «هو من اقترح على القيادة البحرينية إرسال وفد طبي كويتي في عز السجال حول مشاركة الكويت أو عدم مشاركتها في قوة درع الجزيرة وأن القيادة البحرينية لم تبد حماسة للموضوع لكن الشيخ محمد أقنع الحكومة الكويتية بأن ترسل الوفد من دون أن يشير إلى عدم حماسة البحرينيين ، فتم تشكيل الوفد وتم إرساله وحصل ما حصل من رفض استقباله وإعادته إلى الكويت ، الأمر الذي أجج السجال الطائفي الداخلي» .

وذكرت المصادر أن الشيخ محمد تلقى ملاحظات من القيادة على هذا التصرف كما تلقى ملاحظات أخرى على تعاطيه مع زيارة الوفد الرسمي العراقي الذي أجرى في الكويت مفاوضات ثنائية» .

«وأشارت المصادر إلى أن التعاطي الخاطئ من قبل محمد الصباح مع أزمة البحرين وما جر إليه ذلك من تداعيات طائفية داخلية أدت إلى تقديم النائب صالح عاشور استجواباً له و«أدت إلى شعور وزير الخارجية بخطر المنصة خصوصاً إذا كان سيرافقها تصعيد مذهبي ، فقرر الهروب إلى الأمام وفتح قضية أخرى لا تخلو من الحساسيات والخطورة . . . أي شبكة التجسس الإيرانية واستدعاء السفير الكويتي

من طهران وقرار طرد دبلوماسيين إيرانيين من الكويت» .

وتوقفت المصادر عند هذا الموضوع لتشرح أن الحكومة كانت أعلنت عند إثارة القضية قبل أشهر ، ان لا علاقة لطهران بالشبكة التي تم توقيفها ، ثم ورد في التفاصيل القضائية ان النائب العام كان طلب إلى وزارة الخارجية تمكين الأجهزة المختصة من استجواب ديبلوماسيين إيرانيين كونهما يحملان الحصانة «لكن الخارجية لم تتخذ أي قرار في حينه ولم تبعد أحدا ، أما بالنسبة إلى الحجة التي أعطيت من أن الخارجية تنتظر رأي القضاء ولذلك أعلنت خطواتها الأخيرة في ضوء الحكم الذي صدر قبل أيام فهذا الأمر مردود عليه لأن الحكم كان أولياً وسيلحقه استئناف فتمييز»[1] .

متسائلة : «ماذا سيقول الوزير لو أن الاستئناف برأ المتهمين من التهم الموجهة إليهم؟» ، مؤكدة أن الأصول «كانت تقتضي انتظار الحكم النهائي كون الموضوع لا يتعلق بأمر داخلي بل بمشكلة إقليمية لها ما لها من نتائج وآثار» .

ورأت المصادر أن مواقف الشيخ محمد الصباح «تضع الكويت في مواجهات غير محسوبة أو على الأقل غير مطلوبة وهي في غنى عنها وفي ظروف من أخطر الظروف الإقليمية ، ولهذا فإن نتائج هذه المواقف داخلياً تؤثر في النسيج الاجتماعي الأمر الذي استدعى قراراً باستقالة الحكومة بغية تبريد الأوضاع وتهدئة التشنجات والحد من الخطاب الطائفي ، على أن يتم لاحقاً ترتيب الأولويات في اتجاهات أخرى»»[2] .

وفور قبول سمو الأمير استقالة الحكومة بدأ نواب المعارضة بالمناشدة بعدم عودة الشيخ ناصر المحمد لرئاسة الوزراء ، بل إن بعضهم ناشد الشيخ ناصر شخصياً عدم قبول المنصب في حال تكليفه به ، وقد حاول هؤلاء تسويق مطالبهم من خلال جمع تواقيع المواطنين على وثيقة تدعو لتغيير رئيس الوزراء ، إلا أن هذه الحيلة لم تنطل على سمو الأمير الذي أصر على أحقيته - وحيداً - باختيار رئيس الوزراء وأعاد تكليف الشيخ ناصر المحمد بتشكيل حكومته السابعة في الخامس من أبريل ٢٠١١ .

---

(١) حكمت محكمة التمييز في السادس من مايو ٢٠١٣ بالحبس المؤبد لأربعة متهمين وبراءة ثلاثة .

(٢) جريدة الراي الكويتية ١-٤-٢٠١١ ، ص١ .

www.alamalyawm.com

تحدثوا بصوت واحد واضعين النقاط فوق الحروف ونهاية لهذه الحكومة

الوزراء الشيوخ: الاستقالة..

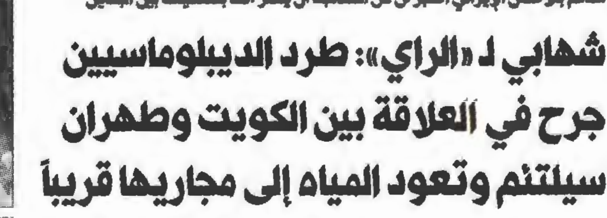
> القرار يتعلق بالمصلحة العليا والوضع الاقليمي .. وليس بالاستجوابات وصعود المنصة



استقالة وزراء الأسرة الحاكمة تجنبا للاستجوابات
(عالم اليوم الكويتية)

طهران: تصريحات محمد الصباح متسرّعة ولا تحل المشاكل

القائم بالأعمال الإيراني اعتبر أن من السذاجة أن يفكر أحد بالقطيعة بين البلدين



شهابي لـ «الراي»: طرد الديبلوماسيين جرح في العلاقة بين الكويت وطهران سيلتئم وتعود المياه إلى مجاريها قريباً



استياء طهران من أسلوب وزير الخارجية الشيخ محمد صباح السالم الصباح
في التعامل مع أزمة «شبكة التجسس الإيرانية»

خلجنة الأردن والمغرب

على الجانب الآخر، قررت دول الخليج دعم البحرين وعُمان بخطة «مارشال» خليجية لتتمكن الدولتان من امتصاص غضب مواطنيهما وتحسين أوضاعهم المعيشية، إلا أن الإعلان عن هذه الخطة لم يساهم في تخفيف الاحتقان في البحرين التي تصاعدت معدلات العنف فيها بعد دخول «درع الجزيرة» وضمان حكومتها للدعم الإقليمي في مواجهة المعارضة، وبهذا انتقلت المواجهة والحصار إلى المناطق السكنية ذات الأغلبية الشيعية، حيث تعاملت معهم قوات الأمن بوحشية مفرطة تم توثيقها ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد أدى انتشار هذه الصور والأفلام حول العالم إلى تعاطف مؤسسات «حقوق الإنسان» العالمية معها، فانتقلت عدوى التظاهرات إلى منطقة القطيف السعودية ذات الأغلبية الشيعية أيضاً، حيث طالب المتظاهرون بإطلاق سراح معتقليهم وتحسين أوضاعهم المعيشية، واجهت القيادة السعودية هذه المطالبات بأسلوب الاحتواء المزدوج، فمن ناحية تصدت للتظاهرات بقسوة حتى لا تنتقل عدواها إلى المناطق الأخرى، ومن ناحية أخرى أعلن العاهل السعودي عن حزمة عطايا وهبات تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين تلخصت بالآتي:

١- راتب شهرين لجميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين.

٢- مكافأة شهرين لطلبة التعليم العالي.

٣- ٢٠٠٠ ريال شهريا للباحثين عن عمل.

٤- بناء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية بتكلفة ٢٥٠ مليار ريال.

٥- ٣٠٠٠ آلاف ريال الحد الأدنى لراتب الموظف.

٦- رفع القرض السكني من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ ألف ريال.

٧- تخصيص ١٦ مليار ريال للمستشفيات والمراكز الطبية.

٨- رفع تمويل القطاع الخاص الصحي من ٥٠ إلى ٢٠٠ مليون ريال.

٩- استحداث ٦٠ ألف وظيفة عسكرية في الداخلية.

١٠- ٥٠٠ مليون ريال لترميم المساجد.

١١- ٢٠٠ مليون ريال لجمعيات تحفيظ القرآن.

١٢- ٣٠٠ مليون ريال لدعم مكاتب الدعوة والإرشاد.

١٣- ٢٠٠ مليون لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

١٤- انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد[1] .

كان من الملاحظ خلو هذه القائمة من أي إصلاحات سياسية تهدف إلى توسيع مساحة المشاركة الشعبية في تحديد مصير الدولة . على المستوى الإقليمي ، شهدت مصر «ما بعد الثورة» اندفاعاً واضحاً للقيادات المصرية والإيرانية لعودة العلاقات بين البلدين بعد انقطاع تجاوز الثلاثين عاماً ، أقلق هذا التقارب حكومات دول مجلس التعاون الخليجي فسارعت بالإعلان عن ضم المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية إلى المجلس ، إلا أن هذا الإعلان أظهر ترهل الروابط السياسية بين الدول الخليجية حيث تحفظت عليه بعضها وتساءلت أخرى عن شكل العلاقة التي سترتبط بها الأردن والمغرب بالمجلس!؟ وخصوصاً أنها بعيدة جغرافياً عن الخليج ولا تنتمي إلى الخلفية الثقافية الخليجية ، أيضاً تحفظ البعض على القرار من الناحية المالية ، حيث سيشكل انضمام الدولتين عبئاً إضافياً على بقية دول المجلس .

آل الشيخ يأمر «الأمر بالمعروف» بالامتناع عن الإساءة للناس

تقديمات بالمليارات لتحسين المعيشة في السعودية

خادم الحرمين يحذّر من الإساءة لأمن المملكة واستقرارها



أبرز القرارات

راتب شهرين لموظفي الدولة مدنيين وعسكريين

مكافأة شهرين لطلاب التعليم العالي الحكومي

2000 ريال شهريا للباحثين عن عمل

بناء 500 ألف وحدة سكنية بـ 250 مليار ريال

3 آلاف ريال الحد الأدنى للموظف

رفع القرض السكني إلى 500 ألف ريال من 300 ألف

16 مليار ريال للمستشفيات والمراكز الطبية

رفع تمويل القطاع الخاص الصحي إلى 200 مليون من 50 مليونا

استحداث 60 ألف وظيفة عسكرية للداخلية

إنشاء المجمع الفقهي السعودي

500 مليون ريال لترميم المساجد والجوامع

200 مليون لجمعيات تحفيظ القرآن

300 مليون لدعم مكاتب الدعوة والإرشاد

200 مليون لهيئة الأمر بالمعروف

إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد



قرارات خادم الحرمين الشريفين بتحسين أوضاع مواطنيه

(القبس الكويتية)

---

(١) جريدة القبس الكويتية ، ١٩-٣-٢٠١١ ، ص١ .

القبس تكشف أسباب الاتجاه لضم الأردن والمغرب

مخاوف على مصير «الخليجي» من توسيعه

مجلس تعاون.. أو نادٍ للملوك

▪ الحفاظ على الأنظمة المتشابهة من تداعيات «فراغ مصر» و«تدخل إيران»
▪ نواب أبلغوا الحكومة: القرار بيد مجلس الأمة
▪ الشراكة غير الكاملة مع الأردن والمغرب لتعزيز استقرار البلدين مادياً

خطوة ترقيعية لن تجدي نفعاً

عبد الله بن زايد: لا إجماع في مجلس التعاون على ضم الأردن والمغرب

اختلاف المواقف حول ضم المملكة الأردنية والمغربية لمجلس التعاون الخليجي

(صحف مختلفة)

دولة أحمد الفهد

بعيداً عن الخليج، كانت الأوضاع تتطور والأزمات تتفاقم في سوريا واليمن وليبيا، حيث شهدت الأخيرة قراراً أممياً - من «حلف الناتو» - بالتدخل العسكري لفرض حظر جوي على قوات الزعيم الليبي معمر القذافي، وقد شارك سلاح الجو الإماراتي والقطري قوات «الناتو» في تنفيذ هذا الحظر الذي كان يهدف إلى منع القذافي من التصدي للثوار، وخصوصاً أنه حذرهم في خطاب شهير بـ«التطهير» قائلاً:

«سنعلن الزحف المقدس.. وسنريهم أن معمر القذافي قائد أممي.. أنا سيدافع عني الملايين.. أنا سأوجه نداء للملايين من الصحراء إلى الصحراء.. وسنزحف أنا والملايين لتطهير ليبيا شبر شبر.. بيت بيت.. دار دار.. زنقة زنقة.. فرد فرد.. حتى تتطهر البلد من الدنس والأرجاس».

في الكويت، أعلن في الثامن من مايو ٢٠١١ عن تشكيل الحكومة الجديدة التي لم تختلف كثيراً عن سابقتها، أما المفاجأة فجاءت مع الجلسة الأولى للمجلس، حيث انسحب ١٥ نائباً من الجلسة أثناء أداء الوزراء للقسم اعتراضاً على عودة رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، وفي نفس الجلسة تقدم زعيم «التكتل الشعبي» أحمد السعدون وعضو «كتلة العمل الوطني» - بصفته الشخصية - عبدالرحمن العنجري باستجواب للشيخ ناصر يتكون من أربعة محاور هي فشل الحكومة في تأسيس

شركات الخطة الإنمائية ، وتفريط الحكومة في أملاك الدولة العقارية ، والتهاون في حماية المال العام (من خلال اكتتاب شركة زين) ، والفشل في حماية البيئة .

بعض محاور استجواب الشعبي لرئيس الوزراء	
المحور	الجهة المسؤولة
مخالفات زين	المالية + التجارة
جسر جابر	الأشغال
وقف البابطين	الأوقاف + المالية
مستشفى السيف	البلدية
الأغذية الفاسدة	البلدية + التجارة
مشاريع الكهرباء	الكهرباء

مسائلة رئيس الوزراء حول قضايا تقع تحت مسؤولية وزراء محددين
(الوطن الكويتية)

وبعد خمسة أيام من تقدم السعدون والعنجري باستجوابهما ، تقدم نائبا «كتلة العمل الوطني» مرزوق الغانم وعادل الصرعاوي باستجواب لوزير التنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد الصباح ، أطلق النائبان على استجوابهما اسم استجواب «دولة أحمد الفهد» ووضعوه في أربعة محاور هي التجاوزات في مناقصات «الهيئة العامة للرعاية السكنية» ، وتسهيل الاستيلاء على المال العام (المتجسد بالمجلس الأولمبي الآسيوي) ، ومخالفة قوانين «الخطة الإنمائية» وتضليل الرأي العام ، ومخالفة القوانين الوطنية وضياع هيبة الدولة والإضرار بسمعة الكويت ومحاولة إيقاف النشاط الرياضي دولياً .

تسبب هذان الاستجوابان بتوتر الأجواء في الحكومة والمجلس على حد سواء ، ففي الحكومة شعر كلا الشيخين ناصر المحمد وأحمد الفهد بأن للآخر يدا في الاستجواب المقدم له ، وكان التربص بينهما على أشده لمعرفة كيف سيتعامل كل منهما مع استجوابه ، أما الأجواء في المجلس فلم تكن أقل توتراً بسبب التنافس

الخفي بين مقدمي الاستجوابين ، واعتقاد كل منهم بأن الهدف الحقيقي للاستجواب الآخر هو قطع الطريق عليه ، وقد عززت بوادر انشقاق النائب العنجري عن كتلة العمل الوطني من هذا الشعور .

هكذا جاءت جلسة السابع عشر من مايو لتكشف التكتيك الذي سيواجه به الشيخ ناصر المحمد استجوابه وهو بطلب تحويل بعض مواد الاستجواب إلى المحكمة الدستورية ، وطلب موافقة المجلس على تأجيل مناقشة الاستجواب لمدة سنة ما لم يصدر حكم المحكمة قبل ذلك .

وقد جاءت المفاجأة بموافقة ٣٩ نائباً على هذا الطلب مقابل عدم موافقة ١٠ أعضاء ، وانسحب من التصويت ١٥ نائباً اعتراضاً على مبدأ التحويل إلى الدستورية والتأجيل ، حيث صور هؤلاء هذا الحدث على أنه «انقلاب على الدستور» ، لكن الحكومة ردت عليهم بأنها لم تحول الاستجواب بـ ذاته إنما طلبت من المحكمة تفسير بعض المواد الواردة فيه والتي تشوبها شبهات دستورية ، وهي ستكون مستعدة لمناقشته في حال حكمت المحكمة بسلامة مواده حتى وإن جاء الحكم بعد شهر أو شهريـــن .

... من يصعد المنصّة أولا؟





اتهامات مبطنة بين كتلتي «العمل الوطني» و«التكتل الشعبي»
حول أسباب اختيار توقيت الاستجواب
(الراي الكويتية)

انت شر.. انت ساقط!!

في جلسة اليوم التالي ، كانت الأجواء مشحونة ، وبدأ النواب بمناقشة موضوع تعامل الحكومة مع قضية معتقلي غوانتنامو ، هاجم نواب المعارضة (الإسلاميون) الحكومة واتهموها بالتهاون في المطالبة بعودة الكويتيين المعتقلين هناك ، ثم جاء دور النائب حسين القلاف في الحديث فقال : «معتقل غوانتنامو وضع لمن شارك في أفغانستان والقضية قضية إرهاب ودفاع عن إرهاب ولدينا تجربة فإن الذين خرجوا من المعتقل هناك ثلاثة منهم واحد راح اليمن وواحد راح العراق وواحد راح أفغانستان» .

فقاطعه النائب محمد هايف متسائلاً : «هل هو محام عن أمريكا . . ؟ أمريكا لم توكله . . أمريكا لديها محامون ولم توكله للدفاع عنها . . خله يتكلم عدل ولن نسمح له أن يتكلم» .

تدخل هنا النواب وليد الطبطبائي وجمعان الحربش للاعتراض على حديث القلاف وطالبوا بوقفه عن الحديث لكن القلاف واصل كلامه معلقاً على هايف قائلاً : «قول أمريكا عدل!! . . . المشكلة لدينا هؤلاء الذين يهاجمون بجرأة» ثم أشار إلى النائب وليد الطبطبائي وقال : «هذا سكرتيره بالقاعدة» .

فتعالت أصوات المعارضين وساد القاعة جو من الهرج فرفع الرئيس الجلسة مؤقتاً ، إلا أن السجال استمر ووجه النائب فلاح الصواغ حديثه إلى القلاف قائلاً : «انت شر . . انت ساقط . . انت كلب»[1] .

فـ فزع النائب عدنان المطوع لزميله القلاف وتطورت الأمور إلى التشابك بالأيدي وتبادل اللكمات وضرب بالعصي والعُقل[2] .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ١٩-٥-٢٠١١ ص٥١ ، جريدة الراي الكويتية ١٩-٥-٢٠١١ ص١٤ .

(٢) تزامنت هذه الجلسة مع زيارة وزير الخارجية الإيراني لمجلس الأمة ، وقد كان لها أبعاد «طائفية» حيث إن القلاف والمطوع من الشيعة ، بينما الأخران من السنة ، أيضا كان لها بعد «قبلي» حيث فزع النواب سالم النملان وسعد زنيفر مع ابن قبيلتهم الصواغ ضد خصومه .

10 تهم بحق القلاف والمطوع والحربش والصواغ والنملان وزنيفر والوعلان والطبطبائي

لا يستحقون شرف تمثيل الأمة



معركة مجلس الأمة

(القبس الكويتية)

استجواب إيران

أثارت هذه المعركة استياء الرأي العام المتذمر أصلاً من العلاقة المتأزمة بين السلطتين ، وقد زاد الأعضاء وليد الطبطبائي ومحمد هايف ومبارك الوعلان «الطين بلة» بتقديمهم استجوابا جديدا للشيخ ناصر المحمد يدور حول محور واحد هو «الإضرار بالأمن الوطني وبعلاقة الكويت مع دول مجلس التعاون الخليجي بانحياز السياسة الخارجية نحو النظام الإيراني» ، وقد احتوت صحيفة الاستجواب على العديد من الاتهامات الموجهة لرئيس الوزراء تتلخص بالآتي :

«تابع الشعب الكويتي بكثير من السخط والامتعاض والاستغراب استقبال حكومة الشيخ ناصر المحمد الصباح لوزير خارجية النظام الإيراني علي أكبر صالحي في زيارة رسمية لدولة الكويت في يوم الأربعاء الموافق ١٨ مايو ٢٠١١ ، وهي الزيارة التي رتبت على رغم . ومن دون إعطاء أي اعتبار . للظروف الاستثنائية والسيئة التي تمر بها علاقات طهران بمنظومة دول مجلس التعاون الخليجي» .

«يأتي استقبال حكومة الرئيس الشيخ ناصر المحمد لوزير الخارجية الإيراني في وقت رفضت فيه المملكة العربية السعودية الشقيقة استقبال ذات الوزير إثر التطاول الإيراني المستمر على قيادة وشعب المملكة» .

«ولم تكتف حكومة رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الصباح باستقبال الوزير صالحي بل فوجئ الشعب الكويتي بالوزير الإيراني يتولى وهو على أرض الكويت بالإعلان عن عودة سفيري الكويت وإيران إلى مقري عملهما قريبا وإلى معاودة اللجنة العليا المشتركة بين البلدين إلى نشاطها وعملها وذلك من دون أن يسمع شعبنا أي تفسير أو تبرير لهذه الخطوة على رغم استمرار نظام طهران في نهجه ومواقفه» .

«إن استقبال حكومة رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد لوزير خارجية النظام الإيراني على كل العلل والمثالب السياسية والأمنية التي بيناها هو ليس بحادثة منعزلة أو تصرف شاذ عن باقي سياسات هذه الحكومة ، بل هو نمط مستديم ونهج مستمر بدأ مع تولي الشيخ ناصر موقع رئاسة السلطة التنفيذية الكويتية في فبراير عام ٢٠٠٦ واستمر عبر سبع حكومات متواصلة آخرها الحكومة الحالية والتي افتتح أعمالها بهذه الخطوة الماسة بكرامة وأمن الشعب الكويتي» .

«الحكومة الكويتية تحت رئاسة رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد فعلت ذلك ، وأثبتت من خلال مواقف كثيرة جداً أنها تقدم اعتبارات سياسية خاصة بشخص رئيس الوزراء ومصالحه السياسية وقراءته لمستقبله القيادي على مبدأ التضامن الكامل مع الشقيقات الخليجيات» .

«إن سياسات الشيخ ناصر كرئيس للحكومة الكويتية مالت نحو المجاملة الكبيرة للنظام الإيراني والجهات التابعة له ، وتضمنت القبول بدور للنفوذ الإيراني في الساحة السياسية المحلية بل ودخولها طرفاً في المعادلة السياسية المحلية ، أملاً في الاستقواء بها دعما لطموحات الشيخ ناصر السياسية وتعزيز موقعه على رأس السلطة التنفيذية في الكويت وفي مواجهة صور الرقابة الشعبية ولاسيما مجلس الأمة» .

ثم ساق المستجوبون بعض الأمثلة التي تدلل على صحة اعتقادهم بتساهل رئيس الوزراء أمام التغلغل الإيراني وهي كالتالي :

- رفع العلم الإيراني وشعارات ولافتات تعبر عن النظام الإيراني وحلفائه في عدد من المرافق الحكومية بينها معسكرات للقوات المسلحة الكويتية ومدارس وزارة التربية وملاعب رياضية رسمية .
- عزف نشيد وهتافات أحزاب تابعة للنظام الإيراني في إحدى المدارس .

- طباعة العلم الإيراني في مطبوعات وزارة النفط[1] .
- الاستجابة لتدخل السفارة الإيرانية في شؤون محلية كويتية مثل إلغاء بث مسلسل تلفزيوني محلي[2] .
- وضع اسم «الخليج الفارسي» في بعض المطبوعات الحكومية الرسمية بدلاً من اسم الخليج العربي .
- السماح بالتغلغل الثقافي الإيراني للكويت وتسويقه بأنه تراث كويتي (الغناء الإيراني في مدارس كويتية) .
- ضبط ملابس خاصة بالقوات المسلحة الكويتية مهربة إلى إيران .
- كتابة عبارات تهدد أمن البلد واستقراره .
- ترافع مكتب المحاماة[3] الذي يتولى قضايا رئيس مجلس الوزراء عن متهمين في الشبكة التجسسية الإيرانية ، في حين لم يحرك رئيس الوزراء ساكناً بعد نشر وسائل الإعلام أخبار الشبكة الإيرانية ولم يلغ التوكيلات الصادرة منه للمكتب المذكور في شبهة تعارض مصالح واضحة وتصرف يعد انحيازاً للجانب المتورط في التجسس ضد أمن الوطن .
- أظهر الشيخ ناصر اختلالاً كبيراً في التوازن في علاقته بدول مجلس التعاون الخليجي وبين إيران ، فلقد مال وبشدة إلى تعزيز وتكثيف التواصل مع إيران وتبادل الزيارات معها على مستويات عدة ومنها زيارات للرئيس نفسه إلى إيران وإطلاق تصريحات من هناك بأن إيران هي الصديق والشقيق ، وأنه سيتم استقدام الخبراء والمختصين من إيران للكويت لأجل الاستفادة منهم!!

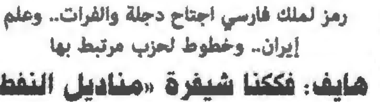
---

(١) إشارة إلى طباعة العلم الإيراني على علب محارم ورقية تابعة لشركة ناقلات النفط عن طريق الخطأ حيث يتشابه شعار الشركة مع العلم الإيراني .

(٢) ألغت الكويت بث العديد من المسلسلات مجاملة لدول أخرى كإلغاء بث المسلسل السوري «إخوة التراب» مجاملة للجمهورية التركية ، وإلغاء بث مسلسل «أسد الجزيرة» الذي يتناول قصة حاكم الكويت السابع مبارك بن صباح مجاملة لأسرة آل رشيد التي اعترضت عليه ، وقد تكررت اعتراضات بعض الدول والقبائل على منع العديد من المسلسلات لأسباب تاريخية واجتماعية .

(٣) تعود ملكية هذا المكتب إلى عضو مجلس الأمة والوزير السابق علي الراشد وشريكه عضو مجلس الأمة يعقوب الصانع .

وأيضاً استقبال مسئولين إيرانيين في وقت يتزامن مع استفزازات إيرانية سواء للأمن الكويتي (الشبكة التجسسية) أو للأمن الخليجي (حرب الحوثيين ضد السعودية) أو (إرسال زوارق إيرانية للبحرين) وغيرها ، وكان هذا الاختلال في التوازن واضحا في صورة رئيسية في صلات رئيس الوزراء خصوصاً مع المملكة العربية السعودية من جهة وصلاته بإيران بالمقابل ، إذ زار إيران زيارات رسمية ست مرات[1] منذ ٢٠٠٦ ولم يقم بأي زيارات رسمية للمملكة ما عدا زيارتين ذات طبيعة اجتماعية[2] .


رمز لملك فارسي اجتاح دجلة والفرات.. وعلم إيران.. وخطوط لحزب مرتبط بها

هايف: فككنا شيفرة «مناديل النفط» وعلى امن الدولة التحرك سريعا



النائب محمد هايف يفكك في مجلس الأمة «شيفرة» وجود العلم الإيراني على علب المحارم الورقية الخاصة بـ«شركة ناقلات نفط الكويت»
(عالم اليوم الكويتية)

صراع الشيوخ

حظي هذا الاستجواب بردود فعل سلبية حيث لمحت الحكومة إلى عدم دستورية بعض محاوره وعدم جواز مناقشة النواب السياسة الخارجية للدولة ، وقد أعرب سمو الأمير عن امتعاضه لمقدمي الاستجواب في حفل الغداء الذي أقامه سموه لإعادة المياه إلى مجاريها بين النواب المتصارعين حيث خاطبهم سموه قائلاً :

««كان من المفترض ألا تقدموا الاستجواب اليوم وبهذا التوقيت» فأجابه المستجوبون : «طال عمرك طلب لقائك ما كان من أجل الاستجواب ولو كنا نعلم انك

(١) لم يتمكن المستجوبون من إثبات هذه النقطة أثناء مناقشة الاستجواب .

(٢) جريدة الراي الكويتية ٢٣-٥-٢٠١١ ص١٢-١٣ .

لا تريد تقديمه بهذا التوقيت لما قدمناه الآن وأرجأنا تقديمه»» ، وقد دافع النائب وليد الطبطبائي عن نفسه وعن الاتهامات التي تناولت استجوابه بوصفه مقدما من رئيس جهاز أمن الدولة الشيخ عذبي الفهد[1] قائلاً : ««ان كان الشيخ عذبي هو من أعد مادة الاستجواب الذي قدمناه إلى المحمد ، فالحري بالحكومة معاقبته ، لأنه يستجوبها» ، وأضاف : «ودرءا للتأويلات فإنني سأتحدث مؤيداً للاستجواب الذي قدمته كتلة العمل الوطني ضد الشيخ أحمد الفهد»»[2] .

وقد شهدت الأيام اللاحقة بعض التجمعات الشبابية المعترضة على تحويل الحكومة الاستجوابات إلى المحكمة الدستورية وتصويت المجلس على تأجيل الاستجواب ، وفي الحادي والثلاثين من مايو جاء موعد تصويت المجلس على تحويل استجواب «كتلة العمل الوطني» للشيخ أحمد الفهد إلى «اللجنة التشريعية» للبحث في مدى دستورية بعض محاوره .

وبالرغم من نجاح الشيخ أحمد الفهد في تمرير هذا الطلب فإن عملية التصويت كشفت عن عمق الصراع بينه وبين الشيخ ناصر المحمد ، فقد شهدت الجلسة تناقضات صارخة في مواقف بعض النواب المقربين – أو المحسوبين – على الشيخين ، حيث صوّت النواب ناجي العبدالهادي وخالد السلطان وسالم النملان ومحمد هايف وشعيب المويزري بالموافقة على تحويل استجواب الفهد إلى اللجنة التشريعية ، بينما كان صوتهم معارضا لتحويل استجواب رئيس الوزراء إلى المحكمة الدستورية[3] .

وعلى النقيض من ذلك ، صوّت النواب حسين مزيد وخالد العدوة وسعد زنيفر وعسكر العنزي وسعد الخنفور وغانم الميع وحسين الحريتي[4] بالموافقة على تأجيل استجواب الشيخ ناصر المحمد ورفضوا تحويل استجواب الفهد إلى اللجنة التشريعية ، وبهذا تبين للجميع المدى الذي يمكن أن تصل إليه الأمور في هذا الصراع ، وقد حاول الشيخ أحمد الفهد مقاومة مصيره المحتوم بمواجهة الاستجواب من خلال الطعن في

---

(١) شقيق الشيخ أحمد الفهد الصباح .

(٢) جريدة الراي الكويتية ٢٣-٥-٢٠١١ ، ص١ .

(٣) جريدة الراي الكويتية ١-٦-٢٠١١ ، ص١ .

(٤) صوّت الحريتي بالامتناع على تحويل الاستجواب إلى التشريعية .

دستوريته في مذكرة[1] أثار فيها النقاط التالية :

- المستجوبان لا يحترمان قرار سمو الأمير بإعادة تعيينه وزيراً .
- الاستجواب يؤدي قطعياً إلى المساس بالذات الأميرية المصونة المنصوص عليها بالمادة (٥٤) من الدستور .
- الاستجواب عن أمور سابقة على تشكيل الوزارة الحالية .
- الاستجواب في مسألة المديونيات يتعارض مع احترام الخصوصية وعدم انتحاء الأسرار المالية .
- المجلس الأولمبي لا يتبع الوزير المستجوب دستورياً ولا إدارياً وخارج نطاق اختصاصه .

بطبيعة الحال ، لم تنجح هذه النقاط الهشة (سياسياً) في الطعن في دستورية الاستجواب حيث أقرت اللجنة التشريعية بدستورية جميع محاوره ، على الطرف الآخر حاول سمو الأمير وسمو ولي العهد تقريب وجهات النظر بين رئيس الوزراء ونائبه لكن الشيخ ناصر المحمد أصر على وجوب صعود الفهد للمنصة ومواجهة الاستجواب ، وقد أكد الشيخ ناصر للشيخ أحمد الفهد بأن مشكلته مع الأعضاء وليست معه قائلاً : ««مشكلتك مع النواب» لكن الفهد أجاب بأنه كان على اتصال مع النواب حتى قبل جلسة التصويت «وما عندي مشكلة معهم . . لكن انت إللى غيرتهم علي» . وأضاف : «إذا عندك مشكلة معي قل لي كي أستقيل ، وليس بهذا الشكل تتم الأمور» . ولكن المحمد نفى ذلك وقال إنه سيجتمع مع النواب لمعرفة أسباب موقفهم»[2] .

لم ينتظر نواب المعارضة وشبابها نتيجة هذا الصراع ، فعقدوا التجمع تلو الآخر في «ساحة الإرادة» وطالبوا برحيل الشيخين أحمد الفهد وناصر المحمد دفعة واحدة ، وقد حاول النواب نفي صفة التبعية (لأحد الشيخين) عبر التوقيع على وثيقة تطالب برحيلهما حيث وقع عليها ١٦ نائباً ، وكان من اللافت للنظر حضور الشيخ فهد سالم العلي لأحد هذه التجمعات وتصدي قناته التلفزيونية لنقل نشاطاتها ، وبهذا لم يعد

(١) جريدة الوطن الكويتية ١-٦-٢٠١١ ، ٣-٦-٢٠١١ ، ص١ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ٨-٦-٢٠١١ ص١ ، جريدة القبس الكويتية ٤-٦-٢٠١١ ، ص١ .

أمام الشيخ أحمد الفهد سوى تقديم استقالته إلى القيادة السياسية التي تساءلت عن سبب عدم مواجهته للاستجواب فأجاب : «الوضع ليس في مصلحتي ، وهناك نواب محسوبون على رئيس الوزراء يقفون ضدي»[1] ، وقد تمت الموافقة على الاستقالة في الثالث عشر من مايو ٢٠١١ .

حكومة تستجوب.. حكومة ناصر المحمد لوفد برلماني: لا خيار للفهد إلا... المنصة

لماذا جرى ما جرى بين الشيخين؟

صراع الأقطاب يتحول إلى حرب إلغاء



تغطية الصحف للصراع بين الشيخ ناصر المحمد والشيخ أحمد الفهد
(صحف مختلفة)

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ١١-٦-٢٠١١ ، جريدة القبس الكويتية ١٠-٦-٢٠١١ ، ص١ .

سابقة لم تشهدها الحياة البرلمانية

المجلس يؤجل استجواب المحمد سنة!

«التشريعية» أكدت سلامة محورين.. وتبحث دستورية الأولمبي والرياضة

الفهد استقال من المنصة



- غير قادر على الاستمرار في حكومة الشيخ ناصر
- لا أصعد.. لأن الوضع ليس في مصلحتي
- نواب محسوبون على رئيس الوزراء يقفون ضدي
- دسائس بين المجاميع النيابية المرتبطة بالحكومة

اضطرار الشيخ أحمد الفهد للاستقالة
(القبس الكويتية)

سطحية لا تصلح إلا لحديث العامة

في الرابع عشر من مايو عقد مجلس الأمة جلسة مناقشة استجواب النواب الطبطبائي والوعلان وهايف لرئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ، طلبت الحكومة تحويل الجلسة إلى سرية فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم ترافع المستجوبون وردّ عليهم رئيس الوزراء بالنقاط التالية :

«أطالبكم بتحكيم الدستور فيما ورد بالاستجواب من مخالفات وإخلال بكل الواجبات الدستورية والتي لم ولن نفرط فيها ، وكان يجب أن تكون هذه المخالفات الدستورية التي شابت الاستجواب وعرضت عليكم وبين أيديكم موجباً لرفض مثل هذه الممارسة غير المشروعة دستورياً للحق في الاستجواب» .

ثم أضاف أن النواب «سعوا إلى فرض رؤاهم وتقديرهم الشخصي للعلاقات الخارجية للدولة من خلال قراءتهم لبعض التصريحات أو قصاصات الصحف المتناثرة وكأن الدولة تمارس دورها الوطني في علاقاتها الخارجية المتصلة بمصالحها العليا بهذه السطحية التي لا تصلح إلا لحديث العامة وليس لأجهزة ديبلوماسية وسياسية تقوم على إدارة المصالح العليا للدولة التي تقدرها القيادة السياسية وترسم معالمها بناء على حقائق ومعلومات وتقديرات لا يصح أن تكون مجالاً للحديث فيها على المشاع» .

«تنص المادة (٦٧) من الدستور على أن : «سمو الأمير هو القائد الأعلى للقوات المسلحة» ومن ثم فإن المشاركة أو عدم المشاركة في مناورات عسكرية مع دول أخرى يدخل في الاختصاص المحجوز دستورياً لرئيس الدولة ؛ وكذلك إرسال قوات برية أو بحرية إلى مملكة البحرين أو خارج البلاد أو اختيار الوقت الملائم لذلك ؛ يدخل جميعه في نطاق الاختصاص المحجوز دستورياً لسمو الأمير» .

«بالاطلاع على صحيفة الاستجواب المعروضة بين أيدي حضراتكم تجدونها زاخرة بالإساءة والتعريض وبلغت حد المساس بالشرف الوطني والطعن في الولاء والانتماء الوطني والاتهام بالتضحية بكرامة وأمن الشعب الكويتي ومصالح أشقائنا بدول مجلس التعاون لحساب مصالح شخصية» .

«تتضاءل هذه الافتراءات والقذف الشخصي مقارنة بالإساءات التي وجهها الإخوة المستجوبون إلى التوجه الوطني لدولة الكويت بأسرها والإساءة لثوابتها ومبادئها وروابطها القومية والوطنية وعلاقاتها التاريخية بأشقائها من دول مجلس التعاون الخليجي» .

«التدخل في أمور شخصية لا يجوز أن تكون محلاً للاستجواب ومنها مطالبتي بإلغاء عقد وكالة أحد المحامين وتوجيه النقد لشخصي لاستعمال الحق الدستوري في اللجوء للقضاء» .

«تضمنت وقائع الاستجواب إساءات بالغة لي لا يقبلها أي مواطن شريف غيور على وحدة وطنه وتلاحم شعبه وتماسك جبهته الداخلية مما يستحيل معه ترك هذه الأمور دون التصدي لها لما تحمله من إساءة لوطننا الكويت والتشكيك في وطنية الحكومة وثوابتها ومبادئها وقيمها التي هي قيم الشعب الكويتي الأصيل» .

«أنني لست وصياً على المحامي في تعاقداته مع موكليه ، وإذا لم يتم توكيله فإن

المحكمة سوف تنتدب أي محام آخر بدلا منه ، وفي الحالتين لا علاقة لي بالأمر برمته» .

«إذا كان الإخوة المستجوبون يرون في استخدامي لحقوقي الدستورية في اللجوء للقضاء أو تقديم الشكوى إسرافاً أو عملاً غير مشروع فإنني أتوجه إليهم بالسؤال : كيف ترون أنفسكم وأنتم على مدار كل سطور وصفحات الاستجواب تطالبون بالمساءلة السياسية لأن وزارة الإعلام لم تتقدم بالشكوى ولم تحرك الدعوى الجزائية ضد الصحف والمجلات التي تسيء للدول والأشقاء والمسؤولين بالدول الشقيقة ، أهو عمل مشروع ومطلوب هناك وعمل شائن وغير مشروع هنا؟!!!» .

«بالنسبة للمقارنة التي عقدها المستجوبون بين عدد زياراتي لإيران بأنها ست زيارات مقابل زيارتين للمملكة العربية السعودية ، فهي مردود عليها بأن زيارتي للجمهورية الإسلامية هي زيارة رسمية واحدة بتكليف من القيادة السياسية وقد قمت بهذه الزيارة بشأن الجرف القاري للتفاهم مع إيران في شأن ضرورة اشتراك الشقيقة السعودية في مباحثات تحديد الجرف القاري للكويت» .

«بالنسبة للزيارات الرسمية للشقيقة السعودية فإنه يقوم بها حضرة صاحب السمو أمير البلاد بنفسه وبالتالي فإن زيارتي للشقيقة السعودية تكون زيارات ودية وخاصة لأن الزيارات الرسمية يقوم بها أمير البلاد لمكانة المملكة التي تحظى بأكبر قدر من زيارات سموه بالخارج» .

«واقعة موسيقى «المارش العسكري» في طابور الصباح بإحدى المدارس الثانوية بمنطقة «مبارك الكبير» التعليمية والتي قيل إنها تشبه موسيقى «حزب الله» التابع لإيران وأجرت تحقيقاً في حينه ثبت منه أن هذه الموسيقى تستخدم للخطوات التنظيمية سواء في المدارس أو العروض الكشفية أو العسكرية أو الرياضية على مستوى العالم لبث الحماسة في نفوس الأبناء وحثهم على الانضباط» .

«بتاريخ الاثنين الموافق ٢/٥/٢٠١١ قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة دولة قطر الشقيقة وأجرى مباحثات مع وزير خارجية قطر . وعقب ذلك بيومين في ٤ مايو قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة سلطنة عمان الشقيقة وأجرى مباحثات مع وزير الخارجية العماني . وبتاريخ ٨ مايو قام وزير الخارجية الإيراني بزيارة دولة الإمارات العربية المتحدة وأجرى مباحثات مع وزير الخارجية الإماراتي . وبتاريخي ١٠ و١٢ مايو ٢٠١١ أرسلت السفارة الإيرانية بدولة الكويت كتابين إلى وزارة الخارجية الكويتية

بطلب ترتيب ذات الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإيراني لدول الخليج إلى دولة الكويت لإجراء مباحثات مع نظيره الكويتي ، حيث تم عرض الأمر على القيادة السياسية العليا التي وافقت على الزيارة» .

«تلك هي وقائع زيارة وزير الخارجية الإيراني ؛ التي لم تكن بمعزل عن دول مجلس التعاون الخليجي ولم تكن مكافأة لتطاول إيران على قيادة وشعب مملكة البحرين ، ولم تكن الزيارة على حساب كرامة وأمن الشعب الكويتي كما ذكر الإخوة المستجوبون ولم تكن الزيارة بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء ولا لخدمة مصالحه الشخصية كما ذهب الإخوة المستجوبون ، ولم تكن الزيارة انحيازا لإيران على حساب دول مجلس التعاون ، بل كانت في إطار التنسيق والتفاهم ولخدمة مصالح دول مجلس التعاون ودول المنطقة» .

«بشأن ما أثاره النائب المحترم مبارك الوعلان بخصوص عدد العاملين في سفارة الجمهورية الإيرانية الإسلامية في الكويت ، فالعدد يبلغ (٢١) شخصا دبلوماسيا وإداريا وليس (١٠٠٠) شخص» .

«ورد بالاستجواب واقعة الادعاء بطباعة العلم الإيراني في مطبوعات وزارة النفط ، فقد أفادت وزارة النفط أن ما وقع من خطأ من قبل الموظفة المسؤولة عن التصميم حدث بحسن نية نتيجة للتشابه الكبير بين العلم الإيراني وشعار الشركة ، كما أفادت الوزارة بأنه تم إحالة الموظفة للتحقيق وتم مجازاتها إداريا عن هذه المخالفة»[١] .

بلغ السيل الزبى

رغم نجاح رئيس الوزراء في تفنيد أغلب نقاط الاستجواب وإثبات عدم صحتها فإن المعارضة تمكنت من تقديم كتاب «عدم التعاون» وحددت جلسة الثالث والعشرين من يونيو للتصويت عليه ، وفي اليوم التالي ألقى سمو الأمير كلمة للشعب الكويتي قال فيها :

«إنني أشارككم مشاعر القلق والاستغراب إزاء ما تشهده الساحة المحلية من أحداث وممارسات بالغة السوء والضرر ، ولعلكم تتابعون معي ما يجري تحت قبة

---

(١) جريدة الراي الكويتية ١٥-٦-٢٠١١ ، ص١٤ .

البرلمان من ممارسات تخرج عن إطار الدستور وتتجاوز مقتضيات المصلحة الوطنية، تتسم بالتعسف، وتسجيل المواقف، وتصفية الحسابات، والشخصانية المقيتة، وقد تجاوزت ممارسات البعض الحدود والضوابط التي وضعها الدستور لحماية الديمقراطية، وانزلق البعض إلى محاولات تكريس ثقافة غريبة على مجتمعنا قوامها الخروج عن القيم الكويتية الفاضلة المعهودة وانحدار لغة الحوار والتخاطب، وانتهاك الدستور والقانون، وتجاوز ضوابط الحرية وحدودها، لتطال حرية الآخرين، والمساس بكراماتهم، والإساءة إلى دول شقيقة وصديقة . . . فإلى أين نحن اليوم ماضون وماذا يراد بكويتنا الغالية؟ . . . سؤال يتردد في ذهن كل كويتي مخلص لوطنه، بعد أن بلغ السيل الزبى، وأصبح الجميع رهين مشاعر القلق والإحباط».

«لقد أكدت مرات، وأجدد التأكيد، على أنني من يحمي الدستور، ولن أسمح بأي مساس به، فهو الضمانة الحقيقية لاستقرار نظامنا السياسي، والدعامة الرئيسية لأمن بلدنا، وإن إيماننا راسخ بنهجنا الديموقراطي، ولن نقبل عنه بديلاً».



«أنا من يحمي الدستور ولن أسمح بأي مساس به لأنه ضمانة استقرار نظامنا»

الأمير: بلغ السيل الزبى

لم يعد المجال يسمح بمزيد من الفوضى والانفلات والمشاحنات... وممارسات البعض تجاوزت الحدود والضوابط

أدعو أبنائي الشباب خصوصاً أبناء سور الوحدة... وطلبت من وزير الداخلية عدم التهاون إزاء محاولات المس بأمن البلاد

(الراي الكويتية)

وفي الثالث والعشرين من يونيو، عقد مجلس الأمة جلسة التصويت على طلب «عدم التعاون» مع الشيخ ناصر المحمد، فرفض الطلب ٢٥ نائباً ووافق عليه ١٨ وامتنع عن التصويت عليه ٦ نواب ينتمي خمسة منهم إلى «كتلة العمل الوطني»، وبالرغم من سعادة رئيس الوزراء بهذ النصر فإن المعارضة لم تتركه يهنأ به، حيث تقدم النواب مسلم البراك وخالد الطاحوس وفيصل المسلم باستجواب جديد للشيخ ناصر يتكون من خمسة محاور هي أزمة اللحوم الفاسدة، والتفريط في أموال الدولة (وقف البابطين)، والتهاون في تطبيق الأحكام القضائية على مستشفى السيف، وتهاون الحكومة في

حماية أملاك الدولة ، واستغلال الاعتمادات التكميلية في الصرف خارج الميزانية .

أدرج هذا الاستجواب على جدول أعمال دور الانعقاد المقبل بسبب حلول العطلة الصيفية للمجلس ، وقد أعلنت المعارضة والكتل الشبابية المؤيدة لها عن وقف نشاطاتها خلال العطلة الصيفية على أن تكون العودة بتجمع ضخم في السادس عشر من سبتمبر المقبل ، أما الشيخ ناصر المحمد ، فـ دشن عطلته الصيفية بجولة زار فيها دول مجلس التعاون الخليجي مما اعتبره النائب محمد هايف إحدى «بركات» استجوابه ، أيضاً شهدت بداية العطلة تقديم الشيخ عذبي الفهد استقالته من رئاسة جهاز أمن الدولة وتعيين الشيخ مبارك سالم العلي مكانه ، ولوحظ في تلك الفترة نشاط الحكومة في توزيع المناصب على مقربين لأعضاء الكتل الداعمة لرئيس الوزراء في استجواباته الأخيرة ، وكانت «كتلة العمل الوطني» أبرز المستفيدين من ذلك .

إهدار دم السفير!!

شهدت الأيام الأخيرة من يوليو انفجار أزمة كويتية-عراقية بسبب اعتراض العراق على الموقع الحالي لميناء «مبارك الكبير» الذي تعول عليه الكويت الكثير في المرحلة المقبلة ، اتصفت مواقف الحكومتين بالنهج «الاحتوائي» للأزمة إلا أن تراشق الاتهامات والتفلتات بين أعضاء البرلمان الكويتي والعراقي فاقم من الوضع إلى حد تهديد النائب مسلم البراك وزير الخارجية الكويتي بالمحاسبة في حال عدم رده على التصريحات العراقية ، أيضاً شهد يوليو أزمة أخرى بسبب إيقاف وزارة الأوقاف أئمة بعض المساجد عن الخطابة لفترات متفاوتة بسبب تعرضهم للحكومة السورية في خطب الجمعة ، وقد استفزت هذه الخطوة إسلاميي مجلس الأمة فطالبوا بعودة الأئمة وطرد السفير السوري من البلاد ، بينما تجاوز النائب محمد هايف هذه المطالبات وقال في أحد التجمعات :

«انشروا عنوان السفارة السورية في التويتر وغيره . . . ثم الأمر الآخر . . . وهذه لعلمائنا . . . أرجو أن يُستَفتون في هذه الأيام . . في إهدار دم السفير السوري . . . كلامي واضح . . أرجو أن يُستفتى العلماء في إهدار دم السفير السوري»[1] .

(١) ندوة «الصمت العربي تجاه المجازر في سوريا» ، ٥-٨-٢٠١١ .

هايف: اهدروا دم السفير

أين الكتلة الليبرالية في البرلمان من نصرة الشعب السوري؟

«الحركة السلفية»: هايف لم يُفتِ ولكنه طلب رأي الشرع عن إبادة السوريين

الطبطبائي: تفاجأت بدعوة هايف.. فنحن لا نؤيد استباحة دم أحد

جدل .. حول دم السفير !

> هايف لمنتقديه: ماذا تقولون عن فتوى ابن باز في «أسد» مجزرة حماة 82

> «حدس»: الدماء معصومة وأمرها متروك للقضاء

> القلاف للحكومة: إذا لم تردي على هايف فلتستعدي لإسالة الدماء

النائب محمد هايف يدعو لاستصدار فتوى تبيح هدر دم السفير السوري في الكويت!!
(صحف مختلفة)

على الجانب الآخر ، كانت الأمور تتطور نحو الأسوأ في سوريا من حيث العنف المتصاعد بين النظام والثوار ، وفي اليمن تمكن الثوار من تفجير مسجد «النهدين» الرئاسي أثناء وجود الرئيس علي عبدالله صالح فيه مما عرضه لإصابات بليغة نقل على إثرها إلى المملكة العربية السعودية لتلقي العلاج ، وقد أجريت له ٨ عمليات ظهر من بعدها بوجه محروق أخفى ملامحه الأصلية ، بعد ذلك عاد صالح إلى اليمن ، وقبِل بـ«المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن» التي جعلته يتنازل عن الحكم لنائبه عبدربه منصور مقابل ضمان عدم ملاحقته قانونياً .

وفي مصر ، أصر الثوار على محاكمة الرئيس مبارك وابنيه علاء وجمال على العديد من القضايا أهمها الفساد المالي وإصدار أوامر قتل المتظاهرين في «معركة الجمل» ، ظهر الرئيس مبارك للمرة الأولى بعد الثورة مستلقيا على سرير المرض ، مكسور الجناح وبحالة يرثى لها ، بعد أن كان رمزاً للاستبداد والتسلط ، وقد شهدت مصر حالة من الفوضى بعد الثورة بسبب كثرة التظاهرات وأعمال الشغب التي بدأت بحرق السفارة الإسرائيلية ، ولم تنته بمعركة استاد «بور سعيد» المصري التي أسفرت عن نحو ٨٠ قتيلاً .

في ليبيا ، تمكن الثوار – وبمساعدة قوات الناتو– من التقدم والسيطرة على كافة

الأراضي الليبية بما فيها العاصمة طرابلس التي كان يتحصن بها معمر القذافي ، وبعد أسابيع قليلة تمكن هؤلاء من إلقاء القبض عليه فقاموا بالتنكيل به على الفور ليُقتل بلا محاكمة أو تحقيق لمعرفة ما يخبئه من أسرار ، وقد شكل الثوار مجلساً انتقالياً برئاسة وزير العدل السابق مصطفى عبدالجليل الذي صرَّح فور عودته إلى ليبيا بأن الإسلام (الوسطي) سيكون المصدر الرئيسي للتشريع في البلاد .

حل الدولتين

حاولت الأنظمة العربية الملكية التعامل مع «الربيع العربي» بمرونة ، فأعلن العاهل المغربي عن إصلاحات دستورية تعطي للشعب حقوقاً أكبر بالمشاركة في الحكم وكذلك فعل ملك الأردن ، وفي الخليج ، أعلن أمير قطر الشيخ حمد آل ثاني عن تأسيس «مجلس شورى» منتخب في النصف الثاني من العام ٢٠١٣ ، وفي المملكة العربية السعودية ، اتخذ الملك عبدالله قراراً جريئاً بالإعلان عن فتح باب مشاركة المرأة السعودية في الانتخابات البلدية المقبلة مما أثار رجال الدين المتشددين الذين عارض بعضهم هذا القرار صراحة ، وفي البحرين شكل الملك حمد آل خليفة

العاهل البحريني يتجاوب مع تقرير لجنة تقصي الحقائق:

الإصلاح ومحاسبة المسؤولين عن التعذيب



التدخل الإيراني أدى إلى معاناة كبيرة لشعبنا ووطننا

إشراك المنظمات الدولية لتحسين إجراءات أجهزتنا الأمنية

مفاجآت تقرير بسيوني: لا أدلة لضلوع إيران بالاحتجاجات

استخدام القوة المفرطة بهدف بثّ الرعب وممارسة التعذيب المتعمَّد بهدف العقاب والانتقام

نتائج تقرير بسيوني
(القبس الكويتية)

لجنة دولية لـ«تقصي الحقائق» في أحداث أزمة البحرين ، وقد أعلن رئيس اللجنة المستشار شريف بسيوني عن ثبوت استخدام القوات البحرينية «العنف المفرط والتعذيب» ضد المتظاهرين الذين لم يثبت عليهم أي دليل للتآمر مع إيران .

أيضاً شهد العام ٢٠١١ تطورات كبيرة في الملف الفلسطيني ، حيث تمكنت حركة «حماس» من عقد صفقة مبادلة أسرى مع الحكومة الإسرائيلية تطلق من خلالها حماس الأسير الإسرائيلي جلعاد شاليط مقابل تحرير إسرائيل ١٠٢٧ أسيرا فلسطينيا ، بطبيعة الحال أعطت هذه الصفقة دفعة معنوية كبيرة للحركة ، وفي المقابل قرر الرئيس الفلسطيني محمود عباس تقديم طلب انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة فجاء الطلب على النحو الآتي :

«يشرفني باسم الشعب الفلسطيني أن أقدم هذا الطلب من دولة فلسطين لانضمامها إلى الأمم المتحدة .

يقدم طلب الانضمام هذا على أساس الحقوق الطبيعية والقانونية والتاريخية للشعب الفلسطيني ويستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وإعلان استقلال دولة فلسطين في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ واعتراف الجمعية العامة بهذا الإعلان في القرار ٣٤ /١٧٧ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ .

وفي هذا الإطار ، تعلن دولة فلسطين التزامها العمل من أجل تحقيق حل عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يعتمد على رؤية دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمان» .

ولم يكن ربيع التظاهرات بعيداً عن العواصم الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تفاقمت الأزمة المالية الأوربية لتعصف بالعديد من الدول كاليونان وإيطاليا وإسبانيا وايرلندا ، مما أجبر بعضها على الرضوخ لشروط ألمانيا في تطبيق إجراءات التقشف ، مما أغضب شعوبها المطالبة بمزيد من الاستقلالية وعدم تحمل أخطاء القطاع المالي ، ولم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن هذه الاحتجاجات ، حيث شهدت العديد من المدن الأمريكية سلسلة من التظاهرات كان أبرزها حركة «احتلوا وول ستريت» ، وفي المملكة المتحدة قام المئات من شباب الطبقات الفقيرة بأعمال شغب وتكسير للمتاجر والسرقات بهدف التعبير عن غضبهم من سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية .

في الكويت ، وبلا أي مقدمات سياسية ، قامت جريدة «القبس» في العشرين من أغسطس بنشر خبر - مبهم - على صفحتها الأولى تحت عنوان : «أموالٌ لنواب تُربك المصارف والجهات الرقابية» ، وفي تفاصيل الخبر كتب محرر القبس :

«تعيش بعض البنوك إرباكاً قلَّ نظيره متعلقاً بالمعلومات المتواترة عن مبالغ دفعت لنواب بالملايين ، وصل بعضها «نقداً» إلى مصارف احتارت في كيفية التعاطي مع هذه الأموال التي تدخل حسابات نواب أو مقربين منهم ، وهي لا تمت لمداخيلهم المعتادة بصلة . حتى أن أحد النواب تراكمت في حسابه مبالغ وصلت إلى ١٧ مليون دينار ، وآخر جمع نحو ٨ ملايين في أيام قليلة .

هذه المبالغ ليست مخصصة على الأرجح لنائب واحد ، بل ربما يكون قد أوكل إليه توزيعها على نفسه وعلى آخرين» .

«وتوقعت مصادر مطلعة أن تكون تلك الأموال «المفاجئة» متصلة بفواتير سياسية لقاء مواقف معينة . مع الإشارة إلى أنه عندما سئل أحد النواب المعنيين بتلك الأموال عن مصدرها ، أفاد بأن أنصاره يجمعونها دعماً لحملته الانتخابية!

والارتباك الحاصل في البنوك مرده إلى إجراءات يفترض أن تتخذ في سبيل مكافحة تبييض الأموال .

والسؤال الأهم : من أين لك هذا؟؟» .

نزل هذا الخبر كالصاعقة على رأس الحكومة والأعضاء الموالين لرئيسها ، بينما تلقفه نواب المعارضة وسارعوا إلى اتهام الحكومة ورئيسها بالمسؤولية عن هذه الأموال التي اعتبروها رشاوى سياسية دُفعت كثمن لوقوف النواب مع الشيخ ناصر المحمد في استجواباته السابقة ، وبالرغم من محاولة الحكومة تشتيت الأنظار عن القضية بوعودها المعتادة بتحويلها للتحقيق والنيابة فإن المعارضة أصرت على الكشف عن تفاصيلها من خلال عقد جلسة طارئة لمناقشة قضية «الإيداعات المليونية» ، وسارع هؤلاء لجمع تواقيع الأعضاء المطالبة بعقد هذه الجلسة لكنهم فشلوا في تحقيق الرقم المطلوب ولم يوقع طلبهم سوى ٢٩ نائباً .

ولم تمض أيام معدودة على انكشاف هذه الفضيحة حتى تبعتها فضيحة أخرى وهي وجود تحويلات مالية كبيرة تتم عن طريق وزارة الخارجية وبتعليمات مباشرة من

رئاسة الوزراء ، هذا ما أشعل الساحة السياسية بتجمعات المعارضة ونوابها الذين تفننوا في رواية قصص «القبيضة» ونوادرهم لإثارة الجماهير وشحنهم ، على الطرف الآخر قام الأعضاء المقربين من الحكومة بنفي تلقيهم للأموال كمقابل لمواقفهم السياسية ، وحاول بعضهم رد التهم عن نفسه بهجوم عكسي على نواب المعارضة ، وزاد آخرين على ذلك بالمطالبة بالكشف عن حسابات جميع النواب وبأثر رجعي حتى يُعرف من هو «القبيض» ومن هو البريء من التهمة(١) .

17 مليوناً في حساب نائب و8 في حساب آخر

أموالٌ لنوّاب تُربك المصارف والجهات الرقابية

بعض الاعترافات في تحقيق «الإيداعات»

500 ألف و200 ألف و100 ألف.. إدخال متكرر

■ «فلوس كثيرة جاءت من أشخاص اعتادوا على الإهداء» ■ «مال لم أتعب فيه.. فحولت منه مساعدات لمواطنين»

اثنان منهم سجلا عمارتين باسمي زوجتيهما.. وآخر اشترى مجمعا بـ3 ملايين «كاش»

فضائح.. النواب «القبّيضة»!

› 11 نائبا تحولوا لتجار عقار.. و«الباصات السوداء» هي العلامة المشتركة بينهم!

› بعض النواب وزع الأموال على أكثر من فرع.. وتكليف «دلالوة» بسرعة شراء العمارات

› نائب باع أرضين بالمسيلة بعد أن اشتراهما بفترة قصيرة

› نائب استغل اختلافه مع زوجته عنه لابعاد الشبهة!

نائب لا يعرف كم فلوسه..!

أحد البنوك رفض استقبال 400 ألف دينار..!

«الإيداعات المليونية»... إحالة نائب يشارك في مهرجان اليوم إلى النيابة

عناوين الصحف حول قضية «الإيداعات المليونية»

(صحف مختلفة)

---

(١) جريدة الراي الكويتية ٣٠-٩-٢٠١١ ، ص١ .

التحويلات الخارجية

وسط هذا الجو المشحون من تبادل الاتهامات والتهديد بالاستجوابات التي كان أبرزها تهديد النائب مسلم البراك باستجواب وزير الخارجية تلقت الحكومة ضربة موجعة بقيام الشيخ محمد صباح السالم بتقديم استقالته منها في السابع عشر من أكتوبر ٢٠١١ ، وقد أحاطت هذه الاستقالة الكثير من الشائعات والروايات التي يمكن تلخيصها في الآتي :

«الرواية الأولى تقول ان الشيخ محمد استشعر غياب الغطاء الحكومي عنه في حال واجه استجوابا على خلفية ما سيكشفه النائب مسلم البراك اليوم في ساحة الإرادة ، من واقع أن التحويلات الخارجية تقع ضمن مسؤولياته .

أما الرواية الثانية فتفيد أن الشيخ محمد استقال نتيجة عدم رضاه عن التعاطي الحكومي مع مجمل قضية الإيداعات المليونية التي دانت مجمل أركان الحكومة ، وشكلت إساءة بالغة لأبناء الأسرة بشكل خاص ، وسيما أن المجاميع النيابية ترمي بالمسؤولية على رئيس الحكومة .

أما الرواية الثالثة فتشير إلى أن الوزير الصباح تم منعه من الإجابة عن أسئلة البراك ، ودفعه إلى مواجهة أي مساءلة سياسية في حال عدم إجابته ، والدفاع عن الموقف الحكومي ، وهو الأمر الذي رفضه فاستقال .

وتذهب الرواية الرابعة إلى أن الوزير الصباح مستاء من قيام بعض المسؤولين في وزارة الخارجية بإجراء تحويلات مليونية إلى الخارج وعن طريق وزارته دون علمه ، وهم مسؤولون يتمتعون بثقلهم في الوزارة ، لدرجة أن الوزير قد يكون غير قادر على محاسبتهم»[١] .

وبغضّ النظر عن الأسباب الحقيقية لهذه الاستقالة فإنها أضعفت الموقف الحكومي وأعطت مصداقية أكبر لما تروج له المعارضة من روايات وقصص حول رشاوى الحكومة وعطاياها ، وقد تسببت هذه الاستقالة بإضعاف موقف الشيخ ناصر المحمد داخل الأسرة بعد خسارته السابقة للشيخ أحمد الفهد ، وبعد قبول استقالة الشيخ محمد أعلنت الحكومة تعيين الشيخ صباح الخالد وزيراً للخارجية .

---

(١) جريدة الراي الكويتية ١٩-١٠-٢٠١١ ، ص١ .

عرض مستندات باليوم والشهر والسنة والعملة والبلد .. وسط حضور حاشد تجاوز 15 ألف مواطن في ساحة الإرادة

البراك يفجّر «التحويلات المليونية»!

› أقول لمحمد الصباح: لقد حميت صباح السالم وهو في قبره .. واستحيت مع تصريحاتك
› 358 تحويلا للندن وجنيف .. والمحمد لم يزرهما رسميا سوى 3 مرات
› المبالغ المحولة تجاوزت 100 مليون دينار وما لديّ يثبت 71 مليون دينار
› التحويل يتم كل 3 أيام .. «ما عنده شغل بس يحوّل»..!

النائب مسلم البراك يفجر قضية «التحويلات المليونية»

(عالم اليوم الكويتية)

السياسة العامة للحكومة

بالرغم من ملازمة الأخبار السيئة للحكومة ، فإن العشرين من أكتوبر جاء بما لم يحلم به أكثر المتفائلين (الحكوميين) تفاؤلاً ، فقد أصدرت المحكمة الدستورية حكمها في الطلب المقدم من الحكومة لتفسير المواد ١٠٠ و١٢٣ و١٢٧ من الدستور المتعلقة بالاستجواب المقدم من النائبين أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري ، وقد جاء الحكم بعدم جواز استجواب رئيس الوزراء في الأعمال التنفيذية الخاصة بوزارات بعينها وأن استجوابه يكون فقط في «السياسة العامة للحكومة» ، أما حيثيات الحكم فجاءت بالآتي :

«سبق للمحكمة أن أكدت على أن قبول طلب التفسير منوط - في الأساس - بتحقق أمرين لازمين :

أولهما : أن يكون النص من النصوص الدستورية ، مقدما طلب تفسيره إليها من مجلس الأمة أو مجلس الوزراء .

وثانيهما : أن يقوم خلاف حول هذا النص ، ناشئ عن تعدد تأويلاته ، في ما بين أعضاء مجلس الأمة أو في ما بين أعضاء مجلس الوزراء ، أو في ما بين مجلس الأمة ومجلس الوزراء ، وأن يكون هذا الخلاف حادا ، مستعصيا على التوفيق ، يعكس أهمية وضرورة ، يتطلب معها اللجوء في شأنه إلى المحكمة لتجلية الغموض والإبهام الحاصل حول النص ، ضمانا لوحدة تطبيقه ، وسيادة الدستور في البلاد ، وخضوع سلطات الدولة لقواعده وحدوده ، وتقيد

كل سلطة بما فرضه الدستور على نشاطها ، تثبيتا لدعائم الشرعية وموجباتها ، إعلاء لنصوص الدستور ، وحفاظا لكيانه» .

«ان ما تصدره المحكمة من قرارات لدى استنهاض اختصاصها في هذا الصدد هي ليست بالقطع آراء مجردة غايتها إثراء الفكر القانوني ، وانما هي بقصد الكشف عن دلالات النصوص الدستورية محل الطلب - بمراعاة موضعها من سياق باقي النصوص التي تتكامل معها - وتحديد مفهومها تحديدا جازما ، حسما لما ثار حولها من خلاف بقرارات ملزمة للكافة ، نافذة في شأن جميع سلطات الدولة» .

«اختصاص رئيس مجلس الوزراء على رئاسة المجلس والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة فإن مسؤوليته السياسية عن ذلك لا تتسع لشمول أي أعمال تخص وزارات بعينها ، وأن المسؤول عنها كل وزير يحمل حقيبتها ، باعتبار أن الأصل العام في المسؤولية السياسية أنها تقع بصفة أساسية على عاتق الوزراء فرادى ، بخلاف المسؤولية التضامنية لرئيس مجلس الوزراء والوزراء عن السياسة العامة للدولة التي تكون أمام الأمير» .

«إن كل استجواب يُراد توجيهه لرئيس مجلس الوزراء ، ينحصر نطاقه في مجال ضيق ، وهو في حدود اختصاصه ، في السياسة العامة للحكومة ، باعتبار أن رئيس مجلس الوزراء هو الذي يتكلم باسم مجلس الوزراء ، ويدافع عن هذه السياسة أمام مجلس الأمة ، دون أن يتعدى ذلك إلى استجوابه عن أي أعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها ، أو أي عمل لوزير في وزارته ، وإلا أصبحت جميع الأعمال التي تختص بها الوزارات المختلفة محلا لاستجواب رئيس مجلس الوزراء عنها ، وهو ما يتعارض مع صريح حكم الدستور ، ويفضي إلى سيل جارف من استجوابات لرئيس مجلس الوزراء ، وفي ذلك ما فيه من عظيم الخطر بتعطيل الأعمال من غير حد ولا ضابط ، وإذا كان الدستور قد خول لعضو مجلس الأمة هذا الحق فإنه ليس معناه أن يتصرف كما يشاء أو يهوى ، إذ إن الواقع أنه مقيد بالمصلحة العامة وحُسن الاستعمال» .

«إن المسؤولية السياسية لدى مجلس الأمة انما تقع على عاتق الوزراء فرادى ، وأخذاً بعين الاعتبار أن هذه المسؤولية لا ينبغي أن يساء فهمها بصرفها إلى الأشخاص لا إلى الأعمال والمبادئ» .

«انه وإن كان لعضو مجلس الأمة الحق في استجواب رئيس مجلس الوزراء فيما يدخل في اختصاصه ، كما لعضو المجلس الحق في أن يتخير الوقت المناسب لتوجيه هذا الاستجواب ، إلا أن ذلك منوط بأن تكون السياسة العامة للحكومة المراد استجواب رئيس مجلس الوزراء فيها ، قائمة ومستمرة ، باعتبار أنها هي التي تهم المجلس للحكم لها أو عليها» .

«فلهذه الأسباب ، قررت المحكمة : في شأن تفسير نصوص المادة (١٠٠) و(١٢٣) و(١٢٧) من الدستور في ضوء ما يرتبط بها من نصوص دستورية أخرى :

أولاً : ان كل استجواب يراد توجيهه إلى رئيس مجلس الوزراء ، ينحصر نطاقه في حدود اختصاصه ، في السياسة العامة للحكومة ، دون أن يتعدى ذلك إلى استجوابه عن أي أعمال تنفيذية تختص بها وزارات بعينها أو أي عمل لوزير في وزارته .

ثانيا : ان المسؤولية السياسية لدى مجلس الأمة انما تقع على الوزراء فرادى .

ثالثا : ان استعمال عضو مجلس الأمة لحقه في استجواب رئيس مجلس الوزراء فيما يدخل في اختصاصه ، منوط بأن تكون السياسة العامة للحكومة المراد استجوابه فيها ، قائمة ومستمرة» .

وبهذا أصبح أكثر المعارضين شراسة للشيخ ناصر المحمد سبباً رئيسياً في «تحصينه» من الاستجوابات العشوائية المتعلقة بعمل وزارات - أخرى - بعينها ، لم يتقبل نواب المعارضة هذا الحكم وأكدوا أن المحكمة الدستورية لا تملك «سلطة تفسير» الدستور وأن حكمها غير ملزم ، وأعلن النائبين السعدون والعنجري أن استجوابهما لايزال قائماً .

هل أنتم واعون؟!

عاد مجلس الأمة للانعقاد بعد عطلته الصيفية في الخامس والعشرين من أكتوبر ، وفي جلسة الافتتاح ألقى سمو الأمير كلمة قال فيها :

«ان الممارسات والظواهر الغريبة التي يتعرض لها مجتمعنا الكويتي أخيراً قد تجاوزت كل الحدود ومست ثوابتنا الوطنية ، حيث غدت العصبيات القبلية والطائفية والفئوية البغيضة تقود التوجهات السياسية وأصبح العزف على أوتارها جسرا سريعا

لتحقيق المكاسب الضيقة على حساب مصلحة الوطن والمواطنين .

ومن المؤسف أن نرى من يسعى جاهدا لأن تكون مؤسساتنا التعليمية والاجتماعية والرياضية مرتعا لهذه العصبيات وتغذية الشباب بهذه المفاهيم المدمرة ، وهم من نعول عليهم في بناء كويت الحاضر والمستقبل» .

«يؤلمني كثيرا ما يعيشه بل ما يعانيه وطننا الحبيب من أجواء التوتر والتأزيم السياسي والنزاع المستمر بين مجلس الأمة والحكومة كأنهما خصمان لدودان وليسا أخوين شقيقين وذراعين لجسد واحد ، كما يؤسفني أيضا انحدار لغة الخطاب السياسي والتراشق والتشكيك بغير دليل أو برهان بتهم الرشوة والفساد والخيانة والعمالة إلى آخر هذه الألفاظ المقيتة التي كانت الكويت حتى وقت قريب بمأمن منها وبمعزل عنها .

ولقد تابعنا ما حفلت به هذه القاعة في الآونة الأخيرة من العديد من الممارسات والمساجلات والعبارات بما يخرج عن إطار الدستور ويسيء إلى مكانة هذا المنبر ويبتعد عن دوره وغاياته الوطنية السامية .

وكيف لمن يؤمن بالدستور والقانون ويستطيع طرح كل ما يعني له تحت هذه القبة بضماناتها وأدواتها الدستورية المعروفة ان يتجاوز هذه المؤسسة ويتنادى لعقد التجمعات في الشوارع والساحات وافتعال الشحن والإثارة بما يعود بالضرر والخسارة على الجميع ، وهل يقبل أن يكون الالتزام بالمبادئ محصورا بالأقوال فيما تكون المصالح والأهواء قرينة الأفعال .

ان انشغال البعض بالهدم بدلا من البناء وبالهجوم الشخصي بدلا من التعاون من أجل الكويت متناسين واجباتهم الأساسية يدفعني ويدفعكم إلى التساؤل أين صوت العقل والحكمة؟

هل هذا سبيل البناء والتقدم والتنمية أم سبيل الهدم والدمار والتخلف؟» .

«ان علينا متابعة مايجري حولنا من أحداث خطيرة واضطرابات شديدة وحروب دامية ومستجدات كبيرة ومشاكل اقتصادية عالمية كبرى لها كلها تأثيرها البالغ على أمننا الوطني ومصالحنا العليا ، في حاضرنا ومستقبلنا ، ما يتطلب منا بل يوجب علينا جميعا ان نوحد الصفوف ونحشد الجهود لمتابعتها ومواجهة عواقبها وتداعيها .

فهل أنتم واعون لهذه الأخطار وهل أنتم مدركون لهذه التحديات وهل أنتم مستعدون للتفرغ لها وحماية وطننا وأهلنا من شر أخطارها؟ أرجو أن تكونوا كذلك

وترتفعوا إلى مستوى المسؤولية حتى لا يتحقق فيكم قوله تعالى «بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى» لا قدر الله .

نقولها بكل إيمان وإصرار ، نعم للرقابة المسؤولة ، نعم للمساءلة الموضوعية ، نعم للمحاسبة الجادة التي يحكمها الدستور والقانون وتفرضها المصلحة الوطنية والبعيدة عن الشخصانية واستباق الأحكام وإطلاق التهم ، فرسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم يقول «كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما يسمع» ولن نقبل بأي حال من الأحوال من يطول مصلحة الكويت بسوء ولن نقبل بأي مكابرة أو مزايدات في هذا الشأن ، فقد تجاوزت الأحوال كل الحدود وتخطت ترف الجدل العقيم» .

«ان قلقكم يتعبني ويؤلمني ، فكيف أرتاح إذا لم تكونوا مرتاحين ، وكيف يهدأ لي بال إذا كنتم قلقين .

أريدكم أن تطمئنوا ولا تقلقوا ، فلن نسمح بالمساس بكويتنا الغالية وإن غدا بإذن الله سيكون أفضل من يومنا» .

لم يكد سمو الأمير ينتهي من قراءة هذه الكلمات ، حتى تبخر كل ما فيها من حِكم ونصائح وعاد الأعضاء إلى ما كانوا عليه من تناحر ، فكانت البداية مع امتناع النواب أحمد السعدون ومسلم البراك ووليد الطبطبائي وفيصل المسلم عن مصافحة رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد ، ثم انسحب تسعة عشر نائباً من الجلسة أثناء التصويت على اللجان ، وجاء الختام بوابل من السباب وجهه النائبان عسكر العنزي وسعدون حماد إلى النائب عادل الصرعاوي الذي وصف انتخابهما للجنة الداخلية والدفاع بـ«حاميها حراميها» ، فردَّ عليه عسكر العنزي بـ«أكل خرة ، احنا أشرف منك ، قلة أدب عيب احترمونا ، أنا شريف . . . والله إللي يفتح حلجه أحط الجوتي فيه» .

ثم أكمل النائب سعدون حماد بـ«ما نقبل أحد يزايد علينا ، إذا الرئيس ما التزم باللائحة ، احنا نأخذ حقنا بأيدينا ، ونمسح فيه الأرض ، لن نقبل المزايدة أدوسه دوس قواد وابن ١٦»(١) .

---

(١) جريدة القبس الكويتية ٢٦-١٠-٢٠١١ ، ص١ .

أنتم لم تعطوه فرصة!!

على إثر هذا التشنج المبكر للمجلس استقبل سمو الأمير وفدين من النواب تكون أحدهما من ١٩ نائباً معارضاً ، ورغم حرص الديوان الأميري على تحذير الوفود من «التطرق إلى تغيير رئيس الوزراء أو إقالة الحكومة أو حل المجلس» فإن أعضاء المعارضة أصروا على المطالبة برحيل الشيخ ناصر وتحميله مسؤولية الحالة المتردية التي وصلت إليها البلاد .

من جانبه أكد سمو الأمير «ان اختيار رئيس الوزراء حق أصيل له ، آسفا لقسم بعض النواب على إرغام الشيخ ناصر المحمد على الاستقالة» .

وأضافت المصادر أن سموه قال : «أنتم لم تعطوا رئيس الوزراء فرصة كي يعمل وينجز ، ومؤسف ما يقوم به البعض من تأجيج الشارع»[١] .

وفي تعليقه على إشارة أحد النواب إلى احتمال وصول الربيع العربي للكويت قال سموه «مافي أحد دايم إلا وجه الله وحنا عمرنا ما استخدمنا الجيش على الشعب» ، ثم طالب سموه المعارضة بـ«إعطاء الحكومة مهلة الشهرين حتى تعمل وحتى تهدأ الأمور»[٢] .

جاء الاختبار الحقيقي لمحاولة الأمير بالتهدئة في جلسة الخامس عشر من نوفمبر ، والتي بدأت بنجاح الحكومة في استفزاز المعارضة من خلال تحويل الجلسة إلى سرية ، ثم طلبت التصويت على «شطب» الاستجواب المقدم من النائبين أحمد السعدون وعبدالرحمن العنجري من جدول الأعمال ، فنجحت بذلك أيضاً ، فأصابت المعارضة بمقتل ، بعدها تمكنت الحكومة من توجيه الضربة القاضية للمعارضة - التي انسحبت من الجلسة - من خلال التصويت بـ«عدم الموافقة» على طلب «كتلة العمل الوطني» بانتداب النائبين حسن جوهر وعادل الصرعاوي إلى البنك المركزي للتحقيق في الحسابات البنكية لجميع أعضاء المجلس .

لكن المعارضة لم تفقد الثقة بقدراتها وقدرات سلاح الاستجوابات ، فتقدم النواب مسلم البراك وعبدالرحمن العنجري وفيصل المسلم باستجواب لرئيس الوزراء حول قضية «الإيداعات المليونية والتحويلات الخارجية» ، وقاطع هؤلاء جلسة اليوم

---

(١) جريدة الراي الكويتية ٣١-١٠-٢٠١١ ، جريدة الراي الكويتية ٢-١١-٢٠١١ ، ص١ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ٢-١١-٢٠١١ ، ص٤٢ .

التالي التي بدأها النائب سعدون حماد بمهاجمة أحمد السعدون وكشف عن وثائق قال إنها تثبت تملك السعدون وعائلته لأراض تُقيِّم بالمليارات في دولة قطر، هذا ما أغضب نواب «كتلة العمل الوطني» الذين انسحبوا من الجلسة اعتراضاً على هذا التصرف.

الأربعاء الأسود

وفي المساء، عقدت المعارضة ندوة حاشدة في «ساحة الإرادة» ألقى فيها النواب خطبا نارية وصلت ذروة حرارتها مع الكلمة التي ألقاها النائب مسلم البراك، والتي قال فيها:

«اليوم.. نقول لذرية مبارك... أن لا شرعية للحكم إلا بهذا الدستور... ونقول لهم يا ذرية مبارك... يا من تتطلعون لحكم البلاد.. ترى قسماً بالله إن عبثتم بحقوقنا الدستورية لَنعبث بحقوقكم...

يا ذرية مبارك... حنا ما حنا فداوية ولا حنا خِدام... حنا أحرار ولا نقبل لا منكم ولا من غيركم أن تستخدمون إرادتنا... أو تعتبرونا خِدام... أو تعتبرونا فداوية.. إن احترمتونا راح نحترمكم... وإن أسأتم لنا راح نسيء لكم».

«ترى الأمور وصلت مداها... وطز وستين طز في مجلس الأمة إذا ما يحمي كرامتنا ويحمي إرادتنا... أنتم يا ذرية مبارك إللي خليتوا ناصر المحمد يعبث فينا ويعبث في الشعب ويعبث في الدستور... قسماً بالله لن نسمح لكم... اليوم بعد العبث بالدستور ترى الكلام ما يفيد... اليوم لنعلن البدء بالمسيرات والاعتصامات والمبيت... اليوم نقول لأي واحد من ذرية مبارك سيأتي بعد أن يعبث ناصر المحمد بالحكم ولن يكون له دور برفض هذه الممارسة راح نقول له في مجلس الأمة معصي.. معصي.. معصي».

«والله يا جماعة لما نقول لهذا الرجل «إرحل فإن الكويت تستحق الأفضل» حنا نوجه الكلام للمتقاعسين من ذرية مبارك إللي يعتقدون بأن شرعيتهم من هذا الدستور إللي قاعد يدوسه ناصر المحمد... وحنا نعتقد أن كل من لا يفزع من ذرية مبارك هو متآمر مع ناصر المحمد ومع القبيضة من النواب».

«من حقنا أن نفتخر فيكم... من حقنا أن نفتخر بأبناء وبنات الكويت الأحرار.. أصحاب الكرامة.. أصحاب الإرادة... ونقول لهم قسماً بالله العظيم..

إن تخليتوا عن دستوركم راح يصير الطق على أعراضكم وأرواحكم وأموالكم . . . والله العظيم يدشون عليكم في بيوتكم . . . يجي الشيخ هاللي قاعد في قصره من ذرية مبارك ومستانس على فعل ناصر المحمد . . . قسماً بالله يُنزل الواحد من السيارة ويدوس على رقبته . . . اهني . . اهني ردة الفعل . . ابدوا . . ابدوا المسيرات والاعتصامات . . . وقفوا أمام مجلس الأمة واطردوا النواب القبيضة» .

«اليوم أنا أدعو كل قطاعات أبناء الشعب الكويتي للاعتصام والمسيرات لإعلان رفضهم لمحاولة إعادة الدستور والإساءة له . . . حنا اليوم كشعب . . نعتبر أنفسنا لسنا أُجراء . . احنا شركاء في الحكم والمال العام . . . قبِلَ من قبِل وأبى من أبى ورفض من رفض» .

«أنا أعتقد اليوم إذا ما أقرنّا الكلام بفعل . . . باعتصامات صامدة . . . ومسيرات حاشدة مخلصة . . . وتواجد أمام هذا المجلس الذي لا يتشرف بأن يدخله القبيضة . . . ترى محد يردهم إلا أنتم»[1] .

بعد هذه الكلمة انطلقت الجماهير الحاشدة إلى منزل رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد وهي تردد «الشعب يريد إسقاط الرئيس» ، لكن القوات الأمنية تصدت لهم ومنعتهم من التوجه إلى منزل الشيخ مما أثار غضبهم العارم فدخلوا في حالة من «الهستيريا الجماعية» التي أدت إلى صدامهم بقوات الأمن وقذفهم بالحجارة وقناني المياه والأحذية!!

حاول بعض النواب التدخل لتهدئة الجموع لكن آخرين أصروا على تهييجها من خلال وصف رجال الأمن بـ«شبيحة الحكومة» والهتاف بالحكومة المنتخبة والتساؤل عن «الحرية» ، في هذه الأثناء تدخل النائب مسلم البراك وخاطب قوات الأمن قائلاً : «إذا المُقَنَّعين يبون يواجهون الناس خل يجون قدام . . ارحل ارحل يا ناصر . . . الشعب يريد إسقاط الرئيس» ، هنا دعا النائب جمعان الحربش الجماهير للتوجه إلى مجلس الأمة ، فـ استجابت هذه لدعوته وتسابق المئات منهم على أبواب المجلس ففتحوها عنوة ، ثم انتقلت الجموع من باحة المجلس إلى داخل المبنى دون أي اعتبار لمحاولات حرس المجلس في الاعتراض وإغلاق الأبواب .

ومن ممرات المجلس وباحاته تجمعت الحشود على باب قاعة «عبدالله السالم» التي

(١) ندوة «أربعاء الشرعية بالدستور» ، ١٦-١١-٢٠١١ .

لم تقاوم ضرباتهم ودفعهم المتكرر، ففتح الباب لتدخله الجماهير كالسيل الجارف وانتشرت الفوضى في المكان بين من يرقص فوق منصة الرئاسة ومن يعبث في جوارير الأعضاء ومن يلعب في محتوياتها، بل إن بعضهم حمل كراسي النواب وقام آخرون بالتصوير معها ومع ما في المجلس من محتويات كأكواب الماء والقهوة . . . ومطرقة الرئيس!!

بقيت الجموع لفترة لا بأس بها في القاعة وهي تعيش حالة من الفرح والنشوة بهذا الإنجاز الذي شعروا من خلاله بأنهم نجحوا في «إيصال الرسالة»، بعد ذلك دعا النواب جماهيرهم للخروج من القاعة والاكتفاء بهذا القدر من الفوضى والتوجه إلى باحة المجلس لـ إكمال السهر بالرقصات الشعبية والأهازيج الفلكلورية وتبادل الصور التذكارية .



سياج.. فاحتكاك.. فاقتحام

الرقص على مكتب الرئيس

اقتحام نواب المعارضة وجماهيرهم مجلس الأمة

(الوطن الكويتية)

هم من داس في بطن الدستور

وقع هذا الحدث كالصدمة على الكويتيين وتساءل الناس عن السبب والمدى الذي يمكن أن تصل إليه الأمور في المرات القادمة ، فهل يعقل أن يقوم هؤلاء - وبدم بارد - باقتحام مجلس الأمة دون أدنى شعور بالحرج أو الندم!؟ هل يعقل أن النائب مسلم البراك بقيادته للاقتحام يقول «لهذا اليوم ولدتني أمي»!؟

وقد حاول البراك تبرير هذا الفعل بأن المجلس هو «بيت الشعب» ومن حق الشعب دخوله في الوقت الذي يحدده لذلك ، أيضاً حاول زملاؤه تصوير الحادثة على أن الجماهير «دخلت» مجلس الأمة هرباً من وحشية قوات الأمن التي كانت تعتدي عليهم ضرباً .

البراك: أنا على رأس النواب الذين أدخلوا المتظاهرين للمجلس.. ولمثل هذا اليوم ولدتني أمي



سمو الأمير لا يمكن أن يأمر بضرب شعبه.. من يأمر بذلك هو ناصر المحمد

مكتب مجلس الأمة يحاول تضخيم موضوع دخول مجلس الأمة.. ولا يوجد إطلاقاً كسر أبواب

تصريحات النائب مسلم البراك بعد اقتحام المجلس
(الوطن الكويتية)

وفي اليوم التالي ، ترأس سمو الأمير اجتماعاً طارئاً لمجلس الوزراء شدد من خلاله على الحزم في تطبيق القانون ، وفي العشرين من نوفمبر استقبل سموه رؤساء تحرير الصحف المحلية للحديث عما أسماه بـ«الأربعاء الأسود» ، وشدد على أنه لن يقبل استقالة رئيس الوزراء حتى وإن أصر عليها ، وقال سموه بالاجتماع :

«لقد طلبت الاجتماع بكم لأتكلم عما حصل في الكويت يوم الأربعاء الماضي ، الذي أسميه بـ«الأربعاء الأسود» ، مبينا سموه ان «ما حصل في ذلك اليوم أمر غير طبيعي بالنسبة إلى الكويت ، فأن يتجمع المواطنون ويقولون ما يريدون أمر لا نمانعه ،

وهو يندرج في إطار الحريات العامة وضمن الديموقراطية التي نعتز بها ونفتخر ، لكن أن يتم اقتحام بوابات مجلس الأمة وقاعة عبدالله السالم ، مع ما رافق ذلك من عبث وتكسير فهو أمر لا يجوز ومرفوض وغير مقبول» .

وأضاف سموه : «أقول للمعنيين بالأمر ، لقد كنتم تتظاهرون وحتى أنكم كنتم تشتمون في المظاهرات ، وحتى اللغة التي كان البعض يتحدث وينطق بها كانت لغة غريبة عن المجتمع الكويتي ، ومع ذلك كان يتم استيعاب الأمر تحت إطار الديموقراطية التي كنا نرى أنها تستوعب الأمور . لكن أن يتم اقتحام مجلس الأمة وقاعة عبدالله السالم وأن يدخل إلى بيت الأمة ١٥٠ شخصا من بينهم أعضاء في مجلس الأمة ، وأن يتم تكسير الأبواب والعبث والتخريب ، فهذا أمر لا يدخل في إطار الديموقراطية أو الحرية أو الرأي والرأي الآخر» .

وتابع سموه : «البعض يطالبون باستقالة رئيس الوزراء ويقسمون بأنهم سيقيلونه ، والسؤال هو هل استقالة الرئيس أمر من شأنهم ومن صلاحياتهم؟ أنا من أعين رئيس الوزراء وأنا من أقيل رئيس الوزراء وأنا من أقبل تعيين الوزراء ، هذا أمر منصوص عليه في الدستور إذا كان الحديث عن الدستور . أما أن يقسم أحدهم بأنه سيقيل رئيس الوزراء فهذا تعد على الدستور لمن يقول إنه يتمسك بالدستور» .

وأكد سمو الأمير : «لو كانت لدي نية أو فكرة لأجري تعديلا في منصب رئيس الوزراء ، فعلى هؤلاء أن يدركوا أنني لن أنساق وراءهم وهذا أمر لن أقبله . كيف أقيل من لم يسرق ومن لم يخالف الدستور؟ الأمر برمته قضية عداء شخصي» .

وشدد سموه على أن «ما قيل ، في يوم الأربعاء على وجه التحديد ، من شتائم ليس من الديموقراطية في شيء . فالديموقراطية لها حدود . الناس كانوا فرحين بالديموقراطية لكن ما حصل جعل الناس تنفر من الديموقراطية وتكرهها . وما حدث جعل الكثيرين من الناس يتساءلون ويفكرون ما إذا كانت الديموقراطية هي ما نراه؟» ، مشيرا إلى «ما رآه الناس من أحداث في يوم الأربعاء الأسود سواء من خلال اقتحام مجلس الأمة أو في إعلامنا دفع بالناس إلى أن تكره الديموقراطية» .

وأضاف : «يقولون إنهم يتمسكون بالدستور ويدعون إلى واجب المحافظة عليه ، وأنا أقول لهم ان من واجبي أن أحافظ على الدستور ، لكنهم للأسف هم من داس في بطن الدستور» .

وقال سمو الأمير : «يتحدثون عن الاستجوابات وحق الحكومة في الإحالة إلى

المحكمة الدستورية ، وهذا أمر ليس بجديد ، فمنذ كان النائب أحمد السعدون رئيسا لمجلس الأمة وتتم إحالة الاستجوابات إلى المحكمة الدستورية . علينا تقبل الديموقراطية وحكم المحكمة الدستورية» .

واستطرد سموه : «للأسف إنهم يجعلون بلدنا يختنق ، فهم لا يفكرون بعدد الجنسيات الموجودة في البلد . إن عدد المقيمين لدينا من جنسيات مختلفة يفوق العدد في الأمم المتحدة ، عليهم أن يفكروا في أمن البلد» .

وأضاف سموه : «لقد خرجوا علينا بموضوع الإيداعات المليونية وهم يعرفون أن الموضوع في عهدة القضاء والنيابة العامة ، فلماذا لا ينتظرون الأحكام؟ وأنا أقول حتى لو كان الحكم ليس في صالح رئيس الوزراء أو أي إنسان آخر فإنه سينفذ وسيطبق على أي كان . اتقوا الله في بلدكم ولا تنسوا أن الفتنة موجودة . أسألهم عدم إشعال الفتنة وحتى الفضائيات اجعلوها تبتعد عن الفتنة» .

«هل تتوقعون أن توافق الحكومة على قانون من المجلس فيه إضرار بالكويت؟ لا يمكن . فمن يسيء إلى الكويت لا نقبل به . وأنا لن أحل مجلس الأمة ولا الحكومة وسيكملان مدتهما الدستورية وستكون هناك انتخابات جديدة وحكومة ومجلس جديدان . انتظروا حتى نهاية عمر المجلس . كيف أعطل الحياة النيابية الآن والناس غير مهيئين للانتخابات في ظل الأوضاع القائمة نتيجة تأثرهم بالتصعيد الحاصل في الشارع . أليس من الممكن أن تفرز الانتخابات النتيجة نفسها؟» .

وجدد سموه التطرق إلى أحداث يوم الأربعاء قائلا : «للأسف ما حدث يوم (الأربعاء الأسود) أمر مؤسف . هناك سبعة من أفراد حرس المجلس تعرضوا لضربهم بالصاعق ، مع العلم أن هذا السلاح يفترض أنه غير موجود إلا لدى رجال الجيش والشرطة» .

«عندما كان يصدر حكم القضاء في كثير من القضايا الشخصية كنا نعفو ، حتى عندما كان أحد يخطئ في حق رئيس الوزراء كانت للرئيس رحابة صدر تدعو إلى التغاضي والتسامح ، أما ما حدث يوم الأربعاء فهو جريمة بحق الكويت والقانون سيطبق وسينفذ على المقتحمين .

وشدد سموه على «عدم استعمال القوة يوم الأربعاء مع المتظاهرين وأن أي عسكري لم يلجأ إلى القوة ، فقط ثلاثة عسكريين تصدوا لمهاجميهم بالعصي ، أما البقية فكانوا يقون أنفسهم من ضربهم بالحجارة وحتى النعال وزجاجات الماء الفارغة بالدروع الواقية» .

وبعد فتح باب الأسئلة عرّف عبدالحميد الدعاس رئيس تحرير جريدة «عالم اليوم» وقناة «اليوم»[(١)] بنفسه وهمّ بتوجيه السؤال فبادره سمو الأمير إلى القول : «عالم اليوم؟» .

«وأضاف سموه : «أنا شريك في الجريدة والقناة . أنتم شركاء لنا لأن أحد أبنائنا شريك معكم وأتمنى من الجريدة ومن القناة ألا تزيدوا من الفتنة» .

وعندما رد الدعاس بقوله «ما عندي أحد شريك» عقّب سموه : «لمن يعود المبنى الذي تستأجرونه؟ وعلى العموم يا عبدالحميد لا أحد يفيدكم . لا يفيدكم غير حبكم لبلدكم ، ويجب أن تبتعدوا عن الشخصانية . وأنا أتكلم عن سياسة عامة وليس عنك انت شخصيا»[(٢)] .

«من اقتحموا المجلس وبينهم نواب داسوا في بطن الدستور وسيحالون على النيابة لأنهم ارتكبوا جريمة في حق الكويت»

الأمير عن رموز «الأربعاء الأسود»:
سيحاكمون ويعاقبون... ولن نعفو عنهم



- لا حل للمجلس ولا تغيير للحكومة... ويتعدى على الدستور من يُقسم بأنه سيقيل رئيس الوزراء
- استجوابات كانت تحوّل إلى «الدستورية» عندما كان السعدون رئيساً للمجلس ... هل كان هناك انتقاص من الديموقراطية آنذاك؟
- «الإيداعات» أمام القضاء والأحكام ستطبق حتى لو كانت ضد مصلحة أكبر مسؤول
- سبعة من حرس المجلس تعرضوا إلى صواعق كهربائية مع أن هذا السلاح يفترض ألا يكون موجوداً إلا مع الجيش والشرطة
- نقطة دم أي كويتي أغلى من أي شيء في العالم... ورجال الأمن كانوا يحمون أنفسهم من ضربهم بالحجارة والزجاجات والنعال أكرمكم الله
- الجميع سيعملون معاً والأمر مستقبلاً سيكون أفضل عشرين مرة من الوضع الحالي
- الدويسان لم يذكر السعودية... هم فتحوا الباب لاستغلال الموضوع والإخوان في المملكة يعرفون أن هؤلاء الجهلة لا يمثلون الحكومة

لقاء سمو الأمير برؤساء تحرير الصحف

(الراي الكويتية)

---

(١) صحيفة «عالم اليوم» وقناة «اليوم» من أهم الداعمين لكتلة المعارضة .

(٢) جريدة الراي الكويتية ٢١-١١-٢٠١١ ، ص٦ .

انقسم الشعب الكويتي بعد هذه المقابلة إلى فسطاطين ، أولهما يؤيد سمو الأمير في ما سيتخذه من إجراءات ضد أبطال «الأربعاء الأسود» حيث نشر هؤلاء بيانات تستنكر ما قامت به المعارضة من فوضى وأقامت تجمعاً مؤيداً للحكومة في ساحة الإرادة ، أما الحكومة وأجهزتها الأمنية فبدأت بالتحري في حادثة الاقتحام وصياغة التهم التي ستوجه إلى المقتحمين ، أما فسطاط المعارضة فرفض إطلاق صفة «السواد» على يومهم المجيد وأطلقوا عليه اسم «الأربعاء الأبيض» ، وقد آزر نواب المعارضة وجماهيرهم المقتحمين بصلابة في مواجهة التهم التي وجهت إليهم والتي تصل عقوباتها إلى السجن المؤبد .

عقدت المعارضة العديد من التجمعات لمناصرة المعتقلين (المقتحمين) في «ساحة الإرادة» وأمام مبنى المباحث الجنائية وقصر العدل ، وقد شهدت بعض هذه التجمعات احتكاكاً بقوات الأمن مما أدخل البلاد في سلسلة من الأزمات ولدت كل منها الأخرى ، وفي السابع والعشرين من نوفمبر ، حسم الوزراء هلال الساير وعبدالوهاب الهارون ومحمد العفاسي الأمر بتقدمهم بالاستقالة من الحكومة اعتراضاً على الطريقة التي تتعامل بها مع الأحداث ، مما أعطى دفعة معنوية قوية للمعارضة المنتشية بانضمام نواب «كتلة العمل الوطني» إليها بعد مهاجمتهم لرئيس الوزراء وتهديدهم له بالاستجواب .

بهذا لم يعد أمام الشيخ ناصر المحمد سوى التقدم باستقالته إلى سمو الأمير في الثامن والعشرين من نوفمبر ، وفي اليوم نفسه حشدت المعارضة تجمعاً ضخماً في «ساحة الإرادة» لم تشهد الكويت مثله من قبل طالبت فيه بقبول استقالة الحكومة ، وحل مجلس الأمة ، ومحاسبة القبيضة ، والإفراج عن المتهمين في قضية الاقتحام ، وقد أشارت الصحف إلى أن أعداد حضور هذا التجمع تراوحت ما بين الـ٣٠ و ٦٠ ألفاً .

فهم سمو الأمير الرسالة «العددية» لهذه الجموع فعقد اجتماعاً استثنائياً لمجلس الوزراء استمع فيه إلى آراء الوزراء الذين عبروا له عن عدم رضاهم عن الطريقة التي تعاملت بها الحكومة مع قضية الإيداعات المليونية بشكل عام ، ومع رفض الاقتراح الذي تقدمت به «كتلة العمل الوطني» بندب نائبين إلى البنك المركزي للاطلاع على حسابات النواب بشكل خاص ، فقبول هذا الاقتراح كان سيبعد الشبهات عن

الحكومة ويؤمّن لها تأييد «كتلة العمل الوطني» وقطاع كبير من أبناء الشعب الكويتي ، لكن مبالغة الحكومة في الاستقواء بأغلبيتها جعلتها تخسر التأييد الشعبي وتفقد جزءا مهما من حلفائها ، وهذا ما يجعل خيار الاستقالة أقل الخيارات كلفة على الحكومة والحكم على حد سواء[1] .

فما كان من سمو الأمير سوى التنازل عن تصريحه السابق بعدم قبول استقالة الشيخ ناصر المحمد ، وقبل بها لتطوي الكويت بذلك حقبة الشيخ ناصر وحكوماته السبع ، وفي الثلاثين من نوفمبر ٢٠١١ أصدر سمو الأمير أمراً أميرياً بتعيين الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيساً للوزراء ، رحبت المعارضة بهذه الخطوة وطالبت سمو الأمير باستكمال «معروفه» بحل مجلس الأمة (القبيضة) والدعوة إلى انتخابات مبكرة .

أزمة دستورية كبيرة

وفي الرابع من ديسمبر ، أدى الشيخ جابر المبارك اليمين الدستورية أمام سمو الأمير منفرداً مما أثار تساؤلاً حول مدى الشرعية الدستورية لهذه الممارسة ، فهذه المرة الأولى التي يؤدي فيها رئيس الوزراء اليمين الدستورية قبل تشكيل الحكومة ، وخصوصاً أنه ما زال يشغل منصب وزير الدفاع في حكومة تصريف العاجل من الأمور التي يرأسها الشيخ ناصر المحمد ، أما الإشكال الدستوري الآخر فكان بعدم جواز قيام حكومة «تصريف العاجل من الأمور» باتخاذ قرارات مصيرية كرفع كتاب «عدم التعاون» مع المجلس والذي يتمكن على ضوءه سمو الأمير من حل المجلس ، وبالتالي فلا بد من استكمال رئيس الوزراء الجديد لتشكيل حكومته ومن ثم أداء اليمين الدستورية أمام سمو الأمير حتى تصبح الحكومة كاملة الشرعية ، بعد ذلك يمكنها رفع كتاب «عدم التعاون» مع المجلس ، وهذا ما لم يحدث[2] .

فبالرغم من الشبهات الدستورية المحيطة بشرعية الحكومة فإن سمو الأمير أصدر مرسوماً بحل مجلس الأمة «والعودة إلى الأمة لاختيار ممثليها» ، وقد حاول رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي والخبير الدستوري الدكتور محمد المقاطع التشكيك

---

(١) جريدة القبس الكويتية ٢٩-١١-٢٠١١ ، ص١ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ٥-١٢-٢٠١١ ، ص٤٤ .

بدستورية هذا الحل لكون رئيس الوزراء الجديد «اجتمع مع أشخاص ولم يجتمع مع وزراء لأن الحكومة السابقة انتهت بمجرد تكليف رئيس مجلس وزراء جديد ، وكان الحل الأمثل والدستوري تشكيل حكومة جديدة تؤدي اليمين الدستورية أمام سمو الأمير وبعدها ترفع إليه طلب حل مجلس الأمة ، أما إذا كانت الظروف الحالية تحتاج إلى إصدار مرسوم الحل بأسرع وقت فكان بإمكان الشيخ جابر المبارك أن يعتمد الوزراء السابقين في حكومته الجديدة التي باستطاعتها رفع طلب حل مجلس الأمة إلى سمو الأمير بدواعي المحافظة على المصالح العليا للبلاد»(١) .

على الجانب الآخر أصر الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي ورئيس إدارة الفتوى والتشريع فيصل الصرعاوي على أن مرسوم الحل سليم دستورياً ، وهذا ما أدخل البلاد في دوامة من الآراء القانونية والتصريحات الداعية إلى الطعن بهذا الحل مما اضطر السلطة إلى تشكيل «لجنة ثلاثية» لفحص قرار الحل وتصحيحه من الناحية الدستورية ، وقد خلصت اللجنة إلى ضرورة سحب مرسوم الحل وإعادة تشكيل حكومة جديدة «كاملة الشرعية» لتؤدي القسم أمام سمو الأمير ، ومن ثم ترفع لسموه كتاب حل المجلس فيصدر سموه مرسوماً جديداً ، وهذا بالطبع ما حصل مع استثناء خلو الحكومة من الوزير النائب أو الوزير «المُحلل» ، مما جعل الخبير الدستوري محمد المقاطع يصر على رأيه بعدم دستورية مرسوم الحل قائلاً :

«إن ما حصل ليس في مصلحة البلد حيث المضي في إجراءات ليست صحيحة دستورياً ومن الخطورة السكوت عنها لأنها ستدخل البلد في أزمة دستورية كبيرة وتفتح الباب أمام طعون عديدة وأمام محاكم مختلفة ، مشددا على ضرورة تصحيح هذه الإجراءات الدستورية خاصة وأنه لايزال هناك متسع من الوقت ، مؤكداً أنه على ثقة بحكمة سمو أمير البلاد - حفظه الله - لتصحيح كافة الإجراءات المتخذة وإبعاد البلاد عن أي أزمات دستورية» .(٢)

---

(١) جريدة الراي الكويتية ٧-١٢-٢٠١١ ، جريدة الوطن الكويتية ٧-١٢-٢٠١١ ، ص١ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ٧-١١-٢٠١١ ص١ ، جريدة الوطن الكويتية ٨-١١-٢٠١١ ص١ ، جريدة الوطن الكويتية ١٧-١٢-٢٠١١ ص٤٩ .

لم يحظ رأي المقاطع بأي اهتمام جدي من المجاميع السياسية المنشغلة بالاستعداد للانتخابات القادمة، خصوصاً بعد إعلان رئيس مجلس الأمة السابق أحمد السعدون عن اعتقاده بدستورية مرسوم الحل، وقد تزامن ذلك مع توافد عدد كبير من نواب المجلس السابق على النيابة العامة للتحقيق في قضية «اقتحام المجلس» و«قضية الإيداعات المليونية» التي حاول المتهمون فيها التخفي وتمويه الآخرين أثناء دخولهم وخروجهم من التحقيق حتى لا تلتصق بهم تهمة القبض والرشوة.

أيضاً تزامنت هذه القضايا مع موجة عنيفة من الاضرابات لموظفي مختلف قطاعات الدولة، بدأت هذه الاضرابات بموظفي القطاع النفطي ثم وزارتي العدل والكهرباء والبنوك وإدارة الفتوى والتشريع، ولم ينتظر طويلاً موظفو لجنة المناقصات والجمارك والطيران للحاق بقطار الاضرابات، بل أن طلبة المدارس لحقوا بهؤلاء وأضربوا عن الدراسة اعتراضاً على نظام توزيع الدرجات، وقد سارع نواب المعارضة لتأييد هذه الاضرابات بالمشاركة حيث تزعم النائبان مسلم البراك ووليد الطبطبائي أغلبها، بل إن الطبطبائي تصدر موظفي الإطفاء في اقتحام المبنى العام للإدارة والتهجم على مسؤوليها[1].

حاولت الحكومة تهدئة الوضع عبر اطلاق وعود تخديرية بدراسة الرواتب وزيادتها، لكن الاضرابات استمرت وتم تنفيذها في بعض القطاعات، مما اضطر الحكومة للرضوخ في نهاية الأمر والاستجابة لزيادة الرواتب وتخصيص المزيد من الامتيازات الوظيفية، وقد تقبلت الحكومة خسارة معركة الزيادات رغم تحذيرات وزير ماليتها مصطفى الشمالي بأن الميزانية لن تتمكن من تحمل هذه الكلفة في حال هبوط سعر البرميل وأن الدولة قد تضطر لخفض سعر الدينار والسحب من الاحتياطي العام وتسييل الاستثمارات الخارجية من أجل الوفاء بهذه الرواتب العالية.

أيضاً حارب وزير التربية أحمد المليفي الزيادات الشاملة للمعلمين وحاول استبدالها بنظام «البونص» الذي يربط ما بين أداء المعلم والمكافأة التي يحصل عليها،

---

(١) حكمت محكمة الجنايات في قضية اقتحام مبنى الإدارة العامة للإطفاء بحبس الدكتور وليد الطبطبائي وخمسة من موظفي الإدارة سنتين مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات يلتزم فيها بعدم العودة للجريمة السابقة، وقد صدر الحكم في ٢٦-٥-٢٠١٣.

إلا أن أعضاء المجلس لم يوافقوا على هذا المبدأ وصوتوا بـ٤٥ صوتاً لصالح الزيادة الشاملة .

الاعتصامات تسخن في الكويت ... 250 إطفائيا اقتحموا مكتب المدير العام

الطبطبائي يرحب برفع إدارة الإطفاء قضية ضده

أكدتا أن كلفة الزيادة أقل من كلفة تعطيل العمل يوما واحدا

«الشعبي» و«التنمية والإصلاح» تدعمان عمال «النفط»:
من موقع الإضراب إلى قاعة عبدالله السالم

- البراك لـ «الراي»: داعمون للإضراب وعلى «الأعلى للبترول» ألا يلعب سياسة في الموضوع لانعكاساته الخطيرة
- المسلم لـ «الراي»: على الحكومة قراءة مضمون «الرسالة» النقابية وعدم المجازفة بحلول ترقيعية
- الطبطبائي لـ «الراي»: الإضراب آخر الدواء بعد أن نكثت الحكومة بوعودها

اعتصام طلابي خجول أمام «التربية» وحضور أمني كثيف

نظام الدرجات يشجّع الدروس الخصوصية ويربك التعليم

دعاية انتخابية

القانونيون أضربوا عن «العمل» بمؤازرة «العمل الشعبي»:
الكويت بلا أوراق رسمية... حتى إشعار آخر



تأييد نواب المعارضة لجميع الاضرابات
(صحف مختلفة)

ومع اقتراب العام ٢٠١١ على النهاية ، عقد رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي قمتهم الثانية والثلاثين في المملكة العربية السعودية ، وافتتح الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجلسة الافتتاحية بدعوة زعماء دول الخليج لتجاوز مرحلة «التعاون» والتوجه نحو تحقيق «الوحدة» بين دول المجلس ، جاءت هذه الدعوة كمفاجأة غير متوقعة حيث إن تعاون دول المجلس لم يصل إلى الدرجة المطلوبة خلال الثلاثين سنة الماضية ، وقد شهد العام ٢٠١١ وفاة ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز ، وتعيين الأمير نايف بن عبدالعزيز ولياً للعهد .

أيضاً شهد الشهر الخامس من ٢٠١١ قيام فرقة أمريكية باغتيال زعيم تنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن أثناء وجوده في باكستان ، وقد أثارت هذه العملية غضب الحكومة الباكستانية بسبب عدم قيام الفرقة الأمريكية بأخذ الإذن منها قبل تنفيذ العملية ، أثار مقتل بن لادن لغطاً كبيراً في الكويت حيث أظهرت وفاته الشعبية الجارفة التي كان يتمتع بها بين رموز التيار السلفي الذين أبنوه وترحموا عليه مما أحرج السلطات الكويتية أمام نظيرتها الأمريكية .

إحلال ولاء الفرد للقبيلة

استقبلت الكويت عام ٢٠١٢ بأجواء سياسية ساخنة بسبب الموسم الانتخابي ، بدأت هذه السخونة بتوافد مجموعتين من الأعضاء السابقين إلى النيابة العامة للتحقيق في قضيتي الإيداعات المليونية واقتحام المجلس ، كان من الواضح أن المزاج الانتخابي يميل إلى المجموعة الثانية المنتشية بانتصارها على رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد الصباح ، أما المجموعة الأولى فلم يتجرأ عدد لا بأس به من نوابها على خوض الانتخابات بعد التصاق لقب «القبيضة» بهم .

ومع بداية الأسبوع الأول أعلنت القبائل الكبرى في الدائرتين الرابعة والخامسة عن أسماء مرشحيها الفائزين بانتخاباتها الفرعية ، ضاربة بعرض الحائط حكم المحكمة الدستورية الصادر قبل أسابيع قليلة بتأييد تجريم هذه الانتخابات حيث جاء فيه :

«مثل هذه الانتخابات التي تناقض أسس النظام الديموقراطي الذي يقوم عليه نظام الحكم في البلاد طبقاً للمادة (٦) من الدستور ، كما أنها تخالف جوهره ، باعتبار ان الدستور في المادة (٨٠) لم يكتف بتقرير الاقتراع العام لاختيار أعضاء المجلس

النيابي بل أيضاً جعله مباشراً ، متخذاً من ذلك أساساً لنظام الانتخاب حتى يكون التمثيل صحيحاً وتشترك الأمة بأسرها فيه ، كما أن رائد المشرع أيضاً في تجريم هذه الانتخابات كان لدرء خطر جسيم يهدد نسيج المجتمع الكويتي وترابط أفراده ، سواء من ناحية مضمونها ، بتقسيم المجتمع لاعتبارات مردها إلى نزعاتهم العرقية ، أو عصبيتهم القبلية أو الطائفية ، وبث الفرقة والتناحر والتشاحن بين أبناء القبائل والطوائف بصفة عامة ، وبين أبناء القبيلة أو الطائفة الواحدة بصفة خاصة ، أو من جهة الآثار التي ترتبها من تقويض قيم المواطنة ، وإحلال ولاء الفرد للقبيلة أو الطائفة ، محل ولائه لوطنه ، فتتحول بذلك إلى أداة لقطع أواصل التراحم بين أفراد المجتمع الواحد ، ومعولاً لهدم نسيج المجتمع الكويتي وترابط أفراده ، وما يستتبعه ذلك من وجوب استقلال النائب وتحريره من ضغط الفئة أو الطائفة التي ينتمي إليها وتأثيرها عليه ، حتى تكون المصلحة العامة هي العليا» .

أيضاً شهد الموسم الانتخابي قضية أخرى مثيرة للجدل ، وهي قرار اللجنة المشرفة على الانتخابات شطب النائب السابق فيصل المسلم من قوائم الترشيح بعد إدانته بتهمة «إفشاء سر مصرفي» في القضية المرفوعة ضده من بنك «برقان» على ضوء كشفه للشيك المقدم من الشيخ ناصر المحمد للنائب السابق ناصر الدويلة ، وقد قامت اللجنة بإلغاء الشطب بعد تظلم المرشح وتهديد عدد من مرشحي المعارضة بمقاطعة الانتخابات إن استمر الشطب ، وكانت المعارضة قد أعلنت عن أولوياتها الانتخابية من خلال التوقيع على ميثاق تجمع «نهج»[1] الذي نص على الآتي :

«نحو مزيد من نزاهة وشفافية العمل السياسي نتعهد نحن الموقعون أدناه بالعمل والسعي على إقرار القوانين التالية بمجرد وصولنا إلى مجلس الأمة :

١- قانون كشف الذمة المالية .
٢- قانون حماية المبلغين عن الفساد .
٣- قانون تجنب تعارض المصالح .
٤- قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد .
٥- قانون استقلال القضاء .
٦- قانون إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات .»

(١) جريدة الراي الكويتية ٢٥-١-٢٠١٢ ، ص٧ .

راح أسبك براسك!!

ومع اقتراب يوم الاقتراع ، بدأت الحملات الانتخابية في الغليان ، فعقد مرشح الدائرة الثالثة محمد الجويهل في مقره الانتخابي ندوة خصصها للهجوم على «مزدوجي الجنسية» ومرشح الدائرة الرابعة الدكتور عبيد المطيري الذي همزه بالقول :

«دكتور في الجامعة سبق وأن وصف الكويتيين بالكلاب . . إلا أنه هو الكلب ابن ستين كلب . . وإذا يعتقد بأن قبيلته تحميه راح ندوس على قبيلته» .

فما كان من الدكتور عبيد المطيري (الذي كان يعقد هو الآخر ندوة في مقره الانتخابي) إلا التوجه بالحديث إلى رئيس الوزراء قائلاً :

«اسمع يا رئيس الوزراء . . . أنا الكلام إللي وصلني اليوم عن نفسي احتراماً وحشمة للحضور بتغاضى عنه . . . لكن قسماً بالله أنا ما راح أسبهم راح أسبك إنت بـ راسك . . وديبر بالك . . هذي ماهي بس انتخابات . . الله يلعن أبو موقف ما يُترجم ترجمة عملية . . . تكررت المسألة وصارت لكم عادة والعادات هذي ما نبيها تصير معنا . . . إذا انتوا متعودين تشتمون ناس وتروح تحب إيدينكم أنا أقول إللي يشتمنا بـ نقصّ لسانه . . .

فيا وزير الداخلية اسمع الكلام إللي يوصلك ويتعداك . . العبارات إللي قيلت في حقي اليوم أنا ممكن أتنازل عن حقي . . . أنا عبيد محمد أستاذ القانون وأعرف أتعامل مع الأقزام . . . أنا ألحين أقول لكم . . اسمع . . إذا لم يطبّق القانون قسماً بالله لـ أطبقه بنفسي لأنكم أصلاً مش محترمين . . ولذلك لا تشتمونا ولا تجربون صبرنا أكثر مما صبرنا . . لأن بصراحة تجاوزتم كل الحدود . . . تجاوزت المسألة إن كل واحد يشتمنا تحبونه وتقربونه وتعطونه . . .

فـ خلاص . . إذا انتوا في حالة حرب ياخوي فرِّع وقول أنا في حالة حرب معاكم وحنا نرد عليك . . . ولذلك لا تحدنا نقول نرفض تطبيق القانون . . الآن عندك ثلاث . . . أربع ساعات تطبق القانون . . ويا ويلك إن ما طبقت القانون . . . أنا تم الاعتداء علي أمام الكرة الأرضية . . ورحت ورفعت قضية . . القضية صارلها سنة كل ما رحت قالوا لي في تحريات المباحث . . طيب هذي دولة!!؟ الله يخرب بيتكم انتوا وإللي حاطينكم . . إذا ما تعرفون تحريات حنا نسوي لكم تحريات . . الأمر الآخر . . نحن نعلم حقدكم الدفين على كل ما هو قبلي . . هذه حقيقة تنعكس في القرارات الحكومية . . وخلوا عنكم لما تقولون والله حنا قبليين وحنا قريبين للقبائل . .

والله إن كذب . . أقسم بالله إن كلام فاضي . . . » .

فور انتهاء الدكتور عبيد من ندوته توجه المئات من أبناء قبيلته إلى منطقة «العديلية» للهجوم على مقر محمد الجويهل وحرقه ، لم تسفر هذه الحادثة عن خسائر بشرية لكنها جرحت الطابع «السلمي» للانتخابات الكويتية ، وقبل أن يفيق الناس من صدمة إحراق مقر الجويهل ، قام العشرات من أبناء قبيلة «مطير» بالهجوم على مقر قناة «الوطن» الفضائية أثناء وجود المرشح نبيل الفضل في أحد برامجها بالرغم من أنه لم يسئ لهم ، وقد قام هؤلاء بمحاولة اقتحام القناة وتخريب الممتلكات المحيطة بها بغية الوصول إلى المرشح والاعتداء عليه في ليلة الانتخاب[1] .

هاجم أحد مرشحيها واعتدى على القبيلة باللفظ

آلاف من المطران أحرقوا مقر الجويهل في العديلية

■ الوسمي: 4 ساعات لتطبيق القانون.. أو نطبقه بأيدينا



(١) حكمت المحكمة بالسجن لمدة سنتين على مقتحمي قناة «الوطن» لكن أصحاب القناة تنازلوا عن القضية بعد «جاهية» قبيلة مطير وأهالي المقتحمين .

الزحف على هيبة القانون يتواصل

17 جريحا في اعتداء على «الوطن»



حرق مقر المرشح محمد الجويهل والاعتداء على مقر تلفزيون «الوطن»
(القبس الكويتية)

الأغلبية النيابية

في اليوم التالي، الثاني من فبراير، توجه الناخبون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس الأمة الرابع عشر في تاريخ الكويت، فجاءت النتائج بالعديد من المفاجآت كان أولها نجاح ١٩ نائباً جديداً يميل غالبيتهم إلى كتلة المعارضة، وقد حقق النائب مسلم البراك المفاجأة الثانية بكسره رقمه القياسي السابق وحصوله على ٣١٠٠٠ صوت في الدائرة الرابعة، أما النتائج الأخرى فجاءت في مصلحة التيارات السياسية الدينية حيث ارتفع عدد نواب الإخوان من ٢ إلى ٦ أعضاء، بينما فقد مرشحو التيارات الليبرالية (كتلة العمل الوطني) أغلب مقاعدهم بما فيها المقاعد النسائية(١).

---

(١) علق الشيخ أحمد الفهد على هذه النتائج لاحقاً في مناظرة تلفزيونية على قناة «أبو ظبي الرياضية» في العاشر من يناير ٢٠١٣ قال فيها:

«أنا قدمت استقالتي قبل الاستجواب... لكن ألحين الساعة المباركة جيبوا المستجوبين ==

ومن اللافت للنظر أن الدائرة الرابعة تفوقت على الخامسة في محاربة الفرعيات حيث فشلت فرعية قبيلة «مطير» في الرابعة في إيصال أي من مرشحيها الأربعة ،

== وقعدوهم ثلاثتهم جدامي أجاوبهم عالأربعة محاور دون تردد . . . أنا ما وقفت على المنصة لتفنيد الاستجواب أولاً لأني وزير التنمية وجايبين لي محورين رياضة!! وثانياً دون تردد الاستجواب لله الحمد كان استجواب سياسي أكثر مما هو استجواب فني . . .

الكل يتذكر أن الحكومة مع بعض الأعضاء تجمعوا على أساس يبون يصعدوني فوق وبـ يطيحوني بالمنصة لكن لله الحمد خضت المعركة تحت وأخذت الأغلبية وحُول الاستجواب إلى اللجنة التشريعية وابتعدت وانحل مجلس الأمة وجاءت الانتخابات وسقط أربعة من إللي قدموا الاستجواب . . . » .

مستعد لمواجهتهم «رياضياً واقتصادياً وسياسياً وإذا يبون فوقها اجتماعياً حياهم الله . . . كانت خيانة داخل مجلس الأمة الكويت كلها شافتها . . . وجزاهم الله ألف خير أهل الكويت أنصفوني في أول انتخابات خرج رئيس الحكومة وسقط أربعة من التجمع إللي قدم الاستجواب وسقط أغلب من كان يتآمر لإسقاطي في هذا الموضوع . . . ونجحت أغلبية ٣٥ . . .

شوف شوف . . جتنا معلومات في الليل وتأكدنا منها في صباح يوم الجلسة . . بأن هناك تحرك بين فئة والحكومة السابقة لإبعادي عن الحكومة «إرضاوة» حق فئة معينة أطلقت رصاصاتها بوجه رئيس الحكومة في لحظة «ارحل» . . . فكان من الواجب أو التكتيك المضاد لهذا العمل أن تُدار الجلسة تحت لا تُدار على المنصة . . حتى لا تقوم الخطة كما رُسمت . . ما يجرونك على معركتهم انت تجرهم على معركتك . . .

وأدرناها من تحت لتحويلها للجنة التشريعية ولله الحمد أنصفني أعضاء مجلس الأمة وكانت الأغلبية تصويتها إلى تحويلها إلى اللجنة التشريعية . . . إهني انفضحت الأصوات . . . أقول لك هذا الكلام شهر سبعة . . وتكتيكياً تم هذا الجانب . . وتفاجأ الكويتيين باللي صار . . وانزعجوا لأن الكويتيين ما يحبون هالأطباع . . .

شهر سبعة . . . من سبعة إلى ١١ صار هناك حراك شباب وسياسي في الشارع قاده أصحاب الفكر وأصحاب الرأي السياسي . . . ما أقول أنا إللي قدته وأنا إللي وراه . . . ونتج عن هذا الموضوع استقالة رئيس الحكومة وحل مجلس الأمة ثم أتت انتخابات جديدة . . . سقط من السبعتعش خمستعش . . نجح أثنين . . . والإثنين إللي نجحوا كلهم بأقل من خمسين بالمئة من أصواتهم إللي كانوا ماخذينها قبل سنتين . . .

ولذلك أنا بالاستجواب قلت يا أهل الكويت أنتم أنصفتوني . . . لو أحج فيهم على راسي ما أوفيهم حقهم . . وعز الله ما كذبت . . . لأن أهل الكويت ما يرضون بهذه الأطباع . . » .

بينما نجحت فرعيات قبيلة «العوازم» و«العجمان» في إيصال ٧٥٪ من مرشحيها في الدائرة الخامسة ، أيضاً كشفت نتائج الانتخابات عن تطرف الناخب الكويتي حيث تمكن أغلب أصحاب الطرح المتطرف من تحقيق النجاح في الانتخابات ولا سيما مرشح الدائرة الثالثة محمد الجويهل ، وقد اعترض العديد من المرشحين الذين لم يحالفهم الحظ في النجاح على نتائج الانتخابات فتوالت الطعون عليها .

لم يتمالك نواب المعارضة أنفسهم أمام هذه النتائج المشجعة ، فبدأ كل منهم بالإعلان عما ينوي القيام به من تغييرات في الأيام القادمة ، فأعطى النائب عبيد المطيري «المفسدين» مهلة ٢٤ ساعة لمغادرة البلاد قبل تعرضهم للمحاسبة ، وأعلن النائب أسامة المناور عن رغبته بإزالة الكنائس الجديدة في الكويت ، أما النائب

المناور يطالب بطرد السفير الاميركي.. ومقاطعة المنتجات

محمد هايف لـ«الراي»:
الكويت دولة إسلامية... لا مدنية



هايف: نعلن أننا بجمع الأموال لتسليح الجيش السوري الحر ضد طاغية الشام

الندوة الاولى لتطبيق الشريعة

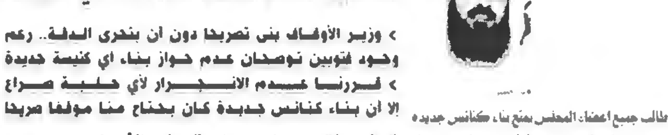
تحرّك نيابي لتعديل المادة الثانية وأسلمة القوانين



أسامة المناور: لا مانع بعد إقرار قانون «الحشمة» أن نتقدم بآخر للإلزام بلبس الحجاب

لم أقصد الكنائس القديمة

المناور: نعم سنقف ضد بناء اي كنيسة جديدة



مانع العجمي: «البلدي» رفض كنيسة «المهبولة» وسيرفض كنيسة «جليب الشيوخ»

لا يجوز بناء دور عبادة مسيحية في ارض الإسلام

تسابق نواب «الأغلبية النيابية» على السعي للـ«أسلمة» ، مع ملاحظة أن النائب مانع العجمي هو عضو المجلس البلدي ولا يرتبط بالأغلبية ، ووجوده هنا لتشابه الموضوع فقط
(صحف مختلفة)

محمد هايف فأعلن عن رغبته بتعديل المادة الثانية من الدستور وجعل الإسلام المصدر الوحيد للتشريع بعد أن أصبحت الأرض «خصبة» لذلك . وفي الرابع من فبراير شارك النائب وليد الطبطبائي العشرات من الجماهير السورية والكويتية في اقتحام مبنى السفارة السورية في الكويت واتلاف محتوياتها ، وقد حذر الطبطبائي وزملاؤه في المعارضة وزير الداخلية من معاقبة المشاركين في هذا الاقتحام ، بل إن النائب محمد هايف هدد الحكومة بحرق السفارة السورية في حال امتناعها عن طرد السفير السوري[1] .

بعد ذلك بدأ نواب المعارضة في التنسيق المسبق لتوزيع المناصب الكبرى داخل المجلس ، فتم الاتفاق بين نواب التيار الديني و«كتلة العمل الشعبي» على التصويت للنائب أحمد السعدون لرئاسة المجلس مقابل موافقة الشعبي على تعديل المادة الثانية من الدستور ، وأعاد نواب المعارضة تنظيم أنفسهم في كتلة جديدة أطلقوا عليها اسم كتلة «الأغلبية النيابية» المكونة من ٣٢ نائباً والتي طالبت رئيس الوزراء بـ تسعة مقاعد وزارية كحد أدنى لها للمشاركة في الحكومة .

رفضت الحكومة هذا الطلب ، وعرضت على الكتلة ثلاثة مقاعد وزارية كحد أعلى ، إلا أن الأغلبية رفضت هذا العرض فتم الإعلان عن التشكيل الحكومي الجديد في الرابع عشر من فبراير ٢٠١٢ ، وقد خلا هذا التشكيل من العناصر النسائية وضم النائب المعارض شعيب المويزري كوزير محلل ، في اليوم التالي عقد مجلس الأمة الجديد أولى جلساته ، وتمكنت كتلة الأغلبية من إعادة النائب أحمد السعدون لرئاسة المجلس بعد انقطاع دام ثلاثة عشر عاما ، وقد خاض النائب محمد الصقر المنافسة لكنه لم يتمكن من الحصول على أكثر من ٢٦ صوتاً ، أيضاً تمكن نواب الكتلة من إيصال النائب السلفي خالد السلطان إلى كرسي نائب رئيس المجلس بـ٣٥ صوتاً ، متغلباً بذلك على النائب (الشيعي) سيد عدنان عبدالصمد ، الذي حصل على ٢٤ صوتاً ، والنائب عبيد المطيري الحاصل على ستة أصوات .

---

(١) جريدة الراي الكويتية ٥-٢-٢٠١٢ ص١ ، جريدة الوطن الكويتية ٦-٢-٢٠١٢ ص١ ، جريدة القبس الكويتية ١٧-٢-٢٠١٢ ص١ .

عش العنكبوت

لم تكن منافسة النائب عبيد المطيري لزميله في «كتلة الغالبية» (خالد السلطان) على منصب نائب الرئيس المفاجأة الوحيدة للكتلة ، ففي التاسع عشر من فبراير عقد نواب الكتلة ندوة خصصت للحديث عن معتقلي (قبيلة مطير) في قضية اقتحام قناة «الوطن» خاطب فيها الدكتور عبيد الحضور وزملاءه النواب قائلاً :

«أنا أقول الآن . . لطالما تعمدَت السلطة مراراً وتكراراً تحقيركم . . . أنا أقول سـ أوقِّع اليوم - الليلة - صحيفة استجواب رئيس الوزراء وأبيكم توقعون معاي . . . قسماً بالله الذي لا إله إلا هو لا يعنيني لا البرلمان . . ولا مقعد البرلمان . .

وأقول من هذا المكان . . الأخ رئيس الوزراء . . الشخص الطيب . . أنا أعلم أنك أنت وحكومتك مثل عش العنكبوت . . نفخة وحدة تطيركم والكل يعلم بذلك . . . ولذلك إللي يحميك الآن مجموعات نيابية تسعى قدر المستطاع للإبقاء على هذه الحكومة . . . لكن أنا لا تعنيني هذه الاتفاقات في شيء . . .

هنا حاول القائمون على الندوة التدخل وتمرير ورقة للدكتور عبيد إلا أنه ردها وقال : «لا هذي المسائل تُقدم لغيري» وأكمل حديثه قائلاً : «أنا عن نفسي والله لو أقدم الاستجواب منفرداً ولو ما يصوتلي إلا واحد ما عندي مشكلة . . . لكن تهدئة على حساب الكرامة مرفوض . . . مرفوض يا أخ رئيس الوزراء . .

نحن على استعداد . . . أن ندخل هذه الحرب منفردين . . . ولذلك إخواني أعضاء البرلمان المحترمين الموجودين والغير موجودين . . الليلة بـ أوقِّع الصحيفة . . . إللي بـ يوقعها معاي حياه الله . . . يبون يحلون البرلمان!؟ على وجهه . . كرامتنا أغلى ألف مرة من البرلمان . . .

صحيح إن ما حنا دولة وما عندنا دبابات وطيارات . . . لكن عندنا كرامتنا إللي ما عندنا استعداد أن نتنازل عنها لأي شخص . . . ولذلك أنا بـ أعطي إخواني الليلة فرصة . . . يستخيرون ويعلموني . . . وباجر الوعد في مجلس الأمة» .

صفّق الحضور طويلاً لهذه الكلمة إلى أن جاء دور النائب مسلم البراك في الحديث فهتفت عليه الجماهير «وقِّع . . وقِّع» فرد عليهم قائلاً :

«أقول للدكتور عبيد . . . أنت جيت ووقفت هني وقلت هذا الكلام . . وطبعاً هذا الكلام لم يحصل إني أنا أصلاً كان هناك اتفاق . . . كان بإمكان الدكتور عبيد

أن يعرض هذا الأمر . . .

أنا أعرف إن الدكتور عبيد يسهر . . . أقول له إشحقه تقول نستخير وإلا باجر وعدنا!؟ لا وعدنا الساعة إثنعش الليلة . . . خلني أشوف أنا الصحيفة إللي عندك شنهي . . . وشنهي أوضاعها . . . ولو قايل لنا هذا الكلام اليوم لما وقفنا عند إخوانا في الأغلبية البرلمانية . . . لـ أغنانا هذا الأمر عن كثير من الكلام . . . أنا قاعد أقول لك لأ . . . أنا رايح للديوانية . . . والساعة إثنعش أنا عندك . . . جهِّز صحيفتك خل أشوفها . . . جهِّز صحيفتك . . .

فلذلك أنا أقول للأخ عبيد إذا كانت صحيفتك مطبوعة . . وطابعها وخالص أنا عندك الساعة إثنعش . . » .

اتخذ النائبان محمد هايف ومبارك الوعلان (المنتميين إلى قبيلة مطير) موقفاً مماثلاً لموقف النائب مسلم البراك في إعلان استعدادهما التام للتوقيع على صحيفة الاستجواب ، لكن النائب فلاح الصواغ (ينتمي إلى قبيلة العوازم)كان له موقف آخر ، فتحدث وسط مقاطعات مستمرة من الحضور قائلاً :

«الكلام موجه لقبيلة مطير . . أسألكم بالله تشكون في تقديري لكم؟ . . .

طيب يا إخوان . . في عمل يكون بهالطريقة؟ بدون ترتيب . . بدون تنسيق . . بدون مشاورة إخوانكم في الأغلبية في مجلس الأمة!؟

«مقاطعة»

أرجوك رجاء خلني أكمل كلامي وصلِّ على النبي . . أنا مواقفي معروفة ولا خايف من شي . . ولا عندي شي أخسره . . لكن الرجّال يقول كلمة الحق . . . هذي بلد . . . هل يعقل أن قبل نص ساعة نناشد سمو الأمير ونناشده بإطلاق أبنائنا ولا يجوز الازدواجية بالقانون . . وإحنا في منا فريق متحرك الآن . . . ما يعلم فيه دكتور عبيد الوسمي . . كلمنا رئيس الوزراء قال قسماً بالله العظيم لـ أتحرك معاكم حتى يطلع آخر واحد من قبيلة مطير . . .

«مقاطعة»

صل عالنبي . . صل عالنبي . . خلني أكمل كلامي . . أرجوكم رجاء . . أرجوكم

رجاء . . لحظة لحظة . . . أنا أقدر أقول أنا أوقِّع بعد نص ساعة مو الساعة إثنعش بالليل . . بعد نص ساعة . . . لكن خلني أكمل كلامي . . . خل أقول رايي . . .

أنا موقفي واضح الآن . . . أنا أقدر أقول حاضر وراح أوقِّع إذا صار استجواب . . أطمنكم . . . لكن بقول رايي لكم وبالأخير إذا عزَّم إخواني بالكتلة والله أكون أول الموقعين . . . لكن إسمع . . يا إخوان . . . يفترض على الدكتور عبيد اليوم أن يشاور إخوانه في الكتلة واليوم هو أول يوم يحضر في الكتلة . . .

«مقاطعة»

أرجوكم رجاء . . . المفروض عليكم تسمعون كلامي . . . المفروض تسمعون مني . . . صل عالنبي . . . لا تعلمني أوقِّع أنا أوقِّع . . . أنا ضيف عندكم يفترض أتكلم . . . يفترض الآن لما حصلت الأغلبية في مجلس الأمة . . وبإمكاننا نحقق إللي نبيه . . . وبيدنا الاستجوابات . . . وبيدنا الأغلبية . . . يجوز نهدم هذه الأغلبية باستجواب في هالليلة!!؟ . . . ما يصير . . . هذا كلام مرفوض . . . مرفوض . . .

إذا هي بطولات . . . عبيد الوسمي لما سُحل وأنا ضُربت - كنت - أول من وقف في الاستجواب بديوان الحربش . . . اليوم احنا مصلحة البلد بيدنا . . والأغلبية بيدنا . . والعدد بيدنا . . والبلد بيدنا . . والشعب يراقبنا . . . لا يجوز منا اليوم أن نتحرك بهذه الطريقة وبهذه الفوضى . . . لازم نجتمع مع الـ٣٥ ولازم ننتظر مناشدة الأمير . . . وإذا صارت الحكومة معزمة على الازدواجية . . . ذاك الحين حنا نجتمع مرة ثانية ونقدم استجواب . . . أنا اليوم أناشد دكتور عبيد أن يعطي إخوانه فرصة شهر حتى نعرف النقاط على الحروف . . .

أرجوكم رجاء لا نؤزم البلد ونصبح حنا المشكلة . . . أنا قلت هذا الكلام وأتحمل المسؤولية . . . لأن هذا تأزيم وضرب بالمجلس ولا يجوز هذا الكلام . . إللي بالسجن إخواننا . . . ولا هو أحرص منا . . . أنا حريص على إخواننا من قبيلة مطير . . . لكن بهذه الطريقة وبهذه اللحظة السريعة هذا الكلام لا يجوز . . . يعطينا فرصة نتشاور ونتحادث مع بعض وبالأخير إذا لقينا الحكومة ما فيها طيب مستعدين لـ استجوابات مو استجواب واحد . . . اللهم إني قد بلغت اللهم فاشهد . . . » .

دخول أم اقتحام؟!

أما الطريف في الأمر، فكان مسارعة النواب الموالين لرئيس الوزراء السابق ناصر المحمد للإعلان عن تأييدهم لهذا الاستجواب المكون من ثلاثة محاور أعلن عنها الدكتور عبيد الوسمي في اليوم التالي، لكنه تراجع عن تقديمه رسمياً حرصاً على تماسك كتلة «الأغلبية النيابية»، التي انصرفت بعد ذلك إلى دعم الثورة السورية(١) حتى جاء قرار مكتب المجلس بتصحيح البلاغ السابق في قضية «الاقتحام» في الحادي عشر من مارس ٢٠١٢، حاول البلاغ الجديد تبرير الاقتحام من خلال

موافقة 4 أعضاء.. والغانم يرفض

مكتب المجلس يُشرعن اقتحام بيت الأمة!

- إعادة التكييف: لم يقتحموا ولم يعطلوا مرفقاً عاماً
- البراك: ملف الشمالي تضخم ومساءلته أقرب مما تتصورون

نواب عن «تصحيح» بلاغ اقتحام المجلس: فضيحة «بجلاجل» وتزوير... وشهادة زور

العلم الأسود لـ «الأربعاء الأسود»



سعي «الأغلبية النيابية» لتغيير بلاغ المجلس السابق للنيابة المتعلق بقضية «اقتحام المجلس»
(صحف مختلفة)

---

(١) نشطت المعارضة الكويتية بشقيها الإسلامي والقبلي في جمع الأموال لتسليح المعارضة السورية، وقد تجاوبت كتائب «الجيش السوري الحر» مع هذه التبرعات عبر إطلاق أسماء القبائل الكويتية ورموزها على بعض الكتائب ككتيبة «حمران النواظر» وكتيبة «فلاح بن جامع»، أما الطريف في الأمر فكان إعلان إحدى الكتائب عن إطلاق اسم «الشهيد صدام حسين» على نفسها في التاسع عشر من سبتمبر ٢٠١٢، وبعد اعتراض الكويتيين على هذا الاسم تم تغييره إلى كتيبة «قادمون يا شام» في الخامس من أكتوبر.

استبدال كلمة «اقتحام» بكلمة «دخول» إضافة إلى نفي تعرض قاعة المجلس للتخريب والتعطيل وتجاهل تعرض حرس المجلس للاعتداء مع إضفاء الصفة «السياسية» على القضية بدلاً من صفتها «الجنائية» حيث وصف البلاغ السابق بالكيدية!!

عارض نواب الأقلية هذا الإجراء ووضعوا أعلاماً سوداء أمام مقاعدهم في مجلس الأمة ، وتقدم النائب علي الراشد بشكوى ضد رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون متهماً إياه بالتزوير وتضليل العدالة . وفي الثامن والعشرين من مارس ناقش المجلس استجواب النائب صالح عاشور لرئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الذي دخل التاريخ كـ أول رئيس وزراء يواجه استجوابه في جلسة علنية ، تكون هذا الاستجواب من خمسة محاور أبرزها قضية «الإيداعات المليونية» التي كان النائب عاشور أحد المتهمين فيها ، وقد مر الاستجواب دون تقديم طلب «عدم تعاون» مع رئيس الوزراء .

وفي العاشر من أبريل ٢٠١٢ ، تكرر سيناريو استجواب عاشور في جلسة مناقشة الاستجواب المقدم من النائب حسين القلاف لوزير الإعلام الشيخ محمد عبدالله المبارك والمكون من محورين يتعلقان بإيقاف وزارة الإعلام لقناة «سكوب» الفضائية على ضوء مقابلة أجرتها القناة مع النائب القلاف ، وقد مر الاستجواب دون تقديم طلب «طرح ثقة» بالوزير .

تم تجاوز الخطوط الحمراء

على الجانب الآخر ، شهد الربع الأول من العام ٢٠١٢ نشاطاً إقليمياً محموماً ، فمع بداية العام استخدمت الصين وروسيا «الفيتو» في مجلس الأمن ضد مشروع قرار

حدد الـ 15 من الجاري موعد الـ«الزحف» نحو الشام

الطبطبائي أعلن الحرب على روسيا وأحرق صورة ميدفيديف... النازي!

○ السفير الروسي يحتج لدى «الخارجية» على تجاوز «الخطوط الحمر»



الطبطبائي والصواغ سلّما السفير الروسي رسالة احتجاج:

نستنكر دعم موسكو للنظام السوري القامع لشعبه



«الداخلية» استبقت تنظيم الوقفة الاحتجاجية وطوقت منطقة السفارة ومنعت الوصول إليها

النائب وليد الطبطبائي والنائب فلاح الصواغ أمام السفارة الروسية
(الراي الكويتية)

يدين الحكومة السورية مما أغضب عضو مجلس الأمة الكويتي وليد الطبطبائي الذي توجه للاعتصام أمام السفارة الروسية في الكويت، وقام بحرق صورة مشوهة للرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف بعد تشبيهه بالقائد النازي أدولف هتلر.

أثارت هذه الخطوة السفير الروسي في الكويت ألكسندر كينشاك الذي وصف ما حصل بـ«العمل الاستفزازي وهو مرفوض قانونيا وأخلاقيا، فغير جائز رفع صورة رئيس دولة على هذا الشكل»، ثم نوّه إلى أن «روسيا دولة ذات سيادة وهي من خلص أوروبا والعالم من الفاشيين والنازيين، وخسرنا أكثر من ٢٠ مليون مواطن روسي في الحرب العالمية الثانية من أجل القضاء على الفاشية والنازية، وحررنا أوروبا من الفاشيين كما تم تحرير الكويت من النظام العراقي السابق».

وتساءل السفير: «كيف يمكن أن يقارنوا بين الفاشية وروسيا؟ لقد تم تجاوز كل الخطوط الحمراء والمسؤولية تقع على عاتق الدولة المضيفة حسب اتفاقية فيينا»[(١)].

جاء ذلك في الوقت الذي كان فيه سمو الأمير يحاول إعادة الكويت إلى الريادة الإقليمية من بوابة إعادة العلاقات مع العراق، فقام سموه بزيارة تاريخية إلى بغداد بعد ٢٢ عاماً من القطيعة، وقد شهد الإقليم توتراً كبيراً في العلاقات بين دولة

(١) جريدة الراي الكويتية ٧-٢-٢٠١٢، ص٤٠.

الإمارات العربية ومصر من ناحية ، وبين مصر والمملكة العربية السعودية من ناحية أخرى ، ففي مصر حصل «الإخوان المسلمون» على ٤٧٪ من مقاعد البرلمان في الوقت الذي كانت فيه الإمارات تحارب الإخوان وتحذر دول الخليج من «مؤامراتهم» للإطاحة بحكم العائلات الحاكمة في الخليج ، وقد صرح قائد شرطة دبي ضاحي خلفان بأن تنفيذ هذه المؤامرة سيبدأ من الكويت في العام ٢٠١٣ .

أما توتر العلاقة بين المملكة العربية السعودية ومصر ، فوصل إلى ذروته في الثامن والعشرين من أبريل ٢٠١٢ حين قررت المملكة سحب سفيرها من القاهرة بعد قيام الجماهير المصرية بالتظاهر أمام السفارة السعودية احتجاجاً على اعتقال السلطات السعودية للمحامي المصري أحمد الجيزاوي بتهمة «حيازة حبوب مخدرة» ، أيضاً شهد الربع الأول من العام ٢٠١٢ تفاقم الأزمة الاقتصادية في اليونان وانشغال دول اليورو في محاولات انقاذها قبل انتقال الأزمة إلى الدول الأكبر منها حجماً .

ليس كل ما يُعرف يقال

وبالعودة إلى الكويت ، كانت الأمور تجري على قدم وساق في مجلس الأمة وكتلة الأغلبية التي كانت تعمل على ثلاثة خطوط متوازية هي التشريع والمحاسبة والتعامل مع القضايا المتعلقة بالمنتمين إليها ، ففي البداية كان على الكتلة التعامل مع قضية «اقتحام المجلس» التي يُتهم فيها تسعة من نوابها بالإضافة إلى ٥٩ من مؤيديهم ، حيث أكدت النيابة العامة ثبوت الجرائم المؤثمة عليهم وعلى ضرورة «رفع الحصانة» عنهم حتى يتسنى تقديمهم إلى المحاكمة الجزائية ، ووافق نواب الكتلة على رفع الحصانة عنهم في هذه القضية بينما رفضوا ذلك حيال قضايا أخرى كقضية «اقتحام مبنى الإدارة العامة للإطفاء» المرفوعة ضد النائب وليد الطبطبائي ، والقضية المرفوعة من رئيس مجلس الأمة السابق جاسم الخرافي ضد النائب مسلم البراك .

هذا وتعاملت الكتلة بطريقة مختلفة مع خصومها من النواب ، فوافقت على «رفع الحصانة» عن النائب محمد الجويهل في القضية المرفوعة ضده من صاحب أحد المطاعم والأخرى المرفوعة ضده من النائب وليد الطبطبائي ، أيضاً أيدت الكتلة «رفع الحصانة» عن النائب نبيل الفضل في القضية المرفوعة ضده من رئيس وزراء دولة قطر ، سعت الكتلة أيضاً للتحقيق مع رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد وتثبيت إدانته في قضية «التحويلات الخارجية» ، لكن الشيخ ناصر رفض حضور

التحقيق بعد صدور قرار محكمة الوزراء بحفظ القضية لعدم وجود جريمة!! وقد جاء منطوق الحكم بالأسباب التالية لقرار المحكمة :

«إنه بسؤال مسلم محمد البراك عضو مجلس الأمة شهد بمضمون ما شهد به المبلّغ وأضاف ان التحويلات موضوع البلاغ كانت موضوع «سؤال برلماني» موجه منه لوزير الخارجية عن حقيقة هذه التحويلات ومدى قانونيتها ولم ترد الإجابة عن سؤاله خلال المهلة القانونية المحددة في «اللائحة الداخلية» وإنه في سبيله لتوجيه استجواب لوزير الخارجية في هذا الشأن .

وأنه يعتقد ان قصد المبلغ ضده من إجراء هذه التحويلات هو «الاستيلاء على المال العام» لأنه لاحظ تزايدا في عدد السيارات التي يملكها بالتزامن مع هذه التحويلات حيث بلغ عددها مئة وتسعين سيارة في «جنيف» خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١١ ، وأن معلوماته ان المبلغ ضده حصل على هذه المبالغ المحولة من حسابات وزارة الخارجية وهي مال عام ، ثم قام بسدادها من حسابه وماله الخاص ولا يعلم لذلك سببا .

وأنه لم يرد على لسانه ان أموال التحويل دفعت «رشاوى» حسبما ورد بأقوال المبلغ ، وأن ما قاله في هذا الشأن أثناء وجوده بمجلس الأمة وفي «ساحة الإرادة» ان وزارة الخارجية كأنها «شركة صرافة» تتولى تحويل الأموال إلى الخارج بناء على طلب ديوان رئيس الوزراء» .

أما الشيخ ناصر المحمد ، فدافع عن نفسه أمام المحكمة قائلاً :

«ان الميزانية السنوية للديوان نحو عشرين مليون دينار وهي جزء من ميزانية الأمانة العامة لمجلس الوزراء وهناك جزء من الميزانية يقدر بمبلغ ثمانية ملايين دينار مخصص للمصاريف السرية لرئيس مجلس الوزراء وهو المتصرف الوحيد فيها وإن هناك حسابين في البنك المركزي مدرجين تحت حساب «ديوان رئيس مجلس الوزراء» أحدهما خاص بمصاريف رئيس الوزراء وهذا الحساب يطلق عليه اسم «الحساب الخاص لرئيس الوزراء» والثاني خاص بمصروفات الديوان بوجه عام وإن الحساب الأول حساب خاص برئيس مجلس الوزراء بهذه الصفة وليس بصفته الشخصية» .

«ان جميع التحويلات موضوع التحقيق كانت ترسل للسفراء كـ«مساعدات دولية» وللمصلحة العليا لدولة الكويت من كافة النواحي الاستراتيجية والسياسية والسيادية ، وإن علاقاته الدولية شخصياً وعلاقة صاحب السمو أمير البلاد علاقة

فوق مستوى وزارة الخارجية بين رؤساء دول يتم العمل بينهم بسرية من أجل المصالح العليا للبلاد ، وضرب على ذلك أمثلة رفضت اللجنة إثباتها في التحقيق لسرية الوقائع التي أبداها بشأنه - وان عدم ذكر اسم أو صفة المستفيد من هذه التحويلات يرجع إلى السرية والحساسية البالغة لهذه الشخصيات وحماية للمصلحة العليا للكويت والثقة فيها وصدق التعامل لاحقا وإن جميع التحويلات تمت بصورة علنية ووفقا للإجراءات المقررة قانونا وهو نظام معمول به في الكويت منذ قبل الاستقلال وهو نظام متعارف عليه في جميع دول العالم ويتم من خلال البنك المركزي .

وإن «ديوان رئيس الوزراء» يقوم بتزويد «ديوان المحاسبة» بالحساب الختامي ولم يسجل هذا الديوان أو وزارة المالية ثمة ملاحظات في هذا الشأن سواء على الحساب المعلن أو السري ، وإن هناك حسابات لديوان مجلس الوزراء بالبنك المركزي ، فالأول هو حساب الديوان ويكون الصرف منه فيما يخص المهمات الرسمية والثاني هو الحساب الخاص ويتضمن المبالغ المخصصة للأمن القومي للبلاد ولا يوجد «حساب شخصي» له في البنك المركزي ، وإنما ورد اللفظ الأخير على بعض خطابات التحويل على سبيل الخطأ الإداري ، والمقصود منه هو الحساب الخاص سالف البيان .

وان كثرة التحويلات إلى سويسرا يرجع إلى ان هذا البلد هو مركز القرار على مستوى العالم ويوجد بها «الأمم المتحدة» والمنظمات الدولية والشخصيات التي تتعامل معها الكويت ، وإن هذه التحويلات بما تتضمنه من مخصصات سرية لا يتصور أن يقوم مجلس الوزراء بوقفها من أجل المصلحة العليا للكويت وقد يتولاها بدلا منه الديوان الأميري ، وان ما يثار من بعض أعضاء مجلس الأمة في هذا الشأن لا يعدو أن يكون «صراعا سياسيا» بعدما فشلت جميع الاستجوابات المقدمة ضده أثناء فترة رئاسته للوزراء ، وان جميع التحويلات كانت تتم بناء على طلبه أو طلب وتكليف من الديوان الأميري بذلك وأن في حوزته شيكات مسحوبة على «البنك المركزي» من مكتب حضرة صاحب السمو أمير البلاد لمصلحة «وزارة الخارجية» تتجاوز مقدارها الثلاثين مليون دينار (اطلعت اللجنة على صورتها وأعادتها إليه نظرا لسريتها) وأنه من أجل صالح الكويت ليس كل ما يعرف يقال» .

«ان هذه التحويلات . . . تنقسم إلى نوعين ، الأول منها تحويلات خارجية لجهات دولية معلومة للمساعدة والمساهمات الإنسانية أو تسديدا لالتزامات دولية تصدر بقرارات من مجلس الوزراء ، والثاني منها التحويلات إلى جهات دولية أو إلى

مسؤولين من ذوي النفوذ على المستوى الدولي فلا يعلن عنها بقرارات مجلس الوزراء أو بقرارات من الديوان الأميري ويحيطها سياج وإجراءات شديدة من السرية حفاظا على الغرض منها وعلى سرية المستفيدين منها لتعلقها بالسياسة الأمنية والأمن القومي للبلاد أو الاعتبارات السياسية ، وتندرج في وسائل الاتصالات المحدودة عن طريق استخدام ما يسمى بـ«المال السياسي» بما لا يجوز الكشف عنها وينفرد بها مصدر القرار السياسي في الكويت سواء كان من الديوان الأميري أو من رئيس مجلس الوزراء وينفرد بتنفيذها في الخارج سفير دولة الكويت في الدولة المحول إليها» .

«تنوه اللجنة إلى أن هذه الأمور جميعها لا تعدو أن تكون من قواعد السلوك الديبلوماسي التي جرى عليها العمل والعرف الديبلوماسي حيث جرت العادة قديما وحديثا على أن يتبادل الملوك والرؤساء الهدايا لأنها تقوي العلاقات بين الدول وتنمي اكتراث الدول المهدى إليها بالدول الهادية ، ولا يقتصر الأمر على الملوك والرؤساء وإنما يشمل كبار المسؤولين في الدولة الأخرى ومنهم الديبلوماسيون ، كما أنه وعما أثير في الأوراق أيضا من أن معظم التحويلات موضوع التحقيق تمت إلى جنيف بسويسرا ونيويورك ولندن فإن هذه الدول وعلى نحو ما ورد بأقوال الشهود والسفراء والمبلغ ضده هي مراكز اتخاذ القرار في العالم ، وهي التي تنفق فيها الأموال لكسب الدعم والتأييد الدوليين لتحقيق الأمن القومي والمصلحة العليا للبلاد» .

«صفة «السرية» التي تتسم بها هذه المصاريف والغرض الذي خصصت من أجله متى تعلق الأمر بالمصلحة العليا للبلاد التي تقتضي التكتم والسرية لاعتبارات دولية تقدرها القيادة السياسية العليا القائمة على إدارة شؤون البلاد لما يترتب على إفشائها أو البوح بها وتداولها بين العامة من الإضرار بالأمن القومي للبلاد في زمان أضحى فيه «المال السياسي» أحد الوسائل المهمة اللازمة لتوطيد العلاقات الدولية وحشد الرأي العام الدولي لمساندة القضايا التي تتعلق بالمصلحة العليا للبلاد وأمنها القومي ، وليس أدل على ذلك من التكاتف الدولي والدعم والمؤازرة الذي حظيت به دولة الكويت من المجتمع الدولي بأسره إبان «الغزو العراقي» الغاشم ، هذا التأييد والدعم الذي ما كان ليحدث من دون علاقات دولية جيدة وسمعة دولية طيبة لدولة الكويت مع جميع دول العالم .

لما كان ما تقدم جميعه فإن الأوراق تكون قد خلت من ثمة جريمة يمكن إسنادها إلى المبلغ ضده بما يتعين معه التقرير بحفظها لعدم وجود جريمة»[1] .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ١١-٥-٢٠١٢ ، ص١٠ .

على الجانب الآخر، خاض نواب كتلة «الغالبية النيابية» غمار التشريع فحاولوا في البداية تعديل المادة الثانية من الدستور لجعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع بدلاً من الاكتفاء بأن تكون أحد مصادره، إلا أن نواب الكتلة أدركوا صعوبة هذا التعديل فقرروا الالتفاف عليه من خلال طلب تعديل المادة (٧٩) من الدستور وإضافة شرط الشريعة الإسلامية عليها لتصبح :

«لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير وكان موافقاً للشريعة الإسلامية».

بعد ذلك توجه نواب الكتلة لإقرار قانون يقضي بتغليظ العقوبة على المسيء للذات الإلهية ولعرض الرسول (ﷺ) جاء نصه كالآتي :

مادة ١١١ مكرر : «يعاقب بالإعدام أو الحبس المؤبد كل من طعن علناً، أو في مكان عام، أو في مكان يستطيع فيه سماعه أو رؤيته من كان في مكان عام، أو الرسم، أو الصور، أو أي وسيلة أخرى من وسائل التعبير عن الفكر في الذات الإلهية أو القرآن الكريم أو الأنبياء والرسل أو طعن في الرسول ﷺ أو في عرضه وعرض أزواجه بعد استتابة القاضي له وجوباً إذا أصر على عدم التوبة، ويعاقب بالعقوبة ذاتها من ادعى النبوة».

مادة ١١١ مكرر أ : «يجوز تخفيض العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة إلى الحبس المؤقت الذي لا تزيد مدته على ٥ سنوات إذا أبدى المحكوم عليه ندمه وأسفه كتابة وشفاهة وتعهد بعدم العودة إلى سلوكه السابق وذلك بعد أن يصبح الحكم نافذاً وغير قابل للطعن فإن عاد إلى سلوكه السابق بعد ذلك قضت محكمة التمييز بسريان العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة».

أثار هذا القانون جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية حيث اعتبره أنصار الدولة الدينية «خطوة ريادية» ستجعل الكويت قدوة لبقية الدول الإسلامية، أما أنصار الدولة المدنية فعارضوه بشدة وبينوا عيوبه التشريعية من حيث الصياغة والتطبيق. الطريف في الأمر، أن أعضاء مجلس الأمة من الشيعة لم يوافقوا على القانون ليس بسبب اعتراضهم على مبدأ القتل لمن يعبر عن رأيه، لكن بسبب عدم شمول حصانة القانون

رأى ضرورة تعديله ليشمل الطعن في عرض الرسول (ص) أو سب أئمة أهل البيت (ع) أو فاطمة الزهراء (ع)

لاري: في قانون تغليظ العقوبات المقترح مخالفة صريحة لأحكام الشرع الإسلامي الحنيف

ثمة خلاف بين بعض الباحثين في أن التبرئة هل نزلت في حق أم المؤمنين عائشة أم في حق مارية القبطية؟

وفقاً للمذهب الجعفري لا يستوجب القتل ساب الذات الإلهية والنبي (ص) فقط بل أيضاً ساب أئمة أهل البيت

مطالبة النائب أحمد لاري شمول السيدة
«فاطمة الزهراء» وأئمة «أهل البيت» في قانون تغليظ العقوبة
(الراي الكويتية)

على السيدة فاطمة الزهراء وأئمة أهل البيت، رغم ذلك، نجح مقدمو القانون في التصويت عليه بموافقة ٤٦ نائباً ووزيراً حيث أيدت الحكومة القانون ووعدت بتطبيقه.

النظام البرلماني الكامل

في التاسع والعشرين من أبريل، أعلن نائب الأغلبية فيصل اليحيى عن إنجازه لمقترح بتعديل ٩ مواد من الدستور بهدف بلوغ «الوزارة الشعبية» و«النظام البرلماني» الكامل(١)، وقد تركزت تعديلات اليحيى على المواد التالية:

المادة ٥٦ : فك الارتباط بين عدد الوزراء وعدد أعضاء مجلس الأمة للتمكن من زيادة عدد الأعضاء.

المادة ٨٠ : زيادة عدد الأعضاء المنتخبين إلى ٧٥ عضواً وإلغاء عضوية الوزراء في مجلس الأمة.

المادة ٨٢ : اشتراط حصول عضو مجلس الأمة على شهادة الثانوية العامة على أقل تقدير.

المادة ٩٧ : إلغاء تصويت الوزراء غير المنتخبين على قرارات مجلس الأمة.

المادة ٩٨ : إلزام الوزارة بتقديم برنامج عملها خلال أربعة أسابيع من تشكيلها، على

(١) جريدة الراي الكويتية ٣٠-٤-٢٠١٢، ص٦.

أن يناقش مجلس الأمة هذا البرنامج ويصوت عليه خلال اسبوعين من تاريخ تقديمه ، وفي حال عدم حصول الحكومة وبرنامج عملها على ثقة المجلس تعتبر مستقيلة .

المادة ١٠١ و١٠٢ : تمكين مجلس الأمة من طرح الثقة في رئيس الوزراء وإلغاء حق الأمير في التحكيم بين المجلس والحكومة في هذه الحالة التي كانت تعطي للأمير الخيار في إعفاء الحكومة أو حل المجلس .

المادة ١٠٣ : تحديد مدة أربعة أسابيع لتشكيل الوزارة الجديدة .

المادة ١١٦ : صحة انعقاد جلسات المجلس دون حضور الحكومة .

يولى القضاء من هو أهل له

لم تحظ هذه التعديلات الدستورية بالقدر الكافي من المناقشة بسبب تسارع الأحداث السياسية ، وفي الخامس من مايو ٢٠١٢ أعلن نائب كتلة الأغلبية النيابية محمد الدلال عن تقديم اللجنة التشريعية لقانون يقضي بـ«تقليص صلاحيات المحكمة الدستورية» ، حيث بين الدلال أن التعديل الجديد سيعيد تشكيل الهيئة القضائية للمحكمة الدستورية بحيث يعين المجلس الأعلى للقضاء ٥ قضاة بينما تعين الحكومة اثنين ويعين مجلس الأمة اثنين .

أيضاً تستهدف التعديلات الجديدة منع المحكمة الدستورية من النظر في الطعون الانتخابية وصحة العضوية ، ومنعها أيضاً من النظر في طلبات تفسير مواد الدستور المقدمة من الحكومة والمجلس على حد سواء ، مع السماح لها بالتفسير في المنازعات القضائية التي تتدرج في الوصول إليها ، وقد برر الدلال هذه التعديلات بالخشية من أن تُستغل المحكمة الدستورية «مستقبلا في النزاعات السياسية والبرلمانية ، وبالتالي يكون الأمر بمثابة تنقيح للدستور ، لافتا إلى أن هذا الرأي متوافق تماما مع صحيح الدستور وتحديدا نص المادة ١٧٣ ، في ما يتعلق بإنشاء المحكمة الدستورية»(١) .

جاء الرد على هذه التعديلات سريعاً في كتاب بعثه رئيس «المجلس الأعلى للقضاء» المستشار فيصل المرشد إلى رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون قال فيه :

«إن هذا التشكيل بالصورة المقترحة في مشروع القانون ، يتضمن إهدارا

(١) جريدة الراي الكويتية ١٦-٥-٢٠١٢ ، ص٦ .

لضمانات استقلال القضاء ، وإخلالا بمبدأ فصل السلطات ، إذ أدخل في تشكيل المحكمة الدستورية ، وهي «جهة قضائية» عناصر غير قضائية ، وأسبغ عليهم ولاية القضاء خلافا لحكم الدستور الذي حدد اختصاصات السلطة القضائية ، والتي تتولاها المحاكم ، كما حدد اختصاصات السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، تحديدا قاطعا على سبيل الحصر ، وليس من بينها ممارسة القضاء» .

«إن نص المادة ١٧٣ من الدستور جاء صريحا في أن الجهة التي تختص بالرقابة على دستورية التشريعات هي «جهة قضائية» ، أي يجب أن يكون تأليفها من قضاة ، ولا يجوز أن يدخل في تشكيلها أعضاء من الشخصيات العامة ، حتى ولو كانوا من المشتغلين بالقانون ، يختارهم كل من مجلس الأمة والحكومة» .

«إذ يجب أن تكون هذه الجهة (القضائية) مستقلة عن السلطة التشريعية التي يتولاها مجلس الأمة ، وعن السلطة التنفيذية التي تتولاها الحكومة» .

«كما يحول النص المقترح بالصورة التي أفرغ فيها بين المواطنين ، وبين الالتجاء إلى قاضيهم الطبيعي ، ويفرض عليهم هذا النص محكمة مشكلة تشكيلا خاصا من ابتداعه ، فضلا عن أنه يعاب على هذا التشكيل غير اللائق التشكيك في صلاحية أعلى الجهات القضائية في الكويت ، للقيام بمهمة تعد من صميم اختصاصها ، علاوة على أن الأعضاء من الشخصيات العامة لن يكونوا مؤهلين لنظر القضايا ، وأن إدخالهم في تشكيل المحكمة يشكك في حياديتها ، ويجعل الاعتبارات السياسية وزنا في أحكامها» .

«لا شك في أن إشراك غير القضاة ممن يختارهم مجلس الأمة والحكومة في تشكيل المحكمة ، يعتبر تدخلا في القضايا وفي شؤون العدالة» .

«إنه من الأصول العامة أن الضمانات والحصانات التي كفلها الدستور للقضاء هدفها الوحيد إيصال العدالة إلى الناس بواسطة قضاة أكفاء ، ولا يتحقق هذا الهدف إلا حين يولى القضاء من هو أهل له» ، فـ«أساس كل ولاية هو القدرة على أدائها ، مما هو أهل لقيام المصلحة به ، فهي تتعين على من فيه أوصافها ، وبالتالي فلا يكفي أن يكون من رجال القانون ، وإنما يجب أن يكون متحليا بصفات القضاء وضماناته ، مكتسبا الخبرة والتخصص في العمل القضائي ، والبعد عن التحيز حتى تتحقق العدالة في أجلى صورها»[١] .

---

(١) جريدة القبس الكويتية ٢٨-٥-٢٠١٢ ، ص١٤ .

الكويت للكويتيين... فقط!!

رغم أسبقية نواب الأغلبية في «التلويح» بتقديم الاستجوابات فإن أسبقية تقديمها رسمياً لم تكن لهم ، فبعد استجوابي صالح عاشور وحسين القلاف تقدم النائب محمد الجويهل في الرابع والعشرين من أبريل باستجواب لوزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود الجابر الصباح ، تكون هذا الاستجواب من خمسة محاور أهمها قضية «ازدواجية الجنسية» والتي تخصص الجويهل بإثارتها خلال السنوات السابقة ، وفي الثامن من مايو عقد المجلس جلسته لمناقشة هذا الاستجواب فـ امتلأت القاعة بالجماهير المؤيدة لكتلة الأغلبية والمشحونة ضد الجويهل بسبب استفزازه الدائم لها .

مع بداية الجلسة وضع الجويهل أمامه لوحة كتب عليها عبارة «الكويت للكويتيين . . . . فقط» فدخلت القاعة في حالة من الهرج بسبب ما تحتويه هذه العبارة من غمز ولمز إلى أن المتجنسين حديثاً (من أبناء القبائل) ليسوا كويتيين أصليين ، هذا ما اضطر رئيس المجلس للتصويت على «رفع اللوحة» التي رفض الجويهل التخلي عنها إلى أن قام رئيس الوزراء بالتدخل مع مجموعة من النواب لإقناع الجويهل برفعها ففعل ذلك .

بدأ الجويهل مرافعته بطلب عرض صورة ابن النائب خالد السلطان ثم خاطب وزير الداخلية قائلاً :

«مابي الساعة ونص . . أنا بـ أسأل وزير الداخلية . . قوم اسحب صورة هالمزدوج هذا . . . وأنا أكتفي بالساعة ونص وما أبيها . . . بس بالنص ساعة راح تشوف أمور . . مزدوجين قاعدين تحت . . . راح أوريك إللي تجنس على زوج أمه . . . وراح أوريك إللي تجنس وأبوه مات بدون . . !!» .

بذلك أنهى الجويهل مرافعته خلال دقيقة ونصف فدخل تاريخ الكويت كـ أقصر استجواب مر على المجلس ، بعد ذلك نهض وزير الداخلية للرد على الاستجواب فقال :

«الأخ الرئيس ودي أعرف . . على أي نقطة أرد!؟ . . . إذا كان الأخ العضو المُستجوب اكتفى بالساعة ونص أنا أكتفي بعد بالساعة ونص وهذي ردودي أسلمها للأمانة!!» .

وبذلك دخل وزير الداخلية التاريخ أيضاً كصاحب أقصر رد على استجواب ، لكن الجويهل حاول في الجولة الثانية أخذ الأمور بجدية وطرح بعض المواضيع التي

أظهرت هشاشة استجوابه ، فرد عليها الوزير بسهولة وانتهت الجلسة بلا تقديم طلب «طرح الثقة» .

شكلت هذه الجلسة انتكاسة كبيرة للجويهل وجماهيره التي كانت تنتظر منه بعض الجدية في التعامل مع استجواب بهذه الأهمية لكنها لم تحصد سوى أداء هزيل وصفته جريدة «الراي» بـ«الأتفه» ووصفته «القبس» بـ«المسخرة» ووصفته «الوطن» بـ«الطرثوثي»!! ، وبدلاً من أن يصحح الجويهل مساره أمام ناخبيه ، عاد في الجلسة القادمة لـ «يبصق» في وجه زميله النائب حمد المطر دون وجود أسباب واضحة لذلك ، مما اضطر رئيس المجلس للتصويت على عقابه بالمنع من حضور جلسات المجلس ولجانه لمدة اسبوعين .

الجويهل صدم المتحمسين لاستجوابه: اكتفى بدقائق ولم يطلب طرح الثقة وغادر قبل انتهاء النقاش.. ونواب ثاروا على «الكويت للكويتيين فقط»

استجواب.. طرثوثي

.. الأتفه ! مَسْخَرَة!

جلسة سوابق في الإساءة للحياة البرلمانية

- شتائم والفاظ جارحة ورفع عُقُل ولافتات مسيئة
- الجويهل يستهتر.. والعمود يتجاوزه ■ أرادوا الشوشرة والتخريب





عناوين الصحف في اليوم التالي لجلسة استجواب وزير الداخلية

(صحف مختلفة)

تسابق.. ولوي ذراع

أنكر الجويهل قيامه بالبصق على زميله وأكد أن ما فعله فقط هو النطق بكلمة «تفو»!! أيضاً أنكر وزير الداخلية الاتهامات التي وجهها النائب مسلم البراك لمجموعة من الشيوخ بدعم الجويهل كان من بينهم شقيقة الوزير الحمود الشيخة رشا الصباح ، لم يكلف البراك نفسه الرد على الوزير فكان يخوض معركة أخرى مع وزير المالية مصطفى الشمالي أولاً ، وزميله في كتلة الأغلبية الدكتور عبيد المطيري ثانياً ، فمنذ بداية انعقاد المجلس والبراك يهدد باستجواب الوزير الشمالي ، وفي اليوم المحدد لتقديمه هذا الاستجواب فوجئ باستباق زميله في الكتلة عبيد المطيري تقديم استجواب آخر لنفس الوزير ، وقد حاول الدكتور عبيد التخفيف من وطأة هذه المفاجأة من خلال نفي وجود أي خلاف بينه وبين أصحاب الاستجواب الآخر ، إلا أن البراك كشف عن المستور قائلاً :

«هناك لجنة تنسيقية لإعداد الاستجواب . . من أربعة أشخاص . . عبدالرحمن العنجري ، خالد الطاحوس ، مسلم البراك ، عبيد الوسمي . . . الاستجواب يتطلب أن تكون مثل الجندي متسلح بأسلحتك السياسية والقانونية في مواجهة الوزير . .

عملت اتصالات بالإخوان خالد الطاحوس وعبدالرحمن العنجري . . التقينا أربع مرات . . . سألت عن الدكتور عبيد الوسمي قالوا راح الأردن ثاني يوم . . . وهذاك يوم وهذا يوم . . . لا صار في اتصال . . لا قُدِّم لي محور . . . كل هذا الأمر . . لم يتم الاتصال فينا . . إذا شـ ذنبنا!؟

لو افترضنا إن قعدنا أنا والإخوان ما اجتمعنا ننتظر الدكتور عبيد الوسمي . . . معناه إن ما نقدر نشتغل بالاستجواب إلا أمس . . ولازم نقدمه اليوم . . . هل أحد يعتقد أن الاستجواب سيخرج بهذه المهنية والتنظيم لو ابتدينا في عمله أمس!؟

فلما رجع الدكتور عبيد كنا نتمنى أن يتصل فينا . . حنا مجموعة وهو فرد . . وهذا القرار إللي أصلاً متخذته الأغلبية . . . فتفاجأت بأنه مقدم الاستجواب وقايل حق الأمين العام - بدل ما يقول لنا - بدل ما يقول حق ربعه إللي كنا لجنة تنسيق بناء على قرار الأغلبية . . .

الأمين العام يقول إن الأخ عبيد مقدم استجواب ويقول إذا جوك الربع الثلاثة . . اعرض عليهم الاستجواب وقول لهم إذا قبلوا يحطون استجوابي ومحاوري . . وإذا قبلوا يشيلون واحد منهم . . أسألكم بالله . . . هل جائز إني أقول هذا الكلام للأمين

العام قبل ساعة من تقديم الاستجواب إللي حنا معلنين عنه قبل اسبوع!!؟

الكويت كلها تعرف إن استجواب الشمالي سيُقدم يوم الإثنين الساعة الواحدة ظهراً . . وهذا ما فعلناه . . . والله لو جانا الأخ عبيد في لحظتها بناء على قرار الكتلة وقال يا جماعة هذه محاوري وشفناها وأضفناها . . وبالتالي قال أنا أريد أن أشارك بالاستجواب بشكل مباشر . . لكان هناك حديث ولـ حمّلنا العتب والمسؤولية إذا رفضنا . . ولكن أن نأخذ الرأي أثناء تقديمنا استجوابنا من الأمين العام هذا الأمر مو صحيح» .

وبذلك تقدم النواب مسلم البراك وعبدالرحمن العنجري وخالد الطاحوس باستجواب موجه إلى وزير المالية مصطفى الشمالي يتكون من ثمانية محاور ، وحاولت «كتلة الأغلبية» لملمة الأزمة بالإعلان عن استعداد النائب مسلم البراك الانسحاب من الاستجواب ليدخل الدكتور عبيد مكانه كي يتم دمج الاستجوابين لكن الحكومة رفضت ذلك فوقف رئيس الوزراء في جلسة الثاني والعشرين من مايو قائلاً :

«نبي نعرف شنهو المبرر للدمج؟ شنو السبب لكي ندمج؟ وليش نخالف مادة من المواد أقسمنا اليمين على حمايتها والحفاظ عليها؟ هل هو مجرد لوي ذراع!؟ وإلا شنو السبب؟ إحنا نصر إذا كان الاستجواب على ما هو عليه فيطلع الآن الأخ الوزير ويفند الاستجواب . . وإذا كان في دمج أرجو من المجلس أن لا يضطرنا إلى أن لا نوافق وننسحب من الجلسة!» .

الأسماء حُددت.. والمواقف اتُخذت

وهذا بالفعل ما حصل بعد إصرار الأغلبية على التصويت على دمج الاستجوابين ، لكن الوضع لم يستمر طويلاً حيث أعلن النائب عبيد الوسمي سحب استجوابه ، فعقد المجلس جلسة استجواب الوزير الشمالي في الرابع والعشرين من مايو ٢٠١٢ ، شهدت الجلسة هجوماً كثيفاً على الوزير لم يخلُ من عبارات التجريح والتقريع التي حاول الوزير ردها دون فائدة ، وفي نهاية الجلسة قدم نواب «الأغلبية النيابية» طلب «طرح الثقة» بالوزير مما اضطره لتقديم استقالته وتلاوتها على المجلس قائلاً :

«لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والاعتزاز للإخوة العاملين في وزارة المالية ،

وبنك الكويت المركزي ، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية على ما قاموا به من جهود مخلصة ، وفي تحمل أعباء مسؤولياتهم الجسيمة ، ملتمساً العذر بما يكون قد بدر مني من قصور أو خلل طيلة فترة عملي معهم ، وعلى ما سمعوه اليوم من تجريح واتهامات وإساءات من قبل المستجوبين ، فأنا أعتذر عن ذلك لهم وجزاكم الله كل خير . . .

آملاً أن تصل رسالتي إلى الشعب الكويتي الكريم ، ولا حاجة للنظر في افتراءات مفتعلة مقدمة من الغالبية البرلمانية ، لأن قائمة الأسماء حُددت ، والمواقف اتُخذت ، وقبل اعتلاء الوزير المنصة ، وأُعلِن عنها من قبل الأغلبية ، فهذا شيء ما هو بموجب هذا القسم العظيم ، أعلن استقالتي من منصبي كوزير للمالية ، مثمناً لسمو الأمير ثقته الغالية ودعمه» .

احتفلت جماهير الأغلبية وأعضائها بهذا النصر لكن احتفالاتها لم تدم طويلاً ، ففي التاسع والعشرين من مايو فوجئ نواب الكتلة بتقدم زميلهم الصيفي مبارك الصيفي باستجواب موجه إلى وزير الشؤون أحمد الرجيب من ثلاثة محاور ، أصر الصيفي على الاستمرار باستجوابه رغم بوادر تسبب هذا الاستجواب بشق الكتلة ، بل إن البعض توقع أن يتسبب الاستجواب بشق الكُتل المكونة لكتلة الأغلبية بسبب حماس نواب القبائل في تأييده في الوقت الذي عارضه فيه الحضر .

أما سبب الخلاف فكان المحور الأول للاستجواب المتعلق بـ«عدم الصلاحية الذاتية للوزير» بسبب - ما يعتقده المُستجوِب - عنصريته اتجاه أبناء القبائل ، وقد استند الصيفي في إثبات هذه العنصرية بمقال كتبه الوزير سابقاً بعنوان «الغزو من الداخل» .

فهم مريض

حاولت الكتلة - للمرة الثانية - لملمة الموقف لكنها لم تتمكن من ذلك ، فقد تقدم النائب رياض العدساني (المقرب لها) باستجواب آخر لنفس الوزير مما عقّد الأمور على الكتلة ، لكن هذا التعقيد لم يدم طويلاً بسبب استقالة الوزير في الحادي عشر من يونيو ٢٠١٢ ، وقد كتب في استقالته الآتي :

«لعلكم يا سمو الرئيس تلحظون ما أصبح يحيط العمل الوزاري في الكويت الحبيبة من أجواء غير صحية يملؤها التصيد والتشكيك في الذمم والنزاهة والسعي إلى تصفية الحسابات ، ولعل أبلغ دليل على ذلك ما تحفل به بعض صحفنا ووسائل

الإعلام من اتهامات وتشكيك وتجريح للوزراء والمسؤولين من دون دليل أو برهان ، وليس أقسى على من يعمل بإخلاص وأمانة إطلاق مثل هذه الاتهامات والإساءات ، وما أسهل الرد عليها بمثلها وبأشد منها ، ولعل وما يزيد الأمر سوءا بأن مثل هذه الإساءات وبكل أسف يصدر أغلبها من بعض الإخوة أعضاء مجلس الأمة الذين نتقاسم معهم مسؤولية النهوض ببلدنا» .

«فقد تقدم أحد الأعضاء باستجواب لي طالما هدد بتقديمه ، والاستجواب ولئن كان هو حقا نظمه الدستور ولا خلاف حول ذلك ، إلا أن ما لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال هو أن يتجاوز الانحراف والانحدار في الممارسة البرلمانية حدودا غير مسبوقة تصل إلى التخوين والتشكيك بالوطنية ودق إسفين الفتنة بين أبناء المجتمع ، ووصف من أفنى حياته في خدمة المؤسسة الأمنية العتيدة بأقذع الأوصاف دون وجه حق» .

«إنني لا أتحدث عن شخصي وحسب ، ولكن عن وضع ومكانة من يتولى العمل الوزاري في دولة الكويت ويحمل الثقة الأميرية الغالية ، فإذا كان يمكن التغاضي عن ممارسات وتصرفات شخصية مريضة وتصريحات وادعاءات تعكس قيمة أصحابها» .

«لقد كانت الطامة الكبرى أن هذه الإساءات البالغة قد تضمنتها للأسف صحيفة استجواب معتمدة بتوقيع السيد رئيس مجلس الأمة ، بالإضافة إلى أنها حظيت بمباركة ودعم كتلة نيابية ، وهم جميعاً يعلمون بخطورة ما جاء في هذه الصحيفة من اتهامات وادعاءات وعلى الأخص في ما تضمنه المحور الأول منه ، تنطوي على فتنة بغيضة وتحريض والعياذ بالله يشق الصف ويدمر النسيج الاجتماعي للوطن بادعاء افتراضات واهية وفهم مريض مليء بالعبارات النابية والأوصاف السيئة» .

«كيف يمكن محاسبة الوزير أو مساءلته خلال فترة لا تسمح له بالإحاطة بكافة أمور وزارته والسياسات والخطط المعتمدة فيها ، ولا بتقييم القياديين والمسؤولين فيها ، ليتخذ إجراءاته الإصلاحية تجاه أي خلل؟» .

«أي دستور وأي لائحة تسمح بمحاسبة وزير على رأي أبداه قبل تولي الوزارة نتيجة وهم مريض ، وافتراضات واهية ، وأي برلمان يجيز مثل هذه الممارسة المنحرفة؟» .

«كيف يمكن للوزير أن يتعامل مع التصريحات المتوالية للأعضاء في مختلف وسائل الإعلام المليئة بالتجريح والتشكيك والمساس بالكرامة والاتهامات دون دليل له؟» .

«كيف يمكن التعامل مع مظاهر تدخل المجلس بالسلطات الأخرى وتجاوزها والممارسات البرلمانية التي لا سند لها في الدستور أو اللائحة استقواء بالغالبية النيابية التي لا تستند إلى أساس موضوعي واعتماداً على مبدأ خاطئ ، وهو «المجلس سيد قراراته»؟!! ، وهل يجوز أن يكون فعلاً سيداً لقراراته في ما يخالف الدستور واللائحة؟» .

«إننا لا نتهرب من مواجهة التحديات أياً كانت ، وليس خوفاً ولا تهرباً من المسؤولية ، لكنني أربأ بنفسي من الانزلاق إلى منحنى يسيء إلى مسيرتي وسمعتي بما يشكله من انتهاك صارخ لأحكام الدستور ، وإصرار على الانحراف عن جادة الصواب ، وخروج سافر عن الأعراف والقيم والثوابت الراسخة لمجتمعنا ، ومزايدة رخيصة من شأنها محاولة شق الوحدة الوطنية من أجل مكاسب شخصية» .

«وإزاء كل ذلك ، فإنني أتقدم لسموكم حفظكم الله ورعاكم باستقالتي من

الصيفي: سأستجوب وزير الشؤون على «عنصريته وفئويته» وممارساته «السيئة» في وزارة الداخلية



النائب الصيفي الصيفي يستجوب وزير «الشؤون» بسبب ممارساته السيئة أثناء عمله السابق في وزارة «الداخلية»!

(الراي الكويتية)

العمل الوزاري ، آملا من سموكم الكريم تفهم دواعيها ومبرراتها ، شاكراً لحضرة صاحب السمو الأمير ثقته الغالية» .

لا يمكن تطبيقه

بذلك خسرت الحكومة ثاني وزرائها خلال أقل من أربعة شهور من تشكيلها ، وأصبحت عاجزة عن منازلة كتلة «الأغلبية النيابية» متى ما اتفق نوابها على إسقاط أحد الوزراء ، فبالرغم من عدم نجاح الكتلة في الحصول على تسعة مقاعد وزارية فإنها أثبتت نجاحها في إرغام رئيس الوزراء على إعادة تشكيل الحكومة من خلال إسقاط الوزراء عبر الاستجوابات ، وقد وصلت ذروة هذه الثقة المتعالية لنواب الأغلبية في الثالث عشر من يونيو ٢٠١٢ حين قاموا بإرسال نداء مباشر إلى العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز بصفته «الشهم الغيور» لمطالبته بـ«النصرة والفزعة» لإنقاذ الشعب السوري من بطش حكومته ، وهذا ما اعتبر تجاوزاً فجاً على المقام السامي لأمير البلاد والمهام الموكلة للحكومة ووزارة الخارجية .

أمام هذا المأزق ، لم يعد أمام الحكومة سوى البحث عن مُنقذ يخلصها من الأغلبية وبطشها ، وهذا بالضبط ما قام به سمو الأمير الذي تدخل أولاً لرد اقتراح الأغلبية بتعديل المادة (٧٩) من الدستور بكتاب مفصل قال فيه :

«إنه لا يجوز - دستوريا - ولا يمكن عمليا - الأخذ بالاقتراح المقدم من بعض أعضاء مجلس الأمة ، بإضافة حكم جديد للمادة (٧٩) ، فضلاً عن عدم مناسبة مثل هذا الاقتراح من الناحية السياسية ، وذلك للأسباب التالية :

١- أن تعديل المادة (٧٩) من الدستور وفقاً للاقتراح المقدم ، سوف يؤدي إلى تعارض صارخ ، مع المادة الثانية من الدستور ، فضلا عن إحداث تناقض بينهما لا يمكن عمليا التوفيق بينهما .

٢- أن المادة الثانية من الدستور ، لا تستبعد وجود مصادر أخرى للتشريع إلى جانب الشريعة الإسلامية ، بينما يؤدي تعديل المادة (٧٩) إلى جعل الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد للتشريع ، وبذلك يقع التناقض ، مرة أخرى ، بين المادتين .

٣- كما أنه قد يكون من الصعوبة إلى حد كبير ، تطبيق النص المقترح بالنسبة

للقول باتفاق أي تشريع مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وعدم تعارضه معها ، في الوقت ذاته ، إذ من المعروف أن أحكام الشريعة الإسلامية الغراء تنقسم إلى قسمين :

الأول : الأحكام القطعية الدلالة ، وهي الأحكام التي لا مجال للاجتهاد فيها ، ولا يمكن تبني حكم يتعارض معها .

الثاني : الأحكام الظنية ، وهي أحكام اجتهادية ، إما لأنها أحكام ظنية الثبوت ، أو لكونها ظنية الدلالة ، ومن المسلم به بالنسبة للأحكام الاجتهادية ، أنها تتغير بتغير الزمان والمكان ، الأمر الذي أدى إلى تعدد المذاهب الإسلامية بل وتعدد الآراء داخل المذهب الواحد .

ان الشريعة الإسلامية بحر واسع عميق ، تتلاطم فيه الأمواج ، وتتعدد فيه الاتجاهات ، وتتباعد فيه الآراء ، وتختلف فيه المرجعيات الفقهية ، مما لا يمكن فيه مع كل ذلك - عملياً - اعتبار التشريع متفقا أو متعارضا مع أي من تلك الاتجاهات الفقهية .

٤- يؤدي الأخذ بالاقتراح المقدم لتعديل المادة (٧٩) من الدستور إلى إثارة الخلافات السياسية ، وإثارة الفتن الطائفية المذهبية ، مما يهدد الوحدة الوطنية إذ يتجه أصحاب كل مذهب إلى الحكم على التشريع المقترح ، وفقا لمدى اتفاقه مع أصول المذهب ، مما يؤدي إلى الاختلاف والشقاق . وليس بعيداً عنا ، ما حدث من خلاف كبير حول مشروع القانون الخاص بفرض الزكاة على الشركات التجارية والذي انتهى الأمر بشأنه إلى إقرار قانون يتبنى مفهوما يبتعد كثيرا عن مفهوم الزكاة الشرعي ، وذلك من أجل إزالة الخلاف الذي نشب بين أعضاء مجلس الأمة بشأنه .

ويمكن أن نذكر ، في هذا السياق كذلك ، الخلاف الحالي حول مشروع القانون الخاص بتغليظ العقوبات على جرائم المساس بالذات الإلهية ، والرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، وما أثاره البعض حول القانون ، من ضرورة مراعاة تناسب القانون مع الآراء الفقهية للمذاهب المختلفة ، وعدم الاكتفاء بمذهب واحد .

وتعديل المادة (٧٩) وفقا للاقتراح المقدم ، سوف يتيح المجال للطعن بعدم دستورية العديد من النصوص القانونية لتعارضها مع حكم المادة (٧٩) المقترحة لأن التعديل

المقترح لا يضفي حصانة دستورية على التشريعات الصادرة قبله وهو ما سيؤدي إلى المساس بالمراكز القانونية المستقرة .

ولما كانت المادة (١٧٤) من الدستور تعطي للأمير الحق في الموافقة أو رفض الاقتراح من حيث المبدأ ، وهو حق مطلق لا معقب عليه من أية جهة كانت ، واستنادا لما سبق من مبررات ، نجد أنه من المتعذر قبول الاقتراح» .

غلو في التشريع

بعد ذلك عاد سمو الأمير لرد قانون «تغليظ عقوبة المسيء للذات الإلهية والرسول» في مذكرة قال فيها :

«البين من المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون أن الحكم المستحدث الذي ورد في التعديل إنما يعد تطبيقا للجزاء المقرر في الشريعة الإسلامية للردة ، وإذا كانت المذاهب في الشريعة الإسلامية تتعدد واختلفت في هذا الشأن ، بالإضافة إلى أنه يتعين تحديد فعل الطعن باعتباره الركن المادي للجريمة وبيان ما يعد منه ردة تستوجب تطبيق العقوبة المشددة ، وما هو دون ذلك ، خاصة أن النص المقترح قد تضمن صوراً تحتمل الكثير من الخلاف على اعتبارها ردة ، وبالتالي فإن العقوبة المقررة لكل الأفعال والصور الواردة في النص المقترح تكون قد اتسمت بالغلو في التشريع إلى حد كبير ، خاصة أن النص الذي يقترح إضافته إلى قانون الجزاء ، وهو قانون عام يجب أن يتسم بالعمومية والتجريد ، إذ إنه يسري على المسلم وغير المسلم .

ومن حيث إنه يبين ما تقدم أن مشروع القانون المشار إليه قد شابه عوار دستوري ، فضلا عن مخالفته للقواعد القانونية المستقرة ، وهو الأمر الذي يتطلب إعادته إلى مجلس الأمة لإعادة النظر فيه» .

أثار رد سمو الأمير لهذه القوانين غضب نواب الأغلبية فتعالت صيحاتهم بتهديد الحكومة والتوعد بها ، لكن ذلك لم ينجح في «فرملة» القرارات الأميرية التي ختمها سمو الأمير بإصدار مرسوم أميري في الثامن عشر من يونيو ٢٠١٢ يقضي بـ«تعليق اجتماعات مجلس الأمة لمدة شهر» تطبيقاً للمادة (١٠٦) من الدستور .

كل الأمور زينة

شكل هذا القرار صدمة للجميع لكونها المرة الأولى التي يُفعِّل فيها الأمير هذه الصلاحية ، حاولت الحكومة بعد ذلك الاجتماع بالأغلبية للاتفاق على تلافي أخطاء المرحلة السابقة ، فقام رئيس الوزراء بزيارة ودية إلى رئيس مجلس الأمة خرج منها قائلاً : «كل الأمور زينة إن شاء الله . . . كل الأمور زينة!!» .

لكن الأمور لم تكن «زينة» فعلاً ، ففي اليوم التالي (العشرين من يونيو) أصدرت المحكمة الدستورية حكمها في الطعن المقدم من المرشحة صفاء الهاشم في صحة انعقاد انتخابات مجلس ٢٠١٢ وحل مجلس ٢٠٠٩ ، حيث حكمت المحكمة بـ«عدم دستورية الحل» وبالتالي إبطال كل الإجراءات التي تبعته بما فيها انتخاب مجلس ٢٠١٢ :

«الحاصل أن هذا الحل قد جاء استناداً إلى المادة (١٠٧) من الدستور ، وبناء على طلب وزارة قد زايلتها هذه الصفة بقبول الأمير استقالتها بكاملها ، وذلك بعد إذ تم تعيين رئيس جديد لمجلس الوزراء بأمر أميري ، وتكليفه بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة ، حيث استبق رئيس مجلس الوزراء - بصفته هذه - قبل تأليف هذه الوزارة الجديدة وصدور مرسوم بتشكيلها ، باستعارة أعضاء من الوزارة المستقيلة التي زالت صفتها ونظمهم في اجتماع لمجلس الوزراء لأخذ موافقتهم على هذا الحل ، فإن هذا الإجراء يكون غير صحيح الوجهة الشكلية ، مخالفاً لروح المبادئ الدستورية والغرض الذي من أجله شرعت سنته ، إذ لا يجوز أن يتخذ الحل الذي رخص به الدستور للحكومة استعماله ، وحدد طبيعته وإجراءاته والغرض منه ، ذريعة إلى إهدار أحكام الدستور ومخالفتها ، فللدستور حرمة ونصوصه يجب أن تُصان وأحكامه لابد أن تُحترم» .

«وبالترتيب على ما تقدم ، يكون إجراء هذا الحل قد جاء مشوباً بالبطلان ويضحي هو والعدم سواء ، يستوجب عدم الاعتداد به ، وترتيب آثاره بما يستتبعه ذلك من بطلان دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة التي جاءت ابتناء على هذا الحل الباطل ، كما تغدو معه إرادة الناخبين في هذه الحالة قد وردت على غير محل ، بعد أن جاءت الانتخابات وليدة إجراءات باطلة أهدرت فيها القيود الإجرائية في الدستور على نحو ما سلف بيانه ، وبالتالي يكون نعي الطاعنة بهذا السبب من طعنها قائماً على أساس سليم ولا حاجة من بعد إلى بحث بقية أسباب الطعن ، وحق

القضاء - ومن ثم - بإبطال عملية الانتخاب، برمتها التي أجريت بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢ في الدوائر الخمس، وبعدم صحة عضوية من أعلن فوزهم فيها، مع ما يترتب على ذلك من آثار، أخصها أن يستعيد المجلس المنحل - بقوة الدستور - سلطته الدستورية كأن الحل لم يكن، ليكمل المدة المتبقية له أصلاً - ما لم يطرأ من الأمور خلال تلك المدة ما يقتضي معها إعمال الأمير صلاحياته المقررة في هذا الشأن - وذلك إعلاء لنصوص الدستور، وتغليباً لأحكامه، حفظاً لكيانه وسلامة النظام العام الدستوري وبنيانه».

الكويت ما هي مزرعة.. وحنا ما حنا كتاكيت!!

وقع هذا الحكم كقطعة الثلج على الحكومة ومجلس الأمة على حد سواء، فلم تكن الصورة واضحة، كيف سيعود مجلس ٢٠٠٩ الملقب بمجلس «القبيضة»!؟ وما هو الوضع الدستوري للحكومة!؟ وإذا كانت الحكومة غير دستورية فما هو السبيل لحل مجلس الأمة؟ وخصوصاً أن أعضاء مجلس ٢٠٠٩ قد أعلنوا جميعاً عن عدم استعدادهم لحضور جلساته.

قدمت الحكومة على الفور استقالتها فأعاد سمو الأمير تكليف الشيخ جابر المبارك تشكيل حكومة جديدة، أما نواب كتلة الأغلبية التي أصبحت تُنسب إلى مجلس ٢٠١٢ «المُبطل» فأعلنت عن استمرار دستورية هذا المجلس وعن انعدام الأثر القانوني لقرار المحكمة، ودعت الكتلة جماهيرها إلى «ساحة الإرادة» في السادس والعشرين من يونيو في ندوة عنوانها «لن نخضع» ألقى فيها النائب المُبطل عبيد الوسمي كلمة قال فيها:

«أنا أقول.. تغليف هذه القرارات الساقطة.. هذه القرارات المنعدمة.. باسم القانون واسم السلطة هي حيلة لن ولم تعد مقبولة بالنسبة لشعب الكويت العظيم... لذلك أقول لكل الخبول... ما هو خبل واحد... المشكلة إن خبول الكويت مثل الدجاج إللي مناقيرها حديد.. ودجاجنا ما يسوى شي.. لكن في نفوذ وسلطان الدولة يضرب الناس..».

«لن نقبل بهذه الأوضاع... ولن نقبل بأقل من حكومة يكون للشعب أغلبية ساحقة في تشكيلها.. مفهوم وزارة السيادة ألغاه الشارع... من الآن ملغي.. ما في شي اسمه وزارات سيادة... الكويت ما هي مزرعة دواجن وحنا ما حنا كتاكيت.. وإذا

مو عاجبكم ما تشوفون شر . . . بس حنا أيضاً ما هو عاجبنا . . الكويت ماهي مزرعة تتحكمون فيها . . الكويت ماهي شركة خاصة توزِّع أسهمها على بعض الأشخاص . . » .
«رسالتي الأخيرة وهذي رسالة خاصة أستميحكم عذراً إني أنقلها لأني حاب أنقلها من هذا المكان . . الرسالة التي وجهت لي أمس بعد برنامج الجزيرة . . الأخ إللي يقول «الشاوي» يبي يعلمنا القانون . . إذا كنت تقصد إني الشاوي فأبي أقول لك ان الشاوي في المصطلح المحلي معناه راعي الغنم . . . ورعي الأغنام هي وظيفة الأنبياء والرسل . . ويشرفني إني أكون شاوي . .
ولذلك أقول للأخ إللي «منت شاوي» . . طلِّع راسك عشان نحاسبك . . لا تلبد ورى البشوت يا جبان . . عشت جباناً وستموت جباناً . . والمرة هذي حشمة لسمو الأمير بأسكت عنك . . لكن أقسم بالله العلي العظيم قسم أحاسب عليه يوم الدين . . إذا أتت الفرصة . . لـ تُضرب بالحذاء . .
وإذا مو عاجبك . . انت ومجموعة الخنازير إللي معاك . . إللي بأموال الدولة تهينوننا . . وبسلطان الدولة تضربوننا . . أنا أقول صير مرة وحدة في حياتك رجال . . وتعال قول أنا شيخ . . وإن ما ردينا عليك شواربنا ماهي على رياجيل . . يا أنثى . . وأتمنى ان الرسالة وصلت لك . .
وأقولها مرة ثانية . . أنا يا سمو الأمير بأسكت هالمرة حشمة لك . . لكن هذي المرة الأولى والأخيرة . . لعنة الله عليك يا غبي . . ما تدري . . تحسب انك موجعني لما تقول لي يا شاوي . . إي شاوي . . مالت عليك وعلى من ولاك مسؤولية . . » .

لم يصرح الدكتور عبيد باسم من قصده في هذا الخطاب ، وبعده جاء دور النائب السابق مسلم البراك في الحديث فقال :
«هناك حكومة خفية في البلد . . يديرها شخص واحد ومعه أطراف . . الحكومة الخفية هو إللي يروحون له القادة كل يوم عشان يقدمون له ولاء الطاعة . . رئيس الحكومة الخفية إللي ضرب المواطنين وأمر بضربهم . . وإللي قاعد اليوم يحاول أن يستعدي على حق الأمة وعلى الدستور . . هو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح . . ونقول لسمو الأمير حفظه الله ورعاه . . لن نتعامل مع مشعل الأحمد الجابر الصباح . . لن نتعامل معاه . . لأنه من يقود هذه الحكومة الخفية . . التي أساءت للأمة . . وأساءت للدستور . . » .

«اليوم أعلنها من ساحة الإرادة . . . أعلنها مدوية . . أنها بداية الطريق للإمارة الدستورية والحكومة المنتخبة . . . أنا وجهت رسالة في ١٦-١١ لذرية مبارك . . وقلت لهم بصريح العبارة وأنا أتحمل كلامي . . إن عبثتم بحقوقنا سنعبث بحقوقكم . . » .

«اليوم برنامجنا واضح . . . وحنا ما نظهر من ضرب الناس وأمر بضرب ظهورهم وإللي يروحون له الوزراء . . يروحون له في مكتبه في الحرس الوطني . . يقدمون له فروض الولاء والطاعة . . كبار القيادات ويعتقد بأن الحال الحل . . بينما كل أبناء الكويت الحضري والسني والشيعي والقبائل . . كلهم قسماً بالله العظيم على استعداد أن يدفعوا ثمن هذه الأرض وكرامتها من دمهم . .

يقول الأخ يعني ملتزم . . اسم قبيلة اسم عائلة ما أبي . . إذا كنت تبي جذي تأمر رجالك بضرب ظهور الناس!؟ وسحل أساتذة الجامعة!؟ وضرب الصحفيين!؟ وإهانة الأمة!؟ والاعتداء على ديوان النائب الفاضل الحر الأبي جمعان الحربش!؟

لذلك . . إذا بنتحدث بالرموز . . ترى يا جماعة ما راح نطلع بنتيجة . . وأنا أقول لكم إذا جينا كأغلبية ضمن البرنامج إللي حنا واضعينه بالكامل . . . وبرنامج يكون ذو مدلولات سياسية وليست انتخابية . . ولكن أنا أقول كأغلبية . . إذا قدر الله ووصلنا إلى هذا المجلس . . ومشعل الأحمد استمر في السلطة في موقعه قسماً بالله ما فينا خير»[١] .

نعلن مقاطعتنا لكتلة الأغلبية

شهدت هذه الندوة حضوراً تجاوز العشرين ألفاً أو أكثر ، ولتدارك الموقف حاولت الحكومة امتصاص غضب الجماهير عبر تأكيد وزير الإعلام الشيخ محمد عبدالله المبارك على أن الأسباب «الموضوعية» لحل مجلس ٢٠٠٩ مازالت قائمة ، وأن الحكومة لا تفكر في تعديل النظام الانتخابي الحالي بدوائره الخمس وأصواته الأربعة ، لكن هذه التأكيدات والتطمينات لم تجد صداها في كتلة الأغلبية «المبطلة» التي أصدرت بياناً طالبت فيه السلطة بسرعة حل مجلس ٢٠٠٩ (القبيضة) ، وإجراء انتخابات جديدة وفق نظام الانتخاب الحالي وفي المدة الدستورية المقررة ، أيضاً

---

(١) تجمع «لن نخضع» ، ٢٦-٦-٢٠١٢ .

أعلنت الكتلة عن إعادة إحياء حراك «دواوين الإثنين» لمتابعة مطالباتها[1] .

لم يرقَ هذا البيان لما كان يتوقعه «شباب الحراك» من الكتلة ، فما كان منهم سوى إصدار بيان شديد اللهجة حذروا فيه الكتلة بالآتي :

«لقد عقدنا الآمال الكبيرة على كتلة الأغلبية في القيام باستكمال أسباب الحكم الديموقراطي وشعبية الحكم كما نصت المذكرة التفسيرية للدستور ، عبر العمل على تبني مشروع الإصلاح السياسي بشكل صريح وجاد دون مجاملة أو اعتبار لحسابات انتخابية ، لكننا نقولها وبكل صراحة وأسف أصبنا بخيبة أمل كبيرة ، فرغم استحكام قبضة الفساد على الوطن ، وعمل وتخطيط المفسدين لتعزيز مواقع نفوذهم ، صدمنا بسقف الخطاب المتدني لكتلة الأغلبية فيما يخص مشروع الإصلاح السياسي ، بل إن هناك تراجعات ومجاملات على حساب هذا المشروع ، على الرغم من وجود بعض الجهود الفردية المشكورة من بعض أعضاء الكتلة ، إلا أنها ليست ذات أثر كبير إن لم تكن ضمن الكتلة مجتمعة بحيث ينعكس ذلك في خطابها وبياناتها .

ختاما نؤكد أنه ما لم تتبنَّ كتلة الأغلبية مجتمعة بشكل واضح وصريح ، عبر بياناتها مشروع الإصلاح السياسي القائم على :

١- إقرار قانون إشهار وتنظيم الهيئات السياسية ، بما يتيح للأمة المشاركة في العمل السياسي بشكل رسمي ومعترف به قانونا .

٢- إقرار الدائرة الواحدة بنظام القوائم المغلقة والتمثيل النسبي . . وصولا إلى الحكومة البرلمانية فإننا نعلن وبكل أسف مقاطعتنا لكتلة الأغلبية ، وعدم دعمهم في مختلف تحركاتهم السياسية والانتخابية ، حيث لم يعد هناك ما يستوجب ذلك الدعم الذي يجب أن يكون في صالح تطور مسيرة العمل السياسي في بلدنا الحبيب»[2] .

تسبب هذا البيان باضطراب نواب الكتلة الذين سارعوا للاجتماع بالشباب وتبني مطالبهم في بيان أصدروه في السادس عشر من يوليو تضمن جميع المطالبات

---

(١) جريدة القبس الكويتية ٧-٧-٢٠١٢ ، ص١ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ١٢-٧-٢٠١٢ ، ص٣٦ .

الشبابية بالإضافة إلى تعديلات النائب فيصل اليحيى وتعهدات «ميثاق نهج» دون التطرق إلى تعديل المادة الثانية من الدستور وأسلمة القوانين ، وهذا ما أغضب «بعض» سلفيي الكتلة وقبلييها المتمسكين بأسلمة القوانين والمتحفظين على مشاريع الشباب (الدائرة الواحدة والحكومة المنتخبة وإشهار الأحزاب)(١) .

هايف أكد الإصرار على تعديلها مع المادة 79... والعميري والعمير يتساءلان: أين أسلمة القوانين من بيان الكتلة؟.. والسلطان: تعديلها ما هو إلا ضابط لأسلمة القوانين

إسلاميو الأغلبية: أين تعديل «الثانية»؟

اعتراض سلفيو المعارضة على عدم إشارة البيان لـ«أسلمة القوانين»

(الوطن الكويتية)

منهم الأمراء ومنّا الوزراء

كان الخبير الدستوري الدكتور محمد المقاطع أحد الذين حذروا منذ اليوم الأول من «عدم دستورية» حل مجلس ٢٠٠٩ ، وقد اكتسب الدكتور مصداقية كبيرة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية الحل وبطلان مجلس ٢٠١٢ ، هذا ما شجعه على إثارة موضوع آخر وهو عدم دستورية «الدوائر الخمس» بسبب التفاوت الكبير في الوزن الانتخابي بين دائرة وأخرى ، حيث يبلغ عدد ناخبي الدائرة الثانية ٤٧ ألف ناخب بينما يبلغ عدد ناخبي الدائرة الخامسة ١١٨ ألف ناخب .

تلقفت الحكومة هذا الرأي وطرحت فكرة الذهاب بـ«الدوائر الخمس» إلى المحكمة الدستورية للفصل في مدى دستوريتها ، بدلاً من الاستعجال في حل مجلس ٢٠٠٩ وعقد انتخابات جديدة حسب النظام الحالي يتكرر معه سيناريو الطعن في الدوائر فيتعرض المجلس الجديد للبطلان كسابقه ، وبذلك سيتسنى لها الإبقاء على مجلس ٢٠٠٩ (القبيضة) لأطول فترة ممكنة ، لم يعجب هذا الرأي

---

(١) جريدة القبس الكويتية ١٧-٧-٢٠١٢ ص١ ، جريدة الوطن الكويتية ١٧ و١٨-٧-٢٠١٢ ص١ .

أعضاء كتلة الأغلبية فوصفوا ذلك بالانقلاب الثالث على الدستور واتهموا الحكومة بتسييس القضاء .

أيضاً أعلنت الأغلبية عن تأسيس «الجبهة الوطنية لحماية الدستور» والتي ستكون المظلة الجامعة لكافة فصائل المعارضة ، وقد حذرت الجبهة الحكومة من العبث في النظام الانتخابي ونظمت العديد من الأنشطة الحوارية والندوات الخطابية في «ساحة الإرادة» للتأكيد على مطالبها السابقة ، وفي أحد هذه التجمعات أعلن الدكتور وليد الطبطبائي أن رئيس الوزراء الحالي هو آخر رئيس وزراء من «ذرية مبارك» قائلاً :

«وفقاً للمادة السادسة قررنا . . قررنا نحن الأمة . . قررنا نحن الشعب . . أن يكون جابر المبارك الحمد المبارك الصباح هو آخر رئيس وزراء من ذرية مبارك الصباح . . وأن يتولى منصب رئاسة الوزراء من يرتضيه الشعب الكويتي من خلال النواب الذين يختارهم الشعب في انتخابات حرة ونزيهة . . صدر ذلك في ساحة الإرادة بتاريخ ١٠-٩ وينشر في جميع وسائل الإعلام . . .

وإننا إذ نعلن ذلك ، فإننا لا نخلع ولا ننازع الأمر أهله . . فأسرة الصباح مكانتها محفوظة وفقاً للمادة الرابعة من الدستور . . فالإمارة في ذرية مبارك الصباح ومحصورة بهم ولا ننازعهم . . فما ارتضاه أجدادنا قبل ثلاثمية سنة لا نحيد عنه . . . وعليه يكون لأسرة الصباح الإمارة ولكم (مخاطباً الحضور) الوزارة . . . يكون لأسرة الصباح الإمارة وللشعب الوزارة . . . منهم الأمراء ومنا الوزراء . . . هذا ما يريده الشعب الكويتي وهذه هي رسالتنا اليوم» .

أيضاً عقدت الجبهة تجمعاً آخر قبل صدور حكم المحكمة الدستورية بليلة واحدة قال فيها النائب السابق أحمد السعدون :

«أقول لسمو الأمير وخل يسمع هذا الكلام . . ويشهد الله من القلب . . ما في نفاق . . ما في خوف . . ما في رجاء . . لكن في رغبة بأن أغير الصورة السيئة إللي أوجدها مجموعة من الناس إللي بكل أسف استأجرهم العناصر الفاسدة من أفراد الأسرة . . .

أقول له يا سمو الأمير اسمع منا شنو نقول لك إحنا . . . إحنا نقول لك إذا صكّت حجايجها . . . إذا صار الوقت وصاير الوقت الآن . . . نقول لك إحنا حرس قصرك وحنا عيونه . . . مو هذول . . . مو السيئين . . . مو العناصر الفاسدة . . . »[1] .

(١) ندوة «لا خير فينا إن لم نقلها» ، ٢٤-٩-٢٠١٢ .

تساءل في ندوة التيار التقدمي: «هل البلد ما تصير زينة إلا بالوزير الشيخ»؟

البراك: جربناهم 50 عاماً...
جربونا 4 أعوام لننظف البلد

الطبطبائي: قررنا أن جابر المبارك
آخر رئيس وزراء من ذرية مبارك!

السعدون لسمو الأمير: إذا حجّت حجايجها ... إحنا حراس قصرك وعيونك

ليلة التلويح بعصا... العصيان

- ماذا فعل الوزراء الشيوخ بالأمن الخارجي والداخلي... وفي عملية الدفاع عن الكويت؟
- هناك نية لسرقة الكويت... المشاريع رتبت والمبالغ صرفت والمناقصات وضعت
- نحن الدولة الوحيدة التي فيها بوق وما فيها حرامي
- جميع المسؤولين المصريين كانوا من الأشراف وهم الآن مع رئيسهم وراء القضبان
- الديين: السلطة تتعامل مع دستور 1962 على أنه خطأ يجب تصحيحه



تصعيد المعارضة سقف المطالبات

(الراي الكويتية)

رفض الطعن

في صباح اليوم التالي، الخامس والعشرين من سبتمبر، أصدرت المحكمة الدستورية حكمها برفض الطعن المقدم من الحكومة في «الدوائر الخمس»، فجاءت حيثيات الحكم كالآتي:

«أن الرقابة الدستورية التي تباشرها - المحكمة - يقف مجالها عند حد التحقق من مدى موافقة التشريع المطعون عليه لأحكام الدستور وهي رقابة لها طبيعة قانونية لا جدال فيها وبالتالي فلا يسوغ التحدي بأن التشريع الذي تراقب المحكمة دستوريته - مهما بلغت أهميته وأبعاده وآثاره - يعتبر عملا سياسياً أو أن استنهاض اختصاصها إقحام لها في المجال السياسي أو التحدي بمعاملة تشريع معين باعتباره من

الحقوق الثابتة لأي من السلطتين التشريعية والتنفيذية لا يجوز نقضه إذ إن من شأن ذلك أن يفرغ رقابة الدستورية من مضمونها ، بل يجردها من كل معنى» .

«وأن المحكمة الدستورية هي جهة الرقابة على الشرعية الدستورية لا تتخلى عن مسؤوليتها ، ملتزمة بأداء وظيفتها القضائية التي أولاها إياها الدستور ، باعتبارها الحارسة على أحكامه ، تدعيماً لمبدأ سيادة الدستور بوصفه المعبر عن إرادة الأمة ، ضماناً لصون الدستور والحفاظ على كيانه» .

«لا صحة في القول بأن التشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية محصنة وراء تعبيرها عن إرادة الأمة ، ولا هي صاحبة السيادة في الدولة ، فالسيادة هي للأمة طبقاً لصريح نص المادة (٦) منه ، وإرادتها جرى التعبير عنها في الدستور ، أما عن النص الوارد في المادة (١٠٨) من الدستور بأن عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها ، فمعناه أن يكون عضو مجلس الأمة مستقلاً كل الاستقلال عن ناخبيه ، وليس أسيراً لمؤيديه من أبناء دائرته ، تابعاً لهم يرعى مصالحهم الخاصة البحتة ، وإنما يرعى المصلحة العامة ، دون تجاوز هذا المعنى» .

«إن المساواة المقصودة ليست هي المساواة المطلقة أو المساواة الحسابية ، فإنه لا يسوغ في مقام الوقوف على مدى دستورية القانون التحدي بواقع متغير لتعييب القانون توصلا إلى القضاء بعدم دستوريته . وترتيباً على ما تقدم ، يكون الطعن على غير أساس حرياً برفضه . فلهذه الأسباب حكمت المحكمة : برفض الطعن» .

وبهذا نسفت المحكمة حجج الحكومة والمعارضة على حد سواء ، فلم يعد للحكومة عذر بتغيير الدوائر الانتخابية متعللة بعدم العدالة والمساواة ، ولم يعد للمعارضة عذر في الاعتراض على الذهاب إلى المحكمة الدستورية بحجة «تسييس القضاء» و«المجلس سيد قراراته لأن الأمة مصدر السلطات جميعاً» ، لكن هذا لم يمنع أعضاء المعارضة من الاحتفال بهذا الحكم ووصفه بالحكم الذي «أنقذ البلد من الدخول في نفق مظلم»[1] .

وتعليقاً على الحكم ، صرح الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي بأن الحكومة لم تعد قادرة على تغيير القانون «بعد صدور حكم الدستورية ذلك أن رفض الطعن يعني أن القانون القائم دستوري ولا يجوز المساس به لا في عدد الدوائر الانتخابية ولا

(١) جريدة عالم اليوم الكويتية ٢٦-٩-٢٠١٢ ، ص١ .

في عدد أصوات الناخبين ، وليس للحكومة أن تغير في هذا القانون بمرسوم ما دام مجلس الأمة قائماً» ، ثم أضاف الفيلي : «أنه إذا تم حل المجلس فيمكن نظرياً للحكومة أن تصدر مرسوماً بقانون لتغيير عدد أصوات الناخبين»[1] .

طرد السفير الأمريكي

تزامن صدور هذا الحكم مع انفجار قضية عرض أحد الأفلام الأمريكية المسيئة للرسول محمد (ﷺ) والتي تم على أثرها الهجوم على السفارة الأمريكية في ليبيا وقتل السفير وثلاثة من مساعديه ، حاولت الولايات المتحدة التعامل بحزم مع هذا الحدث لكن موجة الغضب الإسلامية كانت أكبر منها ، فشهد العالم الإسلامي والغربي مظاهرات واحتجاجات حاشدة أمام السفارات الأمريكية في كل مكان ، بل إن بعض السفارات الأوربية تعرضت للهجوم بالنيابة عن الولايات المتحدة في الدول التي ليس بها سفارات أمريكية ، وفي الكويت قاد أعضاء كتلة الأغلبية بعض هذه المظاهرات أمام السفارة الأمريكية ، حيث طالب النائب المُبطل أسامة المناور بطرد السفير الأمريكي ومقاطعة منتجاتها[2] .

أيضاً شهد العالم العربي أحداثاً مهمة كصدور الحكم بالسجن المؤبد على الرئيس المصري السابق حسني مبارك وبراءة ولديه من التهم الموجهة لهم ، في مصر أيضاً عقدت الانتخابات الرئاسية في يونيو وجاءت نتائجها بفوز مرشح «الإخوان المسلمين» محمد مرسي بـ٥١٪ من الأصوات على منافسه أحمد شفيق المحسوب على النظام السابق والذي حصل على ٤٨٪ من الأصوات ، أجرى الرئيس الجديد تغييرات سريعة في مراكز اتخاذ القرار فأحال وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي ورئيس الأركان الفريق أول سامي عنان إلى التقاعد ، بعد ذلك قام مرسي بزيارة إيران لحضور مؤتمر دول عدم الانحياز في خطوة جريئة بعد مقاطعة دامت لأكثر من ثلاثين سنة ، وفي المملكة العربية السعودية ، أعلن عن وفاة ولي العهد الأمير نايف بن عبدالعزيز وانتقال ولاية العهد إلى أخيه الأمير سلمان بن عبدالعزيز .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ٢٦-٩-٢٠١٢ ، ص٢٠ .

(٢) جريدة القبس الكويتية ١٣-٩-٢٠١٢ ، ص٦ .

سياسياً وميدانياً

وبالعودة إلى الكويت ، توالت ردود الأفعال على حكم المحكمة الدستورية فكان أهمها تقديم النائب فيصل الدويسان استجواباً لرئيس الوزراء يُحمله فيه مسؤولية الأخطاء الدستورية التي صاحبت حل مجلس ٢٠٠٩ وإجراء انتخابات ٢٠١٢ ، على الجانب الآخر لم يعد للحكومة عذر (أمام المعارضة) للمماطلة في حل مجلس ٢٠٠٩ وإجراء انتخابات جديدة وفق النظام الحالي ، وهذا ما دفعها إلى حل مجلس ٢٠٠٩ - للمرة الثانية - في السابع من أكتوبر ٢٠١٢ ، وقد صاحب هذا الحل تلميحات مباشرة من السلطة على وجود نية لإصدار «مراسيم ضرورة» تقضي بتقليص عدد الأصوات الانتخابية مما أغضب المعارضة التي أصدرت بياناً مشتركاً في التاسع من أكتوبر جاء فيه :

«لم يعد خافيا على أحد أن الكويت دخلت يوم أمس مرحلة جديدة من الحكم الفردي الذي لا يؤمن بالديمقراطية ولا بالمشاركة الشعبية ولا بدولة المؤسسات وذلك حين وافق مجلس الوزراء على إصدار مجموعة من المراسيم بقوانين بالمخالفة لنص المادة (٧١) من الدستور دون اكتراث أو تقدير لرأي الشعب ، وذلك توطئة لانفراد السلطة بتعديل قانون الدوائر الانتخابية على نحو يمكّنها من تحقيق السيطرة التامة على نتائج الانتخابات البرلمانية المقبلة استكمالا لما حدث في العام ١٩٦٧ من تزوير لنتائج الانتخابات وما حدث في العامين ١٩٧٦ و١٩٨٦ من اعتداء على الحكم الدستوري ؛ ومن ثَّمَ الانقضاض على الدستور وتثبيت أركان الحكم الفردي بالتحالف مع أصحاب المصالح غير المشروعة وقوى الفساد والإفساد .

لقد سقط يوم أمس ما تبقى من مظاهر دولة المؤسسات حين تحوّل مجلس الوزراء إلى واجهة شكلية لتمرير مخططات الانقلاب على نظام الحكم الدستوري الذي اختاره الشعب الكويتي وارتضاه بعد أن تخاذل الوزراء عن القيام بواجبهم في احترام الدستور ورعاية مصالح الشعب والتزموا الصمت المطبق ولاذوا بالسلبية ، وهو الأمر الذي يظهر النوايا المبيتة لتعديل نظام الانتخاب على الرغم من حكم المحكمة الدستورية الذي أكد خلو النظام الحالي من المثالب الدستورية .

إن التوجهات الحالية للسلطة السياسية الخاضعة تماماً لتأثير قوى الفساد تنذر بالخطر الشديد على الاستقرار السياسي وعلى العلاقة التاريخية التي تجمع الشعب الكويتي بأسرة آل صباح ، وتضرب بمقتل العهد التاريخي بينهما الذي اعتمده دستور

١٩٦٢ في المادتين الرابعة والسادسة حين منح الإمارة لذرية مبارك الصباح تحت راية الحكم الديمقراطي وسيادة الأمة ، وهو الأمر الذي يفرض علينا ، بلا تردد ، التصدي بكل ما نملك من قدرة لدرء ذلك الخطر وردع تلك المخططات والدفاع عن حقوق الشعب ومكتسباته بكافة الوسائل المتاحة سياسياً وميدانياً ، وقد تعاهدنا على ذلك متضامنين متآزرين .

إننا في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الكويت ، ندعو الشعب الكويتي إلى الانتباه والتصدي لما يحاك ضده ، وإلى مقاومة مخططات الانقلاب على نظام الحكم الدستوري من قبل السلطة وقوى الفساد والإفساد لتكريس الحكم الفردي المطلق القائم على الانفراد بالقرار والاستبداد بالسلطة ، فالأمر أبعد بكثير من مجرد تعديل نظام الانتخابات ويمس حقوق الشعب» .

شعرة بينك وبين الشعب

أثار هذا البيان وتلميحه بـ«التحرك ميدانياً» ردود أفعال عكسية اتجاه المعارضة التي لم تعبأ بذلك ، فعقدت ندوة في ديوان النائب السابق سالم النملان العازمي[(١)] تحدث فيها عضو الأغلبية فلاح الصواغ العازمي قائلاً :

«المجاملة لا تنفع . . السفينة إذا غرقت غرقنا كلنا معها وحنا ما راح نخليها تغرق . . والاعوجاج في سير السفينة لازم نصحح الاعوجاج ونقول لربان السفينة . . طريقك خطأ ودربك غلط . . ولا خير فينا إن لم نقلها . . ولم نقل ذلك إلا حباً للكويت . .

ونقول يا سمو الأمير . . لن نصمت ولن نجزع ولن نتراجع في درب المؤسسات . . . ولن نسمح لرموز الفساد في تدمير البلد . . . من حولك يعملون بالضغط من أجل مصالحهم . . الذين من حولك يريدون استمرار الخمسين سنة الماضية . . . الذين حولك من رموز الفساد يريدون أكل الكويت . . نحن نقول يا سمو الأمير كفى هذه الفوضى . . » .

ثم تحدث زميله بدر الداهوم العازمي قائلاً :

«لن نسمح بأن يكون القرار بيد شخص واحد مهما كان هذا الشخص . . .

---

(١) ديوان سالم النملان ، ندوة «للأمة كلمة» ، ١٠-١٠-٢٠١٢ .

التـفـرد بالقـرار انتـهى . . الشـعـوب وعت . . لن نرجع إلى الوراء . . انتـهى وقت العبودية . . انتهى وقت الفداوية . . لن نسمح لهذه المراسيم أن تصدر . . وإن قاطعنا هذه الانتـخابات فلن نجلس في بيـوتنا . . بل سنحاربكم وسنتـصدى لكم في كل مكان وموقعة . . . سندافع عن حقوقنا حتى آخر رمق من أرواحنا . . » .

أما الخاتمة ، فجاءت على لسان النائب السابق خالد الطاحوس الذي خاطب سمو الأمير قائلاً :

«أنا أقولها لك يا صاحب السمو . . من قلب صادق ومخلص . . ترى الخطاب المباشر إللي وجهه الإخوان إللي سبقوني لك يا صاحب السمو . . تدري من وضعك في هذا الأمر؟ وسبق أن حذرنا مراراً وتكراراً أن لا تكون يا صاحب السمو في مواجهة مباشرة مع الشعب . . . وهذا ما وضعك فيه المتنفذين وأصحاب المصالح والمتغطرسين . . . جعلوك الآن يُوجه لك الخطاب مباشرة وكأنك في مواجهة مع الشعب . . والشعب الكويتي شعب لا تجربونه . . شعب حر . . شعب مناضل . . شعب مكافح . . شعب سيتصدى لكل من سيحاول المساس بوثيقة ٦٢ أو الانقلاب على وثيقة ٦٢ . .

لا يقولون أسقطوا القروض وتنسى الناس . . لا يا طويل العمر . . هذا الكلام مو صحيح . . وترى الأموال إن أسقطت القروض هي أموال الشعب الكويتي مو أموالكم . . . هذي أموال الشعب الكويتي . . . لا يساومونا في أموالنا . . ترى حنا يا صاحب السمو في أثنين ثمانية[1] ما ساومنا الأسرة الحاكمة . . . بايعنا الأسرة الحاكمة . . لذلك . . أصوات النشاز . . وأصحاب المصالح . . والمرتزقة . . والمستشارين السوء . . هم من جعلوا سقف الخطاب يرتفع إلى هذه المرحلة . . وقد يعلو أكثر إذا لم نحتكم إلى الدستور وإلى القانون وإلى إرادة الأمة . .

لأن الأمة يا صاحب السمو هي مصدر السلطات . . لذلك من قلب صادق . . . من جابر العلي[2] . . . من ربيع جابر العلي . . مارس صلاحياتك وفق الدستور . . ونحن سنمارس صلاحياتنا وفق الدستور . . نحن لا نتدخل في صراعات الأسرة . .

---

(١) إشارة إلى تاريخ الغزو العراقي ٢-٨-١٩٩٠ .

(٢) منطقة ضاحية جابر العلي السكنية .

ولا في مشاكل الأسرة . . ولا نسعى للانقلاب على النظام . . كما يدعي المرتزقة والمتنفذين وسراق المال العام . .

لا يصورون لك هذا الأمر يا صاحب السمو . . لا يحطون لك العصا في العجل . . ترى هم يسعون من خلال هذا الطرح إلى وجود ثقافة وفتنة بينك وبين الشعب . . . يا صاحب السمو كلمة أخيرة . . . هناك شعرة بينك وبين الشعب لا تقطعها»(١) .

لن نسمح لك!!

بعد هذه الندوة عقدت المعارضة ندوة مشابهة في ديوان النائب السابق محمد الخليفة الشمري ، تزامن ذلك مع دعوة المعارضة جماهيرها لحضور ندوة ثالثة تُعقد في «ساحة الإرادة» في الخامس عشر من أكتوبر ، اليوم الذي كان سيستقبل فيه سمو الأمير زعماء أكثر من ثلاثين دولة آسيوية لعقد «مؤتمر الحوار الآسيوي» ، وهذا ما جعل سموه يبادر إلى إرسال مستشاريه محمد ضيف الله شرار وعبدالله المعتوق للاجتماع بالمعارضة وطلب تأجيل عقد ندوتهم القادمة في «ساحة الإرادة» لمدة يومين إلى حين انتهاء فعاليات المؤتمر الآسيوي ورحيل ضيوفه ، مع التأكيد على أن سموه لا يمنع الأنشطة السياسية لكنه فقط يطلب التأجيل حرصاً على نجاح المؤتمر الآسيوي دون منغصات .

حاولت المعارضة استغلال هذه الزيارة في فتح ملف المتهمين في قضية «اقتحام المجلس» ، وطلب ضمانات على عدم تغيير آلية التصويت ، إلا أنها فشلت في الحصول على وعود صريحة بذلك ، وهذا ما دفعها للإصرار على عقد التجمع المزمع في الخامس عشر من أكتوبر ودعوة كافة فئات الشعب الكويتي للمشاركة فيه(٢) .

---

(١) أصدرت المحكمة حكماً بالسجن ثلاثة سنوات على المتحدثين الثلاث بتهمة المساس بالذات الأميرية في الخامس من فبراير ٢٠١٣ ، ثم ألغت محكمة الاستئناف حكم أول درجة وبرأت جميع المتهمين في الثاني والعشرين من يوليو ٢٠١٣ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ١٥-١٠-٢٠١٢ ، ص١ .

المعتوق: لم نتطرق إلى أي موضوع آخر غير نقل رسالة سموه

الأمير تمنى التأجيل والغالبية رفضت



فشل المساعي في تأجيل الندوة
(الراي الكويتية)

وفي يوم الندوة ، كان الحضور كبيراً مما زاد من حماسة المتحدثين لإلقاء الخطب النارية الواحدة تلو الأخرى ، إلا أن كل ما قيل لم يُرض غرور النائب السابق مسلم البراك الذي كان آخر المتحدثين فقال :

«ما راح أكلف على إدارة «الفتوى والتشريع» . . . ذهبَت وطلبت مفهوم «السلطة» . . شنو يعني؟ لما شافت الناس الآن يستخدمون كلمة «السلطة» . . أنا اليوم أبي أغنيكم عن هذا الأمر يالفتوى والتشريع . . ولن أخاطب إلا صباح الأحمد . .

أنا اليوم سأوجه خطابي مباشرة إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح . . وأقول لك يا صاحب السمو . . لا خير فينا إن لم نقلها ولا خير فيكم إن لم تسمعوها . . . اعذرني يا سمو الأمير . . فقد طفح الكيل وفي قلوبنا غصة . .

يا شيخ صباح أنت تعلم وأنا أعلم وجميع الناس يعلمون أن هناك أمرين يخشى عليهم الإنسان . . حياته ورزقه . . وهذي بيد الحكيم العزيز . . ليست بيدك ولا بيد السلطة ولا بيد حكومتك . .

نحن يا شيخ لا نخشى في الله لومة لائم . . لا نخشى مطاعاتكم الجديدة إللي اشتريتوها . . ولا نخشى سجونكم إللي بنيتوها . . . فإذا كان السجن يا سمو الأمير عقاباً على كرامتنا فهو أشرف من الخضوع . . . وإذا كان الضرب عقاباً لنا على قول

كلمة الحق فهو أهون من تقريع الضمير . . .

سمو الأمير . . أريد أن أذكرك بحادثة قرآنية . . سيدنا سليمان لم يمنعه مستشاريه كما فعلت أنت أن يستمع لنملة . . ونحن يا صاحب السمو كشعب أفضل من النملة وأنت لست أفضل من سليمان . . فاسمع منا وتقبل كلامنا . .

اليوم أخاطبك . . لأنك الوحيد في السلطة . . لأن ما في مجلس أمة . . ولا في حكومة . . السلطة اليوم بيدك لوحدك في البلد . . والصوت صوتك . . ولا صوت في البلد إلا صوتك الآن . . فاسمع صوتنا القادم من سلطة الشعب . .

نعم نحن نمر في مرحلة مفصلية . . إما أن ينتصر الشعب ويحافظ على إرادته وكرامته وسيادته أو تنحدر الكويت إلى هاوية الحكم الفردي . . ونحن لن نسمح لك يا سمو الأمير . . لن نسمح لك . . لن نسمح لك . . لن نسمح لك . . لن نسمح لك . . لن نسمح لك . . لن نسمح لك . . لن نسمح لك . . لن نسمح لك . . باسم الأمة وباسم الشعب أن تمارس الحكم الفردي . . » .

بدأ الجمهور هنا في ترديد هتاف «لن نسمح لك» فشاركهم البراك في ترديدها عدة مرات ثم عاد إلى الحديث قائلاً :

«نعم . . نعم . . يحق لنا مخاطبة الأمير مباشرة . . . وانتقاد أعماله أيضاً . . . تعرف شنو مشكلتك طال عمرك؟ إنك ليلحين تعتقد إنك رئيس وزراء . . هذي مشكلتك . . .

يا صاحب السمو . . . هل تعرف أنك بخلاف أسلافك . . . ويشترك معك في هذه الميزة صباح الأول . . أنتم حصلتم على الإمارة من الشعب مباشرة . . من الأمة . . صباح الأول اختاره أهل الكويت . . وأنت اختارك مجلس الأمة وعينك أميراً . . ما عينك أبوك وليا للعهد . . وما عينك أخوك وليا للعهد . . اختارك الشعب راضياً أميراً للبلاد . . فهل جزاء الإحسان إلا الإحسان!؟

أنت بالذات يا صاحب السمو من بين حكام الكويت كلهم إللي كل أبناء الشعب الكويتي لهم في رقبتك دين . . فحين اختلفتم على الإمارة لم يحسم خلافكم إلا الدستور وقانون توارث الإمارة ومجلس الأمة . . .

أنت يا شيخ صباح تدرك أكثر من غيرك ومن أي شيخ آخر أهمية الدستور والقانون . . . فحافظ على الدستور وحافظ على القانون . . . يحفظك الشعب . . .

صاحب السمو أنت رئيس الدولة لكن أقولها بالفم المليان . . سلطاتك ليست

مطلقة . . إنها مقيدة باسم الأمة وفقا للدستور . . . يطلقون عليك أبو السلطات وولي الأمر وهذا مخالف للدستور . . أنت تعرف ذلك . . .

لا تجعل علاقة الشعب فيك وفقاً للدستور فقط . . . فهذا الدستور يمنح الشعب سلطة أكبر من سلطاتك . . . فعليك أن تحافظ على محبة الشعب . . ولا تفرط بمحبة الشعب . . . واترك عنك خرابيط جاسم الخرافي وربعه . . .

طويل العمر . . تعرف شنو مشكلتك[1]؟ أنك وضعت الشعب والقوى السياسية وخمسة وثلاثين نائب في الأغلبية البرلمانية بكفة . . . ووضعت جاسم الخرافي ومحمد الصقر في الكفة الأخرى . . ومع الأسف يا سمو الأمير أنك رجحت كفة الخرافي والصقر على الشعب . . لا تراضي الخرافي وتزعل الشعب . . . ترى هم حزامك إذا ضاقت عليك الأيام . . .

الناس تتساءل يا طويل العمر وهذا من حقها . . الأخو يسأل أخوه في البيت . . الزوجة تسأل زوجها . . الولد يسأل أبوه . . يقولون يا جماعة العهد إللي حنا فيه عهد صباح الأحمد وإلا جاسم الخرافي؟ سؤال مشروع . . للأسف أنك يا سمو الأمير أنت قد صنعته . .

يا صاحب السمو . . التاريخ يسجل . . فماذا تريد أن يكتب التاريخ في صفحتك؟ هل تريد أن يكتب التاريخ أنه في عهد الشيخ صباح الأحمد تم حبس أصحاب الرأي؟

هل تريد أن يكتب التاريخ أنه في عهد الشيخ صباح الأحمد تم ضرب الناس بالمطاعات؟

هل تريد أن يكتب التاريخ أنه في عهد الشيخ صباح الأحمد نُهبت الكويت وأموالها؟

هل تريد أن يكتب التاريخ أنه في عهد الشيخ صباح الأحمد تم انتهاك حقوق الشعب وتقويض الدستور؟

هل تريد أن يكتب التاريخ أنه في عهد الشيخ صباح الأحمد كانت اليد الطولى لجاسم الخرافي؟

الأمر لك وهذا تاريخك . . أنت تصنعه بفعل يمناك . . لكن تأكد يا طويل العمر

---

(١) تطوع هنا أحد الحضور بالإجابة فقال «خِبل» إلا أن مسلم البراك رد بالقول «لا . . لا» .

أن للشعب الكويتي نصيبه من صفحات التاريخ والشعب الكويتي يرفض الحكم الفردي رفضاً قطعياً . . منك أو من أي حاكم يأتي بعدك . . . حين انهارت الدولة وضاع الحكم . . لم نساومكم على إمارتكم في «مؤتمر جدة» لأنكم قدرنا إللي نتمسك فيه ونريده . . ونحن أيضاً قدركم . . وأنا أسألك يا طويل العمر . . هل تحبون هذا القدر؟

يا صاحب السمو . . العبث بالدستور والانفراد بالقرار ضعف لكم وليس قوة . . . ففي هذا الوقت إللي نختلف فيه على مراسيم الضرورة تُحاك المؤامرات والدسائس على سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح . . .

هل يحاول من يروج للصوت والصوتين الإتيان بمجلس صوري ساقط مكون من «الأراجوزات» و«القبيضة» و«الدُمى» كي يعيدوا ناصر المحمد مرة أخرى إلى رئاسة الوزراء؟ كي يُسكِّر[1] الملفات . . الإيداعات والتحويلات والديزل؟

إنها خطة مرتبة . . يجيبونه رئيس وزراء . . ونفس هذا المجلس هو إللي يتعهد باختياره وليا للعهد . . . ولاية العهد أصبحت يا سمو الأمير محل عبث من بعض عيالكم وبعض حلفائكم . . وأنت تعرف يا سمو الأمير من هو هذا الحليف . .

هناك من يدعيكم ويغريكم باستخدام العنف مع الشعب . . لكن ثق تماما يا سمو الأمير أن العنف لا يجلب إلا العنف المضاد . . وهذا أمر لا نريده . . ولكن انتم قاعدين تحطون الناس غصب فيه . . .

سموك تطلع في كل خطاباتك وتقول يجب تطبيق القانون . . الساقط اللاقط الجويهل يسب الناس ويسب القبائل ويضرب مكونات المجتمع وبعد ذلك تقول يا طويل العمر القانون . . . واضح أن هناك قانون يطبق على الشعب وقانون يطبق على الشيوخ . . .

أحب أذكرك يا طويل العمر في سنة ٢٠٠٦ . . في الوقت إللي كنا حنا فيه نطالب بتحسين أوضاع أصحاب الدخل المحدود وقدمنا قانون خمسين دينار لكل مواطن من الموظفين والمتقاعدين . . . دخلنا في صراع مع الحكومة وأجبرناها على القانون وانتصرنا فيه . . . وعندما جاء إلى سموك رجَّعت القانون مرة أخرى . . ويقال أن إحدى أسباب حل المجلس هو موضوع الخمسين دينار . . .

---

(١) يغلق .

طيب سموك انت عقب ما استلمت الإمارة رفعت مخصصاتك من ثمانية مليون إلى خمسين مليون . . ما قلنا شي تقديراً لك . . فاحفظ يا سمو الأمير هذا التقدير . . .

أنا أقول لك وأجيك من الآخر . . قسماً بالله يا طويل العمر . . والله لو تنزل جيشك وحرسك الوطني وشرطتك لن تثنينا على مناصرة الشعب وحماية الدستور . . .

المادة (٧١) هي حالة استثنائية . . . لا يستخدمها الأمير إلا إذا كان هناك «خطر داهم» على الأمة أو مصلحة وطنية عليا حالّة . . غير ذلك نقول لك طويل العمر ما لك حق . . ما لك حق . . لا لك حق وإذا صدرت المرسوم الأمة راح ترجع بضاعتك لك . . .

إللي عقد روس الحبال يحلها . . وإذا صدر المرسوم فأنت يا طويل العمر من عقدت الحبال . . ومسؤوليتك إنك تحلها . . .

يا إخوان . . شيلوا الخوف من قلوبكم . . ومن صدوركم . . وواجهوا السلطة الغاشمة التي تريد أن تعتدي على دستور الأمة ومقدرات الأمة . . تريد أن تعتدي على حقوقنا كشعب . . لا نسمح ولن نسمح ولن نسمح . . . إما نكون إللي نبي وإلا عسانا ما نكون . . رفعت الأقلام وجفت الصحف[١] . .»[٢] .

---

(١) قضت محكمة الجنايات في الخامس عشر من أبريل ٢٠١٣ بحبس مسلم البراك «خمس سنوات مع الشغل والنفاذ» بسبب هذا الخطاب ، حيث طلب البراك حضور رئيس الوزراء للمحكمة كشاهد لكن المحكمة رفضت هذا الطلب ، فحاول البراك أن يؤكد أن خطابه جاء بهدف نصح سمو الأمير لا الطعن به إلا أن المحكمة قررت بأن «العبرة بكامل الحديث وما يرمي به المتهم من المرامي التي تبطنها عباراته لا بما يغشيها من زائف الطلاء تذرعا للفرار من وجه القضاء فما قيل هو طعن في حقوق الأمير وسلطته وعاب في ذاته وتطاول على مسند الإمارة» ، وأما بالنسبة لطلب الشهود فإن «للمحكمة أن ترفض الطلب إذا وجدت أن الغرض منه المماطلة أو الكيد أو التضليل أو أنه لا فائدة من إجابته إليه ، وعليه فإن طلب الشهود السالف ذكرهم لا علاقة لهم بالواقعة لا من قريب أو بعيد ولا يعدون حتى شهود نفي والمتهم يحاكم على ما قرره في خطابه» .

تم استئناف الحكم وقبلت محكمة الاستئناف بردّ حكم محكمة أول درجة .

(٢) ندوة «كفى عبثاً» ، ١٥-١٠-٢٠١٢ .

وبالفعل ، بعد هذا الخطاب الناري ، نزعت الجماهير الخوف من قلبها ، ونزلت إلى الشارع لتتصادم مع رجال الأمن في سيناريو مكرر لليلة اقتحام المجلس ، فواجهت القوات الخاصة المتظاهرين بالقوة وتمت إصابة عدد منهم واعتقال آخرين كان من بينهم ابن النائب السابق أحمد السعدون .

الشعوب تتحرك والدول تتقدم ونحن جامدون

فور انتهاء فعاليات «المؤتمر الآسيوي» ومغادرة ضيوفه البلاد ، ألقى سمو الأمير خطاباً إلى الشعب الكويتي في التاسع عشر من أكتوبر ٢٠١٢ قال فيه :

«لقد تابعت كما تابعتم ما شهدته ديرتنا الحبيبة في الآونة الأخيرة من أحداث كانت ومازالت مبعث حزن وألم وقلق شديد لي ولكم جميعا . . . . بغير شك أقول الحزن لما أراه من نذر فتنة هوجاء توشك أن تعصف بوطننا وتقضي على وحدتنا وتشوه هويتنا وتمزق مجتمعنا وتحيلنا إلى فئات متناثرة وأحزاب متناحرة وطوائف متعارضة وجماعات متضاربة كل واحدة تتربص بأختها تناصبها الشر والعداوة والبغضاء . . أرى ذلك وأتساءل متعجباً . . . هل هذه هي الكويت؟» .

«وأقول الألم لما أراه من إسفاف مقيت في لغة الخطاب وانحدار مشين في أخلاقيات التعامل والعمل العام وخروج صارخ على القيم الموروثة والآداب المعهودة وفجور في الخصومة ورفض لحقّ الاختلاف وعدم احترام الرأي الآخر وتشنج في المواقف وغلو في التطرف واستمراء لنهج الفوضى والشغب وتجاوز لكل الحدود المألوفة وتماد في التطاول ومجافاة لقوله تعالى «ولا تنسوا الفضل بينكم» ودعوة رسولنا الكريم (صلى الله عليه وسلم) حيث قال «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه» . . . وخاصة عندما يصدر ذلك من أناس يفترض أن يكونوا قدوة حسنة لمن سواهم .

أرى كل ذلك وأتساءل متعجبا : هل هكذا أهل الكويت المشهود لهم بعفة اليد واللسان بما جبلوا عليه من صدق الانتماء والولاء للوطن وتمسك بثوابتهم الوطنية بما عرف عنهم من السماحة والرقي والاعتدال وحرص على قيم الاحترام ومراعاة مشاعر الآخرين . . ؟ أما القلق فعلى مصير ديرتنا ومستقبل أحفادنا إذا ظل هذا شأننا واستمر بأسنا بيننا» .

«هذه حالنا اليوم نمسي على أزمة ونصبح على أزمة أخرى نخرج من مشكلة لندخل في مشكلة أخرى الشعوب تتحرك والدول تتقدم ونحن جامدون نراوح في

مكاننا إن لم نتراجع إلى الوراء . . . نعم هناك قصور وهناك إخفاقات تشوب العمل في العديد من الأجهزة الحكومية كما هو الحال في دول أخرى ولكن كيف السبيل إلى الإصلاح وهذه المشاكل المصطنعة والأزمات المفتعلة لا تبقي للمسئولين جهدا ولا تذر لهم وقتا لمواجهة الأخطار الخارجية المحيطة بنا أو معالجة الأخطاء التي تعرقل تقدم مسيرتنا إلى اللحاق بالركب الحضاري العالمي وتحقيق التنمية الشاملة» .

«من المؤسف والمؤلم أن هذه الأزمات التي تشل بلدنا وتهدد أمننا وتعطل أعمالنا هي من صنع نفر من أبنائنا توسمتم فيهم خيرا وعقدتم عليهم الأمل ليشاركوا في مسؤولية مسيرتنا الوطنية متعاونين مع إخوانهم في الحكومة نحو غد أفضل لبلدنا ومجتمعنا ولكن هناك من يتعمد وضع العصي في الدواليب وعرقلة المسيرة . . يصر على فرض إرادته ورأيه على الجميع محاولا تكريس قيم ومفاهيم غريبة على مجتمعنا ممعنا في التطرف والتهور يرفض الحوار ويلغي الآخرين ويوزع صكوك الوطنية ويطلق وصايته المطلقة على الدستور منتهكا جميع الثوابت والأعراف الوطنية الراسخة . . لا يريد التفاهم ولا يقبل التوافق يتخذ من الشوارع والساحات منبرا للإثارة والشحن والتحريض ويحاول دفع الشباب نحو منزلقات الضياع والضلال غير عابئ بأمن البلاد وسلامة أهلها .

ليعلم الجميع أن الكويت دولة قانون ومؤسسات نظام الحكم فيها ديموقراطي يسودها القانون قضاؤها مستقل يحكمها الدستور الذي ينص على «فصل السلطات مع تعاونها» . . . .

السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقا للدستور . . .

والسلطة التنفيذية يتولاها الأمير ومجلس الوزراء والوزراء على النحو المبين بالدستور . . .

والسلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير وفي حدود الدستور» . . . .

وقد أثبتت الأيام أن قضاءنا مستقل مشهود له بالأمانة والنزاهة» .

«جاء القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية مستهدفا معالجة السلبيات التي شابت النظام الانتخابي السابق عن طريق تقليص عدد الدوائر الانتخابية وزيادة القاعدة الانتخابية بكل دائرة . ولئن تحققت بعض الجوانب الإيجابية لهذا النظام التي لا يمكن إغفالها إلا أن المتابع لآثار ونتائج التطبيق العملي لهذا النظام عبر ثلاثة مجالس نيابية متعاقبة يلحظ جملة من الاختلالات والأمراض

التي شابت جميع تلك المجالس وباتت تشكل خطرا جسيما على وحدتنا الوطنية وتهدد أمننا الوطني وتخل بثوابتنا وقيمنا فأدت إلى تفشي العصبيات الفئوية والاصطفاف القبلي والطائفي على حساب الولاء للوطن وبروز التحالفات المصلحية البعيدة عن مصلحة الوطن إلى جانب الإقصاء الدائم للعديد من الشرائح الاجتماعية عن التمثيل البرلماني .

وانطلاقا من المسؤولية التي أستشعرها تجاه ما يهدد مصلحة البلاد حاضرا ومستقبلا فقد كان لدي هاجس دائم ورغبة جادة في تحقيق الإصلاح المنشود لنظامنا الانتخابي القائم وتصحيح ما يشوب الممارسة البرلمانية من عيوب ومثالب وقد أكد قناعتي ما لمسته خلال لقاءاتي العديدة مع شرائح واسعة من الأخوة المواطنين من انتقاد للنظام الانتخابي وعلى الأخص ما يتصل بآلية التصويت فيه بما أسفر عنه من نتائج تجافي العدالة والتمثيل الصحيح لأطياف المجتمع الكويتي في البرلمان ومساس مرفوض بوحدتنا الوطنية وانعكاس كل ذلك على أداء المجلس وانحرافه في أداء مهامه ومسؤولياته .

وقد أصبح إصلاح الوضع استحقاقا وطنيا حتميا تستوجب الضرورة مواجهته ومعالجته بالسرعة اللازمة إلا أن ما أثاره مؤخرا العديد من الخبراء الدستوريين والمتخصصين حول عدم دستورية النظام الانتخابي القائم وما اتصل به من شبهات قد استوقفني عن إجراء التعديل اللازم تجنبا لما قد يؤدي إلى فوضى قانونية وإرهاق سياسي إذا ما حكمت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته .

واليوم وبعد أن أصدرت المحكمة الدستورية حكمها الحاسم الذي يسمح بإجراء التعديل الضروري اللازم للنظام الانتخابي فقد استخرت الله جل وعلا وتحملا لمسؤوليتي أمام الله ثم أمام أهل الكويت الأوفياء ، واستجابة للضرورة الملحة التي استوجبت اللجوء لاتخاذ هذا القرار بما لا يسمح بأي تسويف أو تأجيل ، وتفعيلا لسلطاتي الدستورية فقد وجهت الحكومة بحتمية صدور مرسوم بقانون لإجراء تعديل جزئي في النظام الانتخابي القائم يستهدف معالجة آلية التصويت فيه لحماية الوحدة الوطنية وتعزيز الممارسة الديموقراطية ويحقق تكافؤ الفرص والتمثيل المناسب لشرائح المجتمع مؤكدا ثقتي بأن يتناول مجلس الأمة القادم مراجعة هذا القانون مراجعة شاملة بما تستوجبه الضرورة من معالجة الجوانب السلبية الأخرى التي تشوبه تحقيقا للغايات الوطنية المنشودة فلن يعذرنا التاريخ إن تهاونا أو تراخينا في مواجهة ما يهدد

وطننا من مخاطر ومحاذير .

وفي هذا الإطار وحرصا على دفع عجلة الإصلاح فقد وجهت الحكومة أيضا إلى إعداد مرسوم بقانون بإنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات وتنظيم الحملات الانتخابية لضمان نزاهة العملية الانتخابية ومرسوم بقانون في شأن نبذ الكراهية وحماية الوحدة الوطنية ومرسوم بقانون بشأن مكافحة الفساد وهي في طريقها للصدور» .

«أخاطبكم كأب مسئول عن أسرته وأبنائه فكل الكويتيين أبنائي وكل كويتي لبنة مهمة في بناء صرحنا الوطني المتماسك ولن أقبل أن يمس أي منهم ضرر أو سوء وقبل ذلك لن أسمح بأي شر يطال كويتنا الغالية وينال من أمنها الوطني واستقرارها وسلامة وأمن أهلها الأوفياء» .

«إن هناك خطا فاصلا يتوجب على الجميع إدراك أبعاده واحترام حدوده يفرق بين الخير والشر وبين الحرية والفوضى بين النصيحة الصادقة والبذاءة والتجريح وبين سيادة القانون وشريعة الغاب بين الحراك الإيجابي البناء وبين الانقياد وراء معاول الهدم والتخريب ويفصل كذلك بين التسامح والحلم والحكمة وبين التهاون والضعف والتسيب .

ان التهاون إزاء الانحرافات المهلكة والمدمرة تحت أي مبرر إخلال بالمسؤولية وتفريط بالأمانة والثقة الغالية لا مجال لقبوله والسماح باستمراره وسيكون صوت القانون عاليا وحازما في التصدي لأي ممارسات يجرمها القانون وتمس أمن البلاد والمواطنين وثوابتها الوطنية ولن يكون أحد فوق القانون ، وعلى الجميع تقع مسؤولية تحكيم العقل والحكمة وتغليب المصلحة الوطنية العليا على باقي المصالح» .

«لن نقبل أبدا بتهديد أمن الكويت وإرهاب أهلها وتعطيل مسيرتها .

لن نقبل بفوضى الشارع وشغب الغوغاء أن تشل حركة الحياة والعمل في البلاد .

لن نسمح لبذور الفتنة أن تنمو في أرضنا الطيبة .

لن نقبل بثقافة العنف والفوضى أن تنتشر بين صفوف شعبنا المسالم .

لن نقبل بتضليل الشباب المخلصين بالأوهام والافتراءات .

لن نقبل باختطاف إرادة الأمة بالأصوات الجوفاء والبطولات الزائفة» .

نفذت الحكومة على الفور توجيهات سمو الأمير واعتمدت تعديلاً استثنائياً على آلية التصويت يعطي الحق لكل ناخب أن يصوت لمرشح واحد فقط بعد أن كان النظام السابق يعطيه الحق في التصويت لأربعة مرشحين ، وبذلك لم يعد أمام المعارضة سوى المواجهة ، فبدأت القوى الشبابية المؤيدة لها بالدعوة إلى مسيرة كبرى أطلق عليها اسم «كرامة وطن» ، تواصل هؤلاء الشباب مع جماهيرهم عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» وتمكنوا من خلاله تحديث المعلومات المتصلة بالمسيرة وخطوط سيرها وتصوير أحداثها .

وفي الساعة الثامنة من مساء الحادي والعشرين من أكتوبر ، تجاوب عشرات الآلاف من المواطنين مع دعوات شباب المعارضة لمسيرة «كرامة وطن» التي انطلقت من ثلاثة مواقع مختلفة تتجه كل منها للاجتماع في نقطة مركزية واحدة ، وقد واجهت القوات الأمنية هذه الجموع بحزم ، فتم تفريقها بالقنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية والدخانية ، ولم تخل المسيرة من مواجهات عنيفة وحملة اعتقالات للمتظاهرين الذين حاولوا الالتفاف على الخطة الأمنية عبر تغيير مسارها المعلن ، وكان من اللافت للنظر وجود العديد من الفعاليات الشعبية والسياسية في هذه المسيرة التي حَوَت كل أطياف الشعب الكويتي .

تسبب التنظيم المتقن لهذه المسيرة في اتهام تنظيم «الإخوان المسلمين» و«جهات خارجية» بالضلوع في تنظيمها ، وتزامنت هذه المسيرة مع إعلان مختلف التيارات السياسية عن مقاطعةالانتخابات القادمة واعتبارها انتخابات صورية لا تمثل الإرادة الحقيقية للشعب الكويتي ، وقد شارك في هذه الحملة زعماء قبيلة العوازم وقبيلة العجمان وعدد من النقابات المهنية وجمعيات النفع العام والتيارات السياسية كـ«الإخوان المسلمين» و«التحالف الوطني الديموقراطي» و«المنبر الديموقراطي» اللذين شهدا العديد من الانقسامات والانشقاقات بسبب هذا الموقف .

مسيرة «كرامة وطن» اليوم و«الداخلية» تحذر

للناخب صوت.. أول ديسمبر

الحمود لقيادات الأمن:
التصدي بحزم.. مهما كانت الأسباب

مجاميع شبابية:
سنقول كلمتنا من دون خوف



(القبس الكويتية)

عشرات المصابين في المسيرات «الممنوعة» وكز وفز والمطاف انتهى في «الإرادة»

ليل أمني... طويل

- الطبطبائي اعتقل والصيفي تعرض لـ «ضربة خاطفة» وشخير أصابه الإعياء نتيجة التدافع والغاز المسيل للدموع
- قنابل دخانية وصوتية لاحقت المشاركين في مسيرة «كرامة وطن» إلى الأبراج ودفعت البعض إلى حضن البحر





أحداث مسيرة «كرامة وطن» الأولى

(الراي الكويتية)

أقبل بحكم المحكمة

قاوم سمو الأمير هذا السيل الجارف من حملات المقاطعة بعقد العديد من اللقاءات مع مختلف شرائح المجتمع ، فبدأ بلقاء أبناء الأسرة الحاكمة ثم أصحاب الدواوين ورجال الدين ووجهاء القبائل وقيادات الجيش والشرطة ورؤساء تحرير الصحف والمهندسين والأكاديميين والفعاليات المجتمعية كالفنانين وأعضاء جمعيات النفع العام ، أيضاً استقبل سموه قيادات «الإخوان المسلمين» في الكويت للتأكيد على عدم ضلوعهم في أي مؤامرة لزعزعة نظام الحكم في الكويت أو خارجها[1] ، واستقبل سموه أيضاً وجهاء قبيلة «العوازم» في المملكة العربية السعودية لحثّ أبناء القبيلة على «طاعة ولي الأمر» على خلاف ما دعا له زعيم القبيلة في الكويت فلاح بن جامع[2] الذي أعلن عن عدم استقبال ديوانه لأي مرشح عازمي يشارك بالانتخابات[3] .

أما أهم ما قاله سموه للوفود الشعبية فكان الآتي :

«أطمنئكم ترى ما في شي يخوف . . هناك حفنة من الناس عبثت فصبرنا ثلاث سنين وحنا نصبر إن الله يهداهم . . . الحمدلله إن شاء الله إن الله يهداهم الآن . . .» .

«البلد بغت تضيع . . فعلاً ضاعت وصارت الفوضى . . لكن اضطرينا أن نستعمل طرق . . . يعني حاولنا في وزير الداخلية وضباطنا أن لا يمسوا أحد . . لكن للأسف يعني واحد كفخوا عينه وواحد صدره . . حوالي أربعتعشر واحد . . مما اضطر القوات بأن تتدخل والحمدلله انتهى . . .

وعلى كل حال أقول لكم ان الأولاد الصغار إللي كانوا محبوسين قلنا هِدوهم[4]

(١) جريدة القبس الكويتية ٥-١١-٢٠١٢ ، ص٨ .

(٢) تمكن سمو الأمير من تغيير موقف زعيم قبيلة «العوازم» فلاح بن جامع وبقية زعماء القبائل من خلال سلسلة من الزيارات التي قام بها سموه للقبائل في شهر يونيو من العام ٢٠١٣ ، وبذلك أعلن أغلب هؤلاء عن تأييدهم للمشاركة بانتخابات يوليو ٢٠١٣ .

(٣) جريدة عالم اليوم الكويتية ١٥-١١-٢٠١٢ ، ص١ .

(٤) أطلقوا سراحهم .

الآن خل يروحون يُعَيِّدون عند أهلهم . . وماكو شي . . إللي يحصل عندنا في الكويت . . يحصل لكن ما هو عدوان . . ما حنا أعداء لأحد . . .

سوف لا نجعل أحد أن يتعدى القانون . . القانون فوق الجميع . . مافي واحد كبير أو واحد صغير . . حتى من عائلتنا . . طبقته على اثنين من عائلتنا . . . » .

وفي لقاء آخر قال سموه :

«ثلاث سنين فاتت لا صار تنمية في البلد ولا حصل أي شي . . ولكن أوعدكم بأن هالثلاث سنين إللي فاتت بلا شي سنعمل بأشهر إن شاء الله ما فقدناه بهالثلاث سنين . . » .

«الكويت لنا كلنا مش لواحد فينا . . هذي بلدنا إن راحت رحنا معها وإن بقت بقينا وياها . . وإن شاء الله إنها ستبقى . . لنا ولعيالنا ولعيال عيالنا . . . » .

«كل إللي أريده إن لا يركبون رؤوسهم . . . أي واحد يركب راسه ويمشي يقول أنا ما يهمني أحد . . وقايل لهم لو يومين يقعد ليخلص المؤتمر وسووا إللي تبونه . . . ولحد الآن أقول أنا لا أمنع المظاهرة أو أمنع المسيرة . . بس خذوا إذن من الداخلية حتى تحميك . . أما إذا عبثت فالقانون يجب أن يطبق على كل انسان . . .

أنا موافق على كل شي . . على التشاور . . على الرأي والراي الآخر . . إنما بـ أسبك وبـ أشتمك لا! هذا مو رأي . . .

أنا أؤكد بأن حتى في السجن الآن في ثلاثة من عائلتنا . . . القانون يجب أن ينفذ . . .

نحن لم نغلط على الإخوان الآخرين . . . ما فيهم واحد حتى جاء يتحدث معي أو يقول لي كلمة حتى لو كانت ضد ما أنا أؤمن فيه . . لكنهم تصرفوا هذا التصرف وحصل ما حصل والقانون سيطبق على الجميع . . . » .

أيضاً ألقى سموه كلمة (مقروءة) في أحد اللقاءات قال فيها :

«إن من واجبي الوطني وحقي الدستوري أن أتخذ ما أراه يخدم مصلحة الوطن ويعزز أمنه واستقراره في حدود الدستور والقانون ، وهذا ما فعلته بإصدار مرسوم الضرورة في فترة غياب مجلس الأمة ، ولقد كفل الدستور حق الاعتراض على هذا المرسوم بالطعن لدى المحكمة الدستورية المشهود لها بالنزاهة والاستقلالية والأمانة . . . وإزاء ما تردد حول توجهات للطعن في هذا المرسوم ، فإنني إذ أشيد بهذا

التصرف الحضاري ، لأعلن أمامكم ومن خلالكم للشعب الكويتي بأسره أنني أقبل بحكم المحكمة الدستورية إن جاء مخالفا لتقديري[1] . . . فاحترامنا وتقديرنا للقضاء ثابت وأكيد» .

«أقولها صريحة مدوية إنني أقبل سلفا بحكم المحكمة الدستورية وبقرار مجلس الأمة . . فأين المشكلة . . . وما الأمر الجلل الذي يدعو للنزول إلى الشارع . . . ولماذا الفوضى والشغب . . . ولماذا الصراخ والعويل وتعطيل أعمال الدولة والإضرار بمصالح الناس . .

أسألكم يا أهل العلم والحكمة . . هل الشارع هو المكان المناسب لبحث هذه الأمور . . . وهل تسمح مثل هذه الأجواء بالتوصل إلى أفضل السبل والحلول . . . لماذا السلبية والتحريض على مقاطعة الانتخابات . . كونوا إيجابيين وشاركوا في العملية الانتخابية . . . » .

«انظروا ماذا فعل حكم الشارع حولنا . . . لقد جر الخراب والدمار والبؤس والشقاء حتى على مجتمعات وبلدان غنية تمتلك الخيرات والموارد الطبيعية والثروات الوفيرة . . » .

«ماذا كان يضير منظمي تلك التجمعات في طلب ترخيص رسمي وفق القانون يسمح للمشاركين بالتعبير عن أنفسهم ، ويكفل حمايتهم وسلامة المواطنين وصيانة المصالح العامة بصورة حضارية راقية ، وهذا ما يتم في أعرق الدول والمجتمعات الديمقراطية . وقد رأينا كيف تتعامل هذه الدول مع التجمعات والمسيرات المخالفة للقانون» .

---

(١) صدر حكم المحكمة الدستورية بالطعون الانتخابية بمرسوم الصوت الواحد في السادس عشر من يونيو ٢٠١٣ ، وقد رفضت المحكمة الطعن بمرسوم «الصوت الواحد» لكنها قبلت الطعن بمرسوم إنشاء «اللجنة الوطنية للانتخابات» وبالتالي تم إبطال مجلس ديسمبر ٢٠١٢ والدعوة لعقد انتخابات جديدة في السابع والعشرين من يوليو ٢٠١٣ حسب نظام الصوت الواحد .

نظل ... قاط...

... ج: مهما كانت النتيجة .. ومن ترشح من دم عازمي فلينسحب

بن جام... لن يدخل ديواني مرشح عازمي

- الأمور من سيئ إلى أسوأ .. والوضع الآن أكبر من الانتخابات
- تاريخنا أبيض واللي يبينا نقرب منه واللي ما يبينا «كيفه»
- أنا ضد المظاهرات.. ولا مانع من المشاركة فيها إذا كانت مرخصة
- أهل الكويت والتجار مقاطعين ومن نزل الانتخابات سنرد له الصاع صاعين

يجب عدم إصدار مراسيم الضرورة لعدم توافر شروطها وحتى لا نعود للمربع الأول

بن حثلين: مقاطعة العجمان للانتخابات.. في حال العبث بالنظام الانتخابي

- نؤكد على ضرورة عدم المساس بالدوائر والأصوات.. ومحاسبة العابثين بالمال العام
- تجب محاربة الفساد بشتى أشكاله.. ومحاسبة كل من يحاول المساس بالوحدة الوطنية
- مناصحتنا تأتي نتيجة مرور البلاد بظرف استثنائي ومنعطف خطير يمس كيانها ووجودها ومكتسباتها

وقوف زعماء القبائل ضد مراسيم الضرورة

(عالم اليوم الكويتية)

سموه يجدد ثقته بأهل الكويت وولائهم للوطن وحرصهم على أمنه وسلامته

الأمير: إن راحت الكويت رحنا .. وإن بقيت بقينا

الأمير: أقبل بحكم «الدستورية».. فلماذا الفوضى والشغب؟!

الأمير: القانون على الجميع ... حتى من عائلتنا طبّقته على اثنين



- [illegible]
- [illegible]
- [illegible] منهم يروحون يعاودون عند أهاليهم
- الكويت بخير ونعمة [illegible]

أهم ما جاء في لقاءات سمو الأمير بالوفود الشعبية

(صحف مختلفة)

مقاطعة الانتخابات

لم تكترث المعارضة بلقاءات الأمير وما قيل فيها واستمرت في سعيها لحث المواطنين على مقاطعة الانتخابات، وفي التاسع والعشرين من أكتوبر ألقيَ القبض على مسلم البراك بتهمة «المساس بالذات الأميرية» مما أغضب مؤيديه وأبناء قبيلته فنزلوا إلى الشارع في الحادي والثلاثين من أكتوبر في مسيرة تتوجه إلى السجن المركزي للمطالبة بإطلاق سراحه، حاولت القوات الخاصة مواجهة هذه المسيرة بنفس الأسلوب الذي واجهت فيه مسيرة «كرامة وطن» فتكررت المشاهد العنيفة التي وصلت إلى حد محاولة أحد المتظاهرين القيام بدهس رجال الأمن بسيارته.

وفي اليوم التالي للمسيرة، قررت محكمة «النظر في التظلم» الإفراج عن البراك بعد دفعه للكفالة المالية، إلا أنه أصر على أن الجماهير التي خرجت في مسيرة الأمس هي السبب الحقيقي للإفراج عنه، وفي الرابع من نوفمبر خرجت المعارضة للمرة الثانية في مسيرة «كرامة وطن» الثانية لكنها لم تكن كسابقتها من حيث التنظيم بسبب تغيير موقع المسيرة في اللحظات الأخيرة، وقيام المتظاهرين بإغلاق طريق «الدائري السادس»[١] وتعطيل مصالح الآلاف من مرتاديه.

حاول بعد ذلك بعض رموز المعارضة طرح فكرة «المصالحة الشاملة»[٢] مع السلطة والتي ترتكز على إسقاط جميع القضايا والتهم المنسوبة إلى أعضائها وجماهيرها، لكن هذه الفكرة لم تجد لها طريقاً إلى التفعيل، تزامن ذلك مع احتفالات الكويت بمرور خمسين عاماً على الدستور[٣] وإغلاق باب الترشيح للانتخابات بـ٣٨٧ مرشحاً.

ومع إصرار الحكومة على الحزم - والقوة - في مواجهة المسيرات غير المرخصة واقتراب يوم الاقتراع، قررت المعارضة الرضوخ لشروط الحكومة والتقدم بطلب ترخيص للقيام بمسيرة «كرامة وطن» الثالثة قبل يوم واحد من الانتخاب، وافقت وزارة الداخلية على منح الترخيص لهذه المسيرة التي اختلفت من حيث التوقيت

---

(١) أحد أهم الطرق الرئيسية في الكويت.

(٢) جريدة الوطن الكويتية ٢-١١-٢٠١٢، ص١.

(٣) دخلت الكويت موسوعة غينيس للأرقام القياسية بأكبر عرض «ألعاب نارية» في العالم أطلقته في هذه المناسبة.

حيث أجريت في نهار الثلاثين من نوفمبر على خلاف سابقاتها التي كانت تُجرى بعد مغيب الشمس .

وفي الأول من ديسمبر بدأ الناخبون في التوجه إلى مراكز الاقتراع لانتخاب أعضاء مجلس الأمة حسب نظام «الصوت الواحد» ، وقد ساد الهدوء أغلب مراكز الاقتراع على عكس المعتاد في السنوات السابقة ، أيضاً كان من الواضح هدوء المعارضة وعدم قيامها بأي نشاط تخريبي أو تعطيلي للعملية الانتخابية .

بذلك تم الإعلان عن نتائج الانتخابات في وقت مبكر نسبياً حيث وصلت نسبة المشاركة إلى ٣٩٪ بعد أن كانت ٦١٪ في الانتخابات السابقة ، وكان نجاح حملة المقاطعة واضحاً في الدائرة الرابعة والخامسة التي فاز صاحب المركز العاشر فيها بأقل من ٦٠٠ صوت حيث كانت نسبة المشاركة فيها ٢٢٪ ، بينما نسبة المشاركة في الدائرة الرابعة ٣٠٪ ، أما المشاركة في الدوائر الثلاث الأولى فكانت ٥٨٪ للأولى ، و٥٦٪ للثانية ، و٥٣٪ للثالثة ، وبهذا يمكن الحكم بأن الثقل الأكبر للمعارضة يتمركز في المناطق التي يغلب على ساكنيها الطابع القبلي .

تسببت هذه المقاطعة بفتح باب النجاح للمرشحين الجدد ، حيث وصل إلى المجلس ثلاثين نائباً جديداً يغلب عليهم الطابع المستقل نتيجة لغياب مرشحي أغلب التيارات السياسية ، وقد ارتفع عدد أعضاء الحضر مقابل القبليين في هذا المجلس ، أما الرابح الأكبر من المقاطعة فكان الأعضاء الشيعة الذين ارتفع عددهم إلى ١٧ نائباً ، وفازت المرأة أيضاً بثلاثة مقاعد ذهب أحدها للمرشحة صفاء الهاشم التي تسبب طعنها في الانتخابات السابقة في إبطال المجلس ، ومع الغياب التام لنواب قبيلتي «العوازم» و«مطير» ، تمكن مرشحو القبائل الأصغر حجماً من الوصول إلى المجلس .

المسيرات الليلية

بطبيعة الحال ، لم تعجب هذه النتائج المعارضة وجماهيرها فتراوحت ردود أفعالها بين الملامة والتفاخر بالمقاطعة وإعلان عدم شرعية هذا المجلس الذي قاطعه ٦٠٪ من الناخبين ، وقد وصلت درجة الغضب ببعض أعضائها إلى دعوة الجماهير للقيام بسلسلة من «المسيرات الليلية» داخل المناطق السكنية ، فتم فيها التصادم مع رجال الأمن والقوات الخاصة الذين استخدموا القنابل الصوتية والدخانية كالعادة ، مما أزعج سكان هذه المناطق ، وحاول المعارضين استخدام خطط مختلفة للالتفاف على

المحاذير الأمنية كالتوجه إلى الأمكنة المخصصة لرياضة المشي في بعض المناطق ، إلا أن الحزم الأمني وتذمر الأهالي كان لهم بالمرصاد ، وقبل أن تفقد المعارضة رصيدها الشعبي بسبب هذه الممارسات المستهجنة قرر منظمو مسيرات «كرامة وطن» دعوة الجماهير إلى مسيرتهم الرابعة والتي حصلوا فيها على ترخيص وزارة الداخلية .

على الجانب الآخر ، توجه النواب السابقون لـ«كتلة العمل الوطني» إلى المحكمة الدستورية للطعن بالنظام الانتخابي الجديد ونتائجه ، توالت بعد ذلك الطعون بالانتخابات بينما كان رئيس الحكومة يضع اللمسات الأخيرة على تشكيلته الوزارية التي أعاد فيه الاعتبار إلى وزير المالية السابق مصطفى الشمالي بعد خروجه من الحكومة السابقة ، أيضاً كان من الملاحظ على التشكيل الجديد خروج الوزير فاضل صفر في خطوة غير متوقعة بعد نجاح خمسة أعضاء من تياره في الوصول إلى مقاعد المجلس ، وكان من اللافت للنظر غياب أبناء قبيلة «مطير» عن الوزارة بينما حصلت قبيلة «الرشايدة» على مقعدين وزاريين[1] .

وفي السادس عشر من ديسمبر ٢٠١٢ افتتح مجلس الأمة دوره الانعقادي الجديد بحضور سمو الأمير وإلقائه كلمة قال فيها :

«نؤكد مجددا إيماننا الصادق بالنهج الديموقراطي والتزامنا بالدستور راسخ وقد أكدت بأنني من يحمي الدستور ولن أسمح بالمساس به أو التعدي عليه إيمانا بأنه يمثل الضمانة الأساسية - بعد الله - لأمن الوطن واستقراره كما أوضحت مرارا بأن جميع الكويتيين أبنائي مهما تباينت الاجتهادات والآراء ولا أكن لهم سوى الود والمحبة والتقدير وأنني على مسافة واحدة من كل واحد منهم» .

بعد ذلك انتخب أعضاء المجلس النائب علي الراشد للرئاسة ، والنائب مبارك الخرينج الرشيدي نائباً له بعد منافسة مع النائب سيد عدنان عبدالصمد الذي حصل على ٢٤ صوتاً ، وكانت المعارضة قد حاولت التشويش على هذه الجلسة من خلال دعوة الجماهير للمبيت أمام مجلس الأمة ، لكن هذه الدعوة لم تنجح وسارت الأمور وفق السياق المحدد مسبقاً .

---

(١) قبيلة «الرشايدة» لم تقاطع الانتخابات كلية ووصل إلى المجلس خمسة نواب منها كان من بينهم المرشحة ذكرى الرشيدي .

المتظاهرون «تورطوا» بتغيير موعد خروجهم استباقاً للتحرك الأمني

«بانشيات» و«نبابيط» مذخّرة بـ«التيل»...

«جديد» المسيرات الليلية في يومها الرابع

المسيرات الليلية... سلّم على «السلمية»

المولوتوف... جديد المسيرات









تجمع محدود في كيفان... واللواء حمادة أوقف مشادة بين بعض نساء المنطقة والعنبطاني

مطالبين الجهات المعنية بمنع التظاهرات التي تشهدها المنطقة من فترة لأخرى

أهالي اليرموك في عريضة احتجاج: لسنا موالين لأي جهة ولكن نرفض العبث بسكينتنا

عبدالعزيز المشاري: نرفض دخول المنطقة.. والممشى لرياضة الجميع

المعارضة تتبرأ من أحداث «السادس» بعد المسيرة السادسة



















فوضى المسيرات الليلية في المناطق السكنية وتسببها في خسارة المعارضة جزء كبير من شعبيتها

(صحف مختلفة)

لا دليل على وقوع جريمة!!

بدأ المجلس الجديد أعماله بتأمين نفسه عبر الموافقة على مرسوم «الصوت الواحد» ومن ثم زيادة شعبيته من خلال طرح المشاريع الشعبوية كإسقاط القروض وتجنيس البدون وزيادة القرض الإسكاني وزيادة علاوة الأولاد ، أما الحكومة فلم تغير مواقفها من هذه المشاريع واستهلت أعمالها بإلغاء ترخيص قناة «اليوم» الفضائية الداعم الرئيسي للمعارضة وإيعاز ذلك إلى أسباب فنية[1] ، ثم كشفت الحكومة عن موافقتها على «الاتفاقية الأمنية الخليجية» والتي عارضتها الكويت في السابق بسبب بعض البنود التي تم تعديلها لاحقاً[2] .

وفي اليوم التالي للإعلان عن الموافقة على الاتفاقية الأمنية الخليجية ، أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة عن تمكنها من القبض على خلية إرهابية كانت تخطط للقيام بأعمال تخريبية في الإمارات والمملكة العربية السعودية ، وقد ربطت الإمارات هذه الخلية بتنظيم «الإخوان المسلمين» الذي كان يواجه تحديات جدية في مصر بعد انحدار شعبية الرئيس المصري محمد مرسي ونزول الجماهير إلى الشارع للمطالبة برحيله إثر محاولاته المتكررة للانفراد بالسلطة ، جاء ذلك بعد نجاحه بالوساطة ما بين إسرائيل و«حماس» لوقف إطلاق النار بين الطرفين في معركة ضربت فيها «حماس» تل أبيب بصواريخ «فجر ٥» الإيرانية .

وفي التاسع والعشرين من نوفمبر ، حققت السلطة الفلسطينية انتصاراً - معنوياً - على إسرائيل بعد قبولها كـ«دولة مراقب غير عضو» في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وفي نوفمبر أيضاً تمكن الرئيس الأمريكي باراك أوباما من الفوز بولاية ثانية على منافسه الجمهوري ميت رومني ، وعلى عكس الجماهير الأمريكية التي أعادت الثقة برئيسها ، كانت الجماهير العربية تطالب برحيل زعمائها حيث خرجت المظاهرات الغاضبة في الأردن والعراق للمطالبة بالإصلاحات الحكومية وتحسين الأوضاع المعيشية .

أما الأوضاع المعيشية في الكويت ، فلم تجد لها أفضل من الشيخ سالم العلي

---

(١) ألغت محكمة الاستئناف هذا القرار في التاسع عشر من فبراير ٢٠١٣ .

(٢) أبرز أسباب معارضة الكويت للاتفاقية تعلقت بحق ملاحقة المتهمين عبر الحدود وتسليم المتهمين إلى الدول الأخرى .

الذي أعلن عن تبرعه بمبلغ ٦٠ مليون دينار كويتي لشرائح محددة من أبناء الشعب الكويتي ، حيث ينقسم هذا المبلغ إلى ٣ شرائح يستحق كل منها ٢٠ مليوناً تُوزع بواقع ٢٠ ألف دينار لكل من يحصل على شهادة الدكتوراه ، و٦ آلاف دينار لكل كويتي يتزوج كويتية ، و٤ آلاف دينار لكل مدين كويتي .

وقد واجهت السلطة تحدياً جديداً في العام ٢٠١٢ وهو التصريحات العلنية لبعض أفراد الأسرة الحاكمة بانتقاد الحكم والحكومة ، فبالإضافة إلى الشيخ فهد سالم العلي ، برز بعض شباب أسرة «المالك الصباح» كمؤيدين للمعارضة مما دفع جهاز أمن الدولة لإلقاء القبض على الشيخ مشعل المالك المحمد الصباح الذي آثر عدم تصعيد الموقف استجابة لرغبة والده ، خصوصاً بعد إعلان أسرة «المالك الصباح» عن اصطفافها خلف سمو الأمير وإدانتها لتصريحات الشيخ مشعل[١] .

وقبل نهاية العام ، أعلنت النيابة العامة عن حفظ قضية «الإيداعات المليونية» و«القبيضة» إدارياً لعدم وجود أي دليل على وقوع جريمة أو شبهة جنائية ، وختمت النيابة تقريرها حول القضية بتوصية قالت فيها :

«أن نصوص قانون الجزاء وقانون غسيل الأموال المعمول بهما حاليا في الكويت لم تعد كافية في الوقت الراهن لتجريم كافة الصور والوقائع التي تتعلق بالكشف عن الذمة المالية وتجريم الكسب غير المشروع .

لذا فإن النيابة العامة تهيب بالمشرع العمل على تعديل قانون غسيل الأموال القائم وإصدار التشريعات الجزائية المرتبطة به والمكملة له اللازمة للكشف عن الذمة المالية وتجريم كافة صور الكسب غير المشروع» .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٦-٨-٢٠١٢ ، ص١١ .

فهد سالم العلي: النهج لم يتغير وازداد تهورا وبطشا.. وكلنا مشعل

«أمن الدولة» تفرج عن مشعل الصباح بعد اعتقال 4 أيام


مشعل المالك الصباح

كتب عبدالكريم أحمد:

بعد مضي أربعة أيام على اعتقاله، أفرج جهاز أمن الدولة أمس عن مشعل مالك محمد الصباح وذلك بعد انتهاء التحقيقات معه بشأن مقال كتبه وأبدى رأيه فيه حول الوضع السياسي الراهن.

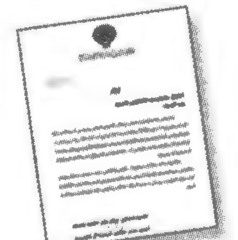
وكان رجال الأمن قد اقتادوا المذكور إلى جهاز أمن الدولة [illegible]، وذلك اعتراضا على مقال ذكر فيه بأن القرار السياسي مختطف والمعارضين السياسيين من الأسرة يتعرضون لممارسات غير دستورية وغير قانونية.

وفي هذا الصدد، غرد الشيخ فهد سالم العلي -وهو شقيق مدير جهاز أمن الدولة- بصفحته على موقع تويتر وقد كان لافتا وضعه لصورة المعتقل في ملفه الشخصي بالموقع، حيث قال: اعتقال مشعل المالك الصباح يبين بأن النهج لم يتغير إنما ازداد تهورا وبطشا، وقول لمن أمر باعتقاله كلنا مشعل، والذين ينادون بالإصلاح أصحاب المبادئ الحقيقية مطالبون الآن باستنكار اعتقال الشيخ مشعل المالك الصباح الذي اعتقل بسبب آرائه المطالبة بتغيير النهج.


فهد سالم العلي

تلقى كتاباً من أمين سر مجلس الأسرة الشيخ سالم الجابر تضمن تحذيراً بفرض جزاءات

مشعل العبدالله يرد على «إنذار الأسرة»: هل الترشح للانتخابات تصرف غير لائق؟


صورة من كتاب الانذار إلى الشيخ مشعل


مجلس أسرة الصباح

13 ديسمبر 2011 م
17 محرم 1433 هـ


إنذار

الشيخ/ مشعل عبد الله الجابر الصباح
بعد التحية ..

بناء على المادة السادسة عشر من النظام الأساسي الخاص بمجلس أسرة الصباح الصادر بتاريخ 13 مايو 2006 والمتضمنة "إذا امتنع أحد أبناء الأسرة عن تنفيذ قرار المجلس أو قام بتصرف غير لائق أو استمر في سلوكه الذي يسيء إلى سمعة البلاد أو الأسرة رغم تحذير المجلس له، جاز للمجلس أن يوقع عليه أحد الجزاءات أو بعضها أو جميعها"،

وتطبيقا للمادة المذكورة – الفقرة الأولى، فنتقدم بلفت نظركم والتحذير من التعرض لجزاء آخر في حالة الاستمرار في التصرفات غير اللائقة أو السلوك الذي يسيء إلى سمعة البلاد أو الأسرة أو في حالة ارتكاب مخالفة أخرى.


الشيخ الدكتور/ سالم جابر الأحمد الصباح
أمين سر مجلس أسرة آل الصباح

شهدت الأعوام الأخيرة تحديات جدية للأسرة الحاكمة في السيطرة على أبنائها
(عالم اليوم والرأي الكويتية)

ملحق الفصل الثالث:

٢٠١٣



ينتهي هذا الكتاب رسمياً مع نهاية العام ٢٠١٢ ، لكن أهمية - وسخونة - أحداث العام ٢٠١٣ منعتني من إنهائه دون المرور عليها ، ولذلك أرفق هذا الملحق المختصر بالفصل الثالث من الكتاب ، وفيه نلخص أحداث العام ٢٠١٣ من دون التعمق في تفاصيلها .

بدأ مجلس الأمة الجديد (ديسمبر ٢٠١٢) أعماله بطرح بعض المشاريع الشعبية ، وقد نجح في إصدار قانون «إسقاط فوائد القروض» بعد رضوخ النواب لبعض التعديلات الحكومية ، وقد حاول بعض أعضاء المجلس التبرُؤ من تهمة التبعية للحكومة من خلال استجواب وزراء المالية والداخلية والنفط ، إلا أن الحكومة حسمت أمرها في عدم مواجهة هذه الاستجوابات وحصلت على دعم سمو الأمير في ذلك ، حيث أرسلت الحكومة الوزير شريدة المعوشرجي إلى المملكة المغربية للقاء سمو الأمير هناك وإطلاعه على الأوضاع ، ثم عاد المعوشرجي برسالة «حاسمة» من سمو الأمير أجبرت الأعضاء على تأجيل الاستجوابات إلى دور الانعقاد المقبل(١) .

أما المعارضة(٢) ، فقد استمرت في تنظيم مسيرات «كرامة وطن» بنسخها الخامسة والسادسة والسابعة ، لكن فوضى التنظيم وضعف المشاركة واختيار المواقع غير المناسبة - كالمناطق السكنية والطرق السريعة - بالإضافة إلى أعمال الشغب والتعدي على رجال الأمن جعلت من هذه المسيرات نذير شؤم على المعارضة

---

(١) جريدة القبس الكويتية ، ١٩-٢-٢٠١٣ .

جريدة الوطن الكويتية ، ٢٠-٢-٢٠١٣ .

(٢) كتلة «الأغلبية النيابية» في مجلس فبراير ٢٠١٢ المقاطعة لانتخابات ديسمبر ٢٠١٢ .

وشعبيتها ، وهذا ما اضطر رموزها للتبرُؤ مما يفعله بعض المشاركين فيها[١]!

أيضاً شهدت قوى المعارضة العديد من الانشقاقات والخلافات الداخلية التي بدأت باستقالة ١٥ عضواً من «المنبر الديموقراطي»[٢] ، وانتقلت بعد ذلك إلى انسحاب «التكتل الشعبي» و«الحركة الدستورية الإسلامية» من تجمع «نهج» لتأسيس كيان جديد أطلق عليه اسم «ائتلاف المعارضة»[٣] .

وقد حدد «الائتلاف» أهدافه بـ حل مجلس الصوت الواحد ، والتحول إلى نظام برلماني كامل وإشهار الأحزاب ، وإطلاق الحريات العامة وعدم التضييق عليها ، وقد امتنع النائب السابق وليد الطبطبائي وبعض القوى الدينية عن المشاركة بالائتلاف بسبب غياب الإشارة إلى «تطبيق الشريعة الإسلامية» عن أهدافه[٤] .

تزامنت هذه الأحداث مع ظهور تحركات لبعض رموز المعارضة تهدف إلى عقد مصالحة شاملة مع السُلطة[٥] ، وهذا ما زاد من تفكك المعارضة التي فوجئت بخسارة حليفها القوي فلاح بن جامع (زعيم قبيلة العوازم في الكويت) ، الذي أعلن رفضه لـ«حكومة المنتخبة» ، وأعلن أيضا عن تلقيه قطعة أرض (مساحتها ١٠٠٠ متر مربع) هدية من سمو الأمير فقرر تخصيصها لإقامة ديوان لقبيلة العوازم[٦] .

أما الضربة القاضية للمعارضة ، فجاءت من السلطة القضائية التي أصدرت سلسلة من الأحكام بإدانة العديد من الشباب المحسوبين عليها بتهمة «المساس

---

(١) جريدة الراي الكويتية ، ١٥-١-٢٠١٣ .

(٢) جريدة الوطن الكويتية ، ٨-١-٢٠١٣ .

قد لا يُصنف «المنبر» كمشارك في كتلة «الأغلبية النيابية» ، لكنه شارك بمقاطعة انتخابات ديسمبر ٢٠١٢ .

(٣) جريدة الراي الكويتية ، ١٨-٢-٢٠١٣ .

(٤) جريدة القبس الكويتية ، ٤-٣-٢٠١٣ .

جريدة عالم اليوم الكويتية ، ٣١-٣-٢٠١٣ .

(٥) جريدة عالم اليوم الكويتية ، ٥-٢-٢٠١٣ .

(٦) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٨-٣-٢٠١٣ .

جريدة القبس الكويتية ، ١٩-٤-٢٠١٣ .

بالذات الأميرية»[1] ، أيضا أصدر القضاء حكما بالسجن ثلاث سنوات على النواب السابقين خالد الطاحوس وفلاح الصواغ وبدر الداهوم بتهمة «العيب بالذات الأميرية والتطاول على مسند الإمارة» بسبب الخطابات التي ألقوها في ندوة النائب السابق سالم النملان[2] ، وحصل النائب السابق مسلم البراك على حكم بالسجن خمس سنوات بتهمة «الإساءة للأمير» في الخطبة التي ألقاها في ندوة «كفى عبثاً»[3] ، لكن محكمة الاستئناف أبطلت هذه الأحكام لاحقاً[4] .

«تمرد»

على الجانب الآخر ، بدأت سخونة الأحداث الإقليمية في الأيام الأولى من العام ٢٠١٣ ، وكانت البداية من دولة الإمارات العربية المتحدة التي أعلنت اعتقال خلية مصرية تنتمي إلى «جماعة الإخوان المسلمين» ، وقد حاولت الرئاسة المصرية التوسط للإفراج عن المعتقلين ، لكن الحكومة الإماراتية أصرّت على محاكمتهم باعتبار أمن الإمارات «خطأً أحمر»[5] ، وفي يوليو أصدرت المحكمة الاتحادية العليا (في الإمارات) حكما بسجن ٦٩ إسلاميا بتهمة «التآمر على نظام الحكم»[6] .

وفي مصر ، توترت العلاقة بين الرئيس المصري محمد مرسي (ممثل الإخوان المسلمين) وحزب «النور» السلفي على خلفية إقالة الرئيس لأحد أعضاء التيار السلفي من طاقمه الاستشاري[7] ، ومع نهاية الشهر الأول اندلعت تظاهرات عنيفة

---

(١) وصل عددهم إلى ٣٥ مغردا .
جريدة القبس الكويتية ، ١٤-٧-٢٠١٣ .

(٢) جريدة القبس الكويتية ، ٦-٢-٢٠١٣ .

(٣) جريدة الوطن الكويتية ، ١٦-٤-٢٠١٣ .

(٤) جريدة القبس الكويتية ، ٢٨-٥-٢٠١٣ .
جريدة القبس الكويتية ، ٢٣-٧-٢٠١٣ .

(٥) جريدة القبس الكويتية ، ٦-١-٢٠١٣ .

(٦) يختلف هؤلاء عن أعضاء الخلية المصرية ، فجميعهم من مواطني الإمارات العربية المتحدة .
جريدة الوطن الكويتية ، ٣-٧-٢٠١٣ .

(٧) جريدة الوطن الكويتية ، ١٩-٢-٢٠١٣ .

في مدينة «بور سعيد» المصرية طالبت فيها الجماهير بمحاكمة مرسي ورحيله بعد صدور أحكام القضاء بإعدام ٢١ شخصاً في قضية مباراة النادي الأهلي والإسماعيلي[١] .

أما الأزمة في سوريا ، فقد شهدت ساحاتها بروزاً واضحا للقوى الجهادية الإسلامية الملقبة بـ«جبهة النصرة» المتشاركة في المبادئ مع تنظيم «القاعدة» ، وقد تسبب هذا البروز في انحدار شعبية الثورة السورية ، حيث دأب مقاتلوها على التمثيل بالجثث[٢] واعتقال رجال الدين «المسيحيين» الأجانب[٣] وإعلان الفتاوى الجبرية كإلزام ابنة الثامنة بالحجاب وتحريم «الكرواسان»[٤] وسجن من لا يصوم رمضان وهدم التماثيل ، مما سبب ضجر الأهالي منهم[٥] فبدأ الأكراد في مقاومتهم من جهة[٦] ، وبدأ «الجيش السوري الحر» في مقاتلتهم من الجهة الأخرى[٧] .

وفي هذا السياق تقدم رئيس «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية» أحمد معاذ الخطيب باستقالته من الائتلاف بسبب رفضه لمحاولات الحكومات الداعمة فرض إراداتها عليه ، فانتخب الائتلاف بعده غسان هيتو للرئاسة ، لكن «الجيش السوري الحر» رفض الاعتراف بهيتو[٨] .

جاء ذلك في الوقت الذي تمكن فيه الجيش العربي السوري (التابع للحكومة السورية) بمشاركة مقاتلي «حزب الله» اللبناني من الانتصار على المعارضة في معركة مدينة «القصير» الاستراتيجية والسيطرة عليها[٩] ، وبذلك مالت موازين القوى نحو

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٧-١-٢٠١٣ .

(٢) جريدة القبس الكويتية ، ١٦-٥-٢٠١٣ .

(٣) جريدة القبس الكويتية ، ٣١-٧-٢٠١٣ .

(٤) نوع من المخبوزات الفرنسية .

(٥) جريدة القبس الكويتية ، ٣٠-٧-٢٠١٣ .

(٦) جريدة القبس الكويتية ، ١٨-٧-٢٠١٣ .

(٧) جريدة الوطن الكويتية ، ١٣-٧-٢٠١٣ .

(٨) جريدة الراي الكويتية ، ٢٥-٣-٢٠١٣ .

(٩) جريدة الوطن الكويتية ، ٦-٦-٢٠١٣ .

الحكومة السورية والقوى الداعمة لها[1] في مقابل المعارضة اليائسة من دعم الدول الغربية[2] ، وقد تسببت هذه الهزيمة في تراجع المعارضة السورية عن الذهاب إلى مؤتمر «جنيف ٢» المزمع عقده برعاية أمريكية روسية لحل الأزمة السورية .

وفي العراق ، اندلعت في الأيام الأخيرة من أبريل مواجهة بين قوات مكافحة الشغب ومتظاهرين في مدينة «الحويجة» أسفرت عن مقتل ٢٧ متظاهراً ينتمون إلى المذهب السُني[3] ، وهذا ما أشعل الصراع الطائفي في العراق ، فأعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي عن دعوته لعقد «صلاة موحدة» بين الشيعة والسنة في بغداد فاستجابت القوى الإصلاحية من الطرفين لهذه الدعوة[4] .

وعلى غير المتوقع ، شهدت الجمهورية التركية اندلاع مواجهات بين آلاف المتظاهرين وقوات الشرطة بسبب مخططات رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لتطوير حديقة «قيزي» القريبة من ميدان «تقسيم» ، وقد شهدت هذه المواجهات ممارسات عنيفة من قبل قوات الأمن ، وهذا ما زاد من حدة التظاهرات وأعداد المشاركين فيها الذين وصفهم أردوغان بالجبناء والمخربين ، لكنه في نهاية الأمر رضخ لمطالبهم في تجميد خطط تطوير حديقة «قيزي»[5] .

ولم تتوقف أحداث العنف في تركيا ، فقد شهدت الجمهورية التونسية عمليات اغتيال لرموز التيار اليساري راح ضحيتها المعارضَان شكري بلعيد ومحمد البراهمي . وفي يونيو ، فاز المرشح الإصلاحي حسن روحاني بانتخابات الرئاسة الإيرانية بالجولة الأولى إثر حصوله على ٥١٪ من الأصوات . وبعد عشرة أيام من فوز روحاني أعلن أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تنحيه عن السلطة لمصلحة ابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ، وبذلك رحل رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم عن

---

(١) كانت جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية روسيا الاتحادية أبرز الداعمين للنظام السوري برئاسة الرئيس بشار حافظ الأسد ، بينما تتقدم الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا والمملكة العربية السعودية وقطر كأبرز داعمي قوى المعارضة السورية .

(٢) جريدة القبس الكويتية ، ١-٣-٢٠١٣ .

(٣) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٤-٤-٢٠١٣ .

(٤) جريدة القبس الكويتية ، ٢٥-٥-٢٠١٣ .

(٥) جريدة القبس الكويتية ، ١٠-٦-٢٠١٣ .

المشهد السياسي بهدوء ، بعد أن كان صخبه مسيطراً على الساحة السياسية الإقليمية والدولية .

وفي يونيو أيضاً ، فجرت أزمة «سد النهضة» الإثيوبي الخلافات بين مصر وإثيوبيا ، وقد تعامل الرئيس المصري باستخفاف مع هذه الأزمة ، حيث سمح بصدور تصريحات مصرية توحي بإمكانية استخدام الجيش المصري للاعتداء على إثيوبيا إن هي أصرّت على بناء السد الذي سيقلل من حصة مياه نهر النيل المخصصة لمصر[١] . ومع انتصاف الشهر ، شارك الرئيس المصري في مؤتمر «دعم الثورة السورية» وقام فيه – شخصياً – برفع علم الثورة السورية وأعلن قطع العلاقة بين مصر والحكومة السورية مع التلميح إلى إمكانية استخدام الجيش المصري في نصرة الشعب السوري ضد النظام الحاكم ، فتسبب هذا الاستخفاف بإقحام الجيش في القضايا الخارجية باستياء القيادات العسكرية ، حيث أصدر الجيش في اليوم التالي بياناً شدد فيه على أن دوره الوحيد هو حماية الحدود المصرية[٢] .

تزامن ذلك مع انطلاق حملة شبابية أطلقت على نفسها اسم «تمرد» وتهدف إلى جمع أكبر عدد ممكن من العرائض المطالبة بتنحي الرئيس مرسي ، وقد حدد القائمون على الحملة الثلاثين من يونيو موعداً للنزول إلى «ميدان التحرير» للتعبير عن مطالبهم ، أمام هذا التصعيد ، حاولت حركة «الإخوان المسلمين» استباق الحدث بعقد تجمع جماهيري في الثاني والعشرين من يونيو للتعبير عن تأييدها للرئيس مرسي ، وقد نجحت في تحقيق ذلك .

وفي الثلاثين من يونيو ، خرجت الجماهير المصرية عن بكرة أبيها إلى «ميدان التحرير» والساحات الرئيسية لتأييد مطالب حملة «تمرد» بتنحي الرئيس مرسي ، وقد حاول مرسي مواجهة هذه الجماهير بخطاب شدد فيه على أنه سيبقى في منصبه بقوة «الشرعية» التي حصل عليها عبر صناديق الاقتراع ، لكن هذه «الشرعية» لم تمنع وزير الدفاع القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبدالفتاح السيسي من دعم

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٥-٦-٢٠١٣ ، ١٥-٦-٢٠١٣ .

(٢) جريدة القبس الكويتية ، ٤-٧-٢٠١٣ ، ٧-٧-٢٠١٣ .

جريدة الراي الكويتية ، ١٧-٦-٢٠١٣ .

الجماهير المطالبة بتنحي الرئيس عبر خطاب أعلن فيه أن الجيش المصري سينتظر ٤٨ ساعة لاتفاق أطراف الأزمة قبل أن يتدخل .

ومع إصرار الجماهير على التظاهر ، وإصرار الرئيس على التمسك بمنصبه ، اضطر وزير الدفاع للتدخل عبر إعلان بيان أصدر فيه الأوامر بعزل الرئيس - المنتخب - محمد مرسي وتعيين رئيس المحكمة الدستورية المصرية عدلي منصور رئيساً مؤقتاً للبلاد ، وبذلك انتهى حكم «الإخوان المسلمين» وسط عاصفة من الاحتفالات الجماهيرية .

وقد سارعت دول الخليج العربية - باستثناء قطر - إلى مباركة هذه الخطوة والإعلان عن دعمها لمصر بمبالغ تجاوزت العشرة مليارات دولار ، أما الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية فأبدت معارضتها لهذه الخطوة واعتبرتها انقلاباً عسكريا على رئيس منتخب ديموقراطيا ، وقد شهدت مصر بعد ذلك العديد من الأحداث المتوترة كالصدام بين مؤيدي الجيش ومؤيدي الرئيس مرسي الذي تم اعتقاله واعتقال قيادات تنظيم «الإخوان المسلمين» بالتزامن مع صدور حكم البراءة وإخلاء سبيل الرئيس السابق محمد حسني مبارك .

لا غالب ولا مغلوب

وبالعودة إلى الكويت ، شهد يونيو سلسلة من الزيارات التي قام بها سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد للقبائل الكبرى في البلاد ، وقد حظيت هذه الزيارات بتغطية إعلامية واسعة لما فيها من إشارات إلى عودة العلاقة القوية بين القبائل والحكم ، خصوصاً بعد مقاطعة بعض هذه القبائل للانتخابات السابقة اعتراضاً على مرسوم الصوت الواحد ، وقد سلب الشيخ فلاح بن جامع (زعيم قبيلة العوازم وأحد أهم الداعمين للمقاطعة في انتخابات ديسمبر ٢٠١٢) الأضواء بإلقائه قصيدة ترحيب بسمو الأمير قال فيها[1] :

مرحبا عند العوازم ذرى سور البلاد

ولا نبي غير ذريتك حكم جديد

---

(١) جريدة الراي الكويتية ، ٢٨-٥-٢٠١٣ .

ولا نبي حكم يجي بصـــيـــاح وعناد
واخـذ علم مـا يرده مـسـاعـد عن سـعـيـد
والشـــدايد يا بو ناصـــر لهـــا ناس شــداد
وندري يا بو ناصر ما يفل الحديد إلا الحديد

وفي السادس عشر من يونيو ، أصدرت المحكمة الدستورية حكمها - المنتظر - بقبول الطعن المقدم على نتائج انتخابات ٢٠١٢ بسبب عدم دستورية انشاء «اللجنة الوطنية العليا للانتخابات» ، مع التأكيد على دستورية مرسوم «الصوت الواحد» ، وعليه تم إبطال مجلس الأمة للمرة الثانية خلال أقل من سنة ، وقد بررت المحكمة حكمها بدستورية مرسوم «الصوت الواحد» بالآتي :

«أولاً : أن قاعدة الصوت الواحد للناخب هي قاعدة متبعة في العديد من الدول الديموقراطية ، ومن شأنها أن تتيح للأقلية بأن يكون لها تمثيل في المجلس النيابي ، خصوصا ان النيابة عن الأمة إنما تقوم على قواعد منطقية ترمي إلى تمثيل آراء الناخبين على تشعبها في المجلس النيابي بحيث لا تطغى الأغلبية ولا تتلاشى آراء الأقلية حتى يجيء المجلس النيابي مرآة صادقة للرأي العام ، كما أن من شأن هذه القاعدة أيضاً أن تحقق تحرير المرشح من ضغط ناخبي دائرته وتأثيرهم عليه .

ثانياً : أن ما تضمنه هذا المرسوم من تعديل على نص المادة (الثانية) سالفة الذكر قد ساوى بين جميع المواطنين في حقوقهم الانتخابية ، فضلاً عن أنه في ما يتعلق بأمور ضبط الإجراءات الانتخابية وما يتبعها من تحديد طريقة التصويت ، فإن عدالتها نسبية ، ولا سبيل إلى بلوغ الكمال فيها .

ثالثاً : أنه ليس من شأن رفض المحكمة لطعن الحكومة في مدى دستورية المادة (الثانية) من القانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٦ بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة ، من الوجهة الدستورية أن يمعن النظر في تعديلها إذا كانت غير وافية بالمرام ، وذلك بالأداة القانونية المقررة في الدستور .

رابعاً : ان الأخذ بقاعدة الصوت الواحد للناخب والعدول عن نظام كان متبعاً من قبل بتعدد الأصوات للناخب ، لا يترجم إلى حق لا يمس ولا يقبل التعديل ، إذ لا قداسة ولا استقرار في شؤون تحديد طريقة التصويت عامة ،

وفي الشؤون الانتخابية خاصة .

خامساً : أما عن المادة (١٠٨) من الدستور التي تنص على أن عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها ، ويرعى المصلحة العامة ، فإن الغرض من هذا النص هو تمكين العضو من التكلم والمناقشة وإبداء الرأي في الشؤون العامة ، لا الاقتصار على ما يختص بدائرته الانتخابية ، وألا يكون خاضعا في أدائه للدائرة التي انتخبته ، وأنه لولا ذلك النص لوجب عليه أن يتقيد برأي ناخبيه وأن يقصر مهمته على مراعاة مصالحهم دون سواهم ، وهذا النص لا يمكن أن يحتمل تفسيراً أكثر من هذا المفاد .

سادساً : لا وجه للقول في هذه الحالة بأن الأمر في تحديد الدوائر الانتخابية وطريقة التصويت في الانتخاب منوط بنواب الأمة بصفتهم التشريعية ، وأنه لا يجوز للحكومة تعديله بما يوافق مصلحتها ، إذ انه في المقابل للنواب مصلحة مفترضة أيضاً ، لأن مصيرهم أن يرشحوا أنفسهم في الانتخابات في مستقبل الأيام ، فكيف يراد من النائب أن يمعن النظر إلى مقترح في هذا الأمر بعين المشرع دون عين المرشح ، والحاصل أيضاً أن هذا التعديل لا يمس حدود الدوائر الانتخابية ، وإنما كان باستبدال نظام بنظام يتعلق بطريقة التصويت في الانتخاب بما يحقق للأغلبية والأقلية تمثيلا في المجلس النيابي» .

أما عن أسباب حكمها بعدم دستورية انشاء «اللجنة الوطنية العليا للانخابات» فقالت المحكمة :

«ليس في المسائل التي تناولها بالتنظيم سواء في ما يخص بإنشاء هذه اللجنة ، أو ما يتعلق بإدخال بعض التعديلات على قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة بمناسبة انشاء هذه اللجنة ، ما يوجب الاسراع في اتخاذ إجراء تشريعي عاجل ولا يتحمل الأناة والانتظار ، وانه لا يمكن للحكومة الادعاء بخلاف ذلك ، لأن الواقع لا يساعدها على هذا الادعاء ، كما انه لا يمكن تصور ان (مصلحة الدولة العليا) هي التي دعت إلى إصداره على نحو ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا المرسوم ، إذ ان المصلحة العليا للبلاد أعظم شأنا وأعلى قدرا من ان تختزل في محض انشاء لجنة تحقيقا للمزيد من النزاهة والشفافية في الانتخابات» .

«والحاصل ان هذا المرسوم إنما يمثل - في حقيقة الأمر - خروجا سافرا على نص المادة (٧١) وعلى الأغراض التي وضعت من أجلها هذه المادة ، وانه إعلاء لكلمة الدستور والمحافظة على نصوصه وكيانه ونزولا على أحكامه ، فقد حق القضاء بعدم دستورية المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٢ سالف الذكر» .

وفي مساء اليوم نفسه ، ألقى سمو الأمير خطاباً أميريا للمواطنين قال فيه :

«أكرر لكم اليوم ما قلته من قبل بأنني أقبل عن طيب خاطر حكم المحكمة الدستورية أيا كان وأدعو جميع المواطنين إلى احترامه والامتثال له اجلالا واحتراما لقضائنا الشامخ واعلاء لمنزلته والتزاما بدستورنا وهو ما حرصنا عليه دائما وسوف نظل نحرص عليه بعون الله» .

«إن ما شهدته البلاد كان تجربة مريرة ولكنها لم تكن معركة فيها منتصر ومهزوم ، ولا منازلة فيها غالب ومغلوب ، فالكويت بفضل الله وتوفيقه هي المنتصرة وهي الفائزة» .

«إنني من موقفي كمسؤول ووالد للجميع أحمل همومهم وأعمل جاهدا لإسعادهم أشهد الله بأنني لا أحمل ضغينة ولا حقدا على أحد على الاطلاق . وهل يعرف الأب غير المحبة والمودة والرحمة لأبنائه؟ وإن تعاطف الحاكم وتلاحمه مع شعبه وارتباطه معهم سمة أساسية في مجتمعنا الكويتي توارثناها ونتمسك بها على مر الأجيال» .

«إن أولى أولوياتنا في المرحلة الراهنة حماية وطننا من شرور الكوارث المحيطة بنا وصيانة أمنه واستقراره وتحصينه ضد العواصف الهوجاء التي تزمجر حولنا ، تحرق البلاد وتهلك العباد وتنشر الدمار والخراب حيث مئات الأبرياء يسقطون قتلى وجرحى كل يوم ، وملايين المشردين يهجرون أوطانهم طلبا للنجاة . قال تعالى «وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون»» .

وبذلك تمت الدعوة لعقد انتخابات جديدة بنظام «الدوائر الخمس والصوت الواحد» في السابع والعشرين من يوليو ٢٠١٣ ، ورغم حرارة طقس هذا اليوم ووقوعه في شهر رمضان وفي العطلة الصيفية ، فإن نسبة المشاركة ارتفعت من ٣٩٪ إلى

٥١٪ ، وقد أسفرت النتائج عن نجاح آلية «الصوت الواحد» في إيصال ممثلي القبائل الأقل عددا كالخوالد والسهول والعداوين ، ووصل عدد القبائل الممثلة بالمجلس إلى ١٣ قبيلة ، بمن فيها قبيلتا العوازم ومطير اللتين قاطعتا الانتخابات السابقة[١] .

أما أبرز الخاسرين من هذه الانتخابات فكانت الطائفة الشيعية ، حيث تقلص عدد نواب الشيعة من ١٧ نائباً في مجلس ديسمبر ٢٠١٢ إلى ٨ نواب في يوليو ٢٠١٣[٢] ، وبعد ذلك أعاد سمو الأمير تكليف الشيخ جابر المبارك الحمد تشكيل حكومة جديدة عاد فيها الشيخ محمد الخالد الحمد الصباح إلى وزارة الداخلية[٣] .

وفي السادس من أغسطس ، عقد مجلس الأمة جلسته الأولى التي فاجأت فيها الحكومة الجميع بالتصويت لمصلحة النائب مرزوق الغانم لرئاسة المجلس على حساب رئيس مجلس الأمة السابق (ديسمبر ٢٠١٢) علي الراشد ، وبذلك أصبح مرزوق الغانم أصغر رئيس مجلس أمة سنا في تاريخ الكويت[٤] ، وقد تزامنت هذه الأحداث مع احتفال المواطنين بعيد الفطر السعيد ، والذي أصدر فيه سمو الأمير قراره بالعفو عن كل المحكومين بقضايا «المساس بالذات الأميرية» .

---

(١) جريدة الوطن الكويتية ، ٢٩-٧-٢٠١٣ .

(٢) جريدة الراي الكويتية ، ٢٩-٧-٢٠١٣ .

(٣) الشيخ محمد الخالد الحمد الصباح صهر الشيخ سالم العلي الصباح وأحد أهم المقربين له ، حيث كان له دور بالغ الأهمية في «أزمة الحكم» التي تبعت وفاة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح .

(٤) النائب مرزوق علي الغانم هو ابن النائب السابق علي ثنيان الغانم ، وهو ابن شقيق رئيس المجلس التأسيسي السيد عبداللطيف ثنيان الغانم ، وهو ابن شقيقة رئيس مجلس الأمة الأسبق السيد جاسم محمد الخرافي ، وهو أبرز نواب كتلة «العمل الوطني» وكان من أوائل الطاعنين في مرسوم الصوت الواحد بعد انتخابات ديسمبر ٢٠١٢ ، وقد حصل على ٣٦ صوتاً في انتخابات الرئاسة مقابل ١٨ صوتاً لمنافسه علي الراشد .

خاتمة



هكذا خرجت الكويت من تجربة الاحتلال ، بلد دمّره العدوان الخارجي ، ونفوس دمّرتها قساوة التجربة ، بلد تمكن أبناؤه من إعادة بنائه خلال سنوات قليلة ، ونفوس لم تندمل جراحاتها بعد مرور سنوات طويلة ، فجحافل الاحتلال عادت من حيث جاءت ، لكننا لم نترك آثارها لتعود معها ، فتكوين الإنسان الكويتي اليوم ، يختلف عن «كويتي» ما قبل الاحتلال .

نعم . . هي تجربة صعبة ، لكن صعوبتها لم تأت من العدو الخارجي فقط ، بل إن أصعب ما فيها انكشاف عورات قدراتنا الحقيقية أمامها ، فالكويت في نهاية الأمر بلد صغير ، ذو قدرات إدارية متواضعة ، وقدرات فنية محدودة ، وليس له القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية الجادة ، وخصوصاً مع وجود هذا الكم الهائل من الصراعات الداخلية المتشابكة .

والسؤال الذي يطرح نفسه بنفسه هو . . هل الكويت دولة تملك القدرة الذاتية على الاستمرار مع الحفاظ على الاستقلال؟ أم أنها ستحتاج دائماً إلى الاختباء خلف درع الحماية الخارجية؟ وإن كانت قادرة اليوم - بسبب ارتفاع أسعار النفط - على تأمين الأثمان الباهظة لتوفير هذه الحماية ، فما الذي يضمن قدرتها على ذلك في المستقبل؟ سواء هبطت أسعار براميل النفط بسبب توصل عقول الشرق والغرب إلى بدائل له ، أو في حال نضوبه!؟

كيف ستدافع الكويت عن نفسها في هذه الحالة؟ بل الأهم من ذلك ، كيف ستحافظ الكويت على الرفاهية والمستوى المعيشي الذي تقدمه لمن يسكن على أرضها؟ هل ستبحث الحكومة - أو الحكم - عن مصادر بديلة للدخل؟ وهل سيتمكن الشعب من التأقلم مع الظروف المعيشية الجديدة؟ أم أن صراعات اليوم ستتفاقم وتتحول إلى اقتتال؟

قد يتهمني البعض بالتهويل والمبالغة ، لكن ما ذكرته لم يأت من نسج الخيال ، فهذا العراق فوقنا يقتتل ، وهذه البحرين جارتنا تتشرذم ، وهناك لبنان حبيبنا يتمزق ، وبجانبه سوريا العروبة تُدمّر ، ويمتد هذا الدمار والخراب إلى مصر وليبيا واليمن . .

فهل نحن أفضل حالاً منهم؟ أو لنسأل أنفسنا بصراحة ، هل المواطن الكويتي أعمق فكراً من مواطني هذه الدول؟ هل المواطن الكويتي أكثر وطنية من مواطني هذه الدول؟ هل المواطن الكويتي أقل طائفية وعنصرية وتطرفاً من مواطني هذه الدول؟ فإذا كانت الإجابة الواضحة عن هذه التساؤلات هي . . أن الكويتي لا يتميز عن هؤلاء بشيء ، فما الذي يجعلنا نطمئن إلى أنه لن يسلك مسلكهم عند اشتعال فتيل الفتنة؟

أجاب البعض عن هذه الأسئلة بأن الكويت محمية بـ«بركة» الدستور والنظام الديموقراطي ، بالإضافة إلى العدالة (النسبية) لأمراء الأسرة الحاكمة ، وأجيبهم دائماً بأن «بركات» النفط هي التي تتيح للدستور والنظام الديموقراطي وأمراء الأسرة الحاكمة توفير نمط الحياة المريح (نسبياً) لساكني هذه الأرض ، وفي حال شح هذه الأموال وعودة المعادلة إلى وضعها الطبيعي ، حيث يساهم المواطن في دفع أموال الضرائب للدولة ، ستنقلب الأوضاع رأساً على عقب ، فمن اعتاد الأخذ سيصعب عليه العطاء ، ومن اعتاد العطاء «بلا جهد» سيصعب عليه بذل الجهد الذي يمكنه من العطاء .

أسئلة كثيرة تتوارد إلى ذهني ، وقلق مزعج يطرق باب عقلي ، حول مستقبل الكويت ، ولهذا كتبت هذا الكتاب ، حتى أتمكن أنا وأنت وهو وهي من قراءة تاريخ هذا البلد ، أو لنقل «الملف الطبي» لهذا المريض ، ويمكننا اليوم جميعاً أن نبدأ في التفكير الجدي في المستقبل ، بلا مجاملة ولا محاباة ، أين نريد أن تكون الكويت في المستقبل؟ وهل يمكن للكويت أن تصل إلى ما نريده فعلاً؟ وهل النظام السياسي الحالي بدستوره البالي قادر على النهوض بالدولة؟ أم أن علينا مصارحة أنفسنا والاعتراف بأن معاهدة «الحماية البريطانية» الصالحة لعام ١٨٩٩ قد لا تصلح في ١٩٦١ ، ودستور العبارات المنمقة الصالح لعام ١٩٦٢ قد لا يصلح للعام ٢٠١٤ وما بعده؟

هنا سيجد القارئ ما حدث ، لكننا نحن من سيحدد ما سيحدث ، ومن هنا أدعو كل من لديه قدرة منطقية على التفكير والكتابة ، الأخذ على عاتقه التفكير والكتابة حول «كويت» المستقبل ، لنضع مجهوداتنا في الطريق الأسلم ، بدل الانشغال في القيل والقال ، في زمن الاختلال .